الصراع بين دولتي السودان وجنوب السودان

وأثرة علي الأمن القومي السوداني من منظور استراتيجي

تأليف

دكتور عبد المجيد عبد الرحمن داؤد أبو ماجدة

مكتبة جزيرة الورد

الصراع بين دولتي السودان وجنوب السودان

وأثره على الأمن القومي السوداني من منظور استراتيجي

دكتور

عبد المجيد عبد الرحمن داؤد أبو ماجدة



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : **الصراع بين دولتي السودان وجنوب السودان**

المؤلف : د، عبد المجيد عبد الرحن داؤد أبو ماجدة

رقم الإيداع : ٤٧٩٩/ ٢٠١٩

الترقيم الدولي: ٧-١١٥-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٩



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله :

﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ **[الحج].**

الإهداء

- إلى روح أمـي في عليائهـا والـتي رحلـت عـن دنيانـا الفانية ولم ألتقيها وأنا قادم من بلاد الغربة.
- إلي أبي الذي علمني معنى الصبر والمثابرة وحب الخير وتفتحت آفاقي علـى حكمتـه وتجلـده في وقت الشدائد.
- إلى زوجـتي الحبيبـة (بهجـة) الـتي وقفـت معـي حتى اكتمل هذا الكتاب .
- إلى إخوتي وأخواتي وعشيرتي وجميع الأهل.
- إلى أصدقائي وزملائي وأساتذتي.
- إلى صديقي العزيز بروف ادم محمد احمد عبدالله
- إلى صديقي الوفي عبد الرحمن هوسي البشاري.

أهديكم هذا البحث،،،

الباحث

الشكر والعرفان

لك الحمد ربي قبل الرضاء ؛ وحتى الرضاء ؛ وبعد الرضاء أحمدك يا ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ؛ لك يا ربي دوام وتمام الحمد والثناء عليك على ما أنعمت به علينا من نعمة العقل والذي فضلتنا به على سائر مخلوقاتك مصداقا لقولك تعالى :

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء].

أحمدك يا ربي أنَّ ورثت العلم للعلماء (العلماء ورثت الأنبياء) لك الحمد ربي أنَّ جعلت العلم نورًا كما لا يسعني إلا أنَّ أتقدم باسمي آيات الشكر والعرفان لمن كان لهم قصب السبق في أنَّ يخرج هذا الكتاب بهذه الصورة الزاهية وأخص بالشكر البروفيسور إكرام محمد صالح ؛ والتي بذلت جهدا مقدرا وعملا دؤوبا في توجيهي وإرشادي فكان حصاد ذلك هذا السفر الذي بين أيدي قرائي الآن ؛ وجزيل شكري موصولاً للبروف آدم محمد أحمد عبد الله مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة الزعيم الأزهري بالسودان والذي له الفضل الكبير علي ووقف معي فله مني كل الود .

فالشكر والتقدير لكل زملائي في مراحل دراستي وخاصة المرحلة فوق الجامعة والذين وجدت منهم كل الدعم والعون .

فالشكر أولاً وأخيرًا لله رب العالمين والذي بنعمته تتم الصالحات .

وما توفيقي إلاّ بالله ،

قائمة المحتويات

المقدمة

مفهوم الأمن الوطني مفهوم شامل بكل ما تحمله الكلمة من دلالة ومعنى فيما يمس و يتعلق بالأمن القومي من منظور إستراتيجي ؛ وهذا المفهوم الشامل يتغير في كل لحظة مع المتغيرات الجارية وعلى حسب مقتضيات الأحوال المحيطة بالدولة ،

فعندما نتحدث عن مفهوم (الأمن الوطني) السوداني يتبادر إلى الأذهان كيف يمكن للدولة أنَّ تتكيف وتتأقلم مع الأجواء المحيطة بها وفقًا للظروف والمستجدات التي تعيشها وتتفاعل معها مع قراءة الواقع اليومي والنظرة المستقبلية على ما يحدث لها وفق مؤشرات محددة وكذلك تفهم أوضاع من حولها وتحليل المعلومات التي تساعدها على التعامل مع هذا الواقع ؛ ومع هذا يجب بان لا تغفل الدولة مصالح الدول والجماعات من حولها والتي تتفاعل مع هذه المتغيرات كما نجد أنَّ هذا المفهوم يتبدل ويتغير كلما إقتضت الضرورة والحاجة إلى ذلك في البيئة المحلية والإقليمية والدولية في العالم .

إن التعاون الإستراتيجي شبيه بالحليف الإستراتيجي يحتاج إلى مفاهيم جديدة داخل المفهوم المعروف للأمن الوطني وللأمن الوطني معنيان :

١- المفهوم الثابت للأمن الوطني السوداني بان ينطلق من كل السودانيين من أمن السودان ليكون هذا هو الهدف الأسمى لكل شخص سوداني حادب على مصلحة السودان ولخدمة المصالح العليا والأهداف الأخرى للدولة السودانية ؛ مما يساعد لحفظ كيانها وأمنها الوطني ويكون ترياقًا ودرعًا واقيًا من التصدعات كما حدث لإقليم جنوب السودان الذي نال استقلاله من الدولة السودانية الأم في العام ٢٠١١م عبر إستفتاء شعبي لأهل الإقليم دون سواهم من باقي الشعوب السودانية كما نصت على ذلك إتفاقية نيفاشا التي تم توقيعها بصورة ثنائية بين حزب المؤتمر

الوطني الحاكم في السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ٢٠٠٥م

٢- مفهوم الأمن المتغير مصدره نشوء التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية للدولة وتغيير ميزان القوة العسكرية وقراءة اتجاهات تهديدات الأمن الوطني ولو نظرنا إلى الدولة السودانية في الوضع الحالي الجديد حدث هناك تغيير كبير وشرخ عميق في بنية الدولة السودانية فأصبح السودان الآن دولتان وتغيرت الخارطة السياسية والتركيبة الديمغرافية وحتى الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي تغير تماماً ؛ كل ذلك جعل ميزان القوة للدولة السودانية الموحدة بعد الانفصال متغيرًا فتغيرت معه قياس الدولة من حيث القوة والضعف كما أنَّ هناك سعي حثيث لبعض الدول الكبرى والصديقة لدولة الجنوب الوليدة يسير بخطى حثيثة لتغيير ميزان القوة العسكرية لدولة جنوب السودان وفك حظر بيع الأسلحة المتطورة والمتقدمة لها وتبقى دولة السودان مكبلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان والتي تم الغاؤها مؤخرًا من قبل أمريكا في العام ٢٠١٨م وحظر بيع الأسلحة والتكنولوجيا وقطع الغيار للناقل الوطني السوداني (الطائرات والقطارات).

دولة السودان دومًا متأثرة بالمواقف الأمريكية والإسرائيلية تجاه دولة جنوب السودان والداعمة لها عسكريًا واقتصاديًا وسياسياً .

هناك إستراتيجية تنفذها أمريكا وإسرائيل تجاه دولة الجنوب الوليدة من أجل إرساء قواعد الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية فيها تمشياً مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الماثلة الآن في بعض الدول العربية والإفريقية على السواء مما نتج عنه تغيير الإستراتيجية والخطط الأمنية والسياسية للمراحل القادمة .

إنَّ فكرة الأمن الإستراتيجي تستند دائمًا وترتكز على التوازن في مسيرة بناء القوة العسكرية القوية والمؤهلة تأهيلاً جيدًا تسندها جهة سياسية (تشريعية وتنفيذية) تتبنى سياسة أمنية رشيدة تجمع بين مسارين هما الإعداد الكامل والتهيئة والاستعداد لأيِّ مواجهة حربية وعسكرية محتملة .

الفصل الأول

الصراع كمفهوم عام

▪ المبحث الأول:
تعريف مفهوم الصراع :

الأنظمة السياسية عسكرية كانت أو مدنية ديمقراطية أو شمولية سوف تزول وتتغير وتذهب بهذه الكيفية أو تلك ، ولكن وحدها الأوطان ستظل باقية ما بقيت الدنيا تنبض بالحياة والحراك الاجتماعي ، ولكن الشيء الذي لا يقبله العقل والمنطق هو أنَّ تستمر الحروب الأهلية وتستقر وتصبح جريمة كبرى ينبغي أنَّ يحاسب عليها كل من ساعد وساهم في إشعالها العقاب الصارم والبليغ فيها، فالحروب الأهلية التي يعيشها اليوم السودان لم ولن تكن في مصلحة عموم أهل السودان بل هي مصلحة لبعض السودانيين وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفة من إرثه الحضاري وتقاليده الديمقراطية الراسخة ، بالإضافة إلى تلك التي تطمح للسيطرة على إمكانياته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف وإحتواء هذه المشاكل والقدرة على الاستيعاب والتقدم ـ يقول الدكتور صلاح آل بدر (وفي ظننا بناءً على تجربتنا المتواصلة أنَّ الحياة السياسية في السودان وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتمد بتجاربها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكماتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحث الأكاديمي على كشف حقيقة الماضي وتداعيات الحاضر وتحد من إمكانية إستشرافه للمستقبل إنها تتجاوزه لتجنح بخياله نحو اللامعقول وتمده بالتشبيهات المتناقضة والانطباعات المحيرة والصور المربكة ولكنها أيضاً تنبسط بأريحية مدهشة أمام المراقب الملتزم بمصالح أهلها الإستراتيجية وآفاق أمنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية، إنها تحفزه وتستفزه ليسرح بفكره وحواسه ويجعل موضوع البلاد والعباد

الموضوع المركزي من إهتماماته وآماله التي تتوافق المعنى الذي ينطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاناتهم التي فاقت كل إدراك وتصور) وهو معنى يتجسد دون شك في بحثهم دون وجل عن السلام العادل والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية، ثلاثة محاور لابد أنَّ يرتكز عليها أي مشروع للاستقرار السياسي والتقدم الديمقراطي والتغيير الاجتماعي في السودان ، تقبض بتلابيب بعضها وتتداخل دوائرها وتنداح صعوداً وهبوطاً هزيمة وإنتصاراً[(1)] ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المتينة للنسيج السوداني بأنواعه المختلفة عرقياً وسياسياً ودينياً وثقافياً ، والذي لازم البلاد كعنصر قوة وأنَّ كان البعض يريده عنصر ضعف.

فقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان ، نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوحدة الوطنية من دونه، إذاً ما زال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية بأشكالها كافة بما فيها السياسية لتصبح مصدر منعة وليس سبباً للخصام وضمانة ودورها تتجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سعيد القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي آنذاك يقول (إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كثيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين فإنها الآن صارت معترف بها ولو لفظياً من قبل الجميع لكن المحك ليس في الاعتراف بالتنوع والوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون، فعوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والتفرقة ، إذا ساد مبدأ التعدد والتنوع ، وإذا عبَّرت المؤسسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول

(١) محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية ط ١،٢٠٠٢م ، ص ٢-٣.

ذاتيتها) [١] لقد صارت الحروب الأهلية بالسودان داءاً عضالاً وساهمت الحكومات الوطنية المتعاقبة وقيادات الحروب الأهلية أينما كانوا بالفعل أو العجز في تغذية بذور الانشقاقات والانشطارات والمواجهات في كل مكان من أرجاء السودان، فأصبحت كل محاولات إكساب إقليم جنوب السودان حداً أدنى من السلام الاجتماعي من خلال مؤتمرات الصلح «الصورية» أو آليات فض النزاعات التقليدية المحلية عديمة الجدوى والفائدة فهي دائماً وأبداً لا تخرج من دائرة الوعظ والإرشاد بأهمية الوحدة الوطنية والتعايش الاجتماعي وجبر الضرر والمجاملات الدبلوماسية الشكلية، ومن المدهش حقاً أنَّ قضية النزاعات والصراعات القبلية لم تطرح بشكل جدي على أجندة الحكومات السودانية منذ الاستقلال، فإن كانت هناك ثمة إمكانية لتطوير نظرية عامة للصراع فإن مدخلات النظرية تشمل علم الأحياء وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا والتاريخ والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد والاتصالات ونظرية النظم ونظرية اللعب والمحاكاة والنظرية الإستراتيجية وصناعة القرار وحتى الفلسفات الأخلاقية والدينية[٢]، فالصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الناتج عن الاختلاف في الدوافع وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها[٣]، حتى في فترة وجيزة كانت دراسة الصراع تنحصر في ميادين حيث كان كل باحث يستخدم مفاهيمه وتصنيفاته وتعريفاته ووسائل قياسه الخاصة به في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الوضع تغير بشكل ملحوظ في العقد الأخير من القرن الماضي ، حيث أنَّ ثمة توجه نحو المنهج المشترك وإستعارة مناهج

(١) الشفيع خضر سعيد ، الهوية الحضارية السودانية ، جوهر واحد ومظهر متعدد ، بحث قدم إلى ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة السودانية ،١-٢ أبريل ١٩٩٥م ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، مصر.

(٢) جيمس دورتي – روبرت بالتستغراف– ترجمة وليد عبدالحي – النظريات المتضاربه في ا العلاقات الدولية – كاظمة للنشر والتوزيع الكويت – مجد بيروت – ١٩٨٥م– ص ١٣٩ .

(٣) إسماعيل صبري مقلد – السياسة الدولية – دار السلاسل الكويت –١٩٨٧م – ص ٢٢٣.

وتحليلات في الميادين المختلفة بل أنهم في بعض الأحيان يلجأون إلى ميادين يصعب إيجاد علاقة بينها وبين الموضوع المدروس ومعلوم أنَّ العملية التركيبية هي عملية طويلة ومعقدة ولكن شبه إتفاق تمثل في أنَّ المستقبل المنظور أو بعبارة أدق أنَّ الجيل الحالي من الدارسين والباحثين لم يتمكنوا من بناء نظرية عامة تفسر لماذا ؟ إلا إذا كنا قادرين على التحكم في الموضوع وعلى التنبؤ بمجرياته أما ما هو خارج إمكانيات التنبؤ والسيطرة والتحكم من الصعب أنَّ نطلق عليه موضوعاً عملياً غير أنَّ الأقرب إلى العملية حول طبيعة الصراع على ما يري الكاتب هو منحني إستخدام مصطلح الصراع في الغالب الأعم للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء أكانت قبيلة أم مجموعة عرقية أم لغوية أم ثقافية أم دينية أم إجتماعية أم سياسية [١] فالصراع في عالم الحيوان تسيره القوانين الطبيعية ودوافع الغريزة أما الصراع في عالم الإنسان فتسيره الغريزة ودوافع العقل الواعي المدرك مما يجعل نتائجه تتعدي عالم الإنسان لتطال عالم الحيوان والنباتات مما يتبين وجود النقائض والأضداد بينما تحوي العملية المعقدة أكثر من زوج وآحد ، وبين كل زوج وآخر من الأضداد يقوم أيضاً تناقض ما على هذا النحو تتشكل المتناقضات لكافة الأشياء في العالم الموضوعي والفكر وتدافعها إلى الحركة [٢] وخير دليل وشاهد على بدء الصراع البشري ما ذكره القرآن الكريم بصراع أبو البشر «آدم/ حواء» رضوان الله عليهما ضد إرادة الشيطان بقوله تعالي (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجاهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض ومستقر ومتاع إلى حين)[٣] .

ويعرف لويس كوسر«١٩١٣» الصراع بأنه تنافس على القيم وعلى القوة

(١) على احمد حقار ؛ البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور ؛ الخرطوم ؛ مطابع العملة السودانية ؛ ٢٠٠٣م ؛ ص ٢٥ ؛ ٢٦ ..

(٢) إمام عبد الفتاح – تطور الجدل بعد هيجل – مكتبة مدبولي – القاهرة – المجلد الثالث ١٩٩٧م، ص ٢٨٤.

(٣) سورة البقرة – الآية-٣٦.

والمـوارد ويكـون الهـدف فيـه بـين المتنافسـين هـو تحييـد أو تصـفية أو إيـذاء خصومهم، والصراع هو تفاعل البشر ولا يشمل صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية؛ وهذا يعني أنَّ الصراع يتضمن درجة أعلى من مجرد التنافس بيـنهم ، فـالأفراد قـد يتنافسون على شيء نادر دون أنَّ يدركوا أنهـم لم يتنافسـون فيمـا بيـنهم عـلى ذلـك الشيء أو يتنافسون دون أنَّ يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه ولكـن التنافس يتصاعد ليصبح صراعاً عندما تحاول الأطراف دعم مركزها على حسـاب مراكز الآخرين ؛ وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييـدهم بإخراجهم من الصراع أو حتى بتدميرهم ، والصراع أحياناً يكون عنيفاً أو غير ذلك بالمعني المادي للعنف وقد يكون مستمراً أو متقطعاً ، أو يمكـن الـتحكم فيـه أو خارج نطاق السيطرة ، وقد يكون قابلاً للحل أو غير قابل للظروف والمتغيـرات ، فالصراع يختلف عن التوتر حيث يشير التـوتر إلى حالـة عـداء وتخـوف وشـكوك وتصور بتباين المصالح ؛ أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ويبقي هـذا الإطار دون أنَّ يتعداه ليشمل تعارفاً فعلياً وصريحاً وجهوداً متبادلة بـين الأطـراف للتأثير على بعضهم البعض فالتوتر حالة سابقة للصراع وكثير مـا رافقـت إنفجـار الصراع ولكنه ليس كالصراع، لكنه لـيس بالضـرورة مختلفـاً مـن التعـاون إلا أنَّ أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب الصراع [1] أنَّ التـوترات إذا تحولت بشكل خطير قـد تكـون بـدورها عـاملاً مسـاعداً أو رئيسـياً لحـدوث الصراع طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار، يبدو أنَّ ما ذكره كوسر هو تعريـف «سوسيولوجي» فقد ركز عـلى الصـراع بـين الجماعـات خلافـاً لمـا يـراه بعـض الباحثين بضرورة أنَّ لا ينحصر تناوله في المجتمعات فقط بل ما بـين الأشـخاص وحتى داخل الشخصية نفسها؛ والمجتمع ليس معنياً في الحقيقة بالصـراع داخـل الشخص ما لم يكن ثمة علاقة بين هذا الصراع والنظام الاجتماعي الخـارجي هـو أمر لا تستطيع أي نظرية أنَّ تهمله على ألا يعني ذلـك أنَّ كـل صـراع ذاتي في الفـرد

(١) على احمد حقار ؛ مرج سابق ؛ ص ٢٧.

يمكن تفسيره أو ربطه بقوى خارجية ولا كل صراع خارجي بأنه نتيجة القوى الداخلية ؛ وأنَّ كان للصراع الداخلي أو الخارجي ظواهر غير منفصلة فأنها ليست نفس الشيء ولا تتبع بالضرورة من بعضها البعض وأنَّ الحالة النفسية لوحدها لا تستطيع أنَّ تفسر لنا السلوك الاجتماعي؛ كما أنَّ الظروف الاجتماعية لا تستطيع أنَّ تفسر السلوك الفردي[1] وإنَّ حدث ذلك سيكون من قبيل الصدفة ؛ حيث يبرر المنطق الأرسطي ذلك بأن الصدفة النسبية لا تتكرر باستمرار؛ هذا بالنسبة لتفسير القضية التجريبية ناهيك عن القضايا النظرية الحدسية[2].

النظريات الكلية والجزئية للصراع :

بالإشارة إلى القضايا النظرية الكلية والجزئية يمكن أنَّ نقسم العلوم الإنسانية لدراسة السلوك الإنساني إلى مجموعتين إعتماداً على تبني أصحاب المدرسة الكلية لمنهج تفسيرات ظواهر السلوك الإنساني من خلال دراسة الأفراد وإتجاهات سلوكهم ، وهم علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الأحياء وأصحاب نظريات المباريات ونظريات اتخاذ القرار ، فهم يبحثون عن أصل الصراع في النفس البشرية خلافاً لما ينتهجه علماء الاجتماع وعلماء الانثربولوجيا والجغرافيون وأصحاب نظرية الاتصال والنظم وعلماء السياسة والعلاقات الدولية والعلماء الإستراتيجيون جلهم يبحثون الصراع على المستوى الجماعي والمؤسسات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية والحركات السياسية الكبرى والكيانات العرقية أو الدينية أو الجهوية والدول والتحالفات أي كان شكلها ونوعها والنظم الثقافية وبعض الباحثين في علوم الاقتصاد يقسمون جهودهم بين الكلي والجزئي؛ وبعض المؤرخين الذين يدرسون الصراع بين الدول بينما يفضل الآخرين على التركيز على عوامل تتمثل في الشخصية والخلفية السلوكية ، فمن الناحية التاريخية يمكن القول أنَّ التنافس نحو التوجه بين النظرية

(١) جيمس دورتي ؛ روبرت بالتستغراف ؛ ترجمة وليد عبدالحي ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٤١ ؛ ١٤٢.

(٢) محمد باقر الصدر ؛ الأسس المنطقية للاستقراء ؛ دار التعارف للمطبوعات ؛ بيروت لبنان؛ الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ ؛ ١٩٨٢م ؛ ص ٣٨٣.

الكلية والجزئية يجد مقدماته في التنافس بين علم الاجتماع وعلم النفس في مسعى لأصحاب هاتين العلمين لتفسير السلوك الإنساني في حالته الصراعية[1] فعلم النفس يعالج المسألة من زواية فردية في حين ينظر إليها علم الاجتماع من زوايه جماعية وعلم النفس ينحو لتفسير المشاكل الإنسانية على إنها نابعة من البقاء الذاتي للإنسان الفرد حيث يرى أنَّ التوترات والجنوح في السلوك ناجم عن تأزم ذاتي يسقطه على الوضع الاجتماعي الخارجي ، وبالمقابل فإن علم الاجتماع يبدأ تحليله للمشاكل الإنسانية في البيئة الاجتماعية والمؤسسات ويواصل البحث عن تأثير ذلك على حياة الفرد ، وجد هذا التمييز بين المنهجين أو العلمين فكان من أبهي صوره في نهاية القرن الماضي لما ذكره «أميل دور كحاييم» بأنه كلما فسرت الظواهر الاجتماعية مباشرة كظاهرة نفسية فردية كان ذلك أدعى للاعتقاد بان التفسير غير صحيح «كما أنَّ مناصبة التحليل الفيرويدي العداء للجدلية الماركسية تقدم مثالاً وآضحاً على هذا التباعد بين الفلسفتين لقد مرت عقوداً طويلة والدراسات الفيرويدية تمثل أحد المحرمات في الاتحاد السوفيتي «سابقاً» وعرفت بفترة دخول الاتحاد السوفيتي لتحقيق درجة عالية من التعايش التنافسي (competitiveco-exstence) بين الدول والمجتمعات ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة كما إنعكست تلك الإستراتيجية التعايشية المرنة إيجاباً على علاقة الاتحاد السوفيتي بحلفائه في أوربا الشرقية أو هكذا بدأ الأمر في المراحل الأولى من تطبيقها على الأقل وكان ذلك بالتقريب في حوالي العام ١٩٥٥م في عهود «خور تشوف» في محاولة لتسوية النزاع المستحكم مع يوغسلافيا وهو أحد موروثات الحقبة الستالينية[2] غير أنَّ محاولات تضييق الفجوة بين المنهجين قد صارت جلية من خلال محاولات علماء النفس والأفراد بتأثير المؤسسات والجماعات والبيئة الثقافية العاملة لتشكيل البناء النفسي للفرد ، كما نجد أنَّ

(١) على احمد حقار ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٨.

(٢) عمر فروخ ، تاريخ الفكر العربي أيام ابن خلدون ، دار العلم للملايين لبنان بيروت ، طبعة ١ ، ١٩٧٢م ، طبعة ثانية ١٩٨١م ، ص ١٢٣.

علمـاء الاجتمـاع قـد اهتمـوا إهتمامـاً كبيـراً بـدور العوامـل الفرديـة في العمليـة الاجتماعيـة، ويبـدو أنَّ علمـاء الـنفس الاجتمـاعي يسـعون لسـد الفجـوة بـين الفلسفتين على أنَّ لا يفهم من هذا السياق أنَّ هذا الهدف قد تحقق تماماً ، فعلمـاء النفس الاجتماعي يميلون إلى ترجيح مذهب التحليل الفردي على الجماعي ومـع ذلك فثمة تزايد في أعداد الباحثين الاجتماعيين المقتنعين بصعوبة بناء نظرية دقيقة دون ربط الأبعاد الكلية والجزئية مع بعضها البعض في إطار متماسك واحد[1] .

الصراع بين الأفراد والصراع بين الدول :

يتبين أنَّ علماء النفس الاجتماعي هم أقل إنـدفاعاً مـن سـابقيهم لتفسـير ظاهرة السلوك الاجتماعي من منظور الفرد أو بنائه النفسي الـذاتي ففـي الماضـي كان بعض علماء النفس الاجتماعي يفسرون بشـكل مباشـر السـلوك العـدواني في الجماعات بأنه نتيجة طبيعية للسلوك العدواني للفرد ، كما أنهم إستخدموا التصور الإفلاطوني حول الدولة على إعتبار أنها التعبير المجسم عن الفرد وحولوا ذلك إلى تحليل علمي يعتبر الفرد الكائن السيكولوجي بأنه الصورة المصغرة للمجتمع.

ونورد عن «إفلاطون» حواره حول التعدي الذي يفرق الأصحاب فيقول :

س ـ ففي حالة سقوط العدالة بـين الفـردين ألا يـدب بينهمـا دبيـب الخـلاف فيبغض أحدهما الآخر ويبغضان العادلين من الرجال أيضاً.

ث ـ يبغضان.

س ـ أيفتقد التعدي في الفرد الأثر الذي له في الجماعة ، أم يحتفظ به ؟

ث ـ نقول أنَّه يحتفظ به.

س ـ أفليس ذلك الأثر هو أين حل سواء في مدينة أو في عائلة أو في جيش أو في غير ذلك ، فإن التعدي يستحيل معه التعاون في العمل ، كما ينشيء بين الناس مـن

(١) إسماعيل صبري مقلد ، التغيرات في أوربا الشرقية إلى أين «مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السـابع عشر ، العدد الرابع ، صفاء ، جامعة الكويت شتاء ١٩٨٩م ، ص ٣٠٥ ـ ٣٢٤.

الشقاق والنزاعات أنَّه يجعل المرء عدو نفسه وعدو كل إنسان ولاسيما العادلين، ألـيس كـذلك ؟ مؤكـد هكـذا[1] ممـا سـبق ذكـره فـإن إسـتخدام علمـاء الـنفس الاجتماعي للتصور الإفلاطوني حول الدول بقدر مـا هـو إلى حـد كبيـر يفسـر لنـا الصراع بين الأفراد بمساهمة نسبية للسلوك الفردي العدواني في الظـاهرة مـن جملـة أسبابها وصراع الإثنيات والصراعات القبليـة في بعـدها المبكـر تاريخيـاً لمرحلـة الأبعاد السياسية لمواجهة الصراعات الإثنية والقبلية سواء أكان بشكلها التقليـدي بتغيير ظاهرة الاستعمار والفراغ أو كأسباب أخرى كالصراع على السلطة والشعور بالغبن السياسي ودواعي الانفصالات للإقلـيم الأقـل نمـواً بالـدول الناميـة عـلى الصعيد العالمي ، وليس كما ورد عن جيمس دورتي وروبرت بالستغراف على حد تعبيرهم« بأن هذا المنحى أيِّ إتجاه لفهم الفراغ من خلال دراسة السلوك الفـردي إنما هو تحليل علمي زائف[2] ويخالفهما «كليمان» الذي يعتقد أنَّـه مـن الصـعب إيجاد نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية وحرب الأقليات والحرب الأهلية ، ولكن يمكن إيجاد نظرية عامة يسـاهم في بعـض جوانبهـا علـم الـنفس، وذلك أنَّ أفراداً عاديين ينخرطون خـلال الحـرب في سـلوك عـدواني فإنـه قـد لا يتصرفون كذلك لدوافع إنسانية وأيضـاً لأسـباب إسـتراتيجية يمكـن للزعمـاء أنَّ يتصرفون كذلك تصرفاً عدوانياً ولربما يظهر أفـراد المجتمـع مثـل هـذا السـلوك العدواني لا لشيء إلا لتحقيق التماسك الاجتماعي، و«كليمـان» لا ينكـر أنَّ علـم النفس يمكن أنَّ يعني دراسات العلاقات الدولية والعلـوم الاجتماعيـة بشـرط ألا تطبق نتائج دراسات علم النفس على الأفـراد تطبيقـاً آليـاً عـلى العلاقـات الدوليـة لتفسير ظاهرة الصراع والحرب، وهنا ما يجدر الإشارة إليـه أنَّ علمـاء الاجتمـاع ينقسمون فيما بينهم حول مسـألة مـا إذا كـان الصـراع الاجتمـاعي يعتبـر مسـألة عقلانية له وظيفة إجتماعية ، ويبدو أنَّ علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي في الوقت الحاضر يشيرون إلى أنَّ أشكال العنف العدواني في الإطار السياسي كظاهرة

(١) جمهورية أفلاطون الفاضلة ، نقلها إلى العربية ، حنا خباز ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ص ٣٩.
(٢) جيمس درني ، روبرت بالستغراف ، ترجمة وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

غير عقلانية وغير مرغوب فيها وهو ما يؤيدهم في أغلب أصحاب التوجهات القانونية وفلاسفة الأخلاق ، ولكن بالمقابل فإنَّ أغلب علماء الاجتماع والأنثربولوجيا في أوربا وأمريكا باستثناء مدرسة بارسنوز ويرى «دارندوف» بأن بارسونز على مشكلات التكيف أكثر من مشكلات التغيير ولذا فإنَّ البارسونزيين يعتبرون الصراع الاجتماعي أداة إضطراب وخلل وظيفي بينما ركز درندوف على التغيير فهو يركز على الصراع لا على التكامل أو على الخلاف لا على الإجماع وهو لا يهدف بذلك لهدم النظرية البارسونزية بل لتكميلها لأن أي من النظريتين تبقى عاجزة عن تفسير الواقع الاجتماعي لوحدها، وهم يميلون لإعطاء الصراعات وظيفة بناءة لطالما أنَّه يبين حدود الجماعات ويدعم وعي الجماعات ويجعلهم يعبرون بالذاتية ويساهم ويساعد في التكامل الاجتماعي ويطور المجتمعات ويقوي إقتصادها، لذلك نجد كثير من علماء الاقتصاد والسياسيين يعتبرون أنَّ الصراع ظاهرة غير عقلانية، كما أنَّ غيرهم يرون بأن هذا الصراع مقبولاً أو مرفوضاً على أساس الإطار الذي ينبثق منه مثل المسائل الاقتصادية أو تعريض القيم السياسية والاقتصادية للخطر أو الدولة أو النظام الدولي، بينما يميل أصحاب نظريات المباريات والإستراتيجية ومحللو صناعة القرار إلى تأكيد عقلانية العناصر المكونة للصراع والمتمثلة في الرغبة والتخطيط للكسب أو تحقيق هدف معين، ولكنهم يوافقون على التأثير الهام الذي تلعبه العوامل غير العقلانية والتصورات الخاطئة في حسابات الجهات الذين يستخدمون الحرب أو الثورة أو الانتفاضة وهناك مجموعة من التساؤلات التي يطرحها موضوع دراسة العناصر من حيث أشكالها، وهل يقاتل الأفراد والمجموعات من أنهم يقاتلون من أجل أهدافهم ؟ أم تتجاوز الأسباب الحقيقية سواء أكانت دوافع غير وآقعية أو غامضة أو دوافع دينية تدفع الأفراد أو الجماعات نحو السلوك العدواني، أم أنَّ هذه التقسيمات تقسيمات وهمية لا أساس لها، لو دققنا البصر وأمعنا التدبر العقلي سوف نرى أنَّ علماء التحليل الجزئي يميلون إلى التعمق تحت القاع لمعرفة أسباب الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق، بينما أصحاب

نظريات التحليل الكلي يعطون الأولوية أو يبدون ثقتهم في الدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمعات.

إنَّ الحروب الدولية أو العالمية تمثل في جوهرها أحد أطر الصراع الاجتماعي وهو الأهم نظراً لما يترتب عليها من نتائج لاسيما في العصر النووي، ولكن ثمة نماذج أخرى من الصراع الاجتماعي مثل الحروب الأهلية والثورات والانقلابات وحروب العصابات والاغتيالات السياسية، أما الاغتيالات السياسية يتجلى لها دوراً بارزاً في الحروب السياسية الدولية والنزاعات الدولية باستعراض بعض نماذجها في مثل إغتيال «جامبول مارا» في ١٣ يوليو« ١٧٩٣م وهو عضو الجمعية الوطنية الفرنسية « وإبراهام لنكولن» وهو رئيس الولايات المتحدة «وجيمس غار فلد» في ٢/ ٧/ ١٨٨١م وهو كذلك رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والارشيدوخ «فرانس فردينا ند» الاغتيال الذي أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى وهو ولي عهد العرش النمساوي وإغتيل في ٢٨/ ٦/ ١٩١٤م وقبل ذلك كله إغتيال الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب ـ عثمان بن عفان ـ علي بن أبي طالب «رضوان الله عليهم جميعهم وأرضاهم» كلها إغتيالات غيرت وجه التاريخ سلباً في الغالب الأعم ، فالاغتيالات السياسية من أخطر أشكال الصراعات والتي لم تحظ بدراسة كافية في حقل العلوم الاجتماعية جميعها[1] وما يجب ذكره هنا أنَّ أغلب الصراعات والنزاعات والحروب بإقليم جنوب السودان موضوع هذا الكتاب شكلت الاغتيالات معظم أسبابها ومسبباتها، كما أنَّ للاغتيالات السياسية دورها الخطير في التاريخ الإنساني، كما أنَّ هناك إغتيالات حديثة ومحاولة إغتيالات فاشلة ساهمت في توتر العلاقة بين الدول والشعوب والجماعات كإغتيال رئيس والوزراء اللبناني رفيق الحريري ، وإغتيال الشيخ مؤسس حركة حماس الفلسطينية الشيخ أحمد ياسين ، والمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا والتي

(١) لي ديفيز ، عشرون اغتيالاً غيرت وجه العالم ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ١٩٩٦م ، ص ٣ ؛ ٥٩.

بدورها ساهمت في تفاقم الأزمة بين السودان ومصر حتى لوقت قريب من بـدايات الألفية الثالثـة ، والمحـاولات المتكـررة لتصـفية شخصـيات بـارزة أهمهـا تلـك المحاولة التي نجا منها رئيس المكتب السياسي لحركـة حمـاس المهنـدس خالـد مشعل وغيرها من المحاولات الفاشلة والتي سرعان ما ساهمت في توتر العلاقات المحليـة والإقليميـة والدوليـة، كمـا أنَّ الحضـارات الاقتصـادية والمقاطعـات السياسية والدبلوماسية والأعمال الانتقامية والحرب النفسـية والحـرب الدعائيـة وممارسات الضغط عبر الوسائل القانونية والابتزاز وأعمال الثـأر والمشـاجرات والاقتتال العرقي والإثنـي ومنازعـات العمـال والإدارة وأعمـال الشـغب خـلال المباريات والمظاهرات والاعتصامات الجماعية والفردية فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه هنا هل نحـن نتعامـل مـع ظـاهرة واحـدة أم مـع عـدد مـن الظـواهر المختلفة، وهل نستطيع أنَّ نفهم الحروب كظاهرة صراع منفصلة بذاتها، أم نأخـذ الصراعات القبلية والحروب كأمثلة حية على الظاهرة العامة ، نجد من خلال هـذه الحيثيـات والاتجاهـات المختلفـة، أنَّ علمـاء الاجتمـاع والعلـوم الاجتماعيـة الأخرى لا يزالون بعيدين كـل البعـد عـن الاتفـاق حـول إمكانيـة تفسـير ظـاهرة الصراع على أنَّه ظاهرة متصلة بغيرها من الظواهر ، كما أنَّ الصراع هو نفسه في أيـة حال تقف خلفه أسباب وآحدة وليس من خلاف إلا في جوانبه الشكلية مثل طبيعة الأطراف أو حجمها أو طول مدة الصـراع وحدَّتـه وطبيعـة الأهـداف والمسـائل المتصارع عليها وشكل العملية التي يسير فيها الصراع والأسـلحة المسـتخدمة أو أنَّ الصراع نتيجة سلسلة من الظواهر التي تحتاج كل وآحدة منهـا عـلى الـرغم مـا يبدو من تماثل خارجي بينها إلى تفسير نظـري خـاص[1] وإذا أخـذنا مثـالاً لـذلك كالنزاع الديني في أيرلندا الشمالية طبقاً لنفس النظرية العامة في الصراع التـي علينـا أنَّ نستخدمها لتفسير حرب ١٩٦٧م في الشـرق الأوسـط أو مظـاهرات الغـذاء في الهند أو حرب العصابات في أنغولا أو الحرب الإسرائيلية مع حزب الله اللبنـاني في العام ٢٠٠٦م أو الاضطراب في إقلـيم التبـت والصـراعات والحروبـات الأهليـة

(١) علي أحمد حقار ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

الدائرة اليوم بإقليم جنوب السودان ، أو الحروب بين التوتسي والهوتو برواندا وبورندي أو غيرها من المنازعات والصراعات، فهل الصراع يختلف من حيث النمط والعوامل الأخرى ، فإذا كان كذلك فكم أنموذج لدينا في هذه الظاهرة من قضايا نظريات الصراع، وفي ذلك يقول الأستاذ علي حقار «الحقيقة أنَّ قصر عمر الدراسات في هذا المجال لاسيما إستخدام المناهج الكمية في دراسة بعض الظواهر ، كالحروب والنزاعات الداخلية أو العنف المحدود أو الحرب الأهلية تحول دون القدرة على إعطاء إجابات شافية في هذا المضمار فما زال علماء العلوم الاجتماعية غير متفقين على معايير لتمييز وتصنيف وترتيب أنماط الصراع المختلفة في إطار مقبول بشكل عام ، على الرغم من المحاولات المبذولة في هذا المجال ، لا يستطيعون أو بالأحرى من الصعوبة البالغة أنَّ يستبينوا علاقاتها في نظرية عامة تفسر الظاهرة للتحكم والقياس والتنبؤ والسيطرة على عدم التكرار إلى غيرها من إستخدامات النظرية العامة في العلوم الاجتماعية غير أنَّ هذه الدراسة تميل وتنحو إلى حد كبير نحو إتجاه الدراسات التي تأخذ في الاعتبار ضرورة دراسة جوانب التماثل والتباين في ظاهرة الصراع لأنَّ في ذلك محاولة تراها الدراسة إلى حد كبير جادة لوضع نظرية عامة لمثل هذا الكم الهائل من التساؤلات الدائرة في فلك إشكاليات النزاعات مبتعدة قدر المستطاع عن آراء واتجاهات التحليل الجزئي إلا التي تراها الدراسة الأقرب إلى تفسير ظاهرة الحروب والصراعات القبلية في إقليم جنوب السودان وليس كما يرى المفكر «بوزانكيت» في قوله « أنَّ الخير الروحي هو وحده الدائم أما الأعراض والأهداف الأرضية والمادية فهي وهمية وأساس كل نزاع[1] يظهر جلياً أنَّ الصراعات والحديث عن الحروب والنزاعات قديمة قدم البشر كما نجد أنَّ الحضارات الدينية القديمة تناولت مسألة الحروب منها الحروب البوذية والسلافية والحروب الصليبية المسيحية والفكر الإسلامي والمذهب السكولاستي ومبدأ الحرب العادلة

(١) علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٨٨م ، ص ٤٠٣-٤٠٤.

والنظريات الفلسفية في فترة الدولة القومية ومقررات معاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨م والمدرسة السلامية المعاصرة (MODERNPACIFISM) شهدت فترات ما بعد النهضة الأوروبية والتنوير وظهور المدرسة السلامية في أوربا التي تقوم على رفض المبررات الأخلاقية والدينية للحرب كما كان سائداً خلال القرون الوسطي[١] لقد إتفقت نظريات العلاقة الدولية في الأغلب بكونها نظريات متوسطة المدى أكثر من كونها نظريات كبرى ، ذات طابع أشمل يحاول تفسير نطاق متسع من الظواهر، وتركز معظم نظريات الحرب على مدى محدود من المسالك في مستوى مفرد من التحليل يشتمل على الأقل قدر المستطاع من المتغيرات، فمثلاً قد تنزع النظريات متوسطة المدى إلى محاولة تفسير العلاقات بين التحالفات والحروب ، وبين الردع والحرب ومدركات صنع القرار والحرب والتحديث الاقتصادي والحرب وهلم جرا وعلى الرغم من أنَّ الصلات بين هذه النظريات متوسطة المدى قد وصفت في الوقت الحالي على أساس راهن فإن معظم أصحاب النظريات يزعمون أنَّ تجميع النظريات متوسطة المدى المختلفة في مستويات التحليل سينتهي بها الأمر إلى الالتقاء والارتباط في نظريات جمة التعقيد والتركيب والارتقاء، على أنَّ تشبيه هذا الضرب من النظريات بالجزر سيظل مقبولاً وملائماً.

مستويات التحليل :

بالإمكان العثور على مفاتيح سبب الحروب والصراعات العنيفة في مواضع شتى وبالاستطاعة القول بأن أسباب الحروب قائمة في عدة مستويات للتحليل وبينما توجد نظريات مختلفة بعدد مستويات التحليل وهويتها إلاَّ أننا نستخلص نظريات الحرب في مستويات خمسة هي :

١/ المستوى الفردي.

٢/ مستوى المجموعة الصغيرة.

---

(١) خان توشار ، تاريخ الفكر السياسي الأوربي ، ترجمة علي مقلد ، الإيمان للنشر ، بيروت ، لبنان ، ص٥١٣.

٣/ مستوى الدولة.

٤/ حالات التفاعل بين دولتين.

٥/ النظام الدولي.

وبالمقدور النظر إلى هذه المستويات من التحليل كمستويات للتجمعات فكل مستوى يتألف من وحدات أكبر وأكبر من المستوى الذي سبقه وبذلك يصح القول بأن الجماعات الصغيرة تتألف من تجمعات الأفراد، وتتألف الدول من تجمعات في عدة جماعات ، والتجمعات الثنائية من دولتين، وتتألف الأنظمة الدولية من التفاعل المشترك للعديد من الدول، فإن طبيعة البشر أو الطبيعة الخاصة ببعض الزعماء والأفراد الذين يسوقون دولهم إلى الحرب، وفي مستوى الجماعة الصغيرة، يقال أنَّ الأفراد نادراً ما يكون مسئولين عن قرارات خوض الحرب بدلاً من ذلك فإن هذه القرارات تكون من صنع مجموعات صغيرة نسبياً من العاملين ضمن الحكومات القومية وإذا أردنا التعرف على سبب الحروب ما علينا إلا أنَّ نسعى لفهم السبيل الذي تسلكه هذه الجماعات الصغيرة للاهتداء على قراراتها، وفي مستوى الدولة الأمة ، فإن القاعدة هي وجود شيء هام في طبيعة دولة بعينها يدفعها إلى إتباع مسلك عدواني، أو تكون أميل للحرب أكثر من الدول التي لا تعد طبيعة الدول أو الأفراد في ذاتها هي المسئولة عن الحرب، إذ يرجع ذلك إلى طريقة التعامل بين الدولتين فهي التي تقرر هل ستحدث الحرب أم لا ويجيء التركيز على أساس التفاعل(١).

فكثيراً ما نسمع من تعليقات على أفواه الكثيرين مثل قولهم «ستستمر الحرب في الوجود لأن البشر حيوانات عدوانية فما دام هناك بشر ستظل الحروب سائدة أو ما دام هناك مهووسون مثل «هتلر أو صدام حسين أو بوش أو أولمرت»

(١) جرج كاشمان ، لماذا تنشأ الحروب ، مدخل لنظريات الصراع الدولي ، ترجمة د، أحمد حمدي محمود ، الجزء الأول ، المجلة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦م ، ص ٢٨-٢٩.

وغيرهم وعلى رأسهم بعض الحكومات سيستمر العدوان وترد مثل هذه الآراء سبب الحروب إلى طبيعة الإنسان بوجه عام إلى طبيعة إنسان بعينه وبينما تشترك هذه الأحكام الصادرة من مصدرين مختلفين في رد أسباب الحرب إلى أناس من البشر، إلا أننا نصور نوعين مختلفين للغاية من النظريات ففي الحق أنهما يشيران إلى مستوى من تحليل الاختلاف يتبع المستوى الفردي للتحليل إنَّ الذين يعتقدون أنَّ السبب الرئيسي للحرب يرجع إلى البشر عدوانيون بطبعهم إنما يتبعون موقفاً يرى أنَّ جميع الرجال و«النساء» متماثلون فلا إختلاف بين الزعماء القوميين الذين يتخذون القرار لخوض الحرب وبين عامة الجماهير، فهم يشتركون مع جميع البشر في نفس الصفات العدوانية التي يتصف بها النوع البشري، وتؤثر هذه الخاصية الجماعية للعدوان البشري على عملية الحرب في المستوى الأكبر للفعل الجماعي، ومن ناحية أخرى فإن من يعتقدون أنَّ السبب الجذري للحرب لابد أنْ يوجد في الخصائص الشخصية لسيكولوجية الزعماء القوميين أنفسهم يحاجون بالقول بأن البشر ليسوا جميعاً متماثلين، فاختلاف الفرد له أثره وثمة إختلاف بين تزعم أدولف هتلر لألمانيا وتزعم هلموت كول لها مثلما يختلف الحال بين قيام جوزيف ستالين بحكم الاتحاد السوفيتي «سابقاً» وحكم ميخائيل جورباتشوف له، وعلى هذا الأساس ينظر إلى العدوان كخاصية فردية أكثر من كونها خاصية جماعية، أو يدرك أثره على الحرب في المستوى الأصغر «الميكرو» لصناع القرار الذين يمسكون بزمام القدرة على الاختيار بين الحرب والسلام[1] سعى الفلاسفة وعلماء اللاهوت عبر السنين لتفسير عدوانية الآدميين اعتماداً على تفسير الطبيعة البشرية فوصف الفيلسوف الإنجليزي في القرن السابع عشر توماس هوبز في كتابه الخالد «اللواتيان الأحوال المعيشية في حالة الطبيعة».

يعني أنَّ المجتمعات البدائية قبل ظهور الحكومات «كحرب يشنها كل آدمي ضد الآخر» ولقد إنبثق الصراع المستمر تمشياً مع ما قاله «هوبز» من طبيعة

(١) جرج كاشمان، المرجع السابق، ص ٣١.

البشرية، فالبشر مشغولون بأنفسهم وأنانيون وطماعون ولا يهتمون بغير إشباع شهواتهم فالدافع الأساسي للإنسان هو الكسب الشخصي والمجد ، ولاحظ القديس «أوغسطين» أيضاً القدرة الفائقة للإنسان على إلحاق الأذى بالآخرين والاعتداء عليهم، وبدأ هذا الميل للشر لأوغسطين في حاجة إلى تفسير لاهوتي يعني إرجاعه للخطيئة الأزلية، إذ ترتبط الطبيعة العدوانية للإنسان ارتباطاً مباشراً بالسقطة من عناية المشيئة الإلهية عن جنة عدن، وجاء الفيلسوف الهولندي «اسبينوزا» في القرن السابع عشر برد مقابل لذلك تضمن القول بوجود صراع هائل داخل الإنسان بين قوى الهوى والقوى العاقلة، ومن سوء الطالع أنَّ الهوى غالباً ما ينتصر على العقل ولاحظ علماء النفس في باكورة عهد هذا العلم أنَّ الحرب والقتال يشبعان إحتياجات ممتدة الجذور عند الأفراد والمجتمعات ، أنها احتياجات من المفروض أنها فطرية عند جميع بني البشر ، وليس بالإمكان قمع هذا الدفع العدواني ولكنه بالاستطاعة ترويضه وإعادة توجيهه وتحويله صوب أنشطة أكثر إتساماً بالمسألة تتضمن بالمثل تحديات وجهوداً مبذولة ، وهكذا رأى وليم جيمس الحاجة إلى خلق «مكافيء» أخلاقي للحرب فربما يمكن تجنيد الشباب لزرع الأشجار وإنشاء الطرق أو الخزانات والسدود بدلاً من تجنيدهم لقتل شباب المجتمعات الأخرى وقد تساعد مثل هذه البرامج على تطعيمهم بنفس «الفيتامينات الاجتماعية» أي تضطلع بدور مشابه لدور الحرب دون أنَّ تلحق أي دمار للحياة أو الممتلكات، وإعتقد العالم «زيجموند فرويد» أيضاً ينبوع السلوك العدواني للبشر من دوافع لا شعورية بعيدة الغور في النفس الإنسانية، وفي الحق فإن العدوان يبدو كأنه صفة سلوكية عند جميع الآدميين ورأي «فرويد» أنَّ تفسير مثل هذا العدوان قد يكون مرتبطاً بوجود غريزة الحياة «أيروس» في الإنسان وهناك أيضاً غريزة «تاناتوس»(١) .

***

(١) حسن علي الساعوري ، محاضرات في الحرب والسلام ، جامعة الزعيم الأزهري ، بحري ، نوفمبر ٢٠٠٧م، لطلاب الماجستير ، دراسات استراتيجية.

الطبيعة في مقابل التنشئة :

علم الأثولوجيا علم حديث نسبياً ويعني دراسة السلوك الحيواني وساعد في ذلك نشر كتاب «كوانرادلورينز» عن العدوان ١٩٦٦م على لفت الانتباه لنظرياته وشيوعها على نطاق واسع وأضاف ما كتبه آخرون إلى ما جاء في كتاب لورينز وغيره من علماء الأنثربولوجيا إلى تعريف الكافة بهذه الآراء المستحدثة والفكرة الأساسية لهؤلاء العلماء هي أنَّ الإنسان نتاج مليونين من سنوات التطور البيولوجي ويعتقد عالم الأنثربولوجيا «لونلتايجر» أنَّ البشر ظلوا آلات مشحذة على خير وجه للكفاية في مطاردة الوحوش «فنحن مزودون ببيولوجياً أو وراثياً للصيد» وبالانفعالات ومظاهر الإثارة والفضول والمخاوف والصلات الاجتماعية التي كانت حياة الصيد تتطلبها، وجاءت أشد صيغ هذا الموقف تطرفاً عند «دايموند دارت» وعند « أردي» الذي روج للكثير من معتقدات دارت إذ ذكر «دارات» وهو من علماء التشريح أنَّ الإنسان هو الوريث المباشر للقرد القاتل وعلى أساس بحوث بقايا الحفريات الأفريقية ، إستخلص القول بأن هذا القرد بعينه لم يكن مجرد حيوان لاحم « أي من آكلي اللحوم» ولكنه كان أيضاً سفاحاً فطر بالقتل لمجرد الاستمتاع بعملية القتل « والظاهر الآن أنَّ دارت ربما يكون قد أخطأ في تقديره والتخلص من وجود عدد كبير من آثار الكائنات الشبيهة بالإنسان» والتي تعرضت للتهشيم والتلف مما حصل عليها دلالتها على وجود عنف على نطاق وآسع في مسلك الأفراد نحو بعضهم البعض عند الأفريقانوس، ولقد أعيد فحص الأدلة الحفرية الآن بواسطة آخرين إعتقد أنَّ ما حدث من الأنقاض خلال حقبة طويلة من الزمان[1] ويعتقد لورينز أنَّ تصور العدوان تشير فقط إلى تركزها داخل نفس النوع ، أي نتيجة للاقتتال بين أبناء نفس النوع ، ويرى علماء «الأنثولوجيا» علم الحيوان العدوان كغريزة « أي نزوع فطري » ساعد يوماً على تحقيق إستمرار الفرد أو النوع في البقاء ، وتبعاً لذلك فإنه إنتقل من جيل لآخر كجانب من تكويننا الموروث، وبطبيعة الحال فإن المشكلة تكمن في أنَّ وجود

(١) مجلة الأنثربولوجيا واللغويات الدولية ، ١٩٥٣م ، ص ٢٠٧-٢٠٨.

مثل هذا النوع من العصر الحديث بما فيه من أسلحة الدمار الشامل ، قد يكون شديد التعارض مع الإنتاج ويعتقد أنَّ العدوان نهض بعدة مهام في الحفاظ على النوع هي:

١/ حافظ على التوازن في أي نطاق بين المصادر التي يحتاج إليها من ناحية وبين عدد الأفراد الذين سيقاتلون عليها ، من ناحية أخرى.

٢/ ساعد في الدفاع عن النشء.

٣/ ساهم في إستمرار الأليق في البقاء من خلال الانتقاء الجنسي.

٤/ ساهم في توطيد العلاقات الاجتماعية المستقرة عن طريق خلق أنظمة تضم سادة وتابعين كما حدث في نظام بكين المعروف جيداً.

فمن الملامح المثيرة للإهتمام لهذا العدوان الذي يتمثل في نفس النوع أنَّه لا يهدف بوجه عام إلى عملية القتل أو الإبادة ويشير علماء الأنثولوجيا إلى أنَّ العدوان داخل النوع عند الحيوانات لا يترتب عليه « عادة موت المغلوب» ومن جهة أخرى فإن مسلك الإنسان جد مختلف وإذا تغاضينا عن الجرزان التي تشتبك هي الأخرى في حروب «قبائلية » وفي عمليات للمنتمين لنوعها ، فإن الإنسان كما يرى «لورينز» هو النوع الوحيد الذي يقتل نوعه بصفة روتينية، ومن المحتمل أنَّ يكون لورينز قد أخطأ بوجه عام في هذا الحكم ، فهناك نوعيات عديدة تقتل من حين لآخر أبناء نوعها.

لقد بحث «إدوارد ولسون» المسلك العدواني المعروف في مستعمرات النمل ضد بعضها البعض وأيضاً «الحرب الاستعمارية» داخل النوع الواحد أو بين النوع ونوع آخر ، ولاحظ أنَّ مستعمرات نمل الأرصفة تدافع عن مأواها وتخوض معارك ساخنة تشترك فيها جحافل من فعلة النمل ويسود القتل والتهام بعض الأنواع لنفس نوعها بين الثديات لدرجة تفوق ما سبق أنَّ شاع فالأسود تقتل أبناء نوعها من الأسود، وهناك دلائل على قتل حيوانات كجرو الثعالب ، بل وأكل

لحمه بعد أنَّ مات من كان يرعاه ، وبعد أنَّ غزت مأواها فصائل أخرى ، والحق أنَّ الإنسان لم يعتلي عرش الأنواع العدوانية إذ أصبح من المسلم به الآن أنَّ هذا الشرف قد غدا من نصيب أبناء عمومتنا الضباع[1] .

عليه أنَّ ما يهم في هذا الاختلاف بين الإنسان ومعظم الحيوانات الأخرى هو أنَّ العدوان الذي يجري داخل نفس النوع عند معظم الحيوانات يتبع طقوساً تفرض عليه، إذ يتعارك المتقاتلون داخل أنماط رمزية وقيود روتينية فإذا تبين من سير المعارك وجود تفاوت نسبي في البسالة ، فإن الغريم الأضعف يقدم على إظهار بعض الإيماءات الداعية للمسألة أو إشارات دالة على الاعتراف بالهزيمة والاستعداد للإذعان والخضوع ، وبذلك يتجنب التعرض للمزيد من العنف ويحول دون إستمرار القتال حتى الموت، والمثل الأكثر شيوعاً في الاستشهاد به في هذه الآليات الداعية على الكف عن الاستمرار في القتال هو ما يفعله الذئب عندما يعترض برقبته عناء القتال، وقد يظن أنَّ هذه الفعلة تجعله أكثر عرضة للقتل، ولكنها بدلاً من ذلك فإنها تفسر على أنها إشارة إستسلام للخصم الذي ينهي القتال، ومن الأفكار المثيرة للدهشة التي يعتز بها علماء الأثولوجيا فكرة الإقليمية والعلاقة بين الإقليم والعدوان، فمثلاً يرى «أردري» أنَّ موروثات الإنسان تزوده بنفس الغرائز الإقليمية التي تزوده بها علاقاته الذاتيية ويرتكز على كتاب «دارلنج» الذي إعتقد أنَّ دوافع السلوك الإقليمية في الحيوانات كانت سيكولوجية وليست فسيولوجية أي أنها إنبثقت عن الاحتياجات المزدوجة للأمان وبواعث المثيرات، ويضيف «أردي» إلى هذين الاحتياجين ، إحتياجاً ثالثًا يوجد في الحيوانات الأرقى «الهوية»[2]، ويعتقد أدري أنَّ «الإقليم» تجاوب مع الاحتياجات الثلاثة الأساسية ، فالإقليم هو الذي يحدد هوية الشخص وتعني كلمة من يعيشون سوياً في الإقليم ، وتعني كلمة «هم» الخارجين عن الإقليم

(1) Edward o ،Wilson ،Sociobiology-1980-P220-221

(٢) جرح كاشهان ، لماذا تنشأ الحروب ، مدخل لنظريات الصراع الدولي ، ترجمة د أحمد حمدي محمود ، الجزء الأول ، الدار المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦م ، ص ٣٧-٣٨.

وسواء تحدثنا عن مجتمعات الإنسانية أو الحيوانية ، فـإن الفـارق مهـم، وتعتمـد الهوية داخل الإقليم أيضاً على ترتيب الأفراد حسب منزلتهم أو نظام الكيـل الـذي ينطبق على أبناء الإقليم وحدهم، ويستشهد قدري بدراسة إجراها ولـيم ماسـون : «كانت البقعة الرئيسية التي أجراها ولـيم ماسـون لدراسـة ٢٠ في أحـد الأخاديـد تشتمل على تسعة أقاليم عائلية وتعرف كل عائلة حـدودها حتـى آخـر بوصـة مـن أراضيها كوجود غصن مكسور في أحد المواضع وشجرة منعزلـة في موضـع آخـر وجذع شجرة يعترض الطريق ويعرف أبنـاء هـذه القريـة مثـل أبنـاء سـائر القـرى يعرفون كل شبر من أراضيهم[١] .

الظواهر العامة للصراع :

ظاهرة الصراع إحدي الحقائق الثابتة في وآقع الإنسان والجماعـة البشـرية على كافة مستوياتها، وإذا كانت ظاهرة الصراع البشري ظاهرة كليـة (Macro) فـإن المكونات البنائية لا تشكل ظواهر فرعية، ومن ثم تتعدد جوانـب وصـور ظـاهرة الصراع، وتتجلى هذه الحقيقة في حلبة الصراع من اخـتلاف الأطـراف والمواقـف الصـراعية يـؤدي إلى إخـتلاف المظـاهر التطبيقيـة العمليـة للظـواهر الصـراعية، فالصراع الأسري يجد تعبيره في ظاهرة الطلاق والصراع الأثربولوجي تعبيـره مـن الاضطرابات العنصرية ، والصراع الصناعي في الإضـراب والصـراع السياسـي في الانتخابات والصراع الدولي في ظاهرة الحرب الدولية.

أولاً : الصراع البيولوجي Biology

تعتبر العلاقة بين علم الأحيـاء والعلـوم الإنسـانية وإخضـاعها للدراسـة والبحث في القضايا العلمية التي أثارت إهتمام الجامعات الأوربية والأمريكية منذ فترة قصيرة ، ولم تجد هذه العلاقة في الوقت الحاضر الدراسة والاهتمام سـوى في مرحلة الدراسات العليا في بعض الجامعات لقـد شـهدت حقبـة السـبعينيات مـن

(١) جرج كاشمان ، المرجع السابق ، ص ٣٨.

القرن الماضي الإحساس بالحاجة الأكاديمية للوقوف على طبيعة هذه العلاقة وقد دفعت الحاجة بالدراسات في هذا المجال دفعة كبيرة إلى الأمام، وزاد من هذه الأهمية رغبة الساسة في الحصول على معرفة دقيقة وشاملة عن الجنس البشري لمساعدتهم في رسم لمستقبل أفضل لهذا الجنس على هذا الكوكب وقد أحرز علم الإيثولوجيا وهو علم أصول السلالات ويتناول هذا العلم دراسة السلوك الحيواني بمختلف جوانبه» وخلال العقد الأخير إهتم بعلم الأيثولوجيا كأحد فروع علم البيولوجيا تطوراً وتقدماً كبيرين خاصة في مجال أربعة دوافع حيوانية : الإنجاب ـ الجوع ـ الخوف ـ العدوان[1] وقد أثارت النتائج العلمية التي توصل إليها الإيثولوجيون إعجاب وتعجب علماء النفس وبصفة خاصة في مجال ظاهرة العدوان والتي تعد القضية المركزية لظاهرة الصراع، حيث رفضوا مفهوم الغريزة بحسم دون محاولة فهم كما هو معتاد لتنقية المفهوم وربطه بالمادة العلمية المتوفرة في علوم أخرى.

إذا كان السلوكيان الإنساني والحيواني مختلفين إلى حد ما فإنهما مع ذلك قد يتشابهان ويجب أنَّ نأخذ في إعتبارنا أنَّ المعلومات المستقاة من دراسة السلوك الحيواني لا تصلح للتطبيق المباشر على السلوك البشري ، والحقيقة كما ذهب مكنيل«McNeil» أنَّ النتائج التي يمكن أنَّ نتوصل إليها من دراستنا لأحد الأجناس أنْ تصلح كنموذج فكري «Model» فقط لتكوين فروض «Hypotheses» عملية بالنسبة للأجناس الأخرى، والنتائج التي تتوصل إليها الأبحاث في مجال السلوك الحيواني لا تنهض دليلاً كافياً للطريقة التي تحدد مسار السلوك البشري ولكنها يمكن أنَّ تقدم للأبحاث البشرية مجالات جديدة للبحث المستقبلي ، وتتميز الأبحاث في المجال البشري بأنها تسمح بحرية التجربة التي قد تكون غير ممكنة في المجال الحيواني ، وتسمح هذه الدراسات للعالم الذي يقوم بإجراء الدراسات بملاحظة سلوك عدة أجيال من الأجناس خلال فترة زمنية

(١) أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ص ٤١.

قصيرة ويتوجب علينا أنْ تتذكر أنَّ دراسة السلوك البشـري معقـدة بدرجـة كبيـرة حتى المقارنة بأعلى السلالات الحيوانية تطوراً ، فالجهاز العصبي في البشر يـؤدي من الوظائف ما لا يمكن مقارنتها بتلـك التـي يؤديهـا في أي سـلالة حيوانيـة وإذا كانت دراسة السلوك الحيـواني تلعـب دوراً في تبسـيط عـزل العوامـل المـؤثرة في السلوك ، فإنَّ تطبيق مضامين النتائج على السلوك البشري لا شك أنها أكثر صعوبة وتعقيداً[(١)] .

العدوان البيولوجي :

يقدر علماء البيولوجيا أنهم ما زالوا بعيدين عن الفهم الكامل لكافة أبعـاد السلوك لأي نوع من السلالات «Species» الحيوانيـة ، وأنَّـه إفتـراض صـحيح ذلك الذي يـرى عـدم إمكانيـة فهـم ملايـين السـلالات الحيوانيـة، والدارسـون للسلوك الحيـواني يمكـنهم متابعـة دراسـاتهم بإتبـاع أحـد إسـتراتيجيتين : الأولى وتنصب الدراسة بمقتضاها على بحث التعميمات السطحية للأسباب وهذا النـوع من الدراسات متوافر ومتاح بالنسبة لمجموعة كبيرة من السلالات والإستراتيجية الثانية تقتضي من الباحث القيـام بدراسـة تعميقيـة في سـلوك سـلالة محـددة مـن الحيوانات ولكن الدارس في الحالة الثانية عليه أنْ يتوقع الوصول إلى نتائج محددة للغاية، ويبدو وآضحاً أنَّ أفضل النتائج يمكن أنْ تتحقـق مـن خـلال المـزج بـين المنهاجين الدراسيين للسـلوك الحيـواني، وفي ذلـك يجـادل هنـد «Hinde» بـأن عدوان الإنسان على الإنسان وقد تركزت دراسة على العـدوان بـين الأفـراد وبـين الجماعات الصغيرة يعتبر أحد المشاكل الرئيسية في عالم الإنسان باعتبـار العـدوان حقيقـة ثابتـة في إطـار الوجـود البشـري، ويضـيف أنَّ ضـخامة وبشـاعة القنبلـة «الهيدروجينية» جعلنا نهمل ما تسببه الأعمال العدوانيـة الفرديـة ، وننسـى حجـم الآثار والنتائج التي تسفر عن الصـراع الفـردي والتـي يمكـن مقارنتهـا بالمعانـاة

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

المترتبة على التهديد النووي[1] ويستخدم تعبير عدوان في مضمونه الضيق ليعني السلوك العنيف الموجه ضد الآخرين ، كما يستخدم في مفهومه الواسع ليعني كافة الاتجاهات التي يؤكد من خلالها الإنسان ذاته ويعبر بمقتضاها عن فرديته «Individuality » والتي ينظر إليها في بعض الأحيان على أنها أحد الخصائص البشرية.

أسباب العدوان :

إذا كان السلوك العدواني ظاهرة غير مختلف على وجودها في عالم الإنسان والحيوان ، فإنَّ الأسباب التي تؤدي إليها مثار إختلاف بين مدارس علم «البيولوجيا» وعلم النفس، فقضية الخلاف الرئيسية التي برزت في حقلي الدراسات البيولوجية والنفسية خلال الثلاثة عقود الماضية حول ما إذا كانت الميول العدوانية الفطرية «Innate» غريزية موجودة بصفة دائمة في الإنسان أم أنها تظهر فقط كنتيجة لعوامل خارجية ، وإذا كان الخلاف بين «النفسانيين» حاد ويتمثل في قبول الظاهرة العدوانية كغريزة بشرية مدرسة التحليل النفسي وفي مقدمتهم فرويد أو رفض الظاهرة باعتبارها وجود «غرائزي» المدرسة النفسية التجريبية فإنَّ الابيولوجيون ينكرون الأساس الغرائزي وإنْ كانوا يختلفون حول تلقائية غريزة القتال داخل الجسد، واهتم البيولوجيون بالأسباب المؤدية إلى ظهور السلوك العدواني عند الحيوانات، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسات البيولوجية التجريبية عن أسباب العدوان.

الأسباب الخارجية External :

تتقاتل الحيوانات على الطعام الإناث حماية الأطفال والأرض ويتمثل السبب المركزي لإتيان السلوك العدواني في القرب المكاني Proximity بين الحيوانات ، ويشترط العلماء حدوث تقارب مكاني بين الحيوانات حتى يقع

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

السلوك العدواني ، غير أنَّ درجة عدوانية السلوك تتأثر بالحالة الداخلية للحيوان ويسوق العلماء مثلان تقليديان في هذا الشأن هما :

١/ التهديد الإقليمي Terrestrial Threat وقد أجرى العلماء تجارب على الطيور مثل «طائر الحناء Pobin» والحيوانات مثل الأسود والنمور أسفرت عن الاستعداد غير المشروط للطيور والحيوانات للدخول في صراع «دامي» ومصيري في حالة تعرض مناطق تواجدهم «الإقليم» لأي تهديد ويؤكد أردري«Ardrey» أنَّ هذه الظاهرة ـ كسبب للسلوك العدواني ـ ظاهرة حتمية أو إلزامية Imperative عند كل مجتمعات الأحياء ، وليس المجتمع البشري إستثناءاً من القاعدة والإنسان والأسد والنمر جميعاً مخلوقات إقليمية ويرى أردري أنَّ الحافز الإقليمي عند الإنسان هو السند البيولوجي لظاهرة الملكية الفردية والوطنية الإقليمية ويضيف أنَّ ذلك سلوك فطري لنظام بيولوجي قديم موجود في طبيعتنا عن طريق الضرورات الانتقالية لتطورنا التاريخي[١].

٢/ الحفاظ على الهيئة والوضعية Status وقد أسفرت الدراسات عن إستعداد الحيوان لأنْ يقاتل من أنْ يحرم من وضعيته داخل الجماعة وأنْ تكرار نجاح هذا الحيوان في القتال يمكن أنَّ يجعل هذا الحيوان أكثر عدوانية.

الأسباب الداخلية : Internal

يتأثر السلوك العدواني عند الحيوان بأسباب داخلية لدى الحيوان ، حيث تحدد هذه الأسباب درجة وأسلوب السلوك العدواني وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها البيولوجيون في هذا الشأن :

١/ الإفراز الهرموني Hormonal أثبتت التجارب التي أجريت على مجموعة من الطيور التي تنتمي إلى نوع وآحد من أوقات متفاوتة عن تفاوت درجات العدوان لديها، فقد لوحظ أنَّ الطيور التي تعيش في فصل الشتاء في شكل جماعات

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٦.

كبيرة، لا تهاجم الجماعات الأخرى إلاَّ إذا اقتربت منها ويتحول هذا السلوك خلال فترة بناء العش وفصل التغذية Breeding Season إلى هجوم على نطاق وآسع على الجماعات الأخرى ، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أنْ إختلاف السلوكين يرجع إلى التغيير في الإفراز الهرموني داخل جسد الطير في فصل إلى آخر، ويدرس البيولوجيون أثر التقلبات المناخية والموقفية على دائرة الميول العنيفة لدى الثديات Mammals وقد توصلت بعض الدراسات إلى مجموعة من الطيور إنَّ مرتبة Rank الفرد داخل الجماعة تتأثر بنسبة إفراز الهرمون النخاعي Pituitary كما توصلت أيضاً إلى تأثر الوضعية Status الاجتماعية للطير نسبة إفراز الهرمون الجنسي Sex، كما أجريت الدراسة على الفئران لمعرفة تأثير الحمل والولادة، على الحالة الداخلية للحيوان ، ومدى تأثيرها على السلوك العدواني له، وقد تبين من التجارب إقدام الإناث والحوامل على سلوك عنيف أكثر من قريناتهن غير الحوامل، فقد لوحظ أنَّ الإناث الحوامل يهاجمن الذكور والإناث غير الحامل بينما تصبحن أكثر تسامحاً مع الإناث الحوامل بل وتسعين للتعايش معهن[1] وهناك علاقة بين العدوان وإنتاج الهرمون الذكري Male Hermone.

٢/ الإحباط Frustration يوافق معظم علماء النفس على الإحباط الذي يتعرض له الإنسان يؤدي إلى ظهور سلوك عدواني لديه مع الأخذ في الاعتبار أنَّ الإحباط عند الإنسان يمكن أنْ يؤخذ عدة صور حقيقية أو تخيلية، وقد درس البيولوجيون تأثير الإحباط على السلوك الحيواني حيث أجريت مجموعة من العلماء تجربة على الحمام أوضحت زيادة نسبة عدوانية عند تعرضه للإحباط، وقد طبق فون جودالVon Goodal ١٩٦٨م هذه النتائج على سلوك الشمبانزي المتوحشة فتوصل إلى نفس النتيجة[2] .

٣/ الألم أثبتت التجارب أنَّ تعرض الحيوان للألم يزيد من درجة سلوكه

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٦-٤٧.

(٢) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٧.

العدواني، فقد أجريت تجربة على الفئران حيث تم تعريضها لصدمة كهربائية نتج عنها سلوك عدواني وبدت الفئران التي تعرضت للصدمة في حالة إستعداد للهجوم على الأخرى التي لم تتعرض لها، ويفسر العلماء أنَّ هذه الظاهرة تمت تحت تأثير وموروثات إجتماعية وخبرة سابقة.

٤/ الخوف ينشأ الخوف عادة من حدوث مهيج غير عادي وقد أثبتت الدراسات التي أجريت على الشمبانزي أنَّ تعرضها للخوف يؤدي إلى تعرضها للشلل الفجائي خلال لحظات ثم يتحول سلوكها إلى سلوك عدواني، وينظر العلماء إلى الاقتتال الدفاعي عند الحيوانات القرنية على أنَّه راجع إلى زيادة العدوان لديها بسبب الخوف.

٥/ التركيب الجيني للفرد Genetic Constitution يدرس علماء البيولوجيا العلاقة بين التركيب الجيني للصفات الوراثية داخل الخلية الحية للكائن الحي وسلوكه العدواني، كما يدرسون إختلاف درجات العدوان لدى الأنواع والسلالات من هذه الأحياء وفقاً للعوامل الوراثية ، ومن التطبيقات العلمية لعلاقة العوامل الوراثية بالسلوك العدواني نموذج «الأهداف الغريزية للعدوان»[1].

ثانياً الصراع النفسي :

ينشأ الصراع النفسي Psychological نتيجة الموقف Situation الذي يوجد فيه الإنسان نفسه مدفوعاً للارتباط في نفس الوقت بنشاطين أو أكثر ذات طبيعة تبادلية وتفرض عليه الاختيار، وتتزايد حدة الصراع بتزايد حجم الأنشطة البشرية والتقدم الحضاري، والصراع النفسي نتاج العلاقات الديناميكية الصادرة عن تفاعل الإنسان بميوله ونزعاته وحوافزه وإتجاهاته ، مع إمكانيات البيئة التي تؤثر بدورها في سلوك الإنسان ، لقد أصبح السلوك البشري موضوع إهتمام

(١) أحمد فود رسلان ، المرجع السابق ، ص ٤٧.

ودراسة علماء النفس ، وذهب الباحثون مذاهب شتى في تفسيره فالمدرسة السلوكية التي تزعمها وطسن تفسر سلوك الإنسان على أساس الفعل المنعكس أيِّ على أساس فكرة المثير ورد الفعل ، مع إنكار وجود حالة شعورية بينهما، وذلك دون شك تفسير عصبي يجعل السلوك متوقفاً على تنمية مختلف المراكز العصبية بمؤثرات خارجية متجاهلين تلك الأحوال النفسية التي تقع بين التأثير والاستجابة وإذا كانت النظرية النفسية قد عالجت الصراع البشري باعتباره صراع بين الدوافع البشرية ، فقد ذهب علماء النفس في تفسير ذلك إلى عدة إتجاهات حيث إفترض كل منهم فروضاً نتج عنها نظريات مختلفة[1] .

نظرية الغرائز :

يعتبر كل من وليم جيمس ١٨٤٢-١٩١٠م ووليم مكدوجل ١٨٧١ - ١٩٣٨م من أبرز أنصار نظرية الغرائز في علم النفس، فقد قدم جيمس في أواخر القرن التاسع عشر قائمة بالغرائز البشرية عددها ٣٢ غريزة منها الخوف ، والغيرة والتنافس، وقدم مكدوجل عام ١٩٢٣م الغرائز في ١٤ غريزة يصحب كل منها انفعال خاص ، وفي مقدمة هذه الغرائز غريزة المقاتلة وإنفعالها الغضب، ويرى «مكدوجل» أنَّ الغريزة عملية نفسية موروثة ، وهي ليست تلقينية وإنْ كان يمكن تعديلها عن طريق التلقين، ويعتقد مكدوجل أنَّ الدافع العدواني موجود دائماً في الإنسان ويسعى بإستمرار للتعبير عن نفسه، ويرجع الدافع العدواني عند الإنسان في رأيه إلى غريزة المخاصمة Pugnacity التي تكون جاهزة للعمل عندما تحرض بواسطة ظروف الإحباط والعدوان فقد وضع مكدوجل نفسه في موضع وسط بين المدرسة الفرويدية ومدرسة العدوان الإحباطي[2] .

مدرسة التحليل النفسي :

تعتبر الغريزة عند فرويد «زعيم هذه المدرسة» عن قوة نفسية راسخة

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٥١.
(٢) حسن علي الساعوري ، مرجع سابق ، ١١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

تصدر من صميم الكائن العضوي وتنبع من حاجات البدن التي تتأثر بما يجري في الجسد كله من عمليات بيولوجية لا يستغنى عنها الكائن الحي، ويعتقد «فرويد» أنَّه يمكن إرجاع جميع أفعال الإنسان إلى غريزتين ، هما غريزة الحياة وغريزة الموت وغريزة الحياة في نظره هي الغريزة الجنسية التي تهدف إلى بقاء النوع وهي غريزة معقدة كثيرة العناصر تمر بعدة مراحل مختلفة حتى تصل إلى النضج الذي يتميز به عند الإنسان الناضج، أما غريزة الموت وهي تعبَّر عن نفسها في «الكراهية ـ القسوة ـ العدوان ـ محبة الإيذاء» التي تنطوي عليها النفس البشرية، وهو يقرر أنَّ النزعة إلى العدوان إستعداد فطري غريزي قائم بذاته في نفس الإنسان، وتقدم مدرسة التحليل النفسي نوعان من الصراع النفسي عند الإنسان هما :

أ/ الصراع الشعوري : وهو ذلك الصراع الذي يقع في دائرة شعورنا مع إدراك للمشكلة التي يدور حولها الصراع وكذلك أطراف هذا الصراع، ولا يتسبب عن هذا النوع أي كبت أو عزل أفكار أو ميول ورغبات من الشعور إلى اللا شعور وأنواع هذا الصراع هي :

١/ يتمثل في وجود موقفين متعادلين من حيث الصفات التي تجذب رغبة الفرد نحو كل منهما ويسمى هذا النوع من الصراع «اقتراب ـ اقتراب»

٢/ صراع يتمثل في وجود الشخص في حالة ينشأ عنها موقفان كلهما يلحق به ضرراً ما، ويطلق على هذا النوع « إحجام ـ إحجام».

٣/ صراع يتمثل في وجود أمرين ، يود الشخص تحقيق أحدهما ولكن الأمر الآخر يمنعه في ذلك وينتهي الصراع بعدول الشخص عن الأمر الأول إلى أمر جديد يحقق نفس الغاية دون الاصطدام بالأمر الثاني[(١)] .

ب/ الصراع اللاشعوري : يفترض «فرويد» أنَّ الجهاز النفسي للإنسان ينقسم إلى ثلاثة أجزاء ينتسب إلى كل منها وظائف وخصائص معينة وهذه الأجزاء هي :

(١) حسن على الساعوري ، المرجع السابق ، ١١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

١/ الأنا Ego يمكن أنَّ يقال على سبيل الفرض إنَّ « الأنا» هي الجانب النفسي الذي يواجه العالم الخارجي ويتأثر به ويكاد يكون صورة للواقع الذي تقره البيئة.

٢/ الهو Id : وهو يشمل مجموعة النزعات والرغبات والميول البدائية والتي كبتها الفرد بطريقة لا شعورية في مستهل حياته في أعماق النفس ، لأنها لا تتفق مع العرف والدين والتعاليم الدينية والأخلاقية ، وإذا كانت الأنا شعورية فإن «الهو» لا شعورية لتنافيها مع تقاليد العالم الخارجي.

٣/ الأنا العليا Super Ego : وهي الرقيب الداخلي الذي يقف حائلاً دون الدفاع عن الرغبات والميول غير المهذبة والمكبوتة في اللاشعور ، وهي تختلف عن الأنا بأنها لا شعورية[١] .

ثالثاً : الصراع الأنثربولوجي :

إهتمت الدراسات التي أجريت خلال العقدين الأخيرين في حقل علم الأنثربولوجيا ، بدراسة ظاهرة الصراع البشري على صعيد الجماعات البشرية البدائية ، وقد إهتمت هذه الدراسات بتوضيح مصادر الظاهرة داخل الجماعات ومدى تأثيرها «بالثقافات ـ الحضارة ـ الدين...الخ» ، والصراع الأنثربولوجي يتأتى من التنافس بين طرفين إثنين على الأقل والأطراف المتصارعة يمكن أنْ يكون شخصاً أسرة ، أنساب أو الجماعة بأثرها ، ويمكن للصراع أنَّ يحدث بين أفكار ومثل أو تنظيمات سياسية أو دينية، ويبرز الصراع في الظروف التي توجد فيها رغبة أو أهداف متضامنة ومتناقضة، ويميز الأنثربولوجيون الصراع عن نزعات الغضب أو الخصام على أساس قيام الصراع على أسباب موضوعية يمكن أنَّ تستمر لمدة طويلة، بينما تكون نزاعات الغضب متسببة عن المضاعفات الوقتية بين المتنافسين، ويعتقد بعض علماء الأنثربولوجيا إنَّ أحد أسباب الصراع هو القاعدة العامة باشتمال جزء من سلوك الفقريات Vertebrates على العدوان

(١) حسن علي الساعوري ، المرجع السابق ، ١١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

وذلك من خلال عمليات التكيف التي تسعى لتحقيقها مع البيئات المحيطة بها[١].

رابعاً : الصراع الاجتماعي :

الصراع الاجتماعي هو ذلك النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة «القوة ـ الموارد» حيث تكون أهداف الفرقاء هي «تحييد ، إيذاء ، أو القضاء على الخصوم» والصراع الاجتماعي هو أحد العناصر الهامة في عملية التفاعل الاجتماعي.

نجد أنَّ علم الاجتماع بمختلف مشاربه الفكرية خلال القرن التاسع عشر أولى أهمية كبيرة لظاهرة الصراع ، إبتداءً من «هيجل» وكان لظهور المفكر الماركسي في الحقل الاجتماعي الأكاديمي أثراً بارزًا في إعطاء الصراع الاجتماعي بعداً «ماكرولوزميًا» فلم يكتف هذا الفكر بجعل الصراع الاجتماعي «الطبقي» ظاهرة فرعية كما ذهب الفكر الاجتماعي السابق واللاحق لماركس وإنما جعل من هذا الصراع المتمثل في الصراع الطبقي ظاهرة كلية ومطلقة كما جعل منه المتغير الأصيل والمفتاح الشارح للتطور البشري[٢].

خامساً : الصراع الاقتصادي :

ينشأ الصراع الاقتصادي نتيجة للندرة في الوسائل المادية والخدمية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها ، ويبدأ الصراع الاقتصادي عندما تصبح السلع والخدمات في المجتمع غير كافية لمواجهة طلبات أفراده ويمكن قياس درجة الصراع الاقتصادي ـ إفتراضيًا عن طريق المنفعة الحدية Marginal Utility وذلك عن طريق حساب الزيادة أو النقص الذي يعزى الدخل الفردي الحقيقي ، ولكن المشكلة الحقيقية في هذا المعيار القياسي ، هي تفاوت إحساس الفرد داخل المجتمع الواحد ويتفاوت ذلك عبر عدة مجتمعات مختلفة ، وتعتبر

(١) أحمد فؤاد رسلان ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

(٢) أحمد فؤاد رسلان ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

قضية توزيع الناتج القومي في المجتمع هي القضية المركزية للصراع الاقتصادي، وتختلف هذه المشكلة في الدول المتقدمة إقتصادياً عنها في الدول المتخلفة والنامية فالمشكلة في الاقتصاديات المتقدمة تتمثل في تفاوت الغني والثراء بين أفراده وسرعان تحقيق هذا الثراء، ولكن زيادة الثرى هذا لا يعني زيادة فقراً في هذه الاقتصاديات.

أمَّا الصراع الاقتصادي في المجتمعات من الاقتصاد المتخلف أو الآخذ في النمو يختلف من حيث طبيعته عن مثيله في المجتمعات ذات الاقتصاد المتقدم فبينما يكون الدخل الحقيقي للفرد في الدول المتقدمة إقتصادياً في إضطراد يستمر هذا من حيث الحجم والنسبة[1] نجد هذا الدخل ثابت ، أو يكاد في الاقتصاديات المتخلفة الراكدة وإعادة التوزيع في المجتمعات المتقدمة إقتصادياً يمكن أنْ يؤدي إلى إعادة التوازن بين الطبقات الاجتماعية ، بينما لا تؤدي في المجتمعات المتخلفة إلى توزيع الفقر بالتساوي، فالإقتصاد المتخلف يقصر عن الوفاء بالحاجات الاقتصادية الفردية والجماعية ، ويعاني من الدوار داخل حلقة الفقر المفرغة ، وتضطر الدول الفقيرة للاعتماد على الرأسمال الأجنبي في المدى الذي تقصر فيه المدخرات المحلية والضرائب عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية ، ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلية يثير عدة صور من الصراع الاقتصادي[2] ويعتبر صراع المصلحة أحد الخصائص والمميزات الرئيسية للصراع الدولي، وهو في نفس الوقت أحد مصادر الصراع الرئيسية داخل الدولة الحديثة ، ويمكن التعرف على صراع المصلحة داخل الدولة، عندما تتصادم مصلحة الفرد ، جماعة ، أو تنظيم مع نظرائهم أو يبدو أنها في طريقها إلى التصادم.

(١) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٦٣-٦٥.
(٢) أحمد فؤاد رسلان ، المرجع السابق ، ص ٦٥.

سادساً : الصراع السياسي :

علم السياسة هو تلك المجموعة المنظمة من المعرفة التي ترمي إلى دراسة ظاهرة السلطة في وضعها المعاصر سواء من حيث عناصرها المكونة أو سواء من حيث إستعمالها التطبيقي ، بغية إستخلاص القوانين العامة التي تحكم الظاهرة لا فقط من ناحيتها الشكلية الرسمية بل وأيضاً من الناحية الفعلية الواقعية «فالصراع السياسي يستمد طبيعته من طبيعة علم السياسية باعتباره علم تلخيص وملتقى بمعنى أنَّه بدرجة ما تلخيص للعلوم الاجتماعية الأخرى وتلقى فيه كافة العلوم الاجتماعية دون أنَّ تتحد به، كما أنَّه علم توجيه لأن جوهره هو ظاهرة السلطة ، وتعتبر ظاهرة الصراع السياسي نتيجة منطقية للسمة البارزة للعلاقات الإنسانية التي تتأرجح بين عمليتين متلازمتين في الجماعة السياسية هما العملية التصارعية والعملية الاندماجية، يقود الصراع السياسي إلى خلق ظواهر ومؤسسات يمكن أنَّ تبدو ولأول وهلة متناقضة مع طبيعته ولكنها في الواقع نتيجة حتمية له مثل الاتفاقات الجماعية ، التحالفات بين التنظيمات والأحزاب السياسية التوازن بين القوى المحلية[١] لقد شهدت ظاهرة الصراع في الجماعة السياسية إهتماماً أكاديمياً بدأه «كارل ماركس» بأنْ جعل الظاهرة السياسية تعبيراً عن القوى المادية في الجماعة ، وقد جعل الحركة السياسية بل وتطور الجماعة تعبيراً عن صراع هذه القوى المادية في صورة الصراع الطبقي« ومفهوم الصراع السياسي هو جوهر فكرة التطور السياسي الذي يعني التفاعل الذي يترتب عليه صدام مستتر أو توافق ظاهري ، ولكنه دائماً مرتبط بحقيقة التغير الاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عنه وما يفرضه من تنقلات متتابعة من وضع آخر تعبيراً عن قانون التوالد الذي هو طبيعة الوجود الإنساني، ويعتبر الصراع السياسي تعبيراً عن ظاهرة التنمية الشخصية القيادية في الجماعة السياسية وما يرتبط بها من قدرات إدراكية وصفات بشرية فالمجتمع السياسي بطبيعته ينقسم إلى فئتين الأولى

(١) حسن علي الساعوري ، مرجع سابق ، ١١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

حاكمة والثانية محكومة ، والمواطن في علاقته بالسلطة لا يعدو أنْ يكون واحداً من ثلاث : أما حاكم يزاول السلطة فهو يريد أنَّ يحتفظ بها، وأما محكوم عليه يخضع طائعاً أو مكرهاً لأوامر السلطة وتعليماتها، وأما معارض ينتمي إلى طائفة المحكومين ولكنه يتحين الفرص وينتظر اللحظة المناسبة لكي يثب على السلطة فينتقل من موقف المحكوم إلى مقعد الحاكم، وفي جميع الأحوال تكون السلطة السياسية هي محور الصراع سواء كانت هدفاً للمعارضة أو وسيلة بالنسبة للسلطة الحاكمة، غير أنَّ ظاهرة الصراع السياسي لا تقع في شكل وآحد في كل المجتمعات ولكنها لا تخرج عن صور ثلاث هي :

أ/ الإكراه.

ب/ الإقناع.

ج/ الخديعة.

فالصراع السياسي في المجتمع يمكن أنَّ يكون ممزقاً للبنيان الاجتماعي والوحدة الوطنية وفي هذه الحالة يطلق عليه تعبير الصراع اللاوظيفي حيث يتولد عن أزمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي وغيره إلى انهيار تام في الهيكل الاجتماعي.

▪ المبحث الثاني:
الصراع وتطور نظرياته:

تعتبر ظاهرة الصراع إحدي الحقائق الثابتة في تاريخ البشرية وعلى كافة مستويات الوجود الإنساني فالصراع نشاط موجود في كل مكان وزمان ؛ فهو موجود في العالم البيولوجي بحيث يوجد الصراع الفردي وصراع الأجناس جزء هام من الصورة ؛ أنَّه موجود في عوالم الإنسان ؛ لذلك كان موضوع إهتمام ودراسة كافة العلوم الاجتماعية ؛ كما يتناول علم النفس الصراع داخل الفرد وعلم الانثروبولوجيا الصراع بين الثقافات ؛ وعلم الاجتماع الصراع داخل الجماعات كما درس الصراع العنصري والصراع الديني ؛ وعلم الاقتصاد الصراع بين المنظمات ؛ الشركات ؛ النقابات ؛ والعلوم السياسية الصراع بين التنظيمات السياسية والصراع الإقليمي و الدولي أما علم التاريخ ما هو إلا سجل كبير لظاهرة الصراع بين الشعوب والأجناس وحتى الجغرافيا الطبيعية درست الصراع اللانهائي بين الماء واليابسة وبين الصحراء والمناطق الزراعية إذن يشكل الصراع ظاهرة مهمة في الدراسات المتخصصة للعلاقات الدولية وأية علاقات أخرى الأمر الذي دعى بعض العلماء والخبراء للقول بنظرية عامة لظاهرة للصراع ظاهرة الصراع تعبر عن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين أطراف تكون على وعي وإدراك بهذا التناقض ؛ مع توافر الرغبة الأكيدة لدي كل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق بل ولربما يتصادم مع رغبات الآخرين، فالظاهرة تعني وجود تعارض في أحد الوجود البشري وإستمرار هذا التعارض وربما التناقض يؤدي في النهاية إلى أمرين لا ثالث لهما أمَّا الصدام بين الأطراف

المتصارعة أو إدارته وحله [1] الصراع الدولي والإقليمي اليوم يسيطران على ما عداهما من أنواع الصراعات فهما أكثر الصراعات من حيث الإحساس بمخاطرهما والنتائج المترتبة عليهما فهذا النوع من الصراعات يهدد مسيرة الحياة البشرية وربما الحياة على ظهر الأرض .

فليس غريبًا أنَّ يلفت الصراع إنتباه الأنظار ويصبح هدفًا للدراسات العلمية المتعمقة نظرية وتجربة؛ فالصراع اليوم أصبح يغطي مساحات كبيرة من أشكال السلوك الإقليمي والدولي، (فالحصار وتحرك القوات العسكرية تجاه حدود دولة أخرى و الإلزام القسري للطيارين والبحارين في أعالي الجو وأعماق البحار والمحيطات والعمل السري بمختلف أنواعه لتأييد طرف ضد أخر في صراع إقليمي أو دولي وإغتيال القادة الأجانب؛ وإحتلال مدن دولة أخرى أو حقول نفط أو موارد مائية) جميعها تقع ضمن أشكال السلوك التصارعي الإقليمي والدولي والحرب بمعنى الصدام المسلح بين قوتان يمثلان قوى فاعلة مختلفة على الصعيد الإقليمي أو الدولي بهدف تحقيق كل طرف لمطالبه عن طريق العنف.

تعتبر أكثر نماذج الصراع الإقليمي والدولي دراماتيكية فقد شهدت العلاقات الدولية المعاصرة في العصر النووي تغييرًا شاملًا بالنسبة لإستخدامات القوة العسكرية من حيث طبيعة ووظيفة وقيمة القوة العسكرية في السياسة الدولية لقد إهتم المفكرون منذ عصر أفلاطون وحتى يومنا هذا بدراسة أسباب الصراع الإقليمي والدولي وبحثوا عن إيجاد الظروف الضرورية لإستتباب الأمن والسلام الدوليين ؛ والترتيبات الضرورية الواجب إتباعها لمنع أو التقليل من فرص إشعال الحروب والنزاعات وبربريتها ووحشيتها القاسية ؛ ولقد إنقضت سنوات وقرون شهدت الاحتجاجات على آلام ورعب الحروب ومآسيها وتوجت هذه الإحتجاجات والمطالبة بالسلام بإقامة المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي وعديد من المنظمات الإقليمية

(١) احمد فؤاد رسلان ؛ مرجع سابق ؛ ص٧.

الأخرى ؛ من أجل إيجاد تسويات سلمية للصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية ؛ لقد شهد العقد السادس من القرن الماضي إهتمامًا كبيرًا من جانب المفكرين الإجتماعيين بمختلف إنتماءاتهم الدراسية بمشكلة الصراع الدولي وأظهرت قناعة راسخة لدي كبار المفكرين في الحقل الاجتماعي مفادها (إن الحرب هي المشكلة الكبرى التي تواجه البشرية فكرياً وأخلاقيًا) فنمى إتجاه فكري موازٍ يرى أنَّ التوصل إلي نظام تنظيري كاف لمعالجة قضيتي الحرب والسلام ؛ يعتمد بالضرورة على تناول الصراع كعملية إجتماعية عامة؛ ولقد أدى هذا التطور الفكري لإنشاء الدوريات العلمية ومراكز البحوث فيتناول قضية الصراع الدولي ولقد أدى هذا التطور الذي شهدته النظرية في حقول العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى إستنباط وإستعارة مناهج جديدة للبحث في إطار هذه العلوم إلى إعطاء دفعة قوية للأبحاث العلمية النظرية والتجريبية في مجال دراسات الصراعات الإقليمية والدولية وبالرغم من الثراء المناهجي الذي يشهده حقل الصراع الإقليمي والدولي فانه يعاني من ندرة في المادة النظرية فهناك فجوة كبيرة جدًا بين التقدم المناهجي والتقدم النظري في دراسة ظاهرة الصراع الإقليمي والدولي .

فعلى الرغم من التقدم المذهل الذي بلغته نظرية الصراع الدولي خلال الحقبة الحالية إلا أنَّ هناك نقطتين هامتين لم يقدر للجهود التنظيرية معالجتهما وهما :

١ – العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الدولي .

٢ – الأبعاد الثقافية للصراع الدولي .

فأخفقت النظرية بأن تتسع وتكون بعيدة المدى لتعالج الصراع الدولي من مختلف أبعاده وتربط الظاهرة بمختلف مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية لذلك أصبحت دراسات الصراع الدولي وبكافة أبعادها النظرية والتطبيقية محور إهتمام على كافة المستويات الأكاديمية والرسمية ؛ فلقد ألقى الجميع بأنفسهم في

هذا الخضم لتعاظم الأخطار التي يمكن أنَّ تترتب على إفلات الأزمات الدولية من عقالها وخروجها عن حدودها المفترضة .

ويرى العالم الفرنسي بيير هنسر والمتخصص في العلاقات الدولية أنَّ دراسات الصراع الدولي (أحدثت سلسلة من الثورات في نظريات العلوم الإجتماعية بصفة عامة ؛ ونظرية العلاقات الدولية على وجه الخصوص) .

هناك بعض النظريات مثل نظرية (الهجوم المضلل للحرب ونظرية فرويد وتفسير شومبيتر للحرب العالمية الأولى ؛ومشروع (السلام الديمقراطي) والذي يتناول دوافع السلام وليس الحرب.

تطور نظريات الصراع :

الصراع البشري إذا تناولناه من حيث النشأة والوسائل المتبعة لحله كحقيقة مركزية وحاولنا البحث عن المصادر التقليدية المتاحة له ؛ فسوف نحصل على مصادر على درجة كبيرة من الإثراء الفكري والمعرفي ؛ فكل مجتمع بشري يحتاج إلى حد أدنى من الواقعية لمواجهة صراعاته ونزاعاته حتى يستطيع أنَّ يؤمن البقاء والاستمرارية في الحياة فهذه تعتبر الحقيقة والجهود الفكرية لتحليلها نقطة أساسية للتوصل إلى فهم وطبيعة الصراع الذي يواجهه أي مجتمع .

فإذا كان الفكر الغربي قد عرف الفكر الصراعي في إطار المدرسة الواقعية الموضوعية في غضون عصر النهضة الأوربي على يد (ميكيافلي) أبان القرن السادس عشر ؛ فقد عرف الشرق القديم الفكر الصراعي قبل ذلك بآلاف السنين وقد جادل الفيلسوف الصيني (هان في جو) بأنَّ جوهر المجتمع هو القوة وإنَّ الناس جبناء وكسولين والخوف هو الذي يخلق الخير في البشر ؛ ويدفعهم إلى العمل درءًا للعقاب ؛ وخلص إلى القول (إنَّ القوة هي القانون العام الذي يجب أنْ يحكم العالم فهي الأسلوب الذي يتواءم مع الطبيعة البشرية ؛ وذلك من خلال توزيع الثواب والعقاب على الناس وفقًا لما يحبون ويكرهون) وقدم هيراكليتسHeraclites في اليونان القديمة ملاحظته عن إستقرار الأشياء وإعتقد

أنَّ الصراع هو قانون العالم المرئي والحرب تضم كافة أنواع النزاعات البشرية فهي بذلك أب وملك كل صراع ولم يكن هيراكليتس هو الوحيد في الفكر اليوناني القديم الذي عزل فكرياً ظاهرة الصراع ؛ فقد تعرضت دراسته كافة المدارس الفلسفية الواقعية والوضعية وقد عالج ليون تيني Leonine وهو أحد فلاسفة المدرسة السفسطائية ظاهرة الصراع وأعتبر الإلمام بقوانين الصراع شرط أساسي للقضاء على الوهم الذي يسيطر على عقل الإنسان ؛ وقد ذهب السفسطائيون إلى القول بوجود تعارض بين القانون والطبيعة وأنَّ العدالة ليست سوى مصلحة الأقوى وإنَّ الطبيعة هي حكم القوة ؛ والعدالة في المنطق القانوني ما هي إلاَّ حق الإنسان الأقوى ؛ ويعتبر القانون في نظرهم بمثابة المانع الذي تسعى الجماعة الضعيفة لإقامته وتحاول التمسك به لحماية نفسها من الأقوياء ؛ وتخلص هذه المدرسة إلى القول بأنَّ الإنسان على إستعدادٍ لتحطيم القوانين والخروج عليها إذا توافرت له القوة الكافية ؛ وقد انتقل مذهب السفسطائيون في الصراع إلى المدرسة الابيقورية Epicurues ويعتقد الابيقورويون أنَّ الإنسان في بداوته الأولى كان ضاريًا كالحيوان المفترس ؛ وإنَّ تحوله من حالة التوحش إلى الحضارة قد تم من خلال صراعه مع الطبيعة ؛ وتوصلوا إلى أنَّ الهدف من كل القوانين هو تأمين المجتمع

من الظلم وإنَّ جماهير البشر لا ترتدع من إتيان أفعال ضارة إلا بسبب الخوف من العقاب ولذلك فضل الابيقوريون تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي الفردي ؛ وقيام الحكومات القوية لتحقيق الأمن .

نظرية الصراع عند بوليب :

يعتبر بوليب أول فيلسوف غربي يقدم تفسيرًا شاملاً للمجتمع على أساس مفهوم الصراع ؛ فلقد تصور بوليب– مثل أفلاطون – أنَّ الكارثة العظمي قد أهلكت المجتمعات البشرية لكنها تركت بعض الأفراد ؛ وإعتقد أنَّ النقص الذي يسبب عدم قدرة الحيوان على الدفاع ليتسنى له العيش موجودة أيضاً في الإنسان وهذا ما يدفع الإنسان إلي العيش في مجتمعات مع أفراد شجعان كالقادة في

الملكيات المطلقة والتي يسود الحكم فيها للأقوى وهي تعد أول شكل للجماعات البشرية وتقوم نظرية الدولة لدي بوليب على أساس علاقات القوة أو الصراع السياسي والذي يعتبر المحرك الأساسي في تحول الحكومة من شكل إلى أخر في إطار دورة معينة أما الخطوة التالية التي يمارسها الصراع داخل المجتمع هي التحول من الملكية المطلقة المؤسسة على القوة الدستورية المؤسسة على العدالة وشريعة الأغلبية ؛ وما يترتب على ذلك من الالتزام بتحقيق السلام والعدل وتأكيد حق الأغلبية والقضاء على الشخصيات غير العادلة ؛ ولكن فروع الملكية تنسى الحاجة إلى العدل بعد زوال الأصل المؤسس لها ؛ ومن ثم ترتد الملكية إلى الطغيان ؛ وعندما يصبح الطاغية في موقف ضعيف وغير قادر على الصمود تتآمر عليه الفئة المختارة من النبلاء والمفكرين للإطاحة بالملكية المستبدة مستندة إلى ذلك في دعم الشعب ؛ ولكن الأرستقراطية تنسى الدرس وتفقد الإحساس برسالتها وتصبح غير قادرة على الاستمرار وتأتي الديمقراطية لتحل محل الأرستقراطية وتعمل لفترة زمنية ولكن الشعب الذي إستخدم أساليب الحرية والمساواة يفرز بعض الأفراد والجماعات التي تبدأ في التآمر من إجل الإستحواذ على القوة والنفوذ ومن ثم تظهر (الديماجوجية) وتظهر الفوضى ويصبح الوقت مناسبًا لكي ترتد الحكومة إلى الملكية المطلقة لحفظ القانون والنظام[(١)] ويرى بوليب أنَّ الطريقة الوحيدة لوضع نهاية لهذه الدائرة هي تطوير نوع من الحكومة يتضمن مزيج من عناصر الملكية الديمقراطية ؛ التي قد تسع الجميع وكل شخص يجد نفسه مشاركاً فيها أو بما يسمي حديثاً بالديمقراطية النيابية ؛ بموجبها يستطيع الشعب ممارسة حقه عبر من ينتخبهم نيابة عنه .

نظرية الصراع في فكر إبن خلدون :

إكتشف إبن خلدون أنَّ الظاهرة الاجتماعية تخضع لقوانين كتلك التي تخضع

---

(١) أرون ؛ ريمون ؛ صراع الطبقات ؛ ترجمة عبد الحميد الكاتب ؛ بيروت ؛ منشورات عويدات ١٩٦٥ ؛ ص١٢٢.

لها الظاهرة الطبيعية ؛ كما إكتشف أنَّ القوانين تعمل من خـلال حركـة الجمـاهير ولا يمكن إكتشافها من خلال مجموعة منعزلة من الأفراد .

يرى إبن خلدون أنَّ القـوانين الإجتماعيـة يمكـن إكتشـافها فقـط عـن طريـق تجميع عدد كبير من الوقائع وإخضاعها للملاحظة في شكل دراسات مقارنة ويزيد ابن خلدون على ذلك بقوله :- (أنَّ القوانين الإجتماعية تعمـل بـنفس الطريقـة في البنيات المتشابهة فسلوك البـداوة يمكـن أنَّ يطبـق عـلى القبائـل العربيـة ؛ البربـر التركمان ؛ والأكراد على الرغم من إختلاف هذه القبائل) ولقد كانت معالجـة إبـن خلدون لقضايا علم الإجتماع بصفة عامـة وعلـم الإجتمـاع السياسـي عـلى وجـه الخصـوص بدرجـة مـن المنهاجيـة العلميـة ؛ بحيـث ترفعـه إلى مصـاف علمـاء الاجتماع الذين نبغوا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

لقد أولى إبن خلدون[1] ظاهرة الصراع أهمية خاصة وقد عبَّر عن آرائه بأساليب مختلفة على النحو التالي :-

أ- معالجة ظاهرة الصراع تفصيلاً مع سرد آرائه بشأنها في فصل مستقل ومثـال ذلك (نظرية الحرب) فصل في الحروب ومذاهب الأمم في ترتيبها .

ب- معالجة الظاهرة في فصول متعددة يعالج كل منها أحـد جوانـب الظـاهرة مثل (نظرية العصبية) حيث عالجها في أكثر من فصل وآحد .

ج- معالجة الظاهرة معالجـة عامـة دون تخصـيص فصـل أو فصـول محـددة

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي - ولد في تونس عام ١٣٣٢م لأسرة من حضرموت - الإقليم الزراعي في جنوب شبه الجزيرة العربية - وقـد إكتسـب خبـرة سياسـية كبيـرة في شـمال إفريقيا - وقد تولى منصب رئيس قضاء المذهب المالكي - وتوفي في القاهرة عام ١٤٠٦م عن عمر يناهز ٧٤ عاما - أهم مؤلفاته (المقدمة) ويعتبره البعض أول عالم إجتماع في تاريخ العالم - كما يعده البعض أبو علم الاجتماع - ولقد لفت جوميلويز نظـر العـالم الغربـي الحـديث لأهميـة أفكـار بـن خلدون - كما تناول أفكاره باحترام كبير - وترجم شارل عيسوي وفرا نز رونتال أوبنها يمر أعـمال بن خلدون إلى الإنجليزية.

لمعالجتها كمسألة (القسر الاجتماعي) ونظرية الصراع لدي ابن خلدون مؤسسة على ثلاثة إفتراضات هي :-

١- ضرورة الاجتماع للبشر وإستحالة معيشتهم منفردين .

٢- ضرورة وجود الوازع للبشر وإمتناع بقائهم بلا وآزع يدفع عدوان بعضهم عن بعض .

٣- إمكان دفع العدوان بسطوة الملك .

مفهوم إبن خلدون لدي العصبية :

يعتبر مفهوم العصبية لدي إبن خلدون مفهومًا محوريًا تدور حوله معظم مباحث علم (الاجتماع السياسي) في المقدمة كما يفسر منشأ الصراع الاجتماعي والسياسي في الدولة ومصدر العصبية في رأي إبن خلدون هي (الطبيعة البشرية بالإضافة إلى أثر القرابة في الحياة الإجتماعية بحيث أنَّ صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل) ومن صلتها النعرة على ذوي القربى والأرحام أنَّ ينالهم ضيم أو تصيبهم مهلكة ؛ وأنَّ القريب يجد نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك ؛ وهي نزعة طبيعية في البشر مذ كانوا أما النعرة في فكر إبن خلدون فتقع من أهل النسب الخاص والعام في وقت وأحد غير أنها تكون أشد في النسب ؛ والحياة البدوية تقتضي بطبيعتها وجود عصبية قوية لأنَّ المنفردين في أنسابهم يصبحون (طعمة لمن يلتهمهم من الأمم سواهم) ويعتقد إبن خلدون أنَّ العصبية تفقد قوتها في الحياة الحضرية ويمثل مفهوم العصبية جوهر فكر إبن خلدون لأنه يجعل من هذا المفهوم الخاصية المميزة للمجتمع فالفرد لا يستطيع أنَّ يعيش دون أنَّ ينضم إلي زملائه من بني الإنسان وهو لا يستطيع أن يعيش دون أنَّ ينضم إلى زملائه من بني الإنسان وهو لا يستطيع أنْ يعيش بدون مساعدة الآخرين ويتجمع الناس لحل مشاكلهم وتأمين الحصول على الغذاء لإستمرار حياتهم وإنتاج السلاح لمواجهة الحيوانات المفترسة ؛ والعصبيات التي تربط الإفراد ببعضهم لا تبقى منفردة ومستقلة تمامًا

ولكن تترابط وتتلاحم بدورها لتكون نوعاً أكبر وأشمل من العصبيات[١] ذلك لإبن خلدون رؤية وفكر خاص فيما يتعلق بمفهوم العصبية عند البشر وهو وضع لعلماء الاجتماع السياسي والاجتماعي اللبنة الأولى لهذا العلم المهم في حياة البشرية .

أمَّا العصبية في فكر إبن خلدون فهي تحمل الأفراد على التناحر والتعاضد في المدافعة والحماية والمقاتلة ؛ أنها ضرورية في كل أمر يحمل الناس عليه ؛ من بنوة أو إقامة ملك أو دعوة ؛ إذ بلوغ الغرض من ذلك كله إنما يتم بالمقاتلة عليه لما في طباع البشر من الاستعصاء ولا بد في القتال من العصبية ؛ والملك إنما يحصل بالتغلب ؛ والتغلب إنما يكون بالعصبية ؛ والرئاسة لا تكون إلا بالغلب ؛ والغالب إنما يكون بالعصبية ؛ بحيث تكون مصدر الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه ؛ أما القوة السياسية بالمفهوم الحديث فهي غاية العصبية عند إبن خلدون فهو يرى (أنَّ الملك هو غاية العصبية وأنها إذا بلغت غايتها حصل للقبيلة الملك أما بالاستبداد أو بالمظاهرة ؛ فالملك يحصل بهذه الصورة ؛ والدولة تتأسس على هذا المنوال ولا يحصل الملك إلا بهذه الصورة ؛ ولا تتأسس الدولة إلا على هذه المنوال ؛ لأنَّ الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالباً ؛ وقلَّ أنَّ يسلمه أحد لصاحبه ؛ إلا غلب عليه فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة) فالسلطة السياسية عند إبن خلدون هي هدف الصراع والعصبية هي منشأ هذا الصراع في الدولة[٢] .

***

(١) ربيع حامد عبد الله ؛ مقدمة العلوم السلوكية ؛ ج ٢ ؛ القاهرة ؛ مكتبة القاهرة الحديثة ؛ ١٩٧٢م ؛ ص ٢٣.

(٢) الحضري ساطع ؛ دراسات عن مقدمة ابن خلدون ؛ بغداد ؛ مكتبة المثنى ؛ ١٩٦١م ؛ ص ٤٣ ؛ ٥٨ .

الصراع الدولي في فكر إبن خلدون :

لقد جعل إبن خلدون من الإطار المفاهيمي للعصبية فرضًا عامًا لا يفسر الصراع الاجتماعي والسياسي في الدولة فحسب وإنما ينسحب على صراع الوحدات في النظام الدولي برمته ؛ وهو بذلك يسجل أول محاولة فكرية في تاريخ البشرية إذ أنَّ محاولة إقامة نظرية عامة للصراع لا وجود لها في الفكر الوسيط والحديث ؛ ولم تبدأ هذه المحاولات سوي على يد المدرسة الأمريكية إبتداءًا من منتصف القرن العشرين بعد ظهور المناهج السلوكية والنظامية في إطار العلوم الاجتماعية .

يرى ابن خلدون أنَّ شكل وجوهر كل من المجتمع والدولة وآحد ويستندان في وجودهما على العصبية ؛ يقول إبن خلدون أيضًا (إنَّ إتساع الدولة يكون متناسبا مع قوة تلك العصبية وكل دولة لها حصن من الممالك والأوطان لا تزيد عليها وأنَّ الأوطان الخالية من العصبيات في رأي إبن خلدون يسهل تمهيد الدولة فيها)

يرى ابن خلدون أنَّ العصبية في البدو سمة بارزة لهذه الجماعات وتؤدي إلى التضامن الاجتماعي وأنَّ هذا التضامن يمكن أنْ يضعف أو يقوي من الإمبراطورية الحاكمة وخلص إلى أنَّه من السهل السيطرة وحكم شعب كبير مستقر ؛ بينما يتعذر حكم وطن يضم عدد كبير من القبائل ؛ وقد ساق إبن خلدون تدليلا على ذلك أمثلة من التاريخ الإسلامي حيث ذكر أنَّ الدولة الإسلامية كان من السهل عليها حكم مصر بشعبها الكبير المستقر ؛ بينما وآجهت صعوبات في حكم مراكش بسبب تعدد قبائله ويشرح إبن خلدون الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة فيرجع ذلك إلى (أنَّ ساكني هذه الأوطان من البربر أهل قبائل وعصبيات؛ فلم يغن فيهم الغلب الأول وعادوا بعد ذلك إلى الثورة والردة مرة أخرى ؛ وكثرة العصبيات والقبائل تحمل على عدم الإذعان والانقياد للدولة ؛ بعكس الأوطان الخالية من العصبيات مثل مصر فإنَّ ملكها في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب[1] وقد عالج إبن خلدون في كتابه المقدمة ظاهرة

(١) عبد الرحمن محمد إبن خلدون ؛ المقدمة ؛ بدون تاريخ ؛ ص ٢٨ .

الحرب وخصص فصلاً كاملاً لمعالجتها ؛ وقد تعرض إلى منشأ الحروب بين الدول كما شرح مذاهب الأمم في ترتيبها وتحري أسباب الغلبة والظفر فيها ويرى إبن خلدون أنَّ الحرب أمر طبيعي بين البشر فالحرب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله وأصلها إرادة إنتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته ؛ فإذا تذمروا لذلك وتوافقت الطائفتان أحداهما تطلب الانتقام والأخرى تدافع (كانت الحرب) وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو منه أمة أو جيل .

أما أسباب الحرب في نظر إبن خلدون فمردها إلى أربعة أصول هي :-

١- الغيرة والمنافسة .

٢- العدوان .

٣- غضب لله ودينه .

٤- غضب لسلطان وسعي لتمهيده .

فالأول : أكثر ما يجاري بين القبائل المجاورة والعشائر المتناظرة .

أما الثاني : ما يكون من الأمم الوحشية الساكنين بالقفر كالعرب والتركمان والأكراد وأشباههم لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ومعاشهم بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه آذن بالحرب ؛ ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك أنما همهم ونصب أعينهم غلب الناس على ما في أيديهم .

أما الثالث : وهو المسمى بالجهاد في الشريعة .

أما الرابع : فهو حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها .

فهذه أربعة أصناف من الحروب فالصنفان الأولان منها حروب بغي وفتنة والصنفان الأخيران حروب جهاد وعدل .

وأورد إبن خلدون تقسيمًا ثنائيًا لأسلوب القتال بين الجيوش المتحاربة هي:-

أ- الزحف صفوفًا .

ب- الكر والفر .

أما الأول فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم .

أما الثاني فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب .

ويرجع إبن خلدون أسباب الغلب في الأكثر إلى أمور ظاهرة وأخرى خفية

فالأمور الظاهرة هي الجيوش ووفورها وكمال الأسلحة وإستجادتها وكثرة الشجعان وترتيب المصاف ومنه صدق القتال وما جرى مجرى ذلك).

أمَّا الأمور الخفية فهي خدع البشر وحيلهم في الإرجاف والتشانيع التي يقع بها الخذلان وهناك أسباب خفية من نوع أخر وهي أمور سماوية لا قدرة للبشر على اكتسابها تلقي في القلوب فيستولي الرهب عليهم لأجلها فتختل مراكزهم فتقع الهزيمة.

على الرغم من كتابات إبن خلدون عن الصراع وتأثيره البالغ على كُتَّاب الغرب؛ فلم يجعل الفكر الغربي خلال العصور الوسطى من مفهوم الصراع القضية المحورية للمعالجة الفكرية فقد تأثرت الحياة السياسية والفكرية في أوربا في هذه الفترة بظهور عاملين جديدين هما : الديانة المسيحية والمبادئ التي حملتها القبائل التيوتونية ؛ وكان تأثير المسيحية نتيجة تطور الكنيسة وتكوينها لمنظمة عالمية طاعتها مفروضة على جميع المسيحيين أياً كان موطنهم أو جنسهم أو لغتهم.

نظرية الصراع عند ميكيافلي :

يجعل الفكر الغربي خلال العصور الوسطى من مفهوم الصراع القضية المحورية للمعالجة الفكرية ؛ فقد تأثرت الحياة السياسية والفكرية في أوربا في هذه الفترة بظهور عاملين جديدين هما : الديانة المسيحية والمبادئ التي حملتها

القبائل التيوتونية ؛ وكان تأثير المسيحية نتيجة تطور الكنيسة وتكوينها لمنظمة عالمية طاعتها مفروضة على جميع المسيحيين أيًا كان موطنهم أو جنسهم أو لغتهم.

أمَّا القبائل التيوتونية أو الألمانية فقد جاءت بأنظمة سياسية خاصة تولدت عنها أفكار سياسية جديدة تدور حول طبيعة القانون ونظم الحكم .

لقد كان الكاتب الإيطالي نيغولاميكيافلي[1] هو أول مفكر غربي يجعل من مفهوم الصراع محورًا مركزيًا للحركة السياسية مع بداية عصر النهضة الأوربية في مطلع القرن السادس عشر ؛ وقد تلا فكر ميكيافلي بشأن الصراع إهتمامًا فكريًا مضطردًا بنظرية الصراع حتى أضحت تمثل خلال القرن التاسع عشر المفتاح الشارح للأحداث الإجتماعية والسياسية للعقل الغربي .

أمَّا كتاب المفكر الإيطالي ميكيافلي (الأمير) فهو الأكثر ذيوعًا من كتابه الثاني (محاورات في العشر الكتب الأولى لليفي Livy) وقد جاء مضمون كتابه الأول دعمًا للدكتاتورية بينما جاء كتابه الثاني أطروحة فكرية لإيطالي وطني يحلم بوحدة ايطاليا ؛ ومع ذلك فقد إستمرت نظرياته عن الطبيعة البشرية وطبيعة الدولة دون تغيير في كليهما ولقد إنطلقت كافة أفكار ميكيافلي ونظرياته السياسية من عدة إفتراضات عن الطبيعة البشرية ؛ فالطبيعة البشرية في تقديره أنانية وأنَّ هناك دافعان يحددان الحركة السياسية في المجتمع ويصيغان شكل الصراع فيه هما : الرغبة في تحقيق الأمن من جانب الجماهير ويقابلها الرغبة في الإستحواذ على القوة من جانب الحكام .

ويعتقد ميكيافلي أنَّ الإنسان شرير بطبعه ؛ وهو على إستعداد لإظهار طبيعته السيئة عندما تتاح له فرصة في التعبير عن هذه الطبيعة ؛ وقد شرح ميكيافلي في

(١) ميكيافلي Machiavelli (١٤٦٩م - ١٥٢٧م) الإيطالي إبن قاضي فلورنسا وعمل مستشارًا ثانيًا للجمهورية وإستمر في منصبه أربعة عشر عامًا وأرسل في عديد من البعثات الدبلوماسية وأشهر مؤلفاته الأمير والمحاورات .

مؤلفه الأمير رغبة الإنسان في تحقيق الانتصار وعده أمرًا طبيعيًا ويعتقد أنَّ الإنسان يكون خيرًا عندما يكبح فقط ؛ أما إذا إختفت هذه الطبيعة الشريرة لفترة من الزمن فانه يجب إرجاع ذلك لأسباب غير معروفة ويجب أنَّ نفترض أنَّ الطبيعة البشرية قد أفقدت الفرصة لإظهار نفسها ؛ والطبيعة البشرية في نظر ميكيافلي عدوانية إستحواذية ؛ فالناس يهدفون دائمًا لاستمرار إستحواذهم على ما يملكون مع السعي الدؤوب للاستحواذ على المزيد ؛ والفقر والجوع يسبغ على الناس صفة الكد والكدح ووجود القانون الملزم يحسن من طبيعة البشر، ويرى ميكيافلي أنَّ البشرية بدأت مسيرتها بوجود عدد قليل من الناس كانوا مشتتين ويعيشون معيشة الوحوش وعندما تزايد عددهم نشأت بينهم وسائل الاتصال وبدأ الشعور لديهم بالدفاع ضد الآخرين وعندئذ نشأت ضرورة وجود حاكم لهم؛ وكان عليهم أنَّ يختاروا أقواهم وأشجعهم لكي يتربع على رأس الجماعة وقدموا له الوعد بطاعته .

إنَّ الأمير والعاقل والعادل هو الذي يكبح جماح الذين يلحقون الاذي بالغير ويتسبب في ظله الأمن والعدل ؛ وحذَّر من زيادة ترف الأمير حتى لا يخلق الفرصة لزيادة حقد وحسد الآخرين الذي يؤدي في النهاية إلى التآمر عليه وإحساس الأمير بالخوف من التآمر عليه يخلق منه طاغية ؛ ولكن الطغيان لن يمنع المتآمرين من الإطاحة بالأمير وإقامة نظام الحكم الأرستقراطي الذي لا يلبث حتى يستشري فيه الفساد ويتحول إلى النظام الديمقراطي الذي يتحول بدوره رويدًا رويدًا نحو الفوضوية التي تستعجل الأيام لإقامة دكتاتورية جديد والحقيقة أنَّ ميكيافلي لم يكن منظرًا نظاميًا بالمعنى الدقيق ؛ وإنما كان إهتمامه الرئيسي هو توضيح الخصائص السياسية التي بدت له كشروط لازمة للنشاط السياسي وقد حدد مجموعة من القوى التي تعمل في المجتمع وهي : التقاليد ؛ الدين ، الأيديولوجية الشعبية ؛ الطبقات الاجتماعية على الأقل طبقتي (النبلاء والشعب) والمؤسسات العسكرية وشخصية الدكتاتور.

وعندئذ نشأت ضرورة وجود حاكم لهم ؛ وكـان علـيهم أنَّ يختـاروا أقـواهم وأشجعهم لكي يتربع على رأس الجماعة وقدموا له الوعد بطاعته .

وإتفق ميكيافلي مع بوليب في أنَّ إستمرار الدولة عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتصارعة وأنَّ تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاسـتقرار وإسـتمرار وجودها ؛ وبالرغم من أنَّ ميكيافلي يرى أنَّ توحيـد الدولـة لـن يتحقـق إلا بعمـل عدواني للدكتاتور إلَّا أنَّه يرى أنَّ الحرية تصل إلى درجاتهـا العظمـى حـين يعتـرف بمكانة القوى والمصالح المتصـارعة في الدولـة ؛ خاصـة فيمـا يتعلـق بالمحـاور الثلاثة الرئيسية (الأمير ؛ النبلاء ؛ الشعب) .

نظرية الصراع عند جان بودان :

في رأي بودان أنَّ نشأة الدولة راجعة إلى العائلة نتيجة لما قام بين هذه العائلات من خصومات وحروب ؛ وقد أخذت العائلات تكوَّن جماعات تتحد بدورها فيمـا بينها وباتحادها تكونت الدولة ؛ ولقد إعتقد بودان أنَّ الإنسان يعيش تحت ضـغط روحي من الأمر الذي يجعل عمله يتأرجح بين الخير والشر وأرجع بودان ضعف الملكية الفرنسية إلى الصراع بين الكاثوليك و البروتسـتانت وقـد أيـد الملكيـة في مقابل الفصائل الدينية المتصارعة ؛ وقد أصدر بودان مؤلفًا ضمنه أفكـاره في هـذا الشأن عام ١٥٧٦م بعنوان (الكتب الستة للجمهورية).

إنَّ تكوين المجتمع المدني شرط أساسي لقيام الدولة ؛ ويـرى بـودان أنَّ هـذا المجتمع يتشكل تحت ضغط الحاجة للدفاع المشـترك والعبـادة المشـتركة ؛ ثـم يتبع ذلك قيام الاتحاد مع الجماعـات الأضـعف تحـت ضـغط وسـائل الحـرب الاقتصادية وإذا كانت الأسرة التي تمثل الشكل الأول للبنية الاجتماعية قد نشأت بالتكامل والاختيار ؛ فانَّ الدولـة لم تظهـر إلا نتيجـة القسـر والانتصـار في صـراع ويعتقـد بـودان أنَّ ظـاهرة الصـراع داخـل المجتمـع أمـر ضـروري ؛ وأنَّ إفتقـار المجتمع إلى الظاهرة ضارًا جدًا وأشار في هذا الصدد إلى إفتقار المجتمع الزراعـي

إلى هـذه الظـاهرة ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن إفتقـاره إلى روح القتـال والمغالبـة والسيادة تمثل الفكرة الجوهرية لنظرية بودان السياسية كما تعتبر جوهر المجتمـع المدني .

أمَّا السيادة في تقديره هي السلطة غيـر المحـدودة لصـنع القـانون ؛ والوظيفـة الرئيسية للسـيادة هـي وضـع القـانون ؛ وأوضـح أنَّ القـانون لا يكتسـب الصـفة الإلزامية ما لم يصدر به أمر من الحـاكم صـاحب السـيادة ؛ وقـد أيـد بـودان نظـام الحكم المطلق المستند على الملكية الو راثية التي رأى فيها القدرة على القضاء على الصراعات الطائفية ؛ كما أنَّه في إعتقاده أصـلح نظـام لمعالجـة الأزمـات علاجًـا حاسما ، فإذا كان ميكيافلي قد أباح للحاكم أنْ يتخلى عن معاهدة دولية سبق لـه أنْ أبرمها ؛ فإنَّ بودان يختلف معه في ذلك ويصر على مبـدأ إحتـرام المعاهـدات بـين الحكام وقد توسع بودان في إستخدام المنهاج الامبريقي والـذي سـبق إسـتخدامه على يد ميكيافلي وقد حاول ذلك مـن خـلال دراسـة التـاريخ ودعـى إلى الدراسـة المقارنة للقانون[1] .

نظرية الصراع عند هوبز :

تأسسـت أفكـار هـوبز السياسـية بعامـة والصـراعية بخاصـة عـلى الأسـلوب المناهجي القائم على وضع الفروض فيما يتعلـق بالطبيعـة البشـرية ؛ وقبـل هـوبز المفهوم المادي للإنسان والطبيعة ؛ كما إعتمد على المنهاج الامبريقي للتوصل إلى المعرفة ؛ فقد رأى هوبز أنَّ جميع أفكار الإنسان تبدأ بـالحس ؛ وأنَّ مـا خـلى ذلـك تفريعات للحقيقة الحسية مثل (الذاكرة ؛ الأحلام ؛ الإدراك ؛ الرؤية) وأنَّ النـاس يفهمون ويدركون في الحدود المادية وأنها هي اللغـة المفهومـة الوحيـدة واللغـة البشرية في نظر هوبز ذات أهمية كبيرة فهي التي تتـرجم الأحاسـيس الماديـة ولـذا يجب أنَّ تصنف في شكل تعاريف محددة ؛ أنَّ الفعل البشري في رأي هـوبز يسـتند في وجوده على الرغبة العامة للجنس البشري وهي الخلـود والرغبـة المسـتمرة في

(١) أحمد فؤاد رسلان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٤ .

الاستحواذ على القوة وأنَّ إختفاء هذه الرغبة تكون فقط عند الموت ؛ وتعمل هذه الرغبة في نفوس الرعية كما تعمل تمامًا في نفس الملك بحيث يذكر :-

(أنَّ الملوك بقوتهم المتعاظمة يوجهون جهودهم نحو تأكيد هذه القوة داخل دولهم عن طريق القانون وخارج حدودها عن طريق الحروب ؛ وعندما ينجح الملوك في تحقيق الهدف تنشأ لديهم رغبة أخرى هي بمثابة الجوع لدي الإنسان لتحقيق إنتصار جديد ؛ وهذه الانتصارات تحقق للملوك المتعة الشعورية كما تؤدي إلى إنطباع الإعجاب لدي الآخرين ؛ وفي نفس الوقت ينصرف الآخرون للإبداع في مجالات أخرى كالفن وإظهار البراعة العقلية والرغبة في تحقيق الأهداف تدعو الناس لقبول الطاعة مشتركة لتحقيق الحماية التي يتمناها الفرد وفضلاً عن ذلك فإنَّ الخوف من الموت والتعرض للاذي يؤدي إلى نفس النتيجة ولنفس السبب).

ويرى هوبز أنَّ العلاقات الطبيعة بين الأفراد تقوم على عدم الثقة والتنافس والصراع من أجل الهيبة وأنَّ الناس فيما بينهم في حالة حرب مستمرة وأنَّ الحياة في تقدير هوبز (قفر ؛ رديئة ؛ وحشية ؛ همجية ؛ وقصيرة) ولا توجد في الحياة حدود تفصل الحق عن الباطل والعدل عن الظلم ؛ كما تفتقر هذه الحياة إلى وجود معايير للحكم على الهوى أو الشهوات ؛ وأنَّ الحق الطبيعي لا يعني أكثر من إمكان الفرد أنَّ يمحى وجوده ؛ ويجادل هوبز بأنَّ القاعدة المسيطرة على حياة الإنسان أنَّه لا يستطيع أنَّ يملك شيئًا إلَّا عن طريق القوة ومن ثم فلا يمكن أنْ يكون في حياته عدل أو ظلم حق أو وأجب ؛ والإنسان في نظره غير إجتماعي بفطرته فهو لا يحترم حقوق الآخرين إلاَّ إذا ضمن أنهم يحترمون حقوقه ؛ وأنَّ الآخرين لا يحترمون هذه الحقوق إلا إذا وجدت حكومة قوية تكفل هذا الاحترام فالدولة في إعتقاده تجد أصولها وأساسها في الحاجة إلى حماية الذات والحاجة إلى الهروب وهما الشرطان اللازمان للحرب والدولة في نظره حقيقة فردية تحل محل التعدد وأنَّ كل فعل لها لا يلقي الطاعة من جانب الرعية هو فعل غير عادل يصرف

النظر عن الاعتبارات الكامنة وراء هذا الفعل ويؤمن بأنَّ الحكومة يجب أنْ تعتمد على القوة كي تحقق الغاية من وجودها وهي المحافظة على المجتمع والسيادة هي القادرة على منع الرعية من خرق العقد الاجتماعي ؛ وقد حرَّم هوبز علي الأقلية معارضة الأغلبية بدعوى أنها لم تختار السيادة [1] أنَّ أهم عنصر في قوة أيِّ تنظيم هي قدرته على الإبقاء وكسب ولاء المجموعات الصغيرة داخله.

يقوم علماء العلاقات الدولية بدراسة الحرب من وجهات نظر منهجية متنوعة فنجد أنَّ بعض أعمالهم تكاد تكون نظرية بالكامل ولا تقدم أي دليل عملي لدعم مقترحاتها ويستخدم العلماء الذين يطبقون الأدلة التجريبية بيانات كمية ونوعية لوضع وتقييم مجموعة وآسعة من النظريات والفرضيات ؛ ويختلف العلماء في الحجج التي يوردونها لإثبات نظرياتهم إذ يحاول بعضهم تفسير الحرب بشكل عام في حين يقتصر البعض الأخر نطاق أبحاثهم على الحروب والصراعات بين القوى العظمى أو مجموعتها الفرعية من الحروب المغيرة للأنظمة ويؤكد البعض أنَّ نظرياتهم تفسر على نحو كاف أنواع الحروب والصراعات التي تتناولها فيما يكتفي آخرون بإدعاء إكتشاف ظروف مهمة تجعل الحرب ممكنة الحدوث لكنها غير حتمية ويسلمون بالحاجة إلى أخذ العوامل المساعدة الأخرى في الاعتبار [2] .

(١) سعيد إسماعيل علي ؛ نظرية القوة ؛ مبحث في علم الاجتماع السياسي ؛ الإسكندرية ؛ دار المعرفة الجامعية ؛ ١٩٧٨م .

(٢) ريتشارد نيد ليبو ؛ لماذا تتحارب الأمم ؛ ترجمة دكتور إيهاب عبد الرحيم علي ؛ عالم المعرفة ؛ أغسطس ٢٠١٣م ؛ ص ٣٤

▪ المبحث الثالث :

مفهوم العلاقات الدولية ومفهوم الأمن الوطني :

منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض و هو في صراع دائم مع ما حوله من قوى، سواء قوى الطبيعة أو وحوشها أو مع منافسيه من بني جنسه وخاضت الإنسانية على مر التاريخ الكثير من الحروب المدمرة التي إجتثت الكثير و الكثير من الأرواح و العقول و الحضارات، و يثار دائماً التساؤل في أذهان العقلاء لماذا الحرب؟!

يلجأ الإنسان إلى الغزو والاستخدام المطلق للقوة عندما يتأكد تماماً – واقعاً أو ظناً– أنَّه الأقوى بلا منازع و لن يهزم، فيسعى لفرض السيطرة المطلقة بالقوة على آخرٍ للحصول على ما يملكه هذا الآخر، أمَّا إذا تبين له نقاط للقوة أو مقومات للمقاومة لدى غريمه، و أنَّه لا يستطيع التعامل مع هذه المقومات وإلا خسر الكثير، فإنه يلجأ إلى أسلوب المحاورات والمداهنات السياسية لأجلٍ قريب أو بعيد، والتاريخ الإنساني قديمه و حديثه يشهد على ذلك؛ فأشهر الأمثلة الحديثة و أقواها على الإطلاق: مأساة اليابان مع القنبلة النووية و التي لم تحسم الحرب في وقتها فقط و لكن جعلت العالم كله حتى يومنا هذا في ترقبٍ ووجل خوفًا من هذا السلاح الرهيب! نتيجة لكل هذه المعاناة، و قد يكون إعترافاً منه بقوة الطرف الآخر مع رغبته في تحجيم خسائره، بدأ الإنسان في تحديث الأسلحة السلمية الطابع و تطوير ما يعرف بالأنظمة السياسية من المحادثات السياسية و التبادلات التجارية و الثقافية؛ ففي العصر الحديث تأسست الأمم المتحدة و أنشئ مجلس الأمن الدولي، المحكمة الدولية و غيرها من المنظمات السياسية، و كلها تكرس

لمفاهيم «الأقوى والأضعف»، «القيادة و التبعية» تحت مسميات الدول الأعضاء الدائمين، حق الفيتو، المعاهدات الدولية...الخ[١].

التطور التاريخي للعلاقات الدولية الحديثة: على مر العصور كانت العلاقات بين الدول غالباً على مستوى التبادل التجاري بين طرفين، أو حرب بين طرفي نزاع، ولكن مأساة الحرب العالمية الأولى ثم الثانية أدت إلى ظهور التشابك المركب في العلاقات بين الأمم بهدف تحجيم الخسائر و الوصول إلى أفضل مكاسب ممكنة ؛ في عام ١٩١٩م في أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الأولى بعد هدنة عام ١٩١٨، عُقِدَ مؤتمر باريس للسلام وشارك فيه دبلوماسيون من أكثر من ٣٢ دولة من الدول والجنسيات المختلفة، حيث إجتمع الحلفاء المنتصرون لتحديد شروط السلام لسلطات المحور المهزومة، فتم مناقشة مختلف الخيارات ووضعت سلسلة من المعاهدات -«معاهدات السلام في باريس لعالم ما بعد الحرب[٢].

عصبة الأمم :League of Nations أول منظمة دولية دائمة Intergovernmentalorganization تأسست بهدف الحفاظ على السلام العالمي، كنتيجة لمؤتمر باريس للسلام Paris Peace Conference الذي أنهى الحرب العالمية الأولى FirstWorld War، و مع ذلك فشلت عصبة الأمم في منع قيام الحرب العالمية الثانية كما ورد ذكره فإن البشرية عرفت الكثير من الأهوال أثناء الحرب العالمية الأولى والتي عانت منها معظم شعوب العالم وهب عدد كبير من المفكرين ورجال القانون للمطالبة بضرورة إيجاد حل للنزاع المسلح الرهيب[٣].

---

(١) A.F.K، organxki، world politics، PP-4-5.

(٢) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، المدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الرابعة ، الطابعون دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، ص ٤١٤ ـ ٤١٥ .

(٣) صلاح الدين عبد الرحمن الدولمة ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

الأمم المتحدة :United Nations تأسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم لوقف الحروب بين الدول وتوفير منبراً للحوار بحيث تضم العديد من المنظمات التابعة للقيام بمهماتها فهي منظمة دولية International organization هدفها المعلن تسهيل التعاون الدولي في مجال القانون والأمن الدولي International security، والتنمية الاقتصاديةEconomi development والتقدم الاجتماعي Socialprogress، وحقوق الإنسان Huma rights، وتحقيق السلام في العالم Worldpeace(١).

الدولةState : تنشأ الدولة بحدودها الجغرافية و قيمها التاريخية و الفلسفية و الثقافية بالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية ...إلخ، وهناك الدولة القوية و الدولة الضعيفة و ما يقع تقييمه بين هذين التصنيفين(٢).

القوة Power:

يوصف مفهوم القوة في العلاقات الدولية Power in internationalrelations بدرجة الموارد، والقدرات، والتأثير في الشؤون الدولية وينقسم غالباً إلى مفهومين: ١- القوة الصارمة Hard power، 2- القوة الناعمة Softpower، فالقوة الصارمة تتعلق في المقام الأول بفرض القوة القسرية وإستخدام وسائل الردع، أمَّا القوة الناعمة فالمقصود بها القدرة على الهيمنة في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والتأثير الثقافي ومع ذلك ليس هناك خط فاصل وآضح بين هذين الشكلين من القوة فقد تكون صياغة العقود والاتفاقيات ظاهرها سلمي و لكن تشتمل على شروط من الإذعان و التعسف!

مقومات القوة :

١- الموقع الجغرافي: هناك دائماً حدود رسمية دولية معترف بها تحدد

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

(٢) Friedman، Introduction to world، Politics، P35.

الموقع و السيادة الدولية.

٢- التنظيم الفلسفي السياسي: النظام الدستوري الذي تقوم عليه سياسة الدولة.

٣- التجهيز الحربي: الآليات الحربية و الدفاعية و الجيش .

٤- الكثافة السكانية: مع القيم الحضارية و العددية و العلمية للشعب قد تكون مصدر القوة أو الضعف ،

٥- الموارد و الثروات الطبيعية: مدى إستغلالها محليًا، أو كونها مصدر الأطماع الخارجية.

٦- التقدم العلمي التكنولوجي الصناعي: خلاصة المقومات السابقة ،

٧- النشاط التجاري: خلاصة المقومات السابقة.

٨- مدى و عمق الولاء لأقطاب القوى الأخرى[١].

«العلاقات الدولية»:'International relations' (I.R'.) تمتد دراسة جوانب العلاقات الدولية لآلاف السنين، منذ عهد ثيودوروس Thucydides وقد أصبح تخصص مستقل في أوائل القرن العشرين وأحيانًا يشار إليها باسم الدراسات الدولية International studies على الرغم من إنَّ المصطلحين ليسا مترادفين تمامًا؛ فالأول مجال تطبيقي للسياسة العامة Public policy، والثاني مجال علمي بحت (أكاديمي) Academic، فدراسة العلاقات بين الدول يشمل دور الدول States، والمنظمات الحكومية الدولية[٢] Inter-governmental organizations، والمنظمات غير الحكومية الدولية International nongovernmentalorganizations والمنظمات غير الحكومية -Non governmental organizations والشركات المتعددة الجنسيات

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٢) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، لبنان ١٩٨٢م ، ص ١٣ .

Multinational corporations في مجال السياسة العامة تبعًا للقوانين الوضـعية Positive أو المعياريـــة Normative، فكلاهمـــا (العلاقـــات + الدراســـات الدولية) يسعى لتحليل وصياغة السياسة الخارجية لدول معينـة، ويعتبـر في كثيـر من الأحيان فرع من فروع العلوم السياسية (وخاصـة بعـد تسـمية اليونسـكو عـام ١٩٨٨ UNESCO Nomenclature)، ولكن قطاعًا هامًا من الأوساط الأكاديمية تفضل التعامل معه (العلوم السياسية) على أنَّه حقل متعدد التخصصات الدراسـية وبصرف النظر عن العلوم السياسية، فالعلاقات الدولية تتشكل بناءاً على مختلـف المجـالات مثـل الاقتصـاد Economics والتـاريخ History والقـانون الـدولي International law، والفلســفة Philosophy ، والجغرافيـا Geography، والعمـل الاجتمـاعي Social work وعلـم الاجتمـاع Sociology والعلـوم الإنســانية Anthropology وعلـــم الجريمـــة Criminology وعلـــم الـــنفس Psychology ودراســات الجنسـين Gender studies، والدراسـات الثقافيـة Cult urology / Cultural studies، فجميعها تنطوي عـلى مجموعـات متنوعـة من القضايا بما في ذلك على سـبيل المثـال لا الحصـر: العولمـة Globalization، وسيادة الدولـة Statesovereignty، والأمـن الـدولي International security، والاسـتدامة البيئيـة ecological Sustainability، والانتشـار النـووي Nuclear proliferation، والقوميـــة Nationalism، والتنميـــة الاقتصـــادية Economic development، والماليـــــة العالميـــــة Global finance، والإرهـــــاب Terrorism والجريمة المنظمة Organizedcrime، والأمـن البشـري Human security والتـــدخل الأجنبـــي Foreigninterventionism وحقـــوق الإنســـان Human rights ...الخ[1].

دراسة المجالات العلمية والنظرية Epistemology and IR theory:

تتمثــل النظريــات المتعلقــة بالعلاقــات الدوليــة في مدرســتين علميتــين

---

(١) نفس المرجع السابق.

Epistemological: «المدرسة الوضعية »Positivist و« مدرسة ما بعد الوضعية »Post-positivist؛ النظريات الوضعية تهدف إلى تكرار أساليب العلوم الطبيعية من خلال تحليل تأثير القوى المادية فتركز عادة على ملامح العلاقات الدولية مثل التفاعلات الدولية، حجم القوات العسكرية، وميزان القوى ...إلخ، أمَّا نظرية المعرفة في مدرسة «ما بعد الوضعية »post-positivist ترفض فكرة أنَّه يمكن دراسة العلوم الاجتماعية بطريقة موضوعية بحتة خالية من إحترام القيم الإنسانية المتعارف عليها؛ فترفض الأفكار المركزية للواقعية الحديثة -Neo realism/liberalism، مثل نظرية الاختيار العقلاني Rational choice theory، على أساس أنَّه لا يمكن تطبيق المنهج العلمي البحت على العالم الاجتماعي الإنساني بتعقيداته في مجال العلاقات الدولية؛ فغالبًا ضحايا كوارث الحروب أبرياء لا علاقة لهم بوجهات النظر السياسية البحتة التي على أساسها إندلعت هذه الحروب[1].

أهم المفاهيم في العلاقات الدولية Concepts in international relations:

١- القوة في العلاقات الدولية Power in international relations؛ سبق الإشارة إليه.

٢- القطبية Polarity : المقصود بها درجة ميزان القوى في العالم ومستويات التبعية الدولية و منها إنبثقت عدة مفاهيم مثل نظرية أحادية القطب Unit-polarity و إستقرار الهيمنة Hegemonic stability theory، ثنائية الأقطاب Bipolarity، و تعددية الأقطاب Multi-polar عندما تتعدد القوى العظمى Great powers، و إتزان القوى Balance of power، نظرية انتقال السلطة Power transition theory ...الخ.

٣- التعاون المتبادل :Interdependence أو ما يعرف بالعولمة ولا سيما

(١) إبراهيم البشير عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٤.

مع التفاعل الإقتصادي الدولي و دور المؤسسات الدولية في قبول وآسع النطاق لتلك المبادئ التي تعزز علاقات الاعتماد المتبادل في النظام الدولي،

٤- نظرية التبعية Dependency theory: النظرية الأكثر شيوعاً المرتبطة بالماركسية Marxism وتعبَّر عن مجموعة من الدول الأساسية تستغل مجموعة من الدول الأضعف في محيطها لازدهارها.

منهجية العلاقات الدولية Systemic tools of international relations:

١- الدبلوماسية Diplomacy: أو فن ممارسة الاتصال والتفاوض بين ممثلي الدول، وكلما إرتفع مستوى الحوار و التفاوض Negotiation كانت الدبلوماسية ناجحة، في حين أنَّ الصور الأخرى للعلاقات الدولية مثل العقوبات والقوة، و تعديل أنظمة التجارة لمصلحة طرف على حساب الطرف الآخر تعتبر فشل للدبلوماسية.

٢- العقوبات Sanctions: عادة ما تكون الملاذ الأول بعد فشل الجهود الدبلوماسية، وتعد أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة لتطبيق المعاهدات؛ فيمكن أنَّ تتخذ شكل عقوبات دبلوماسية أو اقتصادية مثل قطع العلاقات وفرض عوائق تحول دون التواصل أو التجارة[١].

٣- الحرب War: الإختيار الأخير للعلاقات الدولية، و هناك دراسات تتناول الحرب في العلاقات الدولية من خلال تخصصات مثل «دراسات الحرب War Studies» و «الدراسات الإستراتيجية Strategic studies».

٤- حشد اللوم الدولي: Mobilization of international shame يعتبر أداة للعلاقات الدولية؛ فهو محاولة لتغيير «الإجراءات الدولية المفروضة من خلال» توصيف الفعل و فضحه Naming and shaming«على الصعيد الدولي،

(١) دانيال كورال ، ترجمة خضر خضر ، العلاقات الدولية ، سلسلة السياسة والمجتمع ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٥م ،ص٤٨-٧٠.

ويتم في الغالب عن طريق المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية Amnesty International حيث يُعرض على الملأ إنتهاكات الدولة لحقوق الإنسان، و مجلس حقوق الإنسان الحالي لديه صلاحيات إستخدام هذه الآلية.

٥- المميزات المخصصة: Allotments فوائد إقتصادية أو دبلوماسية تمنح نتيجة معايير و تعهدات معينة مثال على ذلك سياسة الاتحاد الأوروبي في التوسع حيث لا يسمح للبلدان المرشحة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي إلا بعد الوفاء بمعايير كوبنهاجن Copenhagen criteria[١].

تعريف العلاقات الدولية :

يعرف «جون بروتون» العلاقات الدولية بأنها :« علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ.».

ويعرفها «شارل ماكللوند» بأنها :« دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.»

أمَّا «رأيت كوينسي» فيقول أنها : « علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء علاقات رسمية أم غير رسمية.».

يعرفها «مارسيل ميرل» :«كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية و تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشتمل على الأنشطة التقليدية {الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب ...الخ} وتشمل أيضًا تدفقات في طبيعة أخرى (إقتصادية ، سكانية ، رياضية)

هناك من يعرفها بأنها :« علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي و السياسات الخارجية للدول ، يحدد مناطق الخطر و مواضع الضعف و يشير إلى الخلل

(١) دانيال كورال ، المرجع السابق ، ص ٤٩-٧٠.

لتفادي الخطر و تعويض الضعف وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين و المختصين فإنَّ الإطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أنَّ العلاقات الدولية هي:-

١ـ ظاهرة وآسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

٢ـ لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط ، و إنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية[١] .

٣ـ حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول و لكن العلاقات الدولية هي إنعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات الدولية و المؤسسات الثقافية .

٤ـ العلاقات السياسية الدولية هي تلك العلاقات التي لها تأثيرات سياسية.

السياسة الخارجية ، السياسة الدولية ، والعلاقات الدوليّة

يعرف «مارسيل ميرل» السياسة الخارجية بأنها :« ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج.

أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول ، وإنَّ التفاعل النّاجم عن ذلك يطلق عليه السياسة الدولية .

إذ تشمل السياسة الدّولية التفاعلات السياسية ، غير أنَّ التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وإنما هي أيضاً تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى التي تكوّن في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية[٢] .

---

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٢٥.

تطور دراسة العلاقات الدولية :

إنّ دراسة العلاقات الدولية بصورة منهجية و علمية أصبحت مطلباً مهماً بعدالحرب العالمية الأولى و تزامن هذا المطلب مع رغبة توضيح السياسة الدولية و قد كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعارف كالتاريخ الدبلوماسي و القانون الدولي و المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ، أمّا دراستها كمقرر مستقل فقد عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة باعتبار إنها كانت دولة حديثة تدخل إلى المسرح الدولي ولا يستهويها ما هو تاريخي و قادم من أوربا وزادت تلك الحاجة بصورة فورية عندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة في الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما بدأ التفكير بوضع تصور لسياسة مرحلة ما بعد الحرب(١) كل ذلك أدّى إلى تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الأمريكية و رصدت الأموال من أجل البحث العلمي مما أدّى إلى ظهور العديد من مراكز البحث والمعاهد في الجامعات و في أماكن أخرى من المجتمع الأمريكي وظهرت مراكز بحثية متخصصة في دراسة المناطق الجغرافية التي كان لها هدف علمي وهو تحديد إتجاهات السياسة الأمريكية .

عمومًا هناك عوامل كثيرة ساهمت في إستقلالية حقل العلاقات الدولية أهمها الزيادة الهائلة و المستمرة في حجم الاقتصاد بين الدول وعلى كافة المستويات من التعقد و التشابك و التداخل بين المصالح القومية للدول و الزيادة في إعتمادها على بعضها البعض فلم تعدهناك دولة تستطيع أنْ تعامل نفسها عن أحداث التفاعلات الدولية(٢) .

***

(١) محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٦،ص٥٢.

(٢) محمد طه بدوي ، المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٥٧.

موضوع علم العلاقات الدولية :

هو ذلك الـنمط مـن الدراسـة الـذي يعنـي بتفسـير حقيقـة الظـواهر الدوليـة والارتكاز عليها في تفسير أحـداث الواقـع الـدولي لغـرض بنـاء النظريـة والتوقـع ودراسة العلاقات الدولية التي تستهدف التوصل إلى تحليل دقيـق بقـدر الإمكـان لحقائق الوضع الدولي و ذلك من خلال التعرف على حقيقة القوى التي تـتحكم في تشكيل الاتجاهات المختلفة للدول إزاء بعضها الـبعض و أيضًـا تحديـد الكيفيـة التي تتفاعل بها هذه القوى و الإلمام بمختلف التأثيرات و ردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي[1] .

العلاقات الدولية و القانون الدولي :

يعتمد القانون الدولي على التحليل الشكلي وعلى القواعد القانونية التي تـتحكم في علاقات الدول بعضها ببعض فهو يحلل سلوك الدول بالانطلاق مـن القواعـد القانونية ، أمَّا العلاقات الدولية فهو علم الوقائع فهو ينطلق من الأحداث والوقائع من أجل التفسير فهي تعتمد على التحليل الموضوعي لروابط الواقع.

العلاقات الدولية و التاريخ الدبلوماسي .

يتناول التاريخ تاريخ أحداث العلاقات الدولية أيَّ وصـف الوقـائع التاريخيـة فهو محصور في الزمان مهمته مقتصرة عـلى تسـجيل الأحـداث المحسـومة زمانـاً ومكانًا أمَّا العلاقـات الدوليـة فتسـعى للفهـم الشـامل لأحـداث الواقـع الـدولي فالتاريخ يقدم الوقائع والقراءات عبـر مـدة زمنيـة طويلـة التـي ينطلـق منهـا علـم العلاقات الدولية لبناء الفروض العلمية[2] .

العلاقات السياسية وعلم السياسة :

يختص علم السياسة بدراسة ظاهرة السـلطة السياسـية و في علاقاتهـا بـالقوى

---

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ١٩.

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، مرج سابق ، ص ٣٩.

الأخرى في الداخل ، بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل أساليب صراعات النفوذ والقوة والسيطرة و يمكن القول بأن مادة العلاقات الدولية هو ذلك الفرع من العلوم السياسية المخصص لدراسة الظواهر الدولية.

مناهج دراسة العلاقات الدولية :

المناهج التقليدية:

أ ـالمنهج التاريخي : ينطلق من أنَّ للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وإمتدادات فالتاريخ يظلّ عنصرًا مساعدًا للتحليل السياسي فهو يزودنا بالأدلة المثبتة أو المنفية لفرضيتنا ، كما يفيد في الدّراسات المقارنة للظاهرة الواحدة و ما طرأ عليها من تطور أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر[(١)] .

المنهج القانوني :

هذا المنهاج ليحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية و القومية والإستراتيجية والأيديولوجية التي تتحكم في مجرى هذه العلاقات وإنما نحاول أنْ نقصر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بالعلاقات الدول مع بعضها البعض[(٢)] .

المنهج الواقعي :

هو منهج قائم على إتصال بالواقع الدولي و أكثر تعبيرًا عن أوضاعه يقوم بتحليل الأحداث بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة ، أنَّ المجتمع الدولي ميدان صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى[(٣)] .

***

(١) غازي فيصل ، منهجيات طرق البحث في علم السياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥م ، ص ٢٨-٣٦.
(٢) غازي فيصل ، المرجع السابق ، ص٥١-٥٢.
(٣) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٨٦-٨٧.

المناهج الحديثة: المنهج النسقي :

يقوم هذا المنهج على تحليل النظام السياسي الدولي و مكوناته و الأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج هو التوصل إلى القوانين و النماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم.

منهج إتخاذ القرار:

يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات و العوامل و المؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار ، العوامل المؤثرة في صنع القرار ،و دوافع صنع القرار.

منهج المباريات :

يعد من الأساليب المتطورة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية وهو يقوم على تخيل أزمات دولية حقيقية أو وهمية وإسناد حوارات معينة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة الأبعاد وإتخاذ نطاق وآسع من القرارات التي تحل هذه الأزمات .

النظرية في العلاقات الدولية

مفهوم النظرية :

تعريف :

هي مجموعة مترابطة من المفاهيم و التعريفات والقضايا التي تكوّن رؤيامنظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها كنظرية والمفاهيم الأخرى.

٣/ أما النقطة الثالثة فهي متعلقة بالذين يشاركون فعلياً في صناعة القرار وأوضح أنصار هذه المدرسة خمسة عناصر تؤثر في صناعة القرار هذه العناصر هي (الرأي العام) ـ جماعات المصالح ـ وسائل الاتصال الجماهيري ـ ووكالات

«مؤسسات» محددة في الجهاز التنفيذي ، وجهات محددة في الجهاز التشريعي).

المدخل أو الاقتراب :

يستخدم المدخل للإشارة للمعايير المستخدمة في إنتقاء الأسئلة التي تطرح والظواهر التي تحكم إختيار الموضوعات والمعلومات المعينة أو إستبعادها عن نطاق البحث و ذلك حسب الطريقة التي نعالج بها موضوع النموذج المعرفي: مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات و القيم والنظريات والقوانين و الأدوات والتقنيات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين و تتمثل الطريقة في التفكير والممارسة[1] الإشكالية في التنظير والتنظير هو العملية التي يقوم بها الباحث في إطار منسق ومنطقي مع باقي الباحثين ليصل إلى النظرية صعوبة التنظير في العلاقات الدولية.

١- مشكلة ترتيب الأولويات.

٢- ديناميكية العلاقات الدولية و صعوبة التنبؤ.

٣- أفكار مسبقة نتيجة إختلاف منظومة القيم

٤- إغراءات الباحث

٥- مشكلة العلاقة بين النظرية و الواقع[2] :

الواقعية هي المنظور المهيمن في حقل العلاقات الدولية خاصة بعد فشل نظام الأمن القومي الذي تبنته عصبة الأمم وظهور الأنظمة التسلطية في أوربا

مكان الفرضية الليبرالية المتعلقة بنشر الديمقراطيات كل هذا دفع بالباحثين إلى القول بفشل المقاربات المعيارية على رأسهم الأستاذ Fredrik's Schulman الذي قال يجب إستبدال المقاربة الكلاسيكية بالمقاربة الجديدة (الواقعية) و يعنى هذا الكلام دعوة صريحة بضرورة نقل التركيز من المجالات القانونية للعلاقات

(١) إبراهيم البشير عثمان ، مرجع سابق ، ص ١٤؛ ١٥.

(٢)hansmerganthall Oreo citato : In The work cited، Op cit، P27.

الدولية إلى المجالات النفعية[1].

أهم أفكار الواقعية

المسرح الفوضوي للعلاقات الدولية :

و هو مرادف لحالة الحرب لأنه لا توجد أية قوة عليا قادرة على منع الفواعل الدولية من اللجوء إلى العنف المسلح في علاقاتها مع الأفراد أو علاقة الدول فيما بينها أي منطق القوة هو المحدد الفعلي لمسار العلاقات الدولية.

الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية :

هي فواعل الصراع منذ ظهور نظام أسبانيا هذه الفواعل هي الدول القوية المنظمة والمعرفة في حدود إقليمية (جماعات قومية معرَّفة بحدود جغرافية محددة) الدول القومية هي الفواعل العقلانية الوحيدة في العلاقات الدولية وهذه الدول يجسدها الحكام على رأس السلطة .

أمَّا عقلانية هذه الفواعل تتمحور في فكرة تعظيم المصالح الوطنية المعرفة بالقوة في مواجهة الأطراف الأخرى وهنا المنظمات الحكومية وغير الحكومية هي منظمات غير عقلانية ، فهنا تتجسد مقولة أستعمل قوتي ، لأحافظ على قوتي ، لأزيد قوتي.

القانون الواقعي :

يتمثل في ميزان القوى الذي يمثل أداة لتحقيق السلم و الأمن الدولي بقدر ما يتمثل قانون لضبط النظام والاستقرار الدوليين.

*.العودة إلى الحرب أو خيار الحرب هو وسيلة شرعية في السياسة الخارجية

(١) Hedley Bull، International Theory، The case for a classical approach، world politics، April، 1966، P361.

*يقول كلوزوفيتش (تبدأ الحرب حينما تنتهي الدبلوماسية فالحرب هي إستمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى) ما أقروا بأسبقية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية[1] .

أهم أفكار أعلام الواقعية

١/ إدوارد هاري كار : في تحديده لمفهوم السياسة إنتقد فكرة تجانس المصالح وفكرة السلام الدولي المشترك « السياسة في معناها الدائم هي سياسة القوة » ونلاحظ أنَّه لا يفسر لماذا سياسة القوة في العلاقات الدولية.

٢/ رونالد نيبو: « السياسة هي صراع دائم من أجل القوة ».

و يعتبر أنَّ مصدر الصراع هو الطبيعة البشرية المحددة بالمصالح فكل إنسان أونظام يسعى للحصول على القوة والهيمنة وبالتالي يصطدم مع الآخرين.

٣/ هانس مورغنتاو: إنتقد جميع الذين سبقوه في محاولة منه لبناء نظرية وآقعية للسياسة الدولية .

فذهب إلى دراسة الظاهرة الدولية كما هي لخصها في (غريزة الحياة - غريزة

التنافس - غريزة الهيمنة ففي عالم يعاني من ندرة الموارد يصبح الإنسان فيه محكومًا في علاقاته مع الآخرين بإرادة متنامية القوة (السياسة الدولية هي مثل أي سياسة صراع من أجل القوة).

٤/ ريمون آرون : يقول المصلحة القومية يجب ألا تتحدد في المصالح الفردية هذا في سياق أسبقية السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية فالبحث عن القوة هو الهدف الحاسم و القادر في سلوكيات الدول.

نقد النظرية الواقعية :

١/ على المستوى المنهجي : مبالغة الواقعية في الطابع التجريدي للعلاقات

---

(١) Ibid، P75، رقم (٤)/ ريمون آرت.

الدولية.

٢/ على مستوى المفاهيم المعتمدة في التحليل: عدم دقة مفاهيم القوة و خاصة مفهوم المصلحة الوطنية.

المدرسة المثالية في العلاقات الدولية :

نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى في غمرة حملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول مدارك الناس، ونتيجة إزدياد الشعور الشعبي بأنَّ الحرب قد طالت حياة الجميع وأنَّ من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد.

تمثل التيار المثالي في الحقل الأكاديمي بدراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي، تقوم على فكرة خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام العالمي.

إهتمت المثالية بدراسة المنظمات الدولية وتتبع دورها في المجتمع الدولي، وقد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مقاييس كثيرة إستعملتها المثالية كمعايير لمدى توافق سياسات الدول مع السلوكية الدولية التي يفترض أنْ ينتهجوها، ولقد نشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوربا، وكانت المثالية فردية من حيث إعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية[١].

وينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الإفراد أنَّ كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي، ويرى المثالي أنَّ وآجب الفرد الخضوع

(١) عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٣٣ ، الكويت ١٩٨٩ ، ص١٢١.

للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة المجتمع، وينطلق المثالي من مسلمة إنسجام المصالح (Harmony of Interests) ليعتبر أنَّ هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته.

شكلت إذن المثالية قالب أخلاقي قانوني ركز على بناء عالم أفضل خالٍ من النزاعات[١].

وإنطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما إتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية، فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي إعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل.

إزدادت الفجوة في الثلاثينيات بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى و الذي كان من أبرز مظاهره الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١م وإحتلال إيطاليا لأثيوبيا عام ١٩٣٥م، وبروز النازية في ألمانيا، وإزدادت التحديات الواقعية على النظرية المثالية وثبت عجزها وفشلها، وما كان ينقص النظرية المثالية هو فهم الأسباب التي تدفع بالدول لإنتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية.

المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية :

تمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية، وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض [لقد جاءت الواقعية لتدرس

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٩٢.

وتحلـل مـا هـو قـائم في العلاقـات الدوليـة وتحديـداً، سياسـة القـوة والحـرب والنزاعات، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقـديم مقترحـات وأفكـار حـول مـا يجب أنَّ تكون عليه العلاقات الدولية.

وقد حاول الواقعيون الحصول على أجوبة لأسئلة مازال يطرحها الأكاديميون والمهتمون بالشؤون الدولية منذ الستينات وحتى يومنا هذا، إذن هـدفت الواقعيـة إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم وإستيعاب الظواهر الدولية.

يرى مورغنثاو (وهو من ابرز منظـري الواقعيـة) بـان السياسـة الدوليـة تتميـز (وتنفرد) كفرع أكاديمي عن دراسة التاريخ والقانون الـدولي والأحـداث الجاريـة والإصلاح السياسي[1].

أهم المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي :

١/ أنَّ السياسة لا يمكن أنَّ تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكـس هو الصحيح، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

٢/ أنَّ النظرية السياسية تنـتج عـن الممارسـة السياسـية وعـن تحليـل وفهـم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.

٣/ وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية، وبالتالي فمن الخطأ كما فعل المثاليون الرهان على أنَّ المعرفة والثقافة يمكن أنَّ تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.

٤/ أنَّ أساس الواقع الإجتماعي هـو الجماعـة فـالأفراد في عـالم يتسـم بنـدرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضـاء في جماعـة منظمـة متمثلة في الدولة[2].

---

(1) Vernon Van Dyke : Op.cte ،PP.53-74.

(٢) ا إبراهيم البشير عثمان ، مرجع سابق ، ١٥.

وقد أضافت إحدى الدراسات الحديثة أهم افتراضات المدرسة الواقعية على النحو التالي :

١/ تعتبر الدول أهم العوامل في السياسة الدولية، وبذلك فإنَّ التركيز على الدول وليس علي المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسية كالوحدات الأساسية لتحليل يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

٢/ تحليل السياسة الدولية على أساس أنَّ الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض، وبذلك فإنه من المفترض أنَّ الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبرغماتي (pragmatic) وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون بالعادة موجهه نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها، وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها علي معلومات كاملة ووآضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطئ في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة

٣/ النظر لدولة كوحدة وآحدة، على الرغم من أنَّ متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما؛ هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية، الخ) إلاَّ أنَّ الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان وآحد متماسك، بناءًا على هذا الافتراض فإنَّ المدرسة العقلانية تعتبر أنَّ إنعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لاتكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجياً، (١)

٤/ إعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في داخل الدولة،

٥/ إعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على (وتعزز و تقوى) أمنها بشتى الوسائل حتى لو تطلب الأمر طلب تدخل دول أخري لكي تساعد على

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.

صيانة هذا الأمن.

المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية :

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات وتبلورت بشكل أساسي في الستينات، وهدفت السلوكية إلى إيجاد نظرية تعليلية تفسيرية و تنبؤيه إستعمل السلوكيون مناهج علمية وخاصة كمية في أبحاثهم وإهتموا في تقديم واختيار فرضيات بشكل مقارن وقاموا ببناء نماذج و نظريات تقوم على فرضيات ومفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقياً.

إهتم السلوكيون بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث.

تقوم بناء النظرية حسب السلوكيون على القدرة على التعميم وإطلاق الأحكام العامة، ويقوم هذا بدوره على إثبات الفرضيات، وظهر التحول مع السلوكية نحو المناهج العلمية القائمةعلى الإحصائيات وساهم في ذلك كله إستعمال الحاسب الالكتروني والرياضيات[1].

إعتمدت المدرسة السلوكية في كثير من المجالات على النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الانثروبولوجيا الذين درسوا سلوكيات الأفراد والجماعات الاجتماعية، وإستفادت المدرسة السلوكية من ذلك في بناء نظريات جزئية أو متوسطة في العلاقات الدولية، وذلك إنطلاقاً من أنَّ سلوكيات الدول هي أساساً سلوكيات الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في تلك الدول[2].

الشرط الضروري عند السلوكيين لتحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب وآضحة يمكن تكرارها لذلك تدعو السلوكية إلى إستعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها

(1) E.H ،carr ،twenty years scrisis P93.

(2) Hedley Bill ،Op ،cite ،PP252 -234 (Operocitato : in work cited).

على القياس الكمي للمتغيرات.

يرى هـدلي بـل (Hedley Bull) أنَّ المـنهج السـلوكي «العلمـي لـيس مناسـباً لدراسة العلاقات الدولية للأسباب الآتية :

١/ أنَّ طبيعة موضوع العلاقات الدولية من المواضيع التي لا يمكن إختبارهـا فقط بمساعدة الأدوات العلمية الحديثـة ، لأنَّ التـي تهـتم بهـا العلاقـات الدوليـة متعلقة أساساً بموضوع الأخلاق.

٢/ وهكذا فإنَّ علماء المنهج العلمي لم يدخلوا في المسألة الأساسية وهكذا لم يكن باستطاعتهم الإسهام بفاعلية لتطوير نظرية العلاقات الدولية.

٣/ ليس من السهل قبول حجة المنظرين العلميين «السلوكيين» بأنَّ دراسـتهم حتى الآن في طور البدايـة ، وأنَّـه عنـدما وصـلوا إلى طـور النضـج يسـتطيعون أنَّ يتحملوا «دراسة» مواضيع عامة وشاملة وتعتمد على الأسس العلمية.

٤/ أنصار المدرسة السـلوكية عظمـوا المـنهج العلمـي لدرجـة جعلـوا منـه «صنم» و«سبر»[١].

رأي السـلوكيين في المـنهج التقليـدي « In Defenses of Scientific Theory» بعـد الهجـوم الـذي تعـرض لـه المـنهج العلمـي السـلوكي مـن قبـل التقليديين ، هب نفر من العلماء المؤيدين للمدرسة السلوكية للدفاع عن منهجهم ولكن أشد المدافعين كان مورتن كابلان «Morton Kaplan» وقدم حججاً وأدلـة فصل فيها المنهج العلمي عن المنهج التقليدي ومن هذه الحجج :

١/ قال في رأي التقليديين أنَّ غرض الإنسان يمكن أنَّ يفهم العلمية لأغـراض الإنسان متعلق بالدوافع أكثر من ما هو متعلق بـالتحقق وقـال أنَّ الـدوافع يمكـن تأكيدها بالملاحظة الدقيقة وبتحليل طريقة سلوك المواطنين[٢].

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٩٤-٩٥.

(2) Motankaplan ،the new great debate ،Traditionalism v ،sciencein international relations ،PP ،68-67

٢/ مورتون كابلان أيضاً رفض الاتهام القائل بأنَّ المدرسة السلوكية والقيمية تتبنى الفلسفة في تحليلها وقال أنَّ هناك أسئلة فلسفية كثيرة تهتم بها نظرية النظم وهي في الأصل فرع من المنهج العلمي.

مفهوم الأمن الوطني :

ظاهرة الاهتمام الإستراتيجي الواسع بعلاقة نظرية الأمن الوطني أو القومي في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي أخذت تبرز بشكل وآضح وجلي بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لجملة من الحقائق والمعطيات المتداخلة التي أفرزتها هذه الحرب ومن أهمها :

١/ مظاهر الحرب الباردة والتكتل والاستقطاب الدولي وبداية صراع شمل المجالات المختلفة عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وأمنياً ودبلوماسياً وثقافياً في إطار «إستراتيجي».

٢/ التقدم العلمي والتقني الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تطور وسائل الاتصال الأمر الذي سهل عملية التأثير المتبادل بين الدول وحجة ظهور السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ، والنتائج التي يمكن أنَّ تخلفها على التداخل السكاني في المجتمع الدولي والعلاقات الثنائية والإقليمية والدولية وإستراتيجيات الدول.

٣/ ظهور نظريات الامتداد الإقليمي أو الجغرافي للأمن الوطني أي أنَّ مجال الأمن الوطني للدول الكبرى إمتد ليشمل مناطق إستراتيجية وآسعة الأرجاء من العالم، إنَّ ظاهرة الأمن الوطني قائمة وموجودة في المجتمع الإنساني ، ولازمت كل التشكيلات الإنسانية الإجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة بشكل أو آخر إلَّا أنَّ هذه الظاهرة أخذت تتأثر بالمعطيات الإستراتيجية التقنية الجديدة والمتجددة القائمة سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً وإجتماعياً ودبلوماسياً في «إطار

إستراتيجي « فأثرت في هذه الظاهرة وتأثرت به[١].

التأثير الإستراتيجي المتبادل بين الأمن الوطني والعلاقات الدولية :

لقد برز هذا التأثير الإستراتيجي المتبادل بين كل من الأمن الوطني والعلاقات الدولية من خلال المظاهر التالية:

١/ إنَّ القاعدة الإنسانية لتحقيق الأمن الوطني كانت القوة الإستراتيجية الموجودة لدى الدولة حسب مفهوم الدولة في كل عصر[٢].

٢/ أخذ هذا المفهوم «الأمن الوطني» يتحول تدريجياً من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي ومن السياسي إلى الأمن الإقتصادي ثم إلى الأمن العام الذي يشمل مختلف الظواهر الإستراتيجية في المجتمع.

٣/ أنَّ ظاهرة الأمن الوطني كظاهرة إستراتيجية في العلاقات الإنسانية المحلية البينية والثنائية والإقليمية والدولية تعد من المظاهر الحديثة والتي نشأت في إطار العلوم الاجتماعية ، ثم إنتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية مستقلة أو علماً سياسياً قائماً بذاته من خلال الاهتمام الدولي والأكاديمي.

ففي عالم اليوم نجد أنَّ مصطلح الأمن الوطني كمصطلح إستراتيجي قد إرتبط ببعض المفاهيم والفروع الأخرى مثل الإستراتيجية القومية والمصلحة الوطنية ونظرية السياسة الخارجية وصناعة وإتخاذ القرارات في السياسة الخارجية وإدارة الأزمات والتفاوض والكوارث الطبيعية والبيئية.

لذا نجد أنَّ ظاهرة الأمن الوطني ظاهرة إستراتيجية معقدة تتكون من العديد من العوامل المتداخلة داخلياً وخارجياً وسياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وإنسانياً وإجتماعياً وتقنياً في «إطار إستراتيجي» مرتبطة بالتفاعلات القائمة بين

(١) سلام الحاج ، مدخل إلى الإستراتيجية ؛ بدون ؛ ص ١١٧.

(٢) ديفيد شون ، بازل ، صحوة أفريقيا ، ترجمة عبد القادر حمزة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٨٢م.

المجتمعات السكانية والدولة وبين الدولة والمجتمع الإقليمي وبين الدولة والمجتمع الدولي وبين المجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي[١].

مفهوم الأمن الوطني :

مفهوم الأمن الوطني مفهوم إستراتيجي مركب يتكون من كلمتين هما «أمن وطني » أنَّ هذا المفهوم يحمل في إطاره الدلالي توفر التطابق الكامل بين مفهوم الأمة ومفهوم الوحدة «السياسية الجغرافية» والتي تشكل الإطار الوطني للأمة إذاً مفهوم الأمن الوطني كتعبير إستراتيجي مركب يقوم على الأسس والقواعد التالية[٢].

١/ القاعدة الجغرافية الإقليمية «الوطن».

٢/ القاعدة البشرية «الأمة».

٣/ الشكل السياسي القانوني المحدد الذي يشكل الإطار العام للعوامل السابقة «السلطة السياسية».

٤/ السيادة «القانونية والسياسية».

إنَّ تحديد مفهوم الأمن الوطني قد تطور في إطار التطورات الإستراتيجية القائمة في المجتمع الإنساني والمجتمع الدولي ويمكن أنَّ نحدد المفاهيم التالية للأمن الوطني :

١/ الأمن الوطني الذي يتحقق من خلال القوة العسكرية : أنَّ مفهوم الأمن الوطني هو إمتلاك الدولة للقدرة الداخلية الذاتية القادرة على مجابهة الأخطار التي قد تتعرض لها والتهديدات المختلفة ومقاومتها وهذا يعني الآتي :

أ/ مفهوم إيجابي : أيَّ ينبغي على الدولة أنَّ تحافظ على مصالحها وأمنها

(١) سلام الحاج ، مرجع سابق ، ص ١١٨.
(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠-١٢١.

الوطني من خلال تطوير إيجابي لمجمل إمكاناتها وتجنب الحرب وعدم إستخدام القوة.

ب/ مفهوم سلبي : وقد تضطر فيه الدولة في ظروف معينة إلى استخدام إمكاناتها وتحويلها إلى قوة فاعلة تستطيع من خلالها الحفاظ على أمنها الوطني.

٢/ الأمن الوطني من خلال العوامل السياسية والعسكرية : أصبح العامل السياسي هو العامل الأساسي لتحقيق الأمن لأي دولة في العالم المعاصر ويتم إستخدام العامل العسكري كوسيلة لتنفيذ العمل السياسي وتحقيقه ، ومن هنا نجد أنَّ متطلبات أمن الدولة قد توجهت لتأخذ بعدين متلازمين هما :

أ/ الحفاظ على سلامة الدولة وأمنها الداخلي : من خلال وجود القوة العسكرية المناسبة ذات القدرة والكفاءة اللازمة لتحقيق مهامها.

ب/ إستخدام بعض الدول للقوة العسكرية : لتحقيق أهداف سياسية خارجية تتناسب وتطلعاتها الخارجية خاصة في منطقة مجالها الحيوي.

إنَّ الأمن الوطني يمكن أنْ يحقق بوسائل سياسية عسكرية أهدافاً مختلفة تحمل في إطارها مظاهر السيطرة والهيمنة الخارجية والنزعة إلى التوسع الإقليمي للدول الكبرى من خلال السيطرة على الدول الصغرى.

من خلال ذلك يمكن أنْ نحدد مفهوم الأمن الوطني على النحو التالي [١]

إنَّ مفهوم الأمن الوطني هو الحفاظ على سيادة الدولة إستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر وكذلك هو الجهود المختلفة التي تبذل لتحقيق الأمن الوطني داخلياً وخارجياً من خلال العمل على ترسيخ وتوطيد حالة الأمن والاستقرار والسلام العام الدولي[٢] الذي تنتفي فيه مظاهر الصراع والتنافس

(١) محمد الفاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة تطبيقية ، ط٢ ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة ١٩٩٤م ، ص١٩٧.

(٢) محمد الفاتح عقيل ، المرجع السابق ، ص ١٩٩.

وتترسخ فيه أسس الأمن والسلام التي تؤدي إلى الاستقرار وتوجيه فعاليات الدولة المختلفة باتجاه التنمية والتطوير الحر البعيد عن أيِّ تهديد مباشر أو غير مباشر هذا التعريف العام للأمن الوطني للدولة في مجمله يتضمن فعالية مزدوجة في إستراتيجية الدولة من حيث كيانها القانوني داخلياً وخارجياً في إطار «إستراتيجي» على النحو التالي[1]:

١/ الفعالية الداخلية : وهي تتضمن ضرورة توجيه فعاليات الدولة لتقوية القواعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدبلوماسية المختلفة في إطار «إستراتيجي» وتطويرها لتساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للدولة وبالتالي تساهم بشكل إيجابي في تقوية الوجود الدبلوماسي الفعلي للدولة : في خاتمة المطاف بحيث تساهم في تقوية الأمن الوطني للدولة.

٢/ الفعالية الخارجية : تظهر من خلال توجيه فعالية الدولة باتجاه العديد من العوامل التي تشكل الإطار الإستراتيجي لأمن الدولة ومن أمثلة ذلك ما يلي :

أ/ تحسين أوضاع الأمن الوطني للدولة : خاصة من خلال تحسين العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية مع وبين الدول وتطويرها في المجتمع الدولي لأنَّ الوضع في المجتمع الدولي يقيم ويوزن من خلال العلاقات الدولية مع وبين الدول ومدى عمقها وفعالياتها في المجتمع الدولي وأنَّ تحسن الأمن الدولي ينعكس تأثيره الإيجابي على الأمن الوطني للدولة.

ب/ إضافة تحولات أساسية : في إطار بناء نظم مناسب للعلاقات الدولية أيِّ إقامة نظام دولي «جديد» يقوم على أسس إقتصادية سياسية أمنية ..الخ.

من خلال ما تقدم يمكننا أنَّ نحدد مفهوماً إستراتيجياً عاماً فيه الكثير من الشمول لمصطلح الأمن الوطني يتكون من العناصر أدناه :

---

(١) محمد الفاتح عقيل ، المرجع السابق ، ص ١٩٩.

١/ مفهوم الأمن الوطني هو نقطة إلتقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية الثنائية والإقليمية والدولية ومدى توظيفها وإستثمارها لدعم المصلحة العليا للدولة[١].

٢/ مفهوم الأمن الوطني يعمل على إقامة تحولات إستراتيجية «سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية ودبلوماسية» إيجابية من أجل بناء نظام دولي جديد ومتجدد لعلاقات الدولة الثنائية والإقليمية والدولية.

٣/ الأمن الوطني للدولة مسألة متغيرة ومتطورة وتتأثر بالبيئة الإستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية وبالوضع الداخلي القائم في الدولة وبالوضع الإقليمي والتطورات الجارية في المجتمع الدولي.

٤/ الأمن الوطني لأي دولة حقيقة نسبية لأن الأمن المطلق قد إنتهى في إطار السياق النووي القائم اليوم وإمتلاك كثيراً من الدول لأسلحة الدمار الشامل والتقنية الحديثة.

٥/ مفهوم الأمن الوطني في ظل تطور السلاح النووي أصبح مرتبطاً بأمن المجتمع البشري في إطاره الدولي بشكل عام ومباشر.

من هنا نصل إلى حقيقة بأنَّ الأمن الوطني للدولة قد أصبح مفهوماً شاملاً يرتبط إرتباطاً وثيقاً بقدرة المجتمع الإنساني على تطويق مظاهر الصراع وتحقيق أسس الأمن والسلام والاستقرار وتحقيق التضامن الإجتماعي الشامل وتحقيق التقدم والرخاء العام للمجتمع الإنساني في حدوده الجغرافية الواسعة.

الأهداف والمصالح الوطنية :

الأهداف والمصالح الوطنية للدولة هي أهداف العلاقات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية التي تتعدى حدودها الجغرافية لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول بما يؤدي إلى زيادة قوة الدولة كهدف عاجل بغض النظر عن

(١) المرجع السابق، ص ٢٠١.

طبيعة الأهداف النهائية للدولة ، ويمكننا أنَّ نجمل أهم الأهداف القومية للعلاقات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية للدولة في الآتي[١]:

١/ الحفاظ على وجود الدولة وحماية سيادتها الإقليمية ويكون ذلك بدعم أمنها الوطني بتوفير الإمكانات والتضحيات ولو دعا الأمر إلى خوض حروب هي كارهة لها إذا ما شعرت أنَّ بقاء كيانها الوطني أصبح موضوع تهديد من قبل دول أو أيِّ جهات أخرى الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على النظام السياسي الذي يمثل قيمة معنوية خاصة لشعب الدولة[٢].

٢/ دعم الأمن الوطني للدولة : وذلك يمكن عن طريق الدخول في علاقات تحالف أو الحصول على معونات عسكرية وإقتصادية من أيِّ دول أخرى أو توقيع إتفاقيات عدم إعتداء مع دول أخرى أو إتباع سياسة حيادية أو توسيع إتفاقية دفاع مشترك أو بروتوكولات.

٣/ تنمية مقدرتها في القوة وزيادتها : حتى وإنْ كان ذلك على حساب الدول الأخرى بحيث تود كل دولة أنْ تكون لها السلطة المطلقة في تقرير مصيرها وإدارة شؤونها بعيداً عن الضغوط والتدخل الخارجي لتحقيق رفاهيتها تلجأ الدول للحصول على مستعمرات ، إلاَّ أنَّ أهم عامل مؤثر على تنمية مقدرات الدولة هو موقعها من الهيكل الدولي في توازن المصالح ، الأمر الذي يحدد سلوكها الخارجي بما يتفق وإمكانياتها وما تسمح به مواردها من القوة.

٤/ زيادة مستوى الثراء الاقتصادي والمادي والبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها والبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي المطلوب واللائق وذلك بزيادة ثروتها الوطنية.

إنَّ الهدف من تنمية مقدرة الدولة وزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠١.

يتداخلان في بعضها البعض بصورة كبيرة ، فنجد أنَّ ثروة البلد المتمثلة في زيادة دخلها وإنتاجها القومي يمكن تحويلها بنجاح وكفاءة إلى قوة عسكرية ضخمة فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكن تحويلها بنجاح وكفاءة عالية وقت الحاجة والضرورة إلى الإنتاج الحربي والعكس صحيح هي الدولة التي تنجح في تنمية مقدرتها من القوة وتنجح في زيادة مستوى الثراء الاقتصادي لسكانها[١] .

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢.

الفصل الثاني

- -

الجغرافيا السياسية

للسودان وجنوب السودان

▪ المبحث الأول
الجغرافيا السياسية للدولة :

الجغرافيا السياسية هي احد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها داخل بيئة الدولة ؛ وتتميز باهتمامها بدراسة الوحدات السياسية (الدولة) الموجودة على سطح الأرض ؛ أي دراسة الدول كوحدة لها شخصية مميزة تتأثر بظروفها الداخلية من موارد وسكان ومظاهر سطح ؛ كما تتأثر وتؤثر فيما يحيط بها من جيران في منظومة متكاملة تهدف إلى سد حاجات السكان أو المساهمة في نشر الرفاهية لسكانها وسكان الأقاليم[١].

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات السياسية (الدول) على أنها وحدات ذات شخصية وسمات إقتصادية وإجتماعية وهذا نظام سياسي يميزها عن غيرها من الوحدات الأخرى ؛ مثل الشخصية التي تنمو وتنضج داخل إطار محدد (حدود) بما أنَّ الظاهرة السياسية ظاهرة دائمة التغيير في الاتجاه السياسي الخارجي للدولة ؛ لذا نجد أنَّ ظاهرة الجغرافيا السياسية عكس ظاهرة الجغرافيا الطبيعية المناخية والتضاريسية .

نجد أنَّ حدود الدولة (الظاهرة السياسية) أصبحت محددة لشخصية الدولة الإقليمية المتغيرة وهي لا تقوم إلاَّ إذا توفرت لها عدد من العناصر مثل[٢]:

(١) كيميل ـ جورج ـ هـ ـ ن أفريقيا المدارية ، ج ٢ ترجمة علي رفاعي الأنصاري ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٥م) ، ص ٦١٢.

(٢) فيلب رفله ، الجغرافيا السياسية لأفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الوعي العربي ١٩٩٩م ، ص ٢١٩.

١- مساحة الأرض التي بها موارد تشجع على جذب السكان (وطن) .

٢- سكان لهم نشاط إقتصادي ويعيشون على أرض هذا الوطن في ترابط وإنسجام إجتماعي (شعب) .

٣- نظام مسئول عن إرادة هذا الشعب والحكومة ويكون بمثابة (الحكومة)،

٤- إطار خارجي (حدود) يحقق للوطن والشعب والحكومة الأمن وتنفيذ القوانين والسيادة .

٥- مكان محدد من هذا الوطن يكون بمثابة القلب للجسد يضخ الخدمات ويوزع الثروة ويبسط السلطة على كافة أرجاء هذا الوطن (عاصمة) .

٦- شبكة جديدة من الاتصالات والمواصلات تكون بمثابة شرايين نقل الخدمات وربط أجزاء الجسد بالعقل .

الفرق بين الجغرافيا السياسية والعلوم الإستراتيجية :

إتسع مدى الدراسات المتصلة بالجغرافيا السياسية Political (Geography) فشمل دراسات عديدة حول الجغرافيا والدولة كان مجالها العلوم الجيوبولتيكية والعلوم المتصلة بها ؛ بحيث تناول الجغرافيون والإستراتيجيون هذه الدراسات في إطار الجغرافيا السياسية وفي إطار عناصر قوة الدولة وقد حصرها (كلين) في العناصر الخمسة التالية[1]:

١- الجيوبولوتيكا(Geopolitical) أي الجغرافيا والدولة .

٢- الديموبولتيكا(Demopolitika) أي السكان والدولة .

٣- الايكوبولوتيكا(Eckopolitika) أي الموارد الاقتصادية والدولة .

٤- السوسيوبولتيكا(Sociopolitical) أي التركيب الاجتماعي للدولة.

(١) عمر أحمد قدور ، شكل الدولة وأثره في استراتيجية وفلسفة الأمن ، الخرطوم ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان ، ١٩٩٧م ، ص ٢٦٠.

٥- الكراتوبولتيكا (Kratopolitika) أي حكومة الدولة .

من منظور ضيق فإنَّ الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الدولة[1] فسلطة الحكومة المركزية أصبحت موضوعًا منتشرًا في حياة الإنسان المعاصر حتى أنَّ كل إهتماماته ونشاطاته السياسية مشتقة من الدولة ؛ فإنَّ الدولة أصبح لها مجموعة معقدة من الوظائف التي تقوم بها والتي يرتبط معظمها بالحماية والأمن وإعطاء عنوان سياسي للأفكار والمثل التي تشكل شخصية الدولة ؛ لقد أصبح المنهج الحديث في الجغرافيا السياسية قائم على ست نقاط رئيسية توضع في الحسبان عند دراسة الجغرافيا السياسية لأيِّ دولة وهي تشمل الأتي[2]:

١- الترابط الوثيق بين الدولة والأمة : ويتضمن الحدود السياسية الحالية والمجموعات النائية داخل الدولة والمجموعات البشرية المتصلة بالدولة وتقع خارجها .

٢- **مقومات الدولة لتحقيق التماسك والرفاء بين أفرادها** : ويتضمن الموقع والمساحة وشكل الدولة والتي يؤثر كل منهما في إستراتيجيات الدولة ودفاعها وكذلك الاتصالات والنقل والمواصلات والتي تؤثر في وحدة الدولة وتماسكها (المقومات الطبيعية للدولة) وتتضمن أيضًا السكان وحجمهم وخصائصهم ومهاراتهم وإستغلالهم للموارد الطبيعية ودرايتهم بالتطور الصناعي والتقني (كمقومات بشرية) .

٣- **التماسك الاجتماعي** للسكان وخاصة فيما يتعلق بالولاء داخل الدولة .

٤- **النمط الجغرافي** لحلفاء الدولة والأقاليم التي تعتمد عليها لجلب مواردها الحيوية هذا العامل يجب أنْ يكون له إهتمام خاص بحيث أنَّه في الوقت الحالي لا تستطيع أي دولة أنَّ تعتمد على مواردها فقط في سعيها للوصول إلى هدفها

---

(١) فيلب رفله ، الجغرافيا السياسية لأفريقيا ، القاهرة مكتبة الوعي العربي ، ١٩٩٩م ، ص ٢٢٠.
(٢) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، بيروت ، دار الشرق ١٩٩٨م ، ص ٣١.

الأساسي وهو الرخاء والرفاء لمواطنيها[١].

٥ – **التجارة الخارجية** : لا توجد دولة تكتفي ذاتياً من كل حاجياتها ومن ثم فالتجارة قائمة بين كافة الدول والتجارة كانت دائمًا أداة من أدوات السياسة ؛ لهذا يجب على كل دولة أنْ تدرسها بدقة .

٦ – **التوجهات الوطنية** : وهي الطريقة التي ينظر بها مواطنو الدولة إلى دولتهم وجيرانهم وأصدقائهم ؛ وهو الأمر الذي يتطلب إهتمامًا بالغًا من دراسة الجغرافيا السياسية للدولة لما له من أثر في زيادة الصدام داخلياً وخارجياً أو منعه ؛ هذه بعض التوجهات الجديدة في الجغرافيا السياسية والتي إرتبطت بحل النزاع والصراع الداخلي في الدولة ؛ والذي ينجم أساساً من سوء توزيع الموارد والخدمات بين أرجاء أقاليم الدولة بالعدل والمساواة .

علم دراسة العلاقة بين الدولة والسياسة (الجيوبولتيك) :

يعتبر العالم الجغرافي (فريديك راتزل) هو أول من قدم صياغة موحدة للسياسة الجغرافية كعلم قائم بذاته وإعتبر أنَّ الحرب مرحلة هامة في السياسة والجغرافيا وضع راتزل قوانين خاصة بالمكان والموقع والحجم والبيئة والطبيعة والحدود السياسية وإعتبر العنصر الخارجي للدولة الذي يعطيها مراحل نموها بحيث يثبت قوتها وضعفها ؛ كما أنَّه أهم ما أعطاها راتزل من تراث هو الربط الذي أوجده بين المساحات القارية الكبيرة للدولة وبين القوة السياسية لها[٢].

يعتبر علم الجيوبولتيك من أهم العلوم التي تخدم إستراتيجية الدولة بحيث يعبر عن طبيعة العصر الذي يستخدم فيه من حيث تداخل وتكامل أفرع المعرفة الإنسانية فالحياة اليوم أصبحت تمثل نتاجا لسلسلة مركبة من العلوم والمعارف الإنسانية الأمر الذي جعل الارتباط التبادلي وثيق بينها وعلم الجيوبولتيك مما

(١) سلام الحاج ، مرجع ، ص ١٣٩-١٤٠.

(٢) العماد مصطفى طلاس وآخرين ، الاستراتيجية السياسية العسكرية (دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ١٩٩١م) ، ص ٢٧٢.

جعل منه علماً حياً يواكب كل المتغيرات التي تطرأ على المجتمع الإنساني في كل عصر[١].

نظام الدولة القومية ذات السيادة The Sovereigns Nation State System

إستحوذت الدولة القومية ذات السيادة على مظهر العلاقات الدولية بل أصبحت هي وآحدة من اللاعبين الأساسين في مسرح الأحداث الدولية ؛ ومعلوم أنَّ الناس في أنحاء العالم مقسمون جغرافياً إلي مجموعات كل مجموعة تعيش في دولة ذات سيادة ؛ وهذه الدول تمارس علاقات مع بعضها البعض ؛ ولولا وجود الناس داخل هذه الدول ولولا إطاعتهم لحكوماتهم لما كانت هناك علاقات دولية.

هناك بعض العلماء مثل (جون هيرز) يرى أنَّ نظام الدولة القومية ذات السيادة بدأ يضمحل وذلك لأنه يظهر نظام فوق القومية Internationalism وكذلك دخول الإنسانية إلى عصر الذرة والفضاء[٢]على العموم هذا الرأي الذي تقدم به جون هيرز ليس متفق عليه فهناك مجموعة أخرى من العلماء منهم (ماكس ليرنر) يرى (أنَّه ليس نظام الدولة القومية ذات السيادة هو الذي يموت وإنما هناك نظام جديد للسيادة بدأ يظهر وأنَّ نظام العلاقات الدولية التاريخي بين الدول القومية بدأ يتغير) .

معنى وأصل الدولة القومية ذات السيادة :

وفقًا للعالم بامبر (palmer) فإنَّ نظام الدولة القومية هو (نظام سياسي للحياة فيه الناس مقسمون في دول ذات سيادة ويتفاعلون مع بعضهم البعض بمختلف الدرجات والطرق ؛ وهذه الدول إشتركت في صراعات كما إشتركت في تعاون مع

(١) أحمد سويلم العمري ، العلاقات السياسية والدولية (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٦م) ، ص ٥٦٧.

(٢) بروفيسور صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، المرجع سابق ، ص٢٧.

بعضها البعض ومن أجل مصالحهم المعتبرة يسلكون طرقاً غير عدوانية ؛ فإذا فشلوا في تحقيق أهداف المصلحة الوطنية بالطرق السلمية لجئوا إلى الوسائل الإكراهية) .

أمَّا بالنسبة لأصل نظام الدولة القومية ذات السيادة فإنَّ العلماء يتتبعون أصلها من العام ١٦٤٨م عندما وقعت معاهدة (وستفاليا) Tea ray of Westphalia والتي أنهت حرب الثلاثين عاما المشهورة بأوروبا[1] بلا شك قبل ذلك التاريخ كانت الدول موجودة وتمارس علاقات دولية مع بعضها البعض ولكنها كانت ليست دول ذات سيادة لأنَّ سيادتها كانت مقيدة بسلطان الكنسية الرومانية وسلطان الإمبراطور الروماني .

إنَّ السلام الذي تحقق نتيجة لمعاهدة (وستفاليا) رصفت الطريق لنظام الدولة القومية ذات السيادة وذلك بالإعلان أنَّ الإمبراطور ليس هو القائد الأوحد للتحالف في أوربا وأنَّ البابا فقد سلطته الروحية في أيِّ مكان ؛ أي بمعنى أخر أنَّ الحكام في عدة دول مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا ..، الخ خلخلوا سلطة البابا في الشؤون الدينية وسلطة إمبراطور روما بطريقة علمانية وأصبحت السلطة فقط ملك للدولة وهذا يعنى أنَّ لكل دولة الحق في إستغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية من دون أيِّ قيود من الداخل أو الخارج ؛ وبمرور الوقت تطور معنى وأصل الدولة القومية ذات السيادة للأسباب الآتية[2]:

١- ظهور الحكومة الممثلة (أيِّ ظهور السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية وكذلك القضائية وفي داخلها ممثلين للشعب).

٢- ظهور وتتابع الثورات الصناعية ومنها (ثورة البخار والديزل والكهرباء والالكترونيات والحواسيب) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨

(2) Friedman ،Introduction to world politics ،P35.

٣- الزيادة الملحوظة في عدد السكان في كل دول العالم لأسباب شتى منها زيادة الوعي الصحي والرعاية الصحية الأولية والتقدم في مجال الطب).

٤- تطور القانون الدولي لأنَّ القانون الدولي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الدولية لأنه من المفترض أنْ تسير السياسية الدولية وفق أو في إطار مبادئ القانون الدولي .

٥- تطور الدبلوماسية والتي إنتقلت من (الدبلوماسية القديمة السرية إلى الدبلوماسية الحديثة المعلنة) .

٦- زيادة إعتماد الدول بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة .

٧- تطور وسائل تسوية النزاعات ومن هذه الوسائل (التحكيم والوساطة والمفاوضات بدلا من إستخدام القوة المسلحة) .

٨- تمدد المجتمع الدولي إلى أنْ وصل إلى دول غير أوربية بها مجموعات كبيرة من الشعوب .

٩- زيادة الاهتمام بالوطنية نتيجة لزيادة الوعي السياسي وذلك نتيجة لإنتقال السيادة من الملك أو الإمبراطور إلى الحكومة الممثلة للشعب ،

١٠- زيادة إهتمام رجل الشارع بالسياسة لأنه أصبح قادرًا للإسهام في تشكيله.

١١- تطور آلة الحرب ومفهوم الحرب وظهور مفهوم (الحرب الشاملة) .

١٢- الصراع الإيديولوجي سيما في فترتي (الحرب الباردة القديمة والحديثة.

١٣- ظهور دول عظمى غير أوربية لها نفوذ وتأثير قوي على سلوك الدول في ميدان الصراع الدولي وهي (الاتحاد السوفيتي سابقًا ورثتها روسيا اليوم والصين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية[١] .

---

(١) صلاح الدين الدومة ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

عناصر الدولة القومية الحديثة :

لم يتفق علماء السياسة فيما بينهم حول تعريف الدولة وذلك نسبة لتميز طبيعة الدولة في أنها شئ غير مرئي ومن ثم ركز التعريف التقليدي للدولة على أركانها أو مقوماتها الأساسية المتمثلة في (المساحة والجغرافية المحددة والسكان والحكومة وتعتبر عنصرًا أساسيًا في الدولة) فقد تم إليها إضافة عنصر خامس وهو السيادة الوطنية ؛ ولكل عنصر من هذه العناصر يشكل بُعدًا خاصًا للدولة وهي :-

١- الإقليم المحدد : ويمثل الإقليم البعد المادي أو الجغرافي للدولة وهو ضروري جدًا لأن الأرض مجال لا غنى عنه وهو مقر ثابت لإقامة العنصر البشري أو الأفراد المكونين للدولة وسمي بالإقليم (المحدد) لأنَّ له حدود معينة متفق عليها ومعترف بها في الخريطة السياسية لدول العالم ؛ وقد تكون للدولة مساحة صغيرة كما هو الحال في دول الخليج مثلا ؛ وقد تكون للدولة مساحة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لاستراليا وأمريكا وروسيا والصين والهند فلا شرط أنْ تكون للدولة مساحة محددة كما لا يشترط أنْ تكون المساحة متصلة ببعضها أي لا يشترط أنْ تكون وحدة جغرافية أو يراها مثل ما هو الحال في المملكة المتحدة ودول جنوب شرق أسيا ماليزيا ؛ أندونيسيا ؛ الفلبين يشمل الإقليم المحدد ما هو على سطح الأرض من جبال وأنهار وغيرها ؛ بل كل ما هو مدفون في باطنها من ثروات كالبترول والمعادن والمياه العذبة وغيرها ؛ وتشمل المساحة المائية المسماة بالمياه الإقليمية وكذلك المجال الجوي كما برز إتجاه جديد نحو تحديد الفضاء الجوي بإرتفاع معين يصبح بعده المجال الجوي حرًا أو دوليًا ولا يخضع لسيادة دولة وقد إزدادت أهمية الفضاء الجوي بسبب التقدم الذي حدث في الطيران ووسائل ووسائط الاتصالات الحديثة والأقمار الصناعية[١].

٢- السكان (Population) يعتبر السكان عنصرًا أساسيًا وضروري لقيام

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠.

الدولة لأنه العنصر الذي يستلزم بطبيعته تواجد الدولة وإستمراريتها ولا توجد للدولة بدونه ويطلق على هذا العنصر تسميات مختلفة منها الأفراد والشعب أو الناس (People) إلَّا أنَّ تسمية المواطنين (Citizens) هي أفضل تسمية لأنها تعبر عن عنصر العضوية في الدولة وهي المواطنة التي يحمل كل فرد ينتمي لها تابعية أو جنسية الدولة(١) يتميز بها من عنصر الأجانب بما له من حقوق المواطنة كما أنَّه لا يستلزم العنصر السكاني في الدولة عددًا معينًا من المواطنين فقد يكون عددهم بضعة آلاف كما هو الحال في إمارة موناكو أو جزر القمر وقد يصل العدد إلي أكثر من مليار كما هو الحال في الصين والهند(٢) وقد إختلف الرأي حول أفضلية الكثرة أو القلة ؛ ولكن يجب أنَّ يكون عنصر السكان بالكثرة والتي تمكن من تنظيم أعمال الدولة وأنَّه يجب إلا يكونوا أكثر من حجم الموارد الطبيعية للدولة لكي تستطيع تسيير أمورها كذلك لا يلزم بوحدة الدم أو الأصل العرقي وذلك نسبة لان المواطنين في الدولة غالباً ما ينحدرون من أصول عرقية مختلفة وسلالات متعددة نتيجة لحركات الهجرة ويختلطون بالمصاهرة وقد تتعدد أيضًا اللغات والثقافات والأديان داخل الدولة الواحدة(٣).

٣- الحكومة (Government) تمثل الحكومة البعد السياسي الذي تقوم به الدولة لأنَّ السكان بدون حكومة هم في الواقع يكونون مجتمعاً وليس دولة وقد أشار المفكرون منذ فلاسفة اليونان وخاصة أرسطو إلى أهمية وجود السلطة السياسية في الجماعات البشرية وأكد على ذلك نظام الإسلام في النصوص الشرعية (الكتاب والسنة) .

يمكن أنْ نعرَّف الحكومة بأنها هي (الجهاز أو الأداة التي تتحقق بها إرادة الدولة وإدارة أعمالها وتتكون الحكومة أو النظام السياسي في الدولة من ثلاثة

(1) Palmer and Perkins ،International Relationship ،P88.

(٢) صلاح الدين الدومة ، مرجع سابق ، ص ٣١.

(3) Parkinsh chq and premArora ،studies in international Relations cosmos Book Hire PVT ،LTD Publishers and Distributors New Delhi ،1990 ،P1-14

سلطات هي (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وهي تشمل كل المؤسسات والهيئات والأفراد الذين يمارسون سلطات في الدولة بحسب ما ينص عليها دستورها ؛ والحكومة هي ذلك الجزء الذي يدير وينظم العلاقات بين الدول والأفراد وبه تنظم المصالح العامة وتعزيزها ؛ وتتمثل مهام الحكومة الأساسية في الاهتمام بالمواطنين وتنظيم العلاقة بينهم وكذلك إدارة الإقليم الجغرافي للدولة وإستغلال ثرواته لمصلحة المواطنين .

٤ - السيادة (Sovereignty) السيادة هي البعد الرابع بالنسبة للدولة وهو البعد القانوني وتعرف بأنها السلطة العليا (Supreme Power) والتي لا تعلو عليها ولا تحدها سلطة أخرى وتمارس على كل الأفراد في الدولة أمَّا السيادة فلها جانبان (داخلي وخارجي).

فالسيادة الداخلية تعني أنَّ الدولة تملك السلطة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها مما يعطيها الحق لسن التشريعات والقوانين وفرضها على الجميع بشتى الوسائل بما في ذلك القوة القهرية أي قوة السلاح والتي تحتكره الدولة وهذا ينطبق على الحكومات الشرعية التي ينتخبها الشعب بمحض إرادته لا عسكرية ولا إنقلابية .

أمَّا السيادة الخارجية فتعني إستقلال الدولة من ناحية (قانونية) عن سيطرة أيِّ دولة أخرى بحيث أنَّ الدولة هيئة منظمة فإنَّ لها حكومة تطبق حكمها على الأفراد وتصون إستقلالها عن سيطرة الدول الأخرى ؛ وهكذا فإنَّ السيادة تشمل السلطة المطلقة في الداخل والاستقلال في الخارج(١) ففي الوقت الراهن هناك إتجاهًا من قبل الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى وإنتهاك سيادتها لتحقيق مصالح خاصة بالدول الكبرى ؛ وتتضمن السيادة الخارجية للدولة حق الاعتراف بها من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية

(١) I bid PP7-15.

كذلك حق تمثيل نفسها دبلوماسيًا[1] أما الاعتراف بالدولة فقد يكون صريحًا من خلال إصدار بينا ضمنياً من خلال إقامة علاقات دبلوماسية دون بيان رسمي أو أنَّ يكون عن طريق إتفاق أو معاهدة دولية .

إنَّ عنصر السيادة الخارجية أو إستقلال الدولة يعني القدرة على بناء سياسات داخلية وخارجية دون الخضوع لأيِّ إرادة خارج حدودها مما يترتب عليه حرية الدولة في صنع قراراتها ووضع أيِّ قيود ترد على هذه الحرية إلاَّ في نطاق ما ينص عليه القانون الدولي العام والعرف الدولي أو بما يرتبط به من معاهدات أو إتفاقيات دولية متكافئة تكون دخلت فيها بكامل أرادتها وحريتها ولذلك فان فقدان الدولة لعنصر السيادة نتيجة إحتلال أو إستعمار يفقد الدولة طبيعتها كدولة (ليست كاملة العناصر) ويحولها إلى إقليم محتل أو مستعمر إلاَّ أنَّ فقدان جزء من الدولة بالقوة لا يعني فقدان الدولة لعنصر السيادة وبالتالي لا تفقد الدولة ملكيتها مطلقًا على الجزء المحتل مهما طالت مدة الاحتلال[2] نجد أنَّ علماء العلوم السياسية عموما وعلماء العلاقات الدولية على وجه الخصوص أضافوا عنصرًا خامسًا بعد ظهور (القطبية الأحادية) لعناصر الدولة الأربعة المعروفة سلفًا والعنصر الجديد أو الخامس هو :

5- الرضي أي رضاء الشعب عن الحكومة وهذا لا يتأتى إلَّا إذا نبعت الحكومة من إرادة الشعب ؛ أيِّ أنَّ الحكومة وصلت إلى السلطة عبر إنتخابات حرة ونزيهة ومحاطة بالشفافية ؛ وهذا الشرط هو قديم فقد ذكره المفكر جان جاك روسو عندما تحدث عن الإدارة العامة ولكن تجدد الحديث عنه عقب إنهيار المعسكر الشرقي وتفكيك المنظومة السوفيتية[3] .

***

(1)I bid PP7-12.

(2)Palmer and Perkins ،O ،cit ،PP80-95.

(٣) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

عناصر قوة الدولة :

يقول العالم بروتون W. J ، (Button) (إنَّ مفهوم القـوة السياسـية مهـم في وصف العالم المتغير والتي فيهـا القـوة للتغييـر ووسـيلة لمقاومـة التغييـر) وعنـد الحديث عن القوة المقصودة هي قوة الإنسـان في قهـره للطبيعـة أو إسـتخدامه في الإنتاج أو ضد أخيه الإنسان ؛ ولكن المقصود حقيقـة هـو سـيطرة الإنسـان عـلى هبات الطبيعة وعلى عقل وأفعال الآخرين .

أمَّا القوة السياسية فالمقصود بها : هي العلاقات المتبادلة من السـيطرة وسـط ممتلكي السلطة العامة وعلى الشعب بشكل وآسـع ؛ وإنَّ القـوة السياسـية والقـوة (العسكرية) أمران مختلفان تمامًا والقوة الفيزيائية يمكن أنَّ تكـون وسـيلة للقـوة السياسية ولكنها ليست بقوة سياسية بأيِّ حـال مـن الأحـوال ؛ وللقـوة السياسـية علاقة نفسية بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس علـيهم ؛ ولكـن مهمـا كـان الهدف النهائي لسياسة الدولة فإنَّ القوة هي دائمًا الهدف المباشر والنهائي .

إنّ رجال الدولة غالبًا ما يصلوا أهدافهم بإستغلال مصطلح الدين أو الفلسـفة أو الاقتصاد أو الظلم والتهميش أو مثل المجتمع العليا ؛ ويحاولون شرحها بطرق ومفاهيم غير سياسية ؛ ولكنهم عندما يريدون تحقيق أهـدافهم بوسـائل السياسـة الدولية يفعلون ذلك باعتمادهم على القوة[١] .

القوة الداخلية والقوة الخارجية :

هناك فرق كبيـر بـين القـوة في الشـؤون الداخليـة وفي السياسـة الدوليـة ففـي المجتمعات المدنية هناك عدة خيارات بديلة للعنف ؛ وهكذا فإنَّ كل العلاقات لا يمكن تنظيمها بالقوة الفيزيائية وحدها ؛ وهناك نظام لقواعد عامة وضعت في كـل مجتمع لتصحيح الخطأ وفرض الصواب دون اللجوء إلى العنف وهكـذا لا يحـق للأفراد إستخدام القوة لنيل حقوقهم.

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

أمَّا في العلاقات الدولية لا توجد آلية فاعلة «كما في الحال التي سبقت» لإعادة حقوق الدولة التي إنتهكت ولذلك على الدول حماية حقوقها وذلك باستخدام القوة «هذا الأمر كان قبل حرب الخليج الثانية والثالثة وقبل ظهور آلية فض المنازعات في أفريقيا» أما الآن فقد إختلف الأمر برمته .

معنى القوة «Meaning of Power» :

من العقل وصف دولة ما بأنها أقوى من دولة أخرى ، ولكن من الصعب تحديد من أي شيء تتكون تلك القوة ، فمثلاً كل العالم يعرف أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من السودان ولكن ما هو ذلك الشيء الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية «الأقوى» فمن الواضح أنَّ هناك مجموعة من «القوى» تمتلكها الدولة بالمقارنة مع الأخرى تجعلها أقوى من أختها.

إنَّ مفهوم القوة معقد إلى حدٍ ما وليس من السهل إعطاء تعريف عام جامع مانع له ، ولذلك من الضروري تناول عدة تعريفات لمفهوم القوة لعدد من العلماء للوصول إلى نتيجة مقبولة.

بروفيسور مور جانتيو(Morgenthau) عرف القوة السياسية بأنها : «علاقة سايكولوجية بين من يستخدمونها ومن يستخدم ضدهم تلك القوة وأنها تعطي الأول إمكانية السيطرة على سلوك وأفعال الطرف الآخر وذلك من خلال نفوذ الأول على عقل الثاني[1] .

أما تشارلزشلشر فيقول «القوة هي المقدرة على ممارسة شيء من السيطرة بحيث تجعل الآخرين يفعلوا ما يرغب فيه القوي ويجتنبوا ما لا يريد وأنَّ لم يفعل الممارس عليه القوة المطلوب منه فلا تكون هناك مكافئة له وبالتالي يكون معاقبته أو التهديد بمعاقبته بشيء له قدر من الأهمية» أمَّا عناصر القوة القومية لأيِّ دولة

(1) Hans ،Morgenthau ،Perused by Kenneth ،Thompson Politics Among auctions and struggle for power ،Kalian publishers ،New Delhi 1985 ،P27

فهناك وسائل محددة لقياس القوة وهي تقاس بقوة أخرى وليست بوحدة قياسية محددة كما هو الحال للكهرباء والمساحة.

عناصر القوة القومية لأي دولة Elements of National Power)« إتفق علماء العلاقات الدولية على أنَّ عناصر القوة القومية للدولة تتكون من مجموعة عناصر، والمحصلة النهائية لهذه العناصر هي التي تحدد القوة الحقيقية للدولة ولقد لخصها بريم أرور في الآتي[1]:

١/ العنصر الجغرافي Geographical Element)« : لقد تم إدراك أهمية العنصر الجغرافي منذ قديم الزمان وأول من لفت أنظار الناس لذلك الأمر من العلماء مثل ماكندر«Mackinder»واسبايك مان «Spykman»وماهان«Mahan» أنَّ عنصر القوة القومية الأول بالنسبة للدولة هو العنصر الجغرافي وهو ينقسم إلى :

أ/ حجم الدولة بعض العلماء يعتقدون أنَّ الحجم الصغير بالنسبة للدولة هو الشيء الأنسب ويمكن السيطرة وفرض النفوذ عليها بسهولة بينما يرى فريق آخر أنَّ الحجم الكبير هو الأحسن لأنَّ الحجم الكبير يزيد من فرص وجود مصادر طبيعية.

ب/ الموقع كل ما كان موقع الدولة في قلب العالم أو قريب من ذلك مكنها هذا التأثير في الأحداث التي تجري في مسرح السياسة الدولية بفاعلية ، وهذا بالطبع يضيف إليها أسهم أخرى إلى عناصر قوتها القومية للدولة ولكن يمكن للدولة التي تقع في أطراف العالم أنَّ تتجاوز هذا العيب ببناء أذرع لها كي تكون قادرة على التأثير بفاعلية في الأحداث ، كما فعلت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ببناء أساطيل لها تجوب كل أرجاء العالم وتكون في مكان الحدث في الوقت المناسب أو تأجير أراضي دول أخرى «القواعد العسكرية».

ج/ التضاريس : للتضاريس أهمية في الدولة خاصة في رسم الحدود وأحياناً يكون نوع التضاريس فاصل طبيعي بين دولتين «جبال الهملايا بين الهند والصين»

(١) صلاح الدين الدومة ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

بل في بعض الأحيان يمثل أخدود طبيعي «القنال الإنجليزي» ويمكن أنَّ تمثل التضاريس دور العائق أو المانع للتجارة الحدودية بين دولتين عليه فإنَّ الأرض ذات الموانع الطبيعية لها مميزات طيبة كما لها مساوئ وكذلك بالنسبة للأرض المنبسطة[1].

د/ المناخ : الدول التي تقع في المناطق ذات الأحوال المناخية الباردة جداً كما هو الحال في سيبريا وكندا مثلاً وكذلك الدول التي تقع في المناطق المدارية هي ليست بالميزة الحسنة ، ولكن الدول التي تقع في المناطق ذات المناخ المعتدل شيء «مستحب» لأنه في الحالتين السابقتين لا يساعد المناخ على بذل المجهود الفعلي أو العقلي بالصورة المطلوبة، ويقال أنَّ معظم الحضارات القديمة نشأت في المناطق ذات المناخ المعتدل مثل الحضارة البابلية والآشورية والمصرية والفينيقية والهندية والصينية والإغريقية ..الخ،

إنَّ عنصر الجغرافيا فقد كثيراً من أهميته الآن وذلك نتيجة للتقدم العلمي والتقني والتكنولوجي الذي وصلت إليه الإنسانية وأثر ذلك جلياً في وسائل الاتصال ووسائل النقل جواً والصواريخ البالستية العابرة للقارات والأسلحة النووية وتطور الإنسانية في مجال الفضاء بكل أبعاده.

٢/ المصادر الطبيعية «Natural Resources» المصادر الطبيعية تشمل المعادن والفلزات الموجودة في باطن الأرض بالإضافة إلى التربة الخصبة والمياه العذبة...الخ وهذه الهبات الربانية ليست لوحدها قوة ولكنها تصبح قوة بعد أنَّ يتم معالجتها باستخدام رأس المال والمعرفة التقنية فبريطانيا مثلاً أصبحت قوة عظمى في القرن السابع عشر لتطورها الصناعي وإستقلالها لمصادرها الطبيعية فيها وفي مستعمراتها ، واليوم الدول التي تمتلك مخزون كبير من البترول وهو من «المصادر الطبيعية» تحتل مكانة معتبرة في مسرح السياسة الدولية[2].

(١) صلاح الدين عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(2) Palmer and Perkins International Relation ،P88.

٣/ المعرفة التقنية : المعرفة التقنية هي نقل المعرفة العلمية إلى وآقع وإستخدام طرق جديدة في الإنتاج وفي الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا تؤثر في كل شيء ولكنها لها فعاليتها أكثر من الصناعة والاتصالات والمجال العسكري.

إنَّ المعرفة التقنية تمكَّن الدولة من عرض إنتاجها في الأسواق العالمية مع إمكانية المنافسة الفعالة لجلب العملات الصعبة ومن ثم هناك الكثير من النقص في بعض عناصر القوة القومية يمكن تغطيتها أو تجاوزها.

٤/ السكان «Population» عنصر السكان من العناصر المهمة في موضوع القوة القومية ، وهناك من العلماء من يرى أنَّ كثرة السكان أمر مرغوب فيه بينما يرى فريق آخر أنَّه إذا لم تستطيع الدولة من إستغلال العنصر والاستفادة من الإمكانات البشرية بصورة مثلى وتقديم مستوى حياة جيدة لمواطنيها ، فالقلة في السكان في ظل الاستفادة منهم أفضل من الكثرة ، لكن منذ منتصف القرن العشرين أصبح المقياس ليس بكثرة السكان ولكن بنوعية السكان ، وهناك ثلاث معايير لنوعية السكان(١) .

أ/ نوع العمل كل ما كان جملة عدد السكان الذين يعملون في القطاع المالي أو الخدمي «القطاع الثانوي» الدولة هو عدد أكبر من الذين يعملون في القطاع الزراعي والصناعي «القطاع الأولي» يعتبر ميزة حسنة لنوعية السكان وإذا كان الأمر عكس ذلك يحد من فعالية عنصر السكان.

ب/ درجة التعليم أنَّ زيادة نسبة الأميين في سكان الدولة ميزة غير طيبة وإرتفاع نسبة المتعلمين أمر حسن في شأن عنصر السكان.

ج/ العمر : كلما كان عدد الشباب أعلى مجموع من الشيوخ والأطفال من جملة عدد السكان الكلي يعتبر ذلك دفعاً لعنصر السكان لأنَّ عنصر الشباب هو الذي يعمل ويرعى الأطفال والشيوخ.

---

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

▪ المبحث الثاني :

السودان : الجغرافية والطبيعة السكانية قبل الانفصال :

إستخدم المؤرخون العرب تعبير «بلاد السودان» للدلالة على الأراضي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء ويستخدم الجغرافيون المحدثون تعبير «السودان» للدلالة على حزام السافنا غير الممطرة والمناطق شبه الصحراوية الممتدة عبر القارة من الشرق إلى الغرب ، وتشغل جمهورية السودان الحالية جزءاً من هذا الإقليم أو تضم الأراضي التي خضعت للحكم الثنائي المصري البريطاني منذ عام ١٨٩٨م حتى ١٩٥٦م [(١)].

إنَّ كلمة السودان حسب إجماع المصادر هي إسم أطلقه الجغرافيون العرب والمؤرخون العرب ، خلال مرحلة الانتشار العربي وصعود الحضارة العربية الإسلامية على المنطقة المعروفة بالحزام السوداني ، الممتدة خلف الصحراء الكبرى من شواطئ المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا حتى شواطئ المحيط الهندي والقرن الأفريقي شرقًا ، وهي منطقة وآسعة تضم عدة أقطار تتشابه في جغرافيتها وبعض السمات العامة لسكانها ونمط حياتهم الاقتصادية والإجتماعية وتربطها علاقات تجارية وثقافية مع المنطقة العربية تمتد إلى فترات تاريخية طويلة ، الأمر الذي أدى إلى إنتشار الإسلام، واللغة العربية بدرجة وسط معظم سكانها[(٢)].

---

(١) محمد علي جادين ، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، ٢٠٠٢م ، ص ٦٥.

(٢) محمد علي جادين ، المرجع السابق ، ص ٦٥.

ويعد السودان كياناً إدارياً حديث العهد ، لا ترجع أصوله إلى أبعد من بداية القرن التاسع عشر ، وهو يصور دائماً على أنَّه دولة تضم شعبين وتنقسم إلى قسمين مختلفين : السودان الشمالي والسودان الجنوبي، لم تنشأ هذه الفكرة نتيجة لوجود نوعين من الشعوب في هذه البلاد أو لمجرد إتباع سياستين إداريتين مختلفتين خلال فترة الحكم الثنائي ، بل نتيجة أيضاً للصفات الطبيعية والمناخية المختلفة بين الشمال والجنوب[1] . ومع ذلك فإن تاريخ منطقة «جمهورية السودان» بحدودها الحالية لم تكن معروفة ككيان سياسي محدد قبل عام ١٨٢١م، بل كانت تخضع لكيانات سياسية متعددة تمتد إلى أعماق وبدايات الحضارة الإنسانية ، فقد شهدت العصور صعود ممالك ودول عديدة في منطقة حوض النيل أهمها مملكة مروي ونبتة وكانت لها مساهماتها الحضارية المتميزة وشهدت الفترة اللاحقة نشوء وصعود الممالك المسيحية في شمال المنطقة ووسطها ، وكانت لها علاقات قوية مع المراكز والدول المسيحية في مصر ومنطقة الشام ، ومع منطقة غرب أفريقيا، ومع ظهور الإسلام وإنتشاره في مصر وشمال أفريقيا وتدفق الهجرات العربية إلى داخل الأراضي السودانية من جهات الشرق والشمال والغرب خلال الفترة الممتدة بين القرن السابع والقرن الرابع عشر تواصلت عمليات التفاعل والتمازج بين السكان المحليين والمجموعات العربية الوافدة لتؤدي إلى إنتشار الإسلام في أجزاء وآسعة من مناطق البلاد وإستكمال تعريب معظم سكان المناطق الشمالية والوسطى.

مع تصاعد هذه التحولات الكبرى وإنهيار الممالك المسيحية ، نتيجة لتطورات داخلية وخارجية عديدة ، نشأت كبرى الممالك والسلطنات العربية الإسلامية سلطنة سنار (١٥٠٤م ـ ١٨٢١م) في المناطق الوسطى والشمالية سلطنة الفور (١٦٤٦م ـ ١٨٧٥م) في الغرب وسلطنة المسبعات في كردفان وكانت تسيطر على مناطق شمال وغرب السودان الحالي ، ولها علاقات سياسية

(١) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ١٧.

وطيدة مع مركز الخلافة العثمانية وعلاقات تجارية وثقافية وآسعة مع مصر وبلدان شمال وغرب أفريقيا والجزيرة العربية ، من خلال طرق القوافل التجارية الطويلة ومع مراكز العلم في مصر والحجاز والمغرب من خلال تدفق العلماء ورجال الطرق الصوفية من مصر والعراق واليمن الذين وجدوا الترحيب والرعاية من سلاطين سنار والفور، وفي بداية القرن التاسع عشر زحفت جيوش محمد علي باشا والي مصر لتقوم بالقضاء على تلك الممالك أو السلطانات وتفرض سيطرة الحكم التركي المصري على السودان لأكثر من ستين عاماً ، ومن هنا جاء القول بأن الحكم التركي المصري (١٨٢١ ـ ١٨٨٥م) هو الذي قام بتوحيد مناطق السودان المختلفة وإخضاعها لحكم مركزي موحد لأول مرة في تاريخها، وساعد على ذلك خلق عوامل سياسية وإقتصادية إضافية أدت إلى إعادة صياغة التركيب القبلي للسكان ودفع عملية الاندماج الوطني خطوات إلى الأمام ولكن ذلك لا يقلل من شأن العوامل الداخلية الإقتصادية والسياسية والثقافية التي ظلت تدفع في إتجاه التوحيد والاندماج الوطني منذ فترة طويلة ، ولو لا ذلك لما إستطاع الحكم التركي فرض سيطرته على كل أقاليم البلاد بكل سهولة ويسر، ويلاحظ أنَّ إنفجار الثورة المهدية عام ١٨٨١م في وجه الحكم التركي المصري والنفوذ الاستعماري الغربي الذي تغلغل في جهاز الدولة وسيطر على النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد لم يكن بعيداً عن تأثيرات هذه العوامل في تسريع عملية الاندماج الوطني وإنضاجها.

في عام ١٨٩٨م قامت بريطانيا بعد أنَّ فرضت سيطرتها على مصر بغزو السودان والقضاء على دولة المهدية وفرضت سلطتها على البلاد بحدودها الحالية وإستمر الاحتلال البريطاني ما يقارب الستين عاماً ، حتى تمكنت الحركة الوطنية السودانية من إنتزاع إستقلال البلاد في مطلع عام ١٩٥٦م[1].

هيأ الله سبحانه وتعالى للسودان موقعاً متفرداً في قلب أفريقيا تماماً ويعتبر

(١) محمد علي جادين ، مرجع سابق ، ص ٧.

من أكبر الأقطار فيها من ناحية المساحة ، حيث يغطي ٢.٤٩٢.٣٦٠ كيلو متر مربع «حوالي مليون ميل مربع» وهو أيضاً من أكبر الأقطار الافريقية و العربية، ويحاط بتسع دول هي مصر وليبيا من الشمال ، وتشاد وأفريقيا الوسطى والكنغو الديمقراطية من جهة الغرب ويوغندا وكينيا من جهة الجنوب ، وإثيوبيا وإريتريا والبحر الأحمر من الشرق، ويقع السودان بين خطي عرض ٣ - ٢٣ شمال خط الاستواء وخطي طول ٢١ ـ ٣٩ شرق خط غرينتش ، وهو عبارة عن حوض ضخم ينحدر بإعتدال من الجنوب للشمال ويحتوي على سهول في الوسط ومرتفعات منخفضة في الشرق« جبال البحر الأحمر »والغرب« جبل مرة» والجنوب «جبال الأماتونج» وأهم مصادر المياه في داخله تشمل النيل الأزرق وروافده و النيل الأبيض ونهر السوباط ، ويلتقي النيلان في ملتقى الخرطوم ويشكلا نهر النيل الممتد حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط، وهناك أيضاً مصادر الأحواض الجوفية في معظم البلاد وتتميز تربته بوجود ثلاثة أنواع هي الصحراوية في الشمال والرملية في المنطقة الوسطى والطينية في الجنوب[1] ، وهذه المساحة الشاسعة من الأراضي جعلت السودان متميزاً بأقاليم مناخية متعددة حيث يسود المناخ الصحراوي الجاف أطرافه الشمالي ، يلي ذلك إقليم السافنا الفقيرة الذي يمتد كسابقه في شكل حزام عريض ، ثم يأتي إقليم السافنا الغنية ثم يأتي الإقليم الاستوائي المطير الذي يتمركز في جنوب السودان ، وهذه الأقاليم المناخية التي تتوزع ما بين الصحراوي في أقصى الشمال والاستوائي المطير في أقصى الجنوب مكنت السودانيين من التعامل مع هذه المناخات المختلفة .

السودان زاخر بتنوع المناخات كما أنَّه زاخر بالتنوع العرقي والاثني والثقافي وهذا التنوع أعطاه هذه الميزة والخصوصية ، ومن ثم أصبح وآجهة الأحداث بسبب الصراعات والنزاعات التي هددت وحدته وتطورت إلى أنَّ أصبحت صدامات دامية أدت إلى إقتتال بين أبناءه خلَّفت ملايين الضحايا وشردت ملايين مثلهم .

(١) حالة الوطن التقرير السوداني السنوي الثالث ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ١٢١.

يتمتع السودان بتنوع البيئة الطبيعية وإختلاف في المناخات من إقليم إلى آخر وذلك لامتداد رقعته الجغرافية المترامية الأطراف من الحدود الليبية شمالا حتى حدود دولة يوغندا جنوبًا ومن حدود تشاد غرباً وإفريقيا الوسطى فى الجنوب الغربي الى حدود أثيوبيا شرقا وحدود دولة جمهورية مصر في الشمال الشرقي .

بحيث تقل معدلات الرطوبة والأمطار في أجزائه الشمالية المتاخمة للصحراء الليبية وتزداد تدريجيًا كلما إتجهنا جنوباً ويسود مناخ السافنا ذو الأشجار الشوكية معظم أنحائه ما عدا أطرافه الجنوبية والتي يظهر فيها سمات مناخ السافنا الغنية ، وتبعًا لاختلاف معدلات الرطوبة والأمطار والتفاوت في درجات الحرارة ونوع التربة تتباين فيه أيضًا سمات الغطاء النباتي وهناك مساحات شاسعة من الأراضي تصلح للزراعة كما توجد محاصيل زراعية مفيدة[(١)] ، ولا تمثل مساحات الأراضي السودانية الشاسعة أراضي متفرقة ضمت إلى بعضها بصورة قسرية ، ويمثل مجموع هذه الأراضي أولاً وأخيراً أكثر مناطق حوض النيل أهمية، وهذا الموقع الجغرافي الذي جعل السودان متعدد المناخات جعل منه أيضاً أكثر المناطق الاستوائية في العالم إرتفاعاً في درجات الحرارة ، وتصل متوسطاتها الشهرية القصوى إلى حوالي ٤٠ درجة على إمتداد شهور عديدة من السنة[(٢)] .

إنَّ لمكان السودان بموقعه هذا خصائص وفي «وقفة متأنية لدراسة هذه الأطر التاريخية التي تم ضمنها التدامج الوطني في السودان يمكنها أنَّ تكشف لنا أنَّ السودان ليس بلداً وآسعاً فقط «مليون ميل مربع» بل هو ـ وهنا النقطة الخطرة ـ مجال التدامج القومي لكل شعوب القارة الأفريقية ببعضها من ناحية وتدامجها

(١) حسن مكي محمد أحمد ، السودان الجديد وحوار العروبة والأفريقية ، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية ، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم ، العدد الثاني ، ٢٠٠٢م ، ص ١٤ .

(٢) دينار فوزي روسانو ، السودان إلى أين ، تقديم الآن جريش ، ترجمة مراد خلاف ، دار العالم الثالث، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ٢٩ .

مع العرب من الناحية الأخرى.

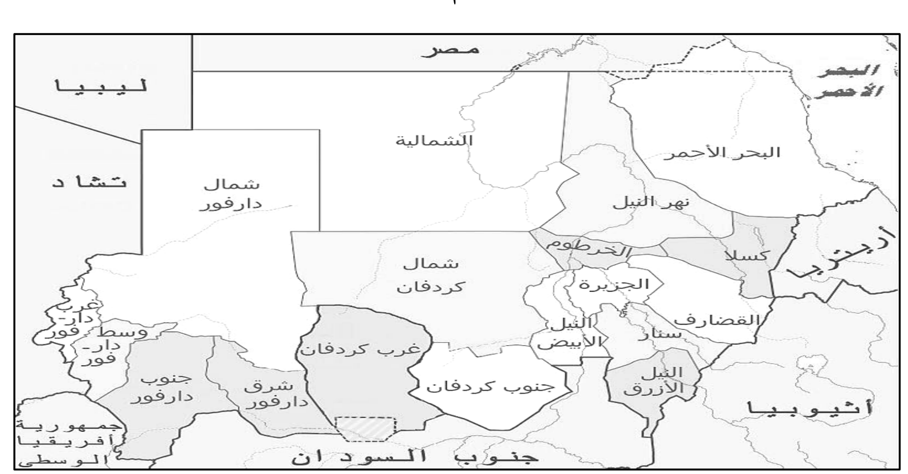
فالسودان يتخذ جغرافياً موقعاً في شرق القارة الأفريقية حيث تقوم حدود التداخل الحضاري ما بين السلالات السودانية الغربية التي تمتد من غرب النيل إلى المحيط الأطلسي وعبر حوض السافنا ما بين الغابة والصحراء وبين سلالات الهضبة الإثيوبية وما يسمى عادة بالأجناس الحامية والتي تمثل المنطقة ما بين النيل والبحر الأحمر شرقاً، ولا يعتبر السودان فقط منطقة تماس وإتصال جغرافي وحضاري ما بين شعوب القارة الأفريقية إلى الشرق وإلى الغرب من النيل بل هو أيضاً منطقة تماس ما بين هذا التدامج والمحيط الأفريقي الاستوائي الممتد إلى الجنوب وصولاً إلى بحيرات النيل في يوغندا وكينيا، ونضيف إلى ذلك أنَّه بعد ذلك كله هو المنطقة الوحيدة من أفريقيا التي إنتشر فيها العرب بامتدادات شملت التفاعل النسبي مع كل هذه الأطراف الأفريقية المتميزة في أصولها وتكويناتها السلالية والثقافية، فالسودان هو دائرة تفاعل كبرى تحتوي على كل نماذج القارة الأفريقية فهو «الوسط الجغرافي» بين أقسامها المختلفة.

تعود مميزات الموقع هنا إلى إحتواء السودان على التضاريس الجغرافية المختلفة التي إنبنت عليها تكوينات الثقافات الأفريقية المختلفة المرتفعات الجبلية في الشرق وإطلالتها على البحر الأحمر ، وحوض النيل بشبكاته العديدة في الوسط حيث يتصل البحر الأبيض المتوسط ـ مصدر الهجرات الشمالية بأراضي الجنوب الأفريقية عبر سهول المراعي الغنية ثم صحاري الغرب الممتدة إلى المحيط الأطلسي زيادة على غابات الجنوب ومستنقعاته، فالسودان يتميز بخصائص «القطب المركزي الجاذب» لشعوب أفريقيا المختلفة شرقاً وغرباً وجنوباً، بالإضافة إلى الحضارات المتوسطة شمالاً ، فالسودان ليس منطقة تفاعل بين العرب والأفارقة فقط بل هو منطقة تفاعل بين الثقافات الأفريقية نفسها[١].

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق وآفاق المستقبل ، بيروت ، لبنان ، دار بن حزم ١٩٩٦م ، المجلد الأول ، ص ٣٣.

بيد أنَّ أهمية الموقع الجغرافي الحقيقية هي في إنعكاسها على تركيبته السكانية المركزية والمتنوعة وإرتباطاتها العربية والأفريقية، بحيث ظلت الكتابات السياسية تطلق على السودان أوصافاً متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان شملت أفريقيا المصغرة، الجسر الذي يربط بين العرب والأفارقة، أو بين أفريقيا وشمال الصحراء وأفريقيا وجنوب الصحراء، والبوتقة التي إنصهرت فيها الثقافة العربية والثقافات الأفريقية من أو بلد الغابة والصحراء بالإضافة إلى أوصاف أخرى يربطه بعضها بالوطن العربي أو بالشرق الأوسط أو شرق أفريقيا والقرن الأفريقي[1].

شكل رقم (١ ـ ١)



أما من حيث السكان فقد تعرض السودان بحكم موقعه وثرواته الطبيعية الكبيرة والمتنوعة إلى غزوات وصراعات عديدة من جيرانه، ومع القوى الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة خلال الحقب التاريخية المختلفة، كما تعرض إلى هجرات سكانية عديدة ومتنوعة، ومن بين هذه الهجرات، الهجرات العربية والإسلامية إلى داخل البلاد والتي تمثل الحدث الأكبر أهمية وتأثيراً بحكم دورها

(١) محمد علي جادين، مرجع سابق، ص ٦.

المؤثر والفعال والمتصل حتى اليوم في إعادة تشكيل وصياغة الشخصية الوطنية والقومية لشعب السودان[١].

بشكل عام يمكن تقسيم السكان إلى مجموعتين أساسيتين هما القوقازيون «حاميون ساميون» والسود «نيليون وسودانيون» ، المجموعة الأولى تعيش في شمال وشرق ووسط البلاد والمجموعة الثانية في الغرب والجنوب وكل مجموعة تضم في داخلها مجموعات إثنية متعددة ومتنوعة، وفي ذلك يشير إحصاء ١٩٥٥م إلى أنَّ هنالك على الأقل ١٩ مجموعة سكانية رئيسية وحوالي ٥٧٩ مجموعة فرعية ووسط هذه المجموعات تشكل مجموعة الدينكا حوالي ١٢٪ ومجموعة القبائل النيلية «الدينكا ، الشلك ، النوير» حوالي ١٨٪ من السكان، وهنالك تقديرات حديثة تشير إلى أنَّ القبائل العربية تشكل ٢٥٪ والمستعربة حوالي ٤٠٪ والقبائل الأفريقية المحلية حوالي ٣٥٪ من أجمالي السكان.

داخل هذه المجموعات السكانية حوالي ١١٥ لغة ولهجة ، معظمها في الجنوب، ومن بينها هناك ٢٦ لغة يتخاطب بكل منها أكثر من مائة ألف نسمة، وفي هذا الإطار تمثل اللغة العربية لغة الدولة وأهم لغة في البلاد، وهي السائدة في وسط سكان الشمال وفي الجنوب تمثل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية، وتستخدم اللغة العربية المهجنة المعروفة «بعربي جوبا» في التخاطب بين المجموعات القبلية المختلفة وفي المدن والمراكز الحضرية[٢].

بالنسبة للدين والمعتقدات الدينية ففي السودان القديم كانت تسود الوثنية جميع أجزائه بأديانها المختلفة ومعبوداتها المتعددة كالمعبودات الفرعونية في ممالك النوبة ، وفي منتصف القرن الرابع الميلادي دخلت النصرانية إلى السودان

(١) ٨.: محمد أبوالقاسم حاج حمد،السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل بيروت / لبنان،داربن حزم ١٩٩٦م،المجلد الأول،ص ٣٥.

(٢) حالة الوطن ـ التقرير السوداني السنوي الثالث «٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م» ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، ٢٠٠٢م ، ص ١٢١.

عن طريق الإرساليات البيزنطية ، وما لبثت أنَّ صارت هي الدين الرسمي لممالك النوبة الثلاثة «نوباطيا ، المقرة ، علوة» وفي القرن السابع الميلادي توغلت الجيوش الإسلامية في بلاد النوبة وحاصرت دنقلا عاصمة المقرة ، وقد إنتهت هذه المرحلة بإبرام ما عرف بـ «إتفاقية البقط» التي كفلت حق التوغل السلمي والتبادل التجاري للجانبين ، وهو الأمر الذي مكن من نشر العقيدة الإسلامية عن طريق التجار المسلمين، وفي بداية القرن السادس عشر جاءت قوة مسلمة وآفدة من أعالي النيل الأزرق ، وأقامت دولة إسلامية كان لها أكبر الأثر في نشر الثقافة الإسلامية وهي دولة الفونج التي تمددت شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً.

وفي غرب البلاد قامت بعض الكيانات السياسية الإسلامية مثل المسبعات التي إندمجت بالقوة تحت سلطان الفونج ، وسلطنة الفور التي ظلت كياناً سياسياً قائماً بذاته حتى العهد التركي وبذا إستطاع الإسلام ديناً وثقافة أنْ ينفرد في كل السودان الشمالي وجزء كبير من الجنوب، وفي جبال النوبة والأنقسنا(1)، والجدول التالي يوضح نسب الديانات بين السكان ومناطق انتشارها جغرافياً.

جدول رقم (١ ـ ٢)

الديانة	النسبة	المنطقة الجغرافية
الإسلام	٧٥٪	الشمال السوداني + جزء من الجنوب
المسيحية	٥٪	الجنوب + جبال النوبة + الطائفة القبطية في الشمال
الديانات الأفريقية التقليدية	٢٠٪	الجنوب + جبال النوبة + جنوب النيل الأزرق

(١) أحمد محمد إسماعيل ، « التباين الإثني والثقافي في السودان إشكالية الوحدة» ، المنتدى الإسلامي ، لندن ، العدد رقم ٢٠٣ ، أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٤م ، ص ٨٤.

إلى ذلك تشير الإحصائيات السكانية أنَّ ٧٧٪ من السكان يعيشـون في الشـمال و٢٣٪ منهم في الجنوب وأنَّ معدل نمو السكان يصل إلى ٢.٦٪، وقد إرتفع حجم السكان مـن ١٤.١ مليـون عـام ١٩٧٣م إلى ٢٠.٦ مليـون عـام ١٩٨٣م وحـوالي ٢٥.٦م مليون عام ١٩٩٣م ووصل إلى ٢٩.٥ مليون نسمة في العام ١٩٩٨م حوالي ٣٠.٦ مليون عام ٢٠٠٠م[1]، والجدول التـالي يوضـح إحصـاء وتوزيـع السـكان حسب التقرير الإستراتيجي السوداني (٢٠٠١م) :

جدول رقم (٢ ـ ١)

الإقليم	الخرطوم	الأوسط	الشمالي	الشرقي	كردفان	دارفور	الجنوبي	السودان
عـــدد السـكان بالمليون	٤.٧٤	٦.٦٦	١.٤٨	٢.٦٦	٣.٧٢	٥.٧٩	٥.٤	٣١.٠٨٢

إنَّ جنوب السودان لا يشكل جماعـة بشـرية متجانسـة ومـا زالـت تنقصـه العوامل التي تؤدي إلى نشأة أمة وآحدة ، وذلك ما لا يمكن أنْ يقـال عـن الشـمال حيث أدى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتمـاعي وإنتشـار الإسـلام كعامـل فعـال في الوحـدة الثقافيـة إلى إيجـاد جماعـة بشـرية متجانسـة ، ولعـل العنصـرين المشتركين بين الإقليمين هما نهر النيل والتخلف الاقتصادي، وينبغـي أنَّ نضـيف أنَّ هناك من سكان الشمال عدداً من أشباه الـوثنيين ، وهنـاك بـين أبنـاء الجنـوب عدداً ممن إعتنقوا الإسلام ، وهناك قبائل فقيرة متخلفة في الشـمال كمـا أنَّ هنـاك قبائل غنية نسبياً في الجنوب.

والواقـع أنَّ الفـوارق العنصـرية بـين المجمـوعتين مـن السـكان ليسـت مـن الوضوح بقدر ما كـان يظـن في الماضـي ، فقـد أدت الهجـرة الداخليـة والتـاريخ المشترك على إمتداد آلاف السنين إلى إمتزاج السكان بحيث لم يعد ثمة عنصر عربي خالص أو عنصر زنجي خالص ومن هنا يتفـق السـودانيون عـلى أنهـم خلـيط مـن

(١) حالة الوطن ، التقرير السوداني السنوي الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

العنصرين[1].

وفي ضوء هذه التركيبة المتنوعة والتعددية فإنَّ السودان بلد تتنوع فيه القوميات الصغيرة التي يجمعها الوجود الجغرافي والرباط التاريخي والمساكن والتعايش، ولم تكن تلك التركيبة الاجتماعية مدعاة للاحتراب، والتخاصم والتنافر المفضي للخسران.

لقد ظهرت الدولة السودانية الحديثة مع الحكم التركي في القرن التاسع عشر وأصبحت «بلاد السود» كياناً سياسياً على خارطة العالم وفق المعايير الدولية المعهودة، ومنذئذ تعيش الكيانات العرقية في وئام محمود مما يعزز القول أنَّ السودان بلد التنوع داخل الوحدة، والسجل التاريخي لمجتمع السودان يبرز لنا كيف أنَّ رجالاً من قبائل متباينة كان لهم القدح المعلى في مناهضة المستعمر البريطاني خلال العشرينات من القرن الماضي، دونما التفات للون بشرتهم أو أصلهم القبلي ، بل أنَّ قائد جمعية اللواء الأبيض علي عبد اللطيف كان دينكاوي الأصل من جنوب البلاد وكانت قبيلته ذات بأس شديد وغلظة في قتال القوم عام ١٩٢٤م وما بعدها، إذن إختلاف العرق والسحنة لم يفسد للود السوداني قضية ، ولكن تركيبة الحكم الوطني وتوجهاته وضعفه البائن ، كل ذلك أدى مع عوامل خارجية وداخلية أخرى إلى النزاع والاقتتال، وليس ذلك فحسب أيضاً أدى إلى تنازل داخل الكيانات العرقية نفسها، بل أنَّ المصالح الحزبية والتنافر بين الزعامات وعملية الاستقطاب والمكايدات كانت تزكي الاحتراب وتلهب أواره[2].

صناعة النفط في السودان :

لعب النفط في السودان منذ اكتشافه وحتى إتفاقية السلام الشامل في بداية يناير من العام ٢٠٠٥م دورا سلبيًا في توتر الأوضاع الأمنية والسياسية بين الجنوب

(١) محمد بشير ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

(٢) الهادي عبد الصمد عبد الله ، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي ، مؤسسة العين للطباعة ، ١٩٩٠م ، ص ٩.

والشمال وخاصة من السياسات الحكومية الداعمة لهذا التوتر ؛ بداية بالمخاوف من إكتشاف المزيد من الحقول النفطية الجديدة في جنوب السودان ؛ مرورًا بعدم إستفادة مناطق الإنتاج من عائداته الاقتصادية والتنموية ؛ هذا إلى جانب إستخدام العائدات البترولية من قبل الحكومة المركزية في شراء أسلحة ومعدات عسكرية لتسليح الجيش السوداني في حربه ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في هذا السياق فقد ذكر معهد وآشنطن للدراسات الإستراتيجية بأمريكا في وثيقة دورية سنوية ورد فيها بأن الحكومة المركزية بالخرطوم أصبحت الآن تنتج النفط وقد تشتري به أسلحة متطورة في المقابل يصعب على الجيش الشعبي مجابهة القوات المسلحة السودانية ؛ وقد وردت إشارة في التقرير فقرة تحث قادة الحركة الشعبية بمواصلة الحوار والتفاوض مع نظام الخرطوم حتى لا يفوتوا فرصة الحوار ليتوصلوا إلى اتفاق وإحلال السلام(١) وبعدها بدا مارثون التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد مخاض عسير جدًا من الجولات المكوكية والوساطة الإقليمية والدولية والجزرة والعصا الأمريكية كانت حاضرة في هذه الجولات وفي نهاية المطاف توصل الطرفان إلى إتفاقية السلام الشامل بضاحية نيفاشا بدولة كينيا في العام ٢٠٠٥م .

هذه الإتفاقية والتي بموجبها يحق للجنوبيين حق تقرير مصيرهم من الدولة الأم بعد إنتهاء فترة الحكومة الائتلافية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وبعد مرور الأجل المحدد إنفصل جنوب السودان بإستفتاء شعبي لأهل إقليم جنوب السودان دون سواهم ؛ وبعد عام من إعلان إنفصال جنوب السودان وأصبحت دولة قائمة بذاتها كانت هناك قضايا عالقة ومحل خلاف لم تحسم بعد وقد تؤدي مستقبلاً إلى نشوب حرب أهلية جديدة بين الدولتين لولا سمح الله أبرزها قضية النفط وترسيم الحدود والمناطق المتنازع عليها ؛ وأكبر عقبة بين الدولتين هي قضية منطقة آبيي الغنية بالنفط ؛ والتي أصبحت الآن ذات ثقل إستراتيجي فأصبحت هي منطقة تقاطعات لصراعات إقليمية و دولية وهي تشكل

(١) معهد واشنطن للدراسات الإستراتيجية- التقرير السنوي ٢٠٠١م .

قضية محورية ومن أهم الركائز في الحرب والسلام[1] الآن نجد أنَّ السودان تحول إلى منطقة مصالح دولية بين مختلف القوى الإقليمية والدولية لا سميا الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وبريطانيا وغيرها من الدول الكبرى وهذا الصراع من أجل السيطرة على ثروات السودان الطبيعية وحقوله النفطية وبوصفه يعتبر يقع في قلب القارة الإفريقية ولديه موقع إستراتيجي متميز (الأفروعربي) وبوصفه جزءًا من سياسة توسيع النفوذ في القارة الإفريقية الأمر الذي أدى إلى مزيدًا من التعقيد على المشهد الأمني السوداني.

إنَّ خطر مصادر الصراع على الإمدادات المتناقصة من المواد الحيوية هو أكثر مدعاة للقلق بسبب سمة رئيسية أخرى لمعادلة المواد العالمية ؛ فإنَّ كثير من المصادر أو المكامن الرئيسية لهذه المواد تتقاسمها أمتان أو أكثر أو أنها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها أو في نطاقات إقتصادية في عرض البحر مثلاً فمن الطبيعي أنَّ تفضل الدول الاعتماد على مواد تقع بالكامل ضمن حدودها لأجل إحتياجاتها من المواد الضرورية ؛ فعندما تستنزف هذه الإمدادات فان الحكومات سوف تسعي بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المكامن المتنازع عليها والواقعة في حدود الدولتين ؛ وبذلك ينتج الخطر الزائد للصراع مع الدولة المجاورة .

هذا الوضع سيكون أكثر تمزيقًا بشكل محتمل حتى تحت أفضل الظروف عندما تكون الدول المعنية متصادقة نسبياً بعضها مع بعض ؛ وعندما يحدث هذا النوع من التنافس على خلفية العداوة القائمة مسبقاً كما هو الحال في الشرق الأوسط وإفريقيا فإنَّ النزاعات على الإمدادات المتنازع عليها من المواد الحيوية يمكن أنَّ تتحول إلى نزاعات متفجرة وأكثر دموية ؛ ويمكن أنَّ تنشأ الفوضى عن عدة أنواع من المنازعات على الموارد المعنية ،

(١) نجلاء مرعي ؛ النفط والدماء ؛ الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا ؛ السودان نموذجا ؛ القاهرة ص ١٣٧ - ١٣٨.

أنَّ النزاع على الموارد الحيوية قد يحدث خلافات على تحديد الحصص من مصدر بعينه لإمداد الذي يمتد عبر الحدود الدولية مثل منظومة نهر كبير أو حوض نفطي تحت الأرض مثلاً .

إنَّ نهر النيل العظيم يحمل الماء عبر تسعة بلدان وكان في السابق هناك إتفاقات تحكم حصص دولتي السودان ومصر ولكن الآن عقب إنشاء دولة إثيوبيا والتي ينبع جزء من روافد نهر النيل الرئيسية وهو النيل الأزرق من مرتفعاتها(الهضبة الإثيوبية) قامت بإنشاء سد عملاق سمته سد الألفية وهو سد (النهضة) يضاهي خزان السد العالي المصري أو يكبر عنه بكثير مما جعل ذلك يتم تغيير في كثير من الاتفاقات السابقة والخاصة باستخدامات مياه النيل .

مما تقدم ذكره ووفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أنَّ إحتياطات النفط السوداني المؤكدة في يناير ٢٠٠١م نحو ٥ مليارات برميل وتبلغ الكمية المنتجة بالتاريخ أعلاه حوالي ٤٧٠ ألف برميل يوميًا وكان لظهور النفط السوداني أثر كبير في تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في السودان ؛ وإرتفعت إسهامات الدولة في موارد الميزانية العامة بشكل ملحوظ من عام ٢٠٠٠م أي بعد سنة وآحدة من تصدير الخام السوداني بحيث أصبح النفط جزءًا أساسيًا في برنامج التنمية الاقتصادية في السودان في السنوات من (٢٠٠م – ٢٠١٠م) فعلى مستوى الموازنة العامة بلغت نسبة عوائد النفط حوالي ١٤٪ من الإيرادات العامة للعام ٢٠١٠م وتصاعدت العائدات النفطية بما يزيد على ٥٩٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السودانية ؛ الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو بلغ ٥.٢٪ وبمعدل تضخم بلغ ١٣٪ كل هذا في العام ٢٠١٠م ؛ وقد سجل دخول العائدات النفطية في الموازنة العامة نهاية العجز في المصروفات التجارية بل أنَّه حول العجز إلى فائض ليصل ٣.٤ مليار جنيه سوداني في العام ٢٠١٠م .

أمَّا بعد إنفصال جنوب السودان فقد الناتج الإجمالي لإقتصاد شمال السودان

إلى ٢.١٪ وذلك لفقدانه للعائدات النفطية التي ذهبت لصالح دولة جنوب السودان الوليدة وبلغ تأثير فقدان هذه العائدات في الإيرادات ما نسبته ٣٠٪ من جملة موازنة دولة شمال السودان للعام ٢٠١٢م وبمعدل تضخم بلغ ٢.٧٠٪ ويرجع إنخفاض معدلات النمو عموما بعد إنفصال الجنوب إلى إعتماد دولة شمال السودان في العقد الأخير وبشكل شبه كامل على إيرادات النفط[1] خصوصًا المستخرج من جنوب السودان بحيث وصلت نسبة تصديره إلى إجمالي الصادرات في الشمال إلى ٩٥٪ من جملة الصادرات ؛ وهذا بدوره أدى إلى تحول الإقتصاد السوداني من إقتصاد زراعي تقليدي والاعتماد على تحويلات المغتربين السودانيين بالخارج إلي إقتصاد نفطي يتصاعد كلما زادت كمية الإنتاج المنتجة من الحقول النفطية وبالتالي تم إهمال تنمية قطاعات إقتصادية أخرى مثل القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني ؛ ومن ثم سيكون أكثر تضررًا من هذا الوضع الجديد الذي أوجده الانفصال ؛ بحيث فقدت الخرطوم الكثير من مدخولات النفط والتي بلغت ٣٦٪ من إيرادات النفط حسب تصريحات مسئولي وزارة المالية السودانية والتي كانت تتقاسمها بالتساوي مع حكومة جنوب السودان قبل الانفصال وهذا أثر تأثيرًا مباشرًا في الموازنة العامة للدولة السودانية ؛ وقلص من تدفقات النقد الأجنبي والسيولة اللازمة لشراء الدواء والغذاء وغيرها من الواردات التي يستوردها السودان الشمالي ؛ وعقب إنفصال جنوب السودان فقد ضعفت الإيرادات المالية للدولة السودانية وأصبح نصيب حكومة شمال السودان من إيرادات نفط دولة جنوب السودان هو الجعل الذي تستخلصه من خلال دفع رسوم إستخدام خطوط الأنابيب الناقلة لنفط دولة جنوب السودان من الحقل إلى ميناء التصدير الوحيد بالبحر الأحمر ميناء بشائر .

إنَّ إطلاق التنبؤات حول الطلب المستقبلي على النفط أمر محفوف بالمخاطر فقد يحدث الكثير في السنوات القادمة ما من شأنه أنَّ يزيد أو ينقص الاحتياجات

(١) تقرير البنك المركزي السوداني ؛ ٢٠١٠م ؛ الخرطوم .

العالمية لهذا المورد الحيوي المتناقص ؛ ومع ذلك فإنَّ كل المعلومات المتوفرة توحي بأنَّ الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي ٢٪ كل عام ما بين الآن وحتى العام ٢٠٢٠م ؛ فان هذا يعني أنَّ إستخدام النفط سيرتفع من حوالي ١٠٢ مليون برميل يوميًا في العام ٢٠١٥م إلى ١٢٠ مليون برميل يوميًا بحلول العام ٢٠٢٠م ؛ وعليه ستزيد كمية النفط المستهلكة بمعدل وآحد ونصف من الكمية التي إستخدمت حتى العام ١٩٩٦م[١].

إنَّ ما يحرك الطلب العالمي على البترول إلى حدٍ كبير هو إستخداماته المتعددة كمصدر للطاقة من أجل توليد القدرة الكهربائية والنقل والتدفئة ؛ ولا يوجد أي مصدر أخر من الطاقة يستخدم كالنفط الذي يستخدم على نطاقات وآسعة أو بشكل كثيف كهذا (النفط) في الاقتصاد العالمي اليوم ؛ كما رأى ذلك خبير النفط إدوارد مورس (أنَّ النفط هو أكثر مصدر للوقود تعددًا للاستخدامات يكتشف حتى الآن).

فقد حافظ النفط على تفوقه إلى حد كبير ؛ لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن إستخداماته بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي وكوسيلة لتوليد الكهرباء؛ لأنه سيظل بلا منافس في قطاع النقل ، ففي نهاية القرن العشرين كان النفط يمثل ٣٩٪ من إجمالي إستهلاك الطاقة العالمي فقد ظل الفحم الحجري يشكل المصدر الثاني للطاقة يمثل فقط ٢٤٪ من الطاقة أما ال٣٧٪ الباقية من إستهلاك الطاقة العالمي فقد كانت موزعة بين الغاز الطبيعي ٢٢٪ والطاقة النووية ٦٪ والطاقة المائية وأنواع الوقود التقليدية كالخشب والنفايات الحيوانية ٩٪ في هذا الصدد يعتقد بعض المحللين أنَّ الشهرة المتنامية للغاز الطبيعي ستقلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط ولكن في حين أنَّه من الصحيح أنَّ الغاز أخذ يتفوق على النفط في توليد الكهرباء فإنَّه أقل فائدة بكثير كمصدر للوقود لأجل المركبات ذات المحركات علاوة على ذلك فإن الغاز الطبيعي مثل النفط هو مورد

(١) مايكل كلير ؛ لحروب على الموارد ؛ لجغرافيا الجدية للنزاعات ؛ ترجمة عدنان حسن ؛ دار الكتاب العربي ؛ بيروت ؛ لبنان ؛ ٢٠٠٢م ؛ ص ٢٨ – ٢٩ .

غير قابل للتجدد ؛ ومن المرجح أنَّ ينضب كليًا قبل نهاية القرن الحادي والعشرين؛ والأهم من ذلك كله فإنَّ الغاز يوجد عادةً في نفس مواقع النفط ولذلك فهو خاضع لاعتبارات إستراتيجية مماثلة ؛ ووفقًا لنتائج تقرير البنك الدولي عن السودان في مجال النفط نجد أنَّ دولة جنوب السودان تأتي في المرتبة الثالثة للدول المصدرة للنفط في القارة السمراء جنوب الصحراء[1] وتمثل عائدات النفط ٩٨٪ من جملة إيرادات دولة جنوب السودان ؛ ويقدر إحتياطي النفطي لها بحوالي ٦ مليار برميل قابلة للنمو ؛ وتتركز هذه الاحتياطات في الجنوب أو على الحدود بين الشمال والجنوب في منطقة آبيي الغنية بالنفط والمتنازع عليها ولا شك فإنَّ البترول سيظل على رأس قائمة الأسباب التي تدفع بالقوى الاقتصادية العالمية أنَّ تؤيد إنفصال الجنوب وتشجعه على ذلك ؛ وفي هذا الخصوص يشر الدكتور يونان لبيب رزق في دراسته بعنوان مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولي يقول بعد قيام الحكم الثنائي الانجليزي المصري ١٨٩٩م كانت سياسة الحكومة الاستعمارية تجاه إقليم جنوب السودان أتبنت على ركيزتين أساسيتين هي :-

١- إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أنَّ الوجود يمكن أنَّ يتسبب في إضطرابات إذ أنَّ أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمالي من خلال الذكريات القديمة والأليمة حينما كان يعمد أبناء الشمال إلى إسترقاق الجنوبيين مما دعا الأخيرين بتوصيف الأولين بالجلابة .

٢- إضعاف الثقافة العربية سواء بإحلال الانجليزية محل العربية كلغة عامة أو تشجيع اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة ومنع إنتشار الإسلام الأمر الذي تكلفت به الإرساليات التبشيرية والتي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال بحيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم والخدمات الصحية[2] .

(١) تقرير البنك الدولي السنوي ؛ ٢٠١٢م

(٢) يونان لبيب رزق ؛ مشكلة جنوب السودان ؛ أصل النشأة ؛ المعرفة ؛ الجزيرة نت ٣-١-٢٠٠٤م .

▪ المبحث الثالث :

الجغرافيا السياسية لدولة السودان وجنوب السودان :

تقع جمهورية السودان شمالي شرقي القارة الأفريقية، وتبلغ مساحتها مليونا و٨٨١ ألف كيلومتر مربع، وفقدت ٢٥٪ من مساحتها بعد إنفصال الجنوب لتتراجع بذلك من المرتبة الأولى في أفريقيا إلى المرتبة الثانية بعد الجزائر، وإلى المرتبة الثالثة عربيًا بعد الجزائر والسعودية.

ويبلغ إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في السودان ٢٠٠ مليون فدان، في حين تبلغ مساحة البر مليونا و٧٥٢ ألفا و١٨٧ كيلومترًا مربعًا، والبحر ١٢٩ ألفا ٨١٣ كيلومترًا مربعًا.تجاور السودان سبع دول هي جنوب السودان (انفصلت عن السودان في يوليو تموز٢٠١١م)، وإريتريا وإثيوبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا ومصر، ويبلغ طول الشريط الحدودي بين السودان وإثيوبيا ٧٢٥ كيلومترًا، ومع أفريقيا الوسطى ٣٨٠ كيلومترًا.

يقدر عدد السكان، بحسب بيانات حكومة الخرطوم، بحوالي ٣٠ مليون نسمة، يتوزعون بين النوبة في الشمال، والقبائل الأفريقية والعربية في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق والبجا بشرق السودان.

وتؤكد الحكومة السودانية أنَّ نسبة المسلمين من العدد الكلي للسكان تبلغ ٩٦.٧٪ ونسبة المسيحيين ٣٪ ونسبة منتسبي ديانات أخرى في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ٠.٣٪ من العدد الكلي للسكان.

وبالنسبة للغات، تعد العربية هي اللغة الرسمية، للدولة وهناك لغات محلية

سائدة كالنوبية والبجاوية ولغة الفور والداجو والزغاوة وغيرها من اللغات واللهجات الأخرى هذا على سبيل المثال لا الحصر بإضافة إلى اللغة الإنجليزية.

الحكم والإدارة

إستقل السودان عن الإدارة البريطانية المصرية المشتركة في الأول من يناير كانون الثاني ١٩٥٦م وإتخذ شكل الحكم الجمهوري، ثم أصبح عضوًا في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس ونائبين له، ومجلس للوزراء يتم تعيينه من قبل الرئيس الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء أيضًا قبيل مخرجات الحوار الوطني ، أما السلطة التشريعية فيمثلها برلمان ينتخب أعضاؤه لمدة أربع سنوات، ويلتزم السودان بنظام الحكم المحلي في الإدارة.

يتولى الرئاسة في السودان **عمر حسن أحمد البشير** منذ إنقلاب عسكري عام ١٩٨٩م على حكومة ديمقراطية منتخبة إنتخابات نزيهة كان يترأسها الصادق المهدي وقبله أطيح بحكام عسكريين في عامي ١٩٦٤م و١٩٨٥م في إنتفاضتين عرفتا باسم ثورتي أكتوبر وأبريل.

الاقتصاد :

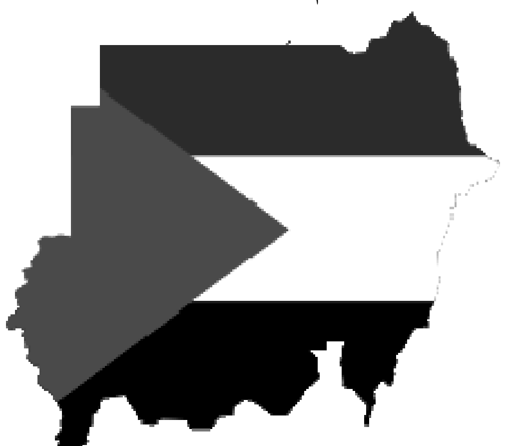
فقدت الخرطوم ما نسبته ٧٥٪ من إنتاج البلاد النفطي، وخسرت مليارات الدولارات من العائدات النفطية بعد إنفصال الجنوب في ٢٠١١م .

ولا يعتمد السودان على النفط فقط، فهو يصدّر المواشي والجلود والصمغ العربي والذهب، ولديه ثروات معدنية غير مستغلة، كما توجد بالسودان مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة غير المزروعة وهي صالحة للزراعة .

جمهورية السودان تقع في حيز دول شرق إفريقيا تحدها من الشرق أثيوبيا وإريتريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب دولة تشاد ومن الجنوب الغربي

إفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان.

يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين رافدا النيل الرئيسيين، ويتوسط السودان حوض وآدي النيل إستوطن الإنسان في السودان منذ ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد تداخل تاريخ السودان على مدى فترات طويلة، لاسيما في عهد الأسرة الفرعونية ومن أشهر ملوكها بعناخي وترهاقا (الفراعنة السود) والتي حكمت مصر عدة قرون ، إستقل السودان في الأول من يناير ١٩٥٦م من مصر وبريطانيا .



خريطة علم السودان :

يقع السودان في شمال شرق إفريقيا من الناحية الجغرافية ويحتل مساحة ١.٨٦٥.٨١٣ كيلو متر مربع وهو بذلك يكون ثالث أكبر بلد في إفريقيا تقريباً ومعلوم أنَّ مساحة السودان قبل الانفصال تساوي ٢مليون كيلو متر مربع وعقب إنفصال جنوب السودان فقد السودان ربع مساحته وفقد الكثير من موارده وخاصة البترولية وكذلك ذهبت أراضي خصبة وصالحة للزراعة مع إنفصال جنوب السودان إلى دولة جنوب السودان الوليدة وكل ذلك له تأثيراته على المدي القصير والطويل إذا لم يعود الجنوب إلى الدولة الأم من جديد في مقبل السنوات القادمات .

ولايات السودان :

بلغ عدد ولايات السودان حتى ٢٠١٣م ثمانية عشر ولاية ١٣٣ محلية[١].



خريطة فضائية (من القمر الصناعي) للسودان[٢]

العاصمة	عدد السكان (٢٠٠٨)	المساحة (كيلومتر مربع)	الاسم	الرقم (المفتاح)
بورتسودان	1.400.000	212.800	البحر الأحمر	1
ود مدني	3.796.000	25.543	الجزيرة	2
الخرطوم	7.118.796	25.122	الخرطوم	3
دنقلا	510.569	348.697	الشمالية	4
الدامر	1.300.000	122.000	نهر النيل	5

(١) خريطة فضائية «القمر الصناعي» للسودان.

(٢) مصلحة الإحصاء السودانية ، الخرطوم ٢٠١٣م.

العاصمة	عدد السكان (٢٠٠٨)	المساحة (كيلومتر مربع)	الاسم	الرقم (المفتاح)
القضارف	1.148.262	75.263	القضارف	6
كسلا	1.527.214	42.282	كسلا	7
سنجة	1.400.000	40.680	سنار	8
الأبيض	2.353.460	190.840	شمال كردفان	9
كادوقلي	1.066.117	79.470	جنوب كردفان	10
الفولة	1.100.000	111.373	غرب كردفان	11
الفاشر	1.600.000	290.000	شمال دارفور	12
نيالا	2.152.499	127.300	جنوب دارفور	13
الجنينة	2.036.282	79.460	غرب دارفور	14
الضعين	2.200.000	53.000	شرق دارفور	15
زالنجى	1.123.748	40.13180	وسط دارفور	16
ربك	675.000	39.701	النيل الأبيض	17
الدمازين	600000	45.844	النيل الأزرق	18

جيولوجيا السودان(١)

عملت أول خريطة جيولوجية للسودان مع توصيف كامل لطبقات الصخور في السودان عام١٩١١م قام بإعداها العالم البريطاني ستانلي دون منوجرت بعد ذلك كانت هنالك عدة محاولات ودراسات قامت مصلحة المساحة و الجيولوجيا

(١) مصلحة الإحصاء ، المصدر السابق ، ٢٠١٣م.

السودانية بغرض تحديث الخريطة الجيولوجية ومن ملخص للتتابع الطبقي في السودان، وفي عام ٢٠٠٤م تم عمل خارطة جيولوجية محدثة بالتعاون مع خبراء ألمان فيها تم التعرف على أقدم الصخور في السودان .

وبحسب تقديرات الحكومة السودانية، يبلغ عدد القوات المسلحة السودانية بعد إنفصال الجنوب ١٨٨ ألفا من الضباط والجنود من القوات البرية والجوية والبحرية، في حين يبلغ عدد قوات الاحتياط ثلاثة ملايين فرد[١] .

أعلنت مصلحة المساحة السودانية الاثنين ٤ يوليو عام ٢٠١١م أنَّ السودان سيفقد ربع مساحته الكلية بعد إنفصال الجنوب.

وقال عبد الله الصادق مدير مصلحة المساحة في مؤتمر صحفى مشترك مع وزير الإعلام السوداني الاسبق كمال عبيد ، إنَّ «المساحة الكلية للسودان ستتناقص من مليونين و٥٠٠ ألف كيلومتر إلى مليون و٨٨١ ألف كيلومتر، أي بنسبة ٢٥ بالمائة، هي مساحة جنوب السودان(، وأضاف أنَّ عدد دول الجوار السوداني تقلص من تسع إلى سبع دول، حيث لم يعد للسودان حدودًا مع كل من أوغندا وكينيا والكونغو) .

وتابع أنَّ طول الشريط الحدودي بين السودان وأثيوبيا تقلص من ١٦٠٥ كيلومترات إلى 725 كيلومترًا ، ومع إفريقيا الوسطى من ١٠٧٠ كيلومترًا إلى ٣٨٠ كيلومترا، بينما بقيت الحدود على حالها مع كل من تشاد (١٣٠٠) وليبيا (٣٨٠) ومصر (1280) وإريتريا (٦٠٥) ، (وقال أنَّ «الحدود المشتركة بين السودان ودولة جنوب السودان تبقى هي الأطول إذ تبلغ أكثر من ألفى كيلومتر) وأشار إلى أنَّ عدد السكان في دولة السودان وفق الإحصائية الجديدة بلغ ٣٣.٤١٩.٦٢٥ نسمة فيما حافظت نسبة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة على نفس الرقم السابق وهي ٢٠٠ مليون فدان، وشدد الصادق على أنَّ المعلومات الأساسية

(١) ا مواقع الموسوعة الحرة ؛ ويكبيدا ٢٠١١م .

الجديدة للسودان فيما يتعلق بالمساحة تستند على حدود السودان للعام ١٩٥٦م وذلك في ظل خلاف قائم بين الشمال والجنوب حول ترسيم الحدود بينهما.

ولم يحسم الجانبان الجدل حول خمسة نقاط حدودية تشكل مناطق تنازع بينهما لاسيما في منطقة آبيى ومناطق بجنوب كردفان والنيل الأزرق[١] .

وكانت لجنة ترسيم الحدود المشتركة من قبل طرفي إتفاق السلام الشامل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، قد فشلت في ترسيم الحدود على الأرض على الرغم من إتفاقها على نحو ٨٠ بالمائة من جملة الحدود المشتركة.

وقد تم الإعلان رسميًا عن إنفصال جنوب السودان في التاسع من يوليو ٢٠١١م ، وذلك تنفيذًا لاختيار سكان الجنوب للإنفصال في إستفتاء أجرى في التاسع من يناير ٢٠١١م كتتويج لاتفاق السلام الشامل الذي أنهى نحو عقدين من الحرب بين الشمال والجنوب .

الجغرافيا السياسية لدولة جنوب السودان :

تتمتع دولة جنوب السودان بأهمية إستراتيجية وإقتصادية جذبت إهتمام الدول الغربية وأطماعها منذ فترة ليست بالقصيرة للسيطرة عليه وفصله من محيطه السوداني منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بعد غزو السودان في العام ١٨٨٩م من خلال الحملة الثنائية المشتركة بين الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس (بريطانيا) ومصر الفرعونية وبعدها فقد إستأثر الإنجليز بالإقليم الجنوبي بأكمله وأصبح الإقليم شبه مغلق وبدأت الحملات التبشيرية تغزو الإقليم ومنذ ذلكم التاريخ كانت هناك نية مبيتة من بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الكبرى في تلك الحقبة على فصل الجنوب من محيطه السوداني ولو بعد حين لأنَّ إقليم جنوب السودان توجد به كميات مهولة من الموارد الحيوية التي تحتاجها الدول الكبرى في صناعتها وغيرها يسيل لها لعاب الكثير من الدول

(١) مصلحة الإحصاء السودانية ، مرجع سابق ، ٢٠١٣م.

الغربية لا سميا أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول لذلك كان حديث تقسيم السودان أو إنفصال جنوبه من شماله هو حديث الصباح والمساء والجاري على كثير من الألسن[1] .

بالفعل فقد تم تقسيم السودان ؛ فمنذ الاستقلال السياسي للدولة السودانية رافق إستقلالها نمو تنامي حركات الاحتجاج السياسي وخاصة إقليم جنوب السودان فكانت هناك أسباب ومسببات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أدت إلى هذا الأمر منها (القهر والظلم الإجتماعي وإحتكار المركز للثروة والسلطة وتغييب بقية الأقاليم الطرفية وتهميشها والنظرة الاستعلائية من بعض المتنفذين في المركز وغيرهم لإنسان الجنوب) وما زاد الطينة بلة بأن كافة القوى السياسية السودانية لديها نفس النظرة أضف إلى ذلك هذه القوى لم تكن يوماً من الأيام إجتمع رأيها السياسي أو الإستراتيجي حول قضية وآحدة من القضايا المصيرية التي تهم الدولة السودانية وهي دائمًا في حالة تنافر وتصادم في أحايين أخرى والوطن ينقسم أمام أعينهم وينفصل جزءًا عزيزًا منه ودخول بعض أقاليمه في حروب بينية ضروس مع الحكومة المركزية بالخرطوم وما زالت الرؤية الحزبية الضيقة والمصالح الشخصية فوق الوطن وقضاياه الكبيرة[2] .

جنوب السودان إنفصل وأصبح دولة جنوب السودان ولكن سرعان ما بدأت المأساة بحروب قبلية طاحنة بين رفقاء السلاح أنفسهم إنعكست على مجمل الأوضاع الإنسانية بدولة جنوب السودان الوليدة والتي نالت إستقلالها في منتصف عام ٢٠١١م وما نراه في شمال السودان من إقتتال عنيف كلها تؤشر إلى أنْ السودان يمر بمرحلة خطيرة وعلامة فارغة في تاريخه السياسي والأمني منذ إستقلاله وما نراه ونراقبه من أحداث جارية تؤكد جميعها بأن القطر يسير سريعًا نحو المجهول بأيدي بعض أبنائه السياسيين ويتآمرون على وحدته وصون ترابه

(١) محمد نبيل الشيمي ، رؤية للمشكلة السودانية الإبقاء على الوحدة في مواجهة قوى التفتيت ، الحوار المتمدن ٢٤٩٠ ، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

(٢) المعرفة ، الجزيرة نت ، جنوب السودان ، ملفات خاصة ٢٠٠٤م.

وذلك من منطلق شهوة السلطة وبريقها وبالتالي فتحت الباب على مصراعيه وبذلك تحققت أمنية لكثير من الدول الطامعة فيه وفي ثرواته بتنفيذ هذه السياسة[١] أبناء الوطن أنفسهم فها هم يتسابقون ويتنافسون على دق مسمار في نعش الوطن بسبب إختلافاتهم السياسية وإنتماءاتهم الحزبية الضيقة يقدمونها على مصلحة السودان الوطن وشعوبه الصابرة .

فالمراقب للشأن السوداني الداخلي يرى بأم عينيه أنَّ إنفصال جنوب السودان ماثل للعيان تحت مسمع وبصر أبناء الشمال المتنفذين في السلطتين التنفيذية والتشريعية والذين أعمتهم السلطة وإغرائاتها وتصفية حسابات مع بعض التنظيمات السياسية الأخرى أدى إلى انغلاق الأفق وغابت معه البصيرة النافذة لتغيير مسار الأوضاع وتجييرها لمصلحة الوطن وإنسانه[٢] .

لقد فشلت كل الحكومات المتعاقبة على الحكم في إيجاد حلول ناجعة لازمات الوطن وظلت كل الحكومات تعمل على تأمين مصالحها ومصالح الأحزاب السياسية الضيقة وكان للتركيبة الانتهازية التوافقية بين الأحزاب الدور الرئيسي في عملية عدم التوافق على قضايا الوطن والخروج به إلى بر الأمان بل كان كل الصراع والتكالب على السلطة فقط [٣].

بفضل هذه المؤامرات والدسائس والحصول على المغانم فقد تم تدويل كثير من القضايا وأصبحت هناك جهات خارجية عديدة تتدخل بصورة سافرة في الشأن الداخلي للدولة السودانية كما عملت هذه الأحزاب والجماعات إلى إزكاء نيران النزاعات القبلية المسلحة والفتن مما أدى ذلك إلى الوضع الذي نحن فيه الآن .

---

(١) يونان لبيب ارزق ، مشكلة جنوب السودان ، أصل النشأة الأولى ، المعرفة ، الجزيرة نت ، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٢) منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، ج١ ، دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٣ ، ص٦١٧.

(٣) منصور خالد ، المرجع السابق ، ص ٦١٢-٦١٤.

فشلت كل الأحزاب السياسية والفعاليات والطرق الصوفية السودانية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في معالجة أوضاع البلاد المتردية والفوارق الاجتماعية مابين أبناء الوطن الواحد الأمر الذي جعل الجنوبيون يستعجلون الخطى للانفصال وهناك إرهاصات تشير إلى لحاق أقاليم أخرى بجنوب السودان لو ظلت الأوضاع السياسية والأمنية هكذا من دون حلول جذرية لمشكلة الدولة السودانية شمال القديمة والمتجددة .

مرة أخرى يطرح الملف السوداني نفسه بقوة على الساحة الدولية والإقليمية فبعد إنفصال الجنوب وإعلان دولة جنوب السودان المستقلة ومحاولات التعايش بين الدولتين الدولة الجديدة والأخرى إلام بدأت ألغام ما بعد الانفصال تتفجر من جديد وذلك أنَّ تلك الألغام لم يتم نزع فتيلها في غمرة التوجه السريع نحو الانفصال ويمكن القول بأنَّ هذه الألغام تركت عمدًا لتكون جاهزة للتفجير في أي لحظة ، فالدولة السودانية منذ تكوينها وتأسيس أقاليمها تحمل في دواخلها عناصر متضادة وقوي متصارعة كونه يذخر بالتنوع العرقي والتعدد الاثني فهو متعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان علمًا بأن الدين الإسلامي يعتنقه الغالبية العظمى من سكانه كما أنَّ أقاليمه الإدارية وبحدوده الجغرافية المعروفة تختلف من إقليم إلى أخر[١] .

إنَّ محاولة البحث في مستقبل السودان السياسي وتغيير الخارطة السياسية للدولة السودانية عقب إنفصال الجنوب يعتبر زلزالاً ضرب بنية الدولة الموحدة وبحدودها المعروفة في أطلس العالم مليون ميل مربع أنَّ الصراع الإيديولوجي بين القوى السياسية السودانية قد أدى إلى بروز قنوات عديدة رافضة له وبعضًا منها إستخدم العنف لتحقيق أهدافه ومبتغاه ؛ وهذا بالطبع يقودنا إلى القول بأنَّ هناك جهات أخرى وصلت لقناعة مفادها بأنه لا يصلح العمل السياسي الموحد في ظل الدولة السودانية الموحدة بحيث تمثل قضية إقليم جنوب السودان هي العنصر

(١) المفوضية القومية لاستفتاء جنوب السودان ، يوليو ٢٠١١م.

المفجر للتغيرات الداخلية في الدولة السودانية لذلك يرى كثير من المراقبين للشأن السوداني بأنَّ إنفصال الجنوب سوف يكون له ما بعده[1] كما أنَّ هناك مجموعة من القضايا العالقة التي لم تحل بعد ستكون بمثابة حجر عثرة في المستقبل بين دولتي السودان إذا لم تجد الجهات المعنية الحلول المناسبة لها وخاصة موضوع الحدود والمناطق المتنازع عليها والديون الخارجية وغيرها من العقبات الكؤودة التي يعتبرها كثير من المراقبين بأنها ستكون قنابل موقوتة ستنفجر يوم من الأيام مع مرور السنين في ظل الاحتقانات الماثلة بين الدولتين أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي في كلا الدولتين مما له المردود السيئ بين السياسيين هنا وهناك وتوجه أصابع الاتهام لبعضهما البعض في إيواء أيِّ طرف لجماعات حاملة السلاح ومتمردة على النظام في البلد الأخر ؛ كل ذلك سيصب الزيت على النيران المشتعلة ويعقد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والدبلوماسية بين البلدين الجارين[2] .

الموقع الجغرافي لدولة جنوب السودان :

تقع دولة جنوب السودان حاليًا وإقليم جنوب السودان سابقًا بولاياته العشرة بين دائرتي عرض ١٠ – ٣.٣٠ درجة شمالاً وهو موقع مغلق لا يطل على ساحل بحري أو شواطئ محيط .

إذ تبلغ مساحة دولة جنوب السودان حوالي ٧٠٠ كلم مربع ما يعادل ٢٨٪ من المساحة الكلية للدولة السودانية والبالغة حوالي ٢.٥ مليون كلم مربع ولدولة جنوب السودان حدود يمتد إلى ٢٠٠٠ كيلو متر تقريباً مع خمسة دول مجاورة لها هي :

(١) منصور خالد ، إنفصال جنوب السودان ، زلزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أيدلوجيات أم عقائد ، دار مدارك للنشر ٢٠١١م ، ص ٢٠-٢٥.

(٢) محمد إبراهيم الحسن ، مستقبل العلاقة بين السودان وجنوب السودان ، مجلة الأكاديمية العسكرية، العدد ٧، نوفمبر ٢٠١٢م.

(إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكنغو وإفريقيا الوسطى) وتشكل مساحة المراعي بدولة الجنوب بحوالي ٤٠٪ أما المساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي ٣٠٪[١] من جملة مساحة دولة جنوب السودان بينما تشكل الغابات الطبيعية نسبة ٢٣٪ والسطوح المائية تشكل حوالي ٧٪ من جملة مساحة دولة جنوب السودان[٢].

يكتسب الجنوب السوداني أهمية خاصة فيما يتعلق ببعد الأمن الوطني والإستراتيجي لدولة شمال السودان بحيث يشارك في تأمين الحدود الجنوبية مع خمسة دول جوار جغرافي هي :-

١- شرقًا جمهوريتي إثيوبيا وإريتريا .

٢- جنوبًا كينيا وأوغندا وجمهورية الكنغو الديمقراطية .

٣- غربًا إفريقيا الوسطى .

أمَّا طول حدود دولة السودان مع تلك الدول كالأتي :-

١- إثيوبيا وإريتريا ١٦٠٦ كلم .

٢- كينيا ٢٣٢ كلم .

٣- أوغندا ٤٣٥ كلم .

٤- جمهورية الكنغو الديمقراطية ٦٢٨ كلم .

٥- جمهورية إفريقيا الوسطى ١١٦٥ كلم .

التقسيم الإداري لدولة الجنوب :

ينقسم الجنوب السوداني إداريًا إلى عشرة ولايات وهي أعالي النيل وجونقلي والوحدة وهذه الولايات كانت في السابق تسمى بإقليم أعالي النيل وولاية

(١) الموسوعة الحرة «ويكبيديا» ، ٢٠١٣م.

(٢) محمد نبيل ألشيمي ، رؤية للمشكلة السودانية الإبقاء على الوحدة في مواجهة قوى التفتيت ؛ الحوار المتمدن ؛ ٢٤٩٠ ؛ ٩-١٢-٢٠٠٨م

البحيرات وولاية وراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وتشكل هذه الولايات الأربعة بما كان يعرف بإقليم بحر الغزال .

أمَّا الولايات الثلاثة الأخرى فهي ما كان تعرف سابقًا بغرب الاستوائية .

هذه الولايات العشرة تضم ٣٠ ثلاثين محافظة .

السكان :

ينتسب سكان دولة جنوب السودان إلى العنصر الزنجي أو النيلي وهناك رويات مختلفة متناقلة شفاهة تقول أنَّ سكان جنوب السودان هم نتاج لهجرات عديدة حدثت في إفريقيا الاستوائية إلى تلك البقاع مكونين بذلك العنصر البشري الحالي .

كما أنَّ هناك إعتقاد سائد مفاده بأنَّ قبيلة الشلك ما هي إلا خليط ومزيج من العرب والزنوج ؛ كما أنَّ هناك إعتقاد أخر يعتقد فيه أنَّ قبيلتي الدينكا والنوير بهما دماء عربية .

على كل حال سننتظر دراسات مستقبلية في علم الجينات تسبر لنا غور أصل سكان دولة جنوب السودان ؛ عليه فإنَّ دولة جنوب السودان تختلف عن دولة شمال السودان بحيث أنَّه لا تسود بين سكانه حضارة وآحدة متجانسة ؛ لذا نجد أنَّ علماء السلالات صنفوا سكان دولة جنوب السودان لغويًا إلى مجموعات (حضارية) ولذلك لا توجد إحصاءات دقيقة عن سكان دولة جنوب السودان ؛ إذ نجد تقديرات من الموسوعة الحرة (ويكيبيدا) وفقًا لإحصاء أجرته ٢٠٠٦م مابين ٥.٧ مليون نسمة إلى ٩.٧ مليون نسمة أما إحصاء ٢٠٠٨م فتقدر الموسوعة الحرة عدد سكان جنوب السودان بنحو ٨.٣ مليون نسمة[١] .

يرى الباحث عدم دقة المعلومات الإحصائية يعود إلى القبائل السودانية نفسها لأنها لا تهتم كثيرًا بقيد مواليدها فضلاً عن الهجرات من الجنوب إلى الشمال

(١) الموسوعة الحرة (ويكبيدا)٢٠٠٦م .

والتداخل بين سكان الجنوب والشمال كل ذلك ساهم في عدم التدقيق لمعرفة العدد الحقيقي للسكان .

في هذا الصدد تشير بعض الدراسات السكانية والإحصائيات إلى أنَّه توجد بدولة جنوب السودان أكثر من ٢٠ عشرين قبيلة كبيرة وإثنية وأكثر من عشرات اللغات واللهجات المحلية ؛ ويضم جنوب السودان مجموعات سلالية رئيسية هي:-

أ- النيليون وهم من قبائل الدينكاوالنويروالانواك في أعالي النيل .

ب- النيليون الحاميون وهم من قبائل الباريا والديونقا والبويا والتبوسا واللاتوكا والمورلي ؛ ويسكن غالبيتهم في الضفة الشرقية من الاستوائية وقد تمت تسميتهم بالنيلين الحامين نسبة لوجود سمات مشتركة بينهم والنيليون من حيث اللغة والنشاط الاقتصادي ،

ج- المجموعة السودانية أو السودانوية فهؤلاء مجموعات قبلية صغيرة ومتفرقة أهمها : قبيلة الزاندي ويعيشون في الجزء الغربي من الجنوب الغربي للاستوائية.

د- المجموعات الخليط وهي تعتبر خليطاً هجيناً من أنواع المجموعات الثلاثة السابقة (النيليون والنيليون الحاميون والمجموعة السودانوية) وهي كقبائل المورو والفوجلو واللالوبا .

أهم القبائل الجنوبية :

١ - قبيلة الدينكا :

تعتبر قبيلة الدينكا من أكبر القبائل في دولة جنوب السودان من حيث العدد إذ أنَّ عدد أفرادها حوالي ٣ مليون نسمة وهم موزعون بين مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل وأنَّ كانوا يتمركزون في مديرية بحر الغزال بنسبة أكبر ؛ وتعتبر قبيلة الدينكا أكثر قبائل دولة جنوب السودان تحضرًا وتتجمع حولها قبائل أخرى

لامتلاكها القوة والقدرة وكانت للقبيلة مواقف وآضحة حول تقسيم الجنوب إلى مديريات لان ذلك يفتت من قوتها الضاربة في الإقليم ويقلل من تماسكها[1] ويقلص من مناطق نفوذها وسيطرتها على تلك المناطق ؛ ومن أهم بطون قبيلة الدينكاهي :-

دينكا نكوك وأبوك وأدوت واليتكايور ومن أهم شخصيات هذه القبيلة الراحل مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان الدكتور جون قرنك دمبيور ومولانا أبيل ألير وأتيم قرنك والرئيس الحالي لدولة جنوب السودان الفريق أول سلفا كير ميارديت وغيرهم من الشخصيات العالمية كأمثال بروفيسور فرنسيس دينك المساعد السابق للامين العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أبن زعيم دينكا نكوك بمنطقة آبيي المتنازع عليها بين الجنوب والشمال .

٢- قبيلة النوير :

تأتي قبيلة النوير مباشرة بعد الدينكا من حيث العددية ويزيد عدد سكانها عن المليون ونصف المليون نسمة تقريبًا ؛ ويتمركز أغلب أفرادها في مناطق أعالي النيل كما أنهم يقطنون على ضفاف المستنقعات والسدود على جانبي بحر الجبل .

ساهم وجود قبيلة النوير في المناطق التي يعيشون فيها إلى إبتعادهم وعزلتهم بحيث تغرق المستنقعات أراضيهم في موسم الأمطار بينما تصبح أشبه بالصحراء في فصل الجفاف لذا عاشوا في شبه جزيرة معزولة ؛ وقد أدى عاملاً التمركز والنشاط إلى وجود إحتكاكات مباشرة بينهم وبين قبيلة الدينكا مما جعلها خصماً وندًا قويًا لها ومن أهم شخصياتها اليوم الدكتور ريك مشار النائب الأول لرئيس حكومة جنوب السودان ورئيس الجماعة المتمردة والمناوئة لحكومة سلفا كير.

(١) يونان لبيب رزق – مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولى– المعرفة – الجزيرة نت ٢٠٠٤م

٣- قبيلة الشلك :

تعد قبيلة الشلك القبيلة الثالثة من حيث العدد والحضور السياسي والاجتماعي ويتجاوز عدد أفرادها المليون نسمة ؛ ويعيش الغالبية منهم على الشريط في الضفة الغربية للنيل الأبيض من كاكا إلى تركاكا التجارية حتى الشمال من بحيرة (نو) في الجنوب وتمتد بعض قراهم لمسافة ٤٠ كلم على الضفة الشمالية لنهر السوباط ومن أكبر مدنهم مدينة الرنك النهرية ؛ وهي تقع في الحدود الجنوبية لدولة شمال السودان .

لقبيلة الشلك عاداتها وتقاليدها وأعرافها ونظامها العشائري ؛ وتحكم قبيلة الشلك من خلال نظام إجتماعي مركزي تحت أمرة وقيادة رث الشلك ومن أبرز الشخصيات السياسية للقبيلة الدكتور لام أكول أجاوين وهو شخصية (برغماتية) مثيرة للجدل في الساحة السياسية السودانية منذ إنشقاقه الأول مع صديقه ورفيق دربه دكتور ريك مشار عن الحركة الشعبية وتوقيعهما لإتفاقية الخرطوم للسلام في العام ١٩٩٧م وسمي فصيلهم آنذاك فصيل الناصر وأصطلح للإتفاقية يومئذ بإتفاقية (السلام من الداخل) .

تلك الإتفاقية لم تصمت طويلاً أمام أعاصير حكومة الإنقاذ العاتية فبعدها عادا الرجلين أدراجهما إلى الغابة وإلتحاقًا برفيق دربهما الراحل الدكتور جون قرنك حتى أبرمت إتفاقية السلام الشامل بضاحية نيفاشا في العام ٢٠٠٥م مع حكومة الإنقاذ بحزبها (المؤتمر الوطني) .

من الملاحظ بأنَّ لكلا من الرجلين نفوذ قوي داخل الحركة الشعبية ولهم تأثير مباشر على كياناتهم القبلية مما جلب لهما المشاكل والمصائب مع قيادات الحركة على مستوى القيادة العليا .

٤- مجموعة القبائل :

وهي قبائل الانواك والمورو والباريا واللاتوكا والتبوسا والفوجلو واللالوبا

والزاندي والكريش وغيرها من القبائل والاثنيات الصغيرة الأخرى ؛ وهي تنتشر في مناطق متفرقة من دولة جنوب السودان وهذه القبائل يتجاوز عددها أكثر من ٢ مليون نسمة تقريبا[١].

اللغة :

تتحدث قبائل جنوب السودان عدد من اللغات واللهجات المحلية ؛ فيوجد بدولة جنوب السودان أكثر من ١٢ مجموعة لغوية وأكثر من ٥٠ لهجة محلية ثانوية وعلى الرغم من ذلك لم تفرض وآحدة منها كلغة رسمية وأساسية رغم المحاولات المستميتة من البريطانيين أيام الاستعمار فرض حظر اللغة العربية الدارجة في الجنوب إلا أنها إنتشرت بصورة وآسعة في إقليم جنوب السودان .

نجد أنَّ الإدارة البريطانية وقتها قامت بمحاربة اللغة العربية في الجنوب وعملت جاهدة على تهيئة موظفين لا يتكلمون اللغة العربية بل يتحدثون اللغة الانجليزية وتكون هي اللغة الرسمية لأهل إقليم جنوب السودان وقتها ولكن الإدارة البريطانية فشلت فشلاً ذريعًا في كبح جماح اللغة العربية من الانتشار وحتى الآن عقب إنفصال جنوب السودان يتخاطبون جميعهم في معاملاتهم اليومية باللهجة العربية الدارجة ما عرفت (بعربي جوبا) كما سعت الإدارة البريطانية إلى إضعاف وجود أهل الشمال في الجنوب بحجة أنَّ وجودهم يمكن أنْ يتسبب في إضطرابات.

فنجد سياسة بريطانيا كانت ترتكز على قضيتي العروبة والإسلام بالجنوب ،

الأوضاع الاقتصادية في الجنوب :

هناك مفارقات كبيرة جدًا بين الجنوب وشمال السودان ؛ فالجنوب هو الأشد فقرًا وتخلفًا وقد زادت نظرة الساسة الشماليين الهوة بين الشمال والجنوب بادعاء

(١) الموسوعة الحرة ؛ مرجع سابق ؛ إحصاء ٢٠٠٦م

الساسة بان مشروعات التنمية في جنوب السودان هي باهظة التكاليف ؛ فكان أول مشروع تنموي إقتصادي أقيم في جنوب السودان عام ١٩٣٤ م وهو مشروع الزاندي الزراعي ؛ وقد أحدث المشروع تغيير إجتماعي كبير في جنوب السودان وكانت الفكرة الأساسية لهذا المشروع هي الاستفادة من الثروات المحلية والطبيعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لمجتمعات إقليم جنوب السودان ؛ وقد هدف المشروع إلى إقامة بعض الصناعات للاكتفاء المحلي مثل صناعة المنسوجات القطنية والصابون والسكر إضافة إلى زراعة البن والزراعات الغذائية التقليدية[١] .

الثروة المعدنية :

تعتبر الثروات المعدنية والموارد الحيوية الأخرى بجنوب السودان هي التي أدت إلى تهافت ومطامع الدول الكبرى ؛ بحيث تتوافر العديد من الثروات المعدنية الطبيعية على سطح الأرض وفي باطن الأرض وهي كالنحاس والحديد والذهب فضلا عن الذهب الأسود (النفط) .

الثروة الحيوانية :

يعتمد أغلب سكان جنوب السودان على حرفة الرعي والتي تتمثل في تربية الماشية وهي الأبقار والأغنام والماعز بحيث تنتشر حشائش السافنا التي تغطي مساحات كبيرة من السهول ؛ ولكن لأهمية هذه الثروة يقل وجودها في معظم المديريات الاستوائية وجزء من مديرية بحر الغزال نظرًا لوجود مساحة تقدر بحوالي آلاف الكيلو مترات موبوءة بذبابة التيسي تيسي الضارة بالحيوانات في هذه المساحات الشاسعة لوجود هذه الذبابة القاتلة ؛ ويمثل وجود المستنقعات المائية والأنهار الموسمية الجريان سبب ثاني لاضمحلال وجود الثروة الحيوانية بصورة كبيرة[٢] .

---

(١) الجزيرة نت ؛ المعرفة ؛ جنوب السودان ؛ ملفات خاصة ٢٠٠٤م .

(٢) الجزيرة نت ، جنوب السودان ، ملفات خاصة ٢٠٠٤م.

الصناعة :

يعتبر النشاط الصناعي بإقليم جنوب السودان غير معـروف ولا يكـاد موجـود ومعلوم نسبة لعدم وجود مصانع كبيرة وإستراتيجية ؛ ولكن نجد بعض الصناعات الصغيرة التي أنشأت منذ زمن بعيد ومعظم هذه الصـناعات زراعـي أو حيـواني في مظهره مثل الغزل والنسيج اليدوي ودباغة جلود الأغنام والماعز وصناعة الفخـار البدائي ومعظم هذه الصناعات صناعات يدوية لا تحتاج لمصانع أو ماكينات .

أما الصناعات الحديثة بإقليم جنوب السـودان فهـي محـدودة للغايـة ؛ ومـن أشهر المصانع بالجنوب مصنع (التعليب) بمدينة واو ثاني أكبر مدن دولة جنوب السودان حاليًا بعد عاصمة الإقليم جوبا[١] .

الزراعة :

تأتي الزراعة في المرتبة الثانية بعد حرفة الرعي ؛ فعلى الرغم من وفـرة الأمطـار الغزيرة وعدم الحاجة إلى الري ولكن ندرة الأيدي العاملة وإحتقار مهنتـي الرعـي والزراعة لدي الكثيرين من الجنـوبيين ؛ أضـف إلى ذلـك درجـة الرطوبـة العاليـة وخاصة في فصل الصيف مما يجعل الحبوب الزراعية عرضة للتلف وخاصة تلك التي يتم تخزينها في مخازن تقليدية ؛ الشئ الأخر الملفت للنظر لم توجد بجنـوب السودان مشاريع زراعية كبيرة على الرغم من المنـاخ السـائد والمسـاعد للزراعـة إضافة إلى ذك لعدم رغبة سكان إقلـيم جنـوب السـودان إمتهـانهم لمهنـة الزراعـة والرعي بصورة كبيرة وعدم التفاعل معها[٢] .

تحظى دولة جنوب السودان بواحدة من أغنى المناطق الزراعية في أفريقيـا، في وآدي النيل الأبيض المشهور بتربته الخصبة، ومصادر مياهه الوفيرة ويـدعم هـذا ويكفي تدفق النيل الأبيض لتوليد كميات كبيرة من الطاقة الكهرومائية، لو توفرت

(١) الإذاعة القومية السودانية «إذاعة الوحدة الوطنية» ، ملفات سودانية ٢٠٠٥م.

(٢) صحيفة أجراس الحرية ، أبريل ٢٠١١م.

الاستثمارات اللازمة لذلك .

ويخطط البنك الدولي في الوقت الراهن لدعم الاستثمارات في جنوب السودان، في مجال البنيات التحتية والزراعة وتوليد الطاقة .

وقد تلقى جنوب السودان أكثر من أربعة مليارات دولار من المساعدات الأجنبية منذ العام ٢٠٠٥م جاء غالبيتها من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وهولندا .

وأجرت دولة جنوب السودان في الفترة الأخيرة محادثات مع مستثمرين من دول الخليج العربي والصين وأوغندا وهولندا، لدعوتهم إلى الاستثمار في الإنتاج الزراعي[١] .

ويسعى جنوب السودان لرفع إنتاج المواد الغذائية الأساسية، مثل السكر والأرز والبقول والبذور الزيتية والماشية والقطن من خلال الاستثمارات الأجنبية المتوقعة أو المطلوبة إجمالاً.

ويستعد الجنوب لطرح عطاءات لدعوة المستثمرين لتحديث مصانع الأغذية التي تضررت أثناء الحرب الأهلية كما يستعد لإقامة شراكات أخرى، مثل الاستثمارات في الأراضي الزراعية.

وتسعى حكومة جنوب السودان كذلك لتسهيل التجارة مع دول شرق أفريقيا مثل أوغندا وكينيا، وتدرس إقامة مناطق للتجارة الحرة في المناطق الحدودية.

وفي الوقت الراهن، يبلغ إنتاج جنوب السودان من المواد الغذائية ٧٥٠ ألف طن وهو ما يمثل نصف ما تحتاجه البلاد من الغذاء .

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(الفاو)، فإنَّ تقييماً للمحاصيل يشير إلى زيادة عجز الإنتاج الغذائي إلى أربعمائة ألف طن متري في العام ٢٠١١م

(١) إذاعة البي بي سي ، برنامج خاص بجنوب السودان ، مارس ٢٠١٢م.

مقارنة بمائة ألف عام ٢٠١٠م[١].

إلى ذلك لفتت الفاو أيضاً إلى أنَّ جفافاً بمنطقة القرن الأفريقي المجاورة تسبب في زيادة أسعار الغذاء بجنوب السودان.

ومن ناحيته حذر برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة من أنَّ دولة جنوب السودان ستشهد نقصاً حاداً في الغذاء في الاعوام القادمة حسب تقارير منظمة الفاو.

وحسب المنظمة الدولية، فإن نحو ٢.٧ مليون شخص في جنوب السودان سيحتاجون إلى مساعدات غذائية، إذ أثر العنف وأتلف المحاصيل وضعف معه الإنتاج الزراعي[٢].

وتشير المنظمة إلى أنَّ مئات الآلاف من الأطفال سيكونون عرضة للإصابة بسوء التغذية ، وقالت الأمم المتحدة إنَّ هذه الأعداد معرضة للجوع بسبب هبوط موسم الحصاد، وإنعدام الأمن، وإستمرار النزاعات القبلية المسلحة.

في حديث ذو صلة، قالت الأمم المتحدة أنَّ عشرات الآلاف من السكان الذين فروا من أعمال العنف القبلية باتوا في حاجة ماسة إلى الطعام.

الخلاصة هي أنَّ حالة الزراعة والغذاء في دولة جنوب السودان تشهد وضعاً ضاغطاً، على الرغم من كل المقومات الطبيعية المتاحة للإنتاج الزراعي إذ تكمن المشكلة في ضعف الاستثمار الدولي اللازم لتطوير هذه الزراعة[٣].

***

(١) تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، الفاو ، ٢٠١١م.

(٢) المرجع نفسه

(٣) وكالات أنباء ؛ تقارير منظمة الأمم المتحدة برنامج الغذاء العالمي ، ٢٠١٢م.

الموارد الحيوية لدولة جنوب السودان (النفط)

سيظل النفط هو أهم الملفات علاقة بين دولتي جنوب وشمال السودان ولا ينفكان عن بعضهما البعض .

تعتبر حقول إمتياز وإستخراج النفط السوداني والتي تم إكتشافها منذ العام ١٩٧٤م أثناء حكم الرئيس السوداني الأسبق الراحل جعفر محمد نميري ؛ وتم ذلك الاكتشاف على يد شركة شيفرون الأمريكية التي حفرت وقتها أكثر من ٩٠ بئرًا في مساحة تقدر بحوالي ٤٢ مليون هكتار فكانت وقتها ٣٠ بئر منتجة وواعدة غير أنها أي شركة شيفرون ولأسباب أمنية وإقتصادية وسياسية فقد جمدت نشاطها وخرجت من السودان في العام ١٩٨٤م ؛ وفي تلك الحقبة الزمنية التي مضت كانت فاتورة إستيراد الطاقة والمحروقات مكلفًا جدًا كانت وقتها تكلف الدولة السودانية بين ٣٠٠ – ٣٥٠ مليون دولار[١] .

عقب الانتفاضة وإسقاط نظام النميري جاءت حكومة إنتقالية بقيادة المشير سوار الذهب بعدها آل الحكم في السودان إلى حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي في العام ١٩٨٦م بعد إنتخابات ديمقراطية كما أنَّ الحزبان الكبيران وآجها مشاكل عديدة من ضمنها حرب الجنوب والأوضاع الاقتصادية المتردية وتململ القوات المسلحة ؛ حتى وصل الأمر بها إلى رفعها مذكرتان إلى رئيس الوزراء وقتها الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي والمنتخب في تلك الحقبة من تاريخ السودان الحديث[٢] .

جاءت حكومة الإنقاذ الوطني كما أطلقت على نفسها ذلك بأول بيان لها في إنقلابها صبيحة ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م على حكومة الزعيم الصادق المهدي وبشرت السودانيون بالخير الوفير والأمن والأمان .

---

(١) نجلاء مرعي ، النفط والدماء، الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا ، السودان نموذجاً ، المركز العربي للدراسات الإنسانية ، القاهرة ، ص ١٣٧ ؛ ١٣٨ .

(٢) نجلاء مرعي ، المرجع السابق، ص ١٤٠ .

بعدما آلت الأمور إلى حكومة الإنقاذ الوطني حسب بيانها الأول بدأت في تغيير الكثير من الأمور السياسية والأمنية والاقتصادية ؛ فعمدت منذ عامها الثاني ١٩٩١م على إستجلاب مصافي صغيرة وإستقلال نفط حقل أبو جابرة بغرب السودان والحقول المجاورة الأخرى وإنْ كانت محدودة الإنتاج يومئذ ؛ كما قام رجل الأعمال السوداني المشهور محمد عبد الله جار النبي بشراء أسهم شركة شفرون الأمريكية وإمتيازها في السودان ؛ وبعد فترة ليست بالطويلة انتقل الامتياز من رجل الأعمال جار النبي إلى حكومة جمهورية السودان بعد تسوية بين الطرفين مقابل أنَّ تدفع له حكومة جمهورية السودان قيمة شراء الامتياز.

قامت الحكومة السودانية بعد ذلك بالاتصال ببعض الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط ومشتقاته وهي لم تكن في البداية شركات عملاقة كبيرة كالشركة الأمريكية صاحبت الامتياز[(١)].

فدخلت الشركة الكندية العاملة في مجال النفط إستت بتروليوم مجال النفط السوداني

(State petroleuom) والتي تدفق على مهندسوها النفط السوداني لأول مرة في الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٩٦م بكميات متواضعة لم تتجاوز العشرين ألف برميل في اليوم ؛ يتم نقل هذه الكمية من مواقع الإنتاج إلى مصفاة الأبيض بالقطارات والشاحنات ؛ وقد فتح ذلك الباب دخول (الائتلاف التجاري) بين كل من الحكومة الصينية ٤٠٪ والماليزية ٣٠٪ والكندية ٢٥٪ والحكومة السودانية ٥٪ لتبدأ رحلة الإنتاج وتسويق النفط السوداني ولتصبح الدولة السودانية قد دخلت في سوق إنتاج وصناعة النفط التجاري.

ففي خلال ثلاثة سنوات فقط إرتفع مستوى الإنتاج السوداني من ١٥٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٢٠ ألف برميل في اليوم وهي الكمية التي من المتوقع أنَّ

(١) مقابلة خاصة مع رجل الأعمال السوداني ؛ محمد عبد الله جار النبي ؛ طرابلس ؛ ليبيا ، ٢٠١٣م.

تتضاعف خلال السنوات المقبلة ؛ فقد أقيم مركز لتجميع النفط في حقل هجليج بولاية غرب كردفان وهي أحدى الولايات الشمالية ؛ ثم إمتد خط أنبوب الصادر من هجليج إلي شواطئ البحر الأحمر ميناء بشائر بطول خط يبلغ ١٦١٠ كلم والذي أُعد خصيصًا لتصدير النفط الخام السوداني من حقول مختلفة بغرب كردفان وولاية الوحدة التابعة لدولة جنوب السودان هذا الخام يستهلك منه محليًا حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا ويصدر الباقي ١٦٠ ألف برميل ؛ وقد صدَّرت أول شحنة من الخام السوداني في الثلاثين من أغسطس ١٩٩٩م عبر ميناء بشائر بعدها قامت الحكومة السودانية بإنشاء مصفاة الجيلي شمال الخرطوم بتمويل مناصفة بين الحكومة السودانية وجمهورية الصين الشعبية بطاقة إنتاجية قوامها ٢٥ ألف[١] برميل[٢] بها إكتفي السودان من البنزين والغاز وأصبحت له منها كميات للصادر إلى دول الجوار ؛ بجانب مصفاة الجيلي يوجد مصفاة بور تسودان التي أنشأت في ستينات القرن الماضي وتنتج حوالي ٥٠ ألف برميل يومياً .

من المنتظر أنْ ترتفع الكمية الإنتاجية إلى ٧٥ ألف برميل مقبل السنوات القادمة .

ولعل الانجاز المهم في هذا السياق هو قيام مركز معلومات وتدريب وتحليل وتطوير الطاقة في الخرطوم بعد ما كان يتم ذلك كله في معامل خارج السودان وبذلك تكون قد توفرت وتكاملت إلى حدٍ كبير الصناعة النفطية في السودان من بعدما تداعت في إنتاج وتطوير هذه الصناعة الإستراتيجية شركات صينية وأوربية وماليزية وروسية وكندية وخليجية إلى جانب الشركات الأجنبية والوطنية التي نهض على أيديها المشروع النفطي في السودان ومن أهم هذه الشركات الشركة الوطنية الصينية لإنتاج البترول والشركة الماليزية بترو ناس والشركة الكندية تلسمان .

(١) تقارير وزارة الطاقة والتعدين السودانية ٢٠٠٢م .

(٢) وكالة السودان للأنباء ؛ سونا ؛ نشرة خاصة ، ٢٠١٣م.

سبقت الإشارة إلي أنَّ دولة جنوب السودان تعتمد إعتمادًا كليًّا على عائدات النفط ويستحوذ جنوب السودان على الخام لا مثيل له في أية دولة نفطية في العالم،

السودان حاليًا يصدر حوالي ثلاثة أرباع إنتاج النفط السوداني من الجنوب والبالغ نحو نصف مليون برميل يوميا ؛ وتستمد حكومة جنوب السودان من هذا الإنتاج ما يقرب ٩٨٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وقد بلغت عائدات جنوب السودان المتأتية من النفط، خلال الفترة بين يوليو وأكتوبر ٢٠١٠م أكثر من أربعة مليارات دولار وعلى الرغم من ذلك، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنَّ إنتاج النفط الخام في جنوب السودان بدأ ينخفض، من ذروته في ٢٠٠٩م عند نحو ٣٦٠ ألف برميل يومياً، ليصل إلى نحو ٣٠٠ ألف برميل .

كذلك لا تزال العلاقة الشائكة بين جنوب السودان وشماله تمثل عامل ضغط كبيرًا على الصناعة النفطية في الجنوب.

وفي الحادي عشر من يناير ٢٠١٢م ، إتهمت دولة جنوب السودان الخرطوم بتعطيل تصدير ٣.٤ ملايين برميل من النفط الخام، وتحويل نحو نصف مليون برميل إلى مصافيها، وبناء خط أنابيب لمواصلة تحويل مسار نفطه .

سبق أنَّ إتهمت جوبا الخرطوم، في نوفمبر ٢٠١١م بمنع تصدير ١.٦ مليون برميل مؤقتاً في بور تسودان وهددت الخرطوم باستقطاع ٢٣٪ من صادرات نفط الجنوب كمدفوعات عينية، إلى أنَّ يتم التوصل إلى إتفاق نهائي.

وليس هناك من خط تصدير بديل لنفط دولة جنوب السودان حتى اليوم وهناك مشاورات مع كينيا لتصدير هذا النفط عبر ميناء ممباسا على المحيط الهندي إلَّا أنَّ تكلفة هذا المشروع كبيرة ؛ ويقال إنَّ الصينيين يدرسون إمكانية تمويله .

إضافة للنفط، يحوي جنوب السودان على العديد من الثروات الطبيعية، بما في

ذلك الذهب، الفضة، النحاس، الزنك، الحديد، الأخشاب والأحجار الكريمة[١]،

الاشتباكات القبلية :

على صعيد ثالث يُمكن الإشارة إلى أنَّ إحدى مشكلات جنوب السودان البادية للعيان، تتجلى في حوادث الثأر والاشتباكات التي تنشب بين القبائل المتنافسة خاصة في المناطق النائية والتي يقل فيها منسوب سيطرة الدولة[٢].

في أواخر العام ٢٠١٤م هاجم نحو ستة آلاف مسلح يطلقون على أنفسهم الجيش الأبيض ينتمون لقبيلة النوير عددهم حوالي ستة ألف مقاتل هاجموا مجموعة أثنية أخرى من قبيلة المورلي في منطقة بيبور بحجة أنهم سرقت لهم مواشيهم إرتكبوا مجزرة كبيرة في حقهم فقد قتل منهم حوالي ثلاثة ألف شخص من بينهم حوالي ٢١١٨ من النساء والأطفال .

وأصدرت جماعة الجيش الأبيض لشبيبة النوير بياناً في ٢٦ ديسمبر٢٠١٤م .

تعهدت فيه بـ«محو قبيلة مورلي بالكامل» كحل وحيد لضمان توفر الأمن لماشية قبيلة النوير .

في السياق ذاته، قالت حكومة جنوب السودان، في الثالث عشر من يناير ٢٠١٥م إنَّ نحو ستين شخصاً، معظمهم نساء وأطفال، قتلوا في إشتباكات قبلية وقعت في الحادي عشر من الشهر ذاته[٣].

ووفقاً لتقارير دولية، فإنَّ العنف القبلي، والهجمات التي تستهدف سرقة المواشي والهجمات المضادة لها بولاية جونقلي قد أسفرت خلال عام ٢٠١٤م عن مقتل ألف ومائة شخص، وتهجير حوالي ٦٣ ألفا من منازلهم .

فقد أعلنت الأمم المتحدة بأنها ستطلق حملة إنسانية وآسعة لمساعدة

(١) نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص ١٤٩ ؛ ١٥٢.
(٢) وكالة السودان للأنباء، القتال القبلي بجنوب السودان، ٢٠١٤م.
(٣) مؤتمر صحفي للناطق الرسمي باسم حكومة جنوب السودان، ٢٠١٥م.

المتضررين من الصراع القبلي في ولاية جونقلي وتهدف الحملة مساعدة الآلاف على العودة إلى ديارهم ؛ بعد أنْ فروا منها خلال الاقتتال القبلي في معظم أرجاء ولايات دولة جنوب السودان بسبب النزاعات القبلية[١].

وكانت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب قد دامت عقوداً من الزمن ولفترات متباينة (١٩٥٥م ؛ ١٩٨٣م؛ ٢٠٠٣م)، وأسفرت عن قتل ما يزيد على مليوني شخص، وتشريد أربعة ملايين آخرين، أصبحوا لاجئين داخل وطنهم كما لجأ نحو ٤٢٠ ألف نسمة للدول المجاورة بكينيا وأوغندا وزائير وبعض الدول الأوربية وأمريكا ومصر وكندا وأستراليا وكثير من دول العالم[٢].

في المجمل يوجد في جنوب السودان ما لا يقل عن ٨٠ ألف نازح، بسبب الحروب وتدهور الأحوال المعيشية، كما يوجد حوالي ٢١ ألف لاجئ، غالبيتهم من إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولدى دولة جنوب السودان جيش كبير نسبي، وغالباً ما يسفر التأخير في دفع رواتب أفراده عن أعمال شغب وتمرد يقوم بها الجنود الغاضبون.

وعلى إثر إنتقادات وجهتها هيئات دولية، أعلنت حكومة جوبا في أغسطس ٢٠١٠م بأن كل الفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة سوف يجري إخراجهم من الجيش إلا أنَّه يعتقد بأن هناك ما لا يقل عن ٩٠٠ طفل لازالوا يخدمون في جيش جنوب السودان ؛ وما يُمكن قوله خلاصة هو أنَّ دولة جنوب السودان تواجه إنطلاقة مليئة بالتحديات وإنَّ كثيرًا من رهاناتها يتجه إلى المجتمع الدولي لدعم برامجها ومشاريعها، خاصة على صعيديْ البنية التحية وتطوير القطاع الزراعي[٣].

(١) تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنوب السودان ، ٢٠١٥م.

(٢) وكالة رويتر تقرير عن جنوب السودان ٢٠١٤م

(٣) تقارير بعثة يونميس بجنوب السودان يوليو ٢٠١٥م .

الفصل الثالث

أسباب الصراع

بين السودان وجنوب السودان

لقد مثلت قضية إقليم جنوب السودان من خلال عوامل كثيرة منها :-

(الاثنية والدينية والثقافية والاجتماعية) بعدًا إضافيًا لتعقيدات أمر الهوية الوطنية السودانية وذلك تكاملاً مع الجغرافيا والطبيعة إحدى أخطر القضايا الوطنية المهددة لوحدة السودان وتماسك جبهته الداخلية والحفاظ على أمنه الإستراتيجي إذ أدت هذه العوامل مجتمعة إضافة لعوامل أخرى منها الخلافية بين أبناء شمال وجنوب السودان أصبحت هي البيئة الحاضنة للانفصال ؛ وهي لم تكن وليدة الصدفة بل هي بذرة الاستعمار التركي التي رعتها الإمبراطورية العجوز بريطانيا وذلك من خلال سياساتها الخاطئة والتي دعمت وآزرت من خلال التبشير المسيحي الكنسي تحريضًا ضد الشمال المسلم ؛ إضافة إلى إهمال التنمية والمشاركة السياسية من النخب الشمالية لإخوتهم من الجنوب ؛ وسوء إدارة الأزمة من قبل الأحزاب السياسية والحكومات الوطنية المتعاقبة (منتخبة أو عسكرية إنقلابية أو شمولية) ليزيد كل ذلك من حجم المشكلة ويرفع ويغذي كل ذلك ليرفع من روح عدم الانتماء الوطني لدي الجنوبيين ؛ والذي ما كان يوجد أصلاً ما يؤسس له إطلاقًا ؛ وذلك من خلال ما تؤكده حيثيات وتكوين دولة السودان الحديث كل ذلك عجل من إسراع وتيرة عجلة الانفصال التي دارت سريعًا وأوصلت السودان إلى ما هو عليه الآن بلد ممزق ومقطع الأوصال سواء أنَّ كان ذلك في شماله أو جنوبه والشواهد ماثلة وشاخصة أمامنا لا تحتاج لأي إجتهاد أو عناء تعب .

تعتبر الوحدة الوطنية لأيِّ دولة من الدول في العالم أولي الأهداف الإستراتيجية هي الوطنية بحيث أنها تشكل عامل الاستقرار الوطني الأول ؛ والذي يتم وفق مؤشرات أولية والعمل الهادئ لتحديد الإستراتيجية الوطنية ؛ وهذا يحتاج لإرادة سياسية وآعية ومدركة ومستوعبة من أجل وضع الأسس والمفاهيم العلمية الصحيحة لكيفية بناء الوحدة الوطنية الصحيحة ؛ ثم يأتي دور التخطيط الإستراتيجي المنسق والمتكامل ؛ ومن ثم تنفيذ السياسات الوطنية والتي تتحقق

بموجبها التنمية المتوازنة ومن ثم المحافظة على الأمن الوطني وحمايته ؛ وهذا ما لم تؤخذ به الحركة السياسية السودانية منذ الاستقلال مفهومًا وعملاً تواثقيًا على الأهداف الرئيسية النابعة من تلك الإستراتيجية وبأسبقية الوحدة الوطنية الأمر الذي أدى إلى ضعف وتضعضع هذه الروح الوطنية وأهميتها لشعب جنوب السودان على وجه الخصوص لتزداد مخاطر ومهددات الأمن الوطني السوداني .

▪ المبحث الأول :
أداء الحكومات الوطنية تجاه المشكلة ومجهودات الحلول :

بعد أنَّ إستغل السودان وآلت مقاليد الأمور إلى السودانيين لم يطرأ جديد في سبيل تهدئة الأوضاع وإخماد التمرد في الجنوب وإنما زادت أسباب تفاقم المشكلة في مرحلة فجر الاستقلال (١٩٥٦م ـ١٩٥٨م) وكان لسياسات أول حكومة وطنية ديمقراطية آثار رئيسية على الجنوب منها :-

١/ إستياء وآسع النطاق ضد الإدارة الجديدة في الإقليم والتي أصبحت بصورة شبه كاملة في أيدي موظفين شماليين[(١)].

٢/ عدم الالتزام بالاتفاق الذي تم قبل إعلان الاستقلال في أول يناير ١٩٥٦م والذي يقضي على أنَّ يتمتع جنوب السودان بالحكم الفيدرالي بعد الاستقلال إذ أنَّ هذا الاتفاق لم يتم باعتبار أنَّه في أساسه ليس جامعاً ولا يمثل كل القوى السياسية في السودان ولذلك يحسبه الرفض من البعض من المزالق التي تحسب على السياسيين وعلى النظام السياسي في تلك المرحلة[(٢)].

٣/ ظن ساسة الشمال بأنهم يملكون الجنوب ، فكانت إستمالة الجنوب يرشي النخبة الجنوبية الحديثة والتقليدية ومن الواضح أنَّ أولئك الساسة لم يكونوا يرون في الجنوب إلا شيئين : أحدهما رصيد إستراتيجي للانتخابات ، والثاني

(١) منصور خالد ، النخب السودانية وادمان الفشل ، ص ١٣.

(٢) عمر احمد قدور ، شكل الدولة في إستراتيجية وفلسفة الأمن ؛ المؤسسة العامة للطباعة ؛ الخرطوم ؛ السودان ١٩٩٧م ، ص٢٦٠ .

مجموعات من النخب خلَّفها الاستعمار ، وبالتالي لا مكان لها ولا سلطان بعد خروج الاستعمار[١] .

٤/ إحساس الجنوبيين بأنَّ نصيبهم من الحقائب الوزارية التي تسند إليهم عادة لم تكن من الوزارات السيادية أو الاقتصادية ، وإحساسهم بأنه توكل إليهم مهام هامشية لوزارات بلا أعباء في بعض الأحيان[٢] .

٥/ حكومات هذه الفترة لم تحرص على إقامة البنى الأمنية الصحيحة لاقتلاع التمرد من جذوره ، كما لم تعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي حجر الزاوية في القضاء على التمرد وأسبابه[٣] ، كما أنها لم تنتبه للحقائق التي لا تخفي على عين ناهيك عن التيارات الخفية المضطربة التي أدت في النهاية إلى إندلاع العنف وبداية التمرد في الجنوب.

فترة الحكم العسكري ١٩٥٨م-١٩٦٤م :

شهدت فترة الحكم العسكري الذي قاده المرحوم الفريق إبراهيم عبود أحداثاً وتحولات حاسمة وأساسية في مسار النزاع ، أدت إلى تعميق عدم الثقة بين الأشقاء وزيادة الشكوك فيما بينهم وتمثلت في :

١/ شرع عبود في تنفيذ برامج التعريب والتعليم في الجنوب ، وفتح المدارس الدينية والإسلامية.

٢/ عمد إلى زيادة عدد الضباط الشماليين في المناصب الإدارية في المديريات الجنوبية.

٣/ لم تتردد الحكومة العسكرية في اللجوء إلى كافة أساليب البطش والعنف مع دعاة الانفصال ، ومع دعاة الفيدرالية في الجنوب أيضاً.

(١) منصور خالد ، مرجع سابق ، ص ٢١٣.
(٢) قدور ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢.
(٣) نفس المرجع ، ص ٣٨٢.

لقد كان من شأن كل ذلك أنَّ تأججت مشاعر الإستياء إزاء الشماليين لدى أبناء الجنوب ، وراحت قوات الأنانيا تباشر نشاطها العسكري بدءاً من شهر سبتمبر عام ١٩٦٣م.

فترة الحكم المايوي ١٩٦٩م-١٩٨٥م :

تميزت فترة ٢٥ مايو ١٩٦٩م بزعامة الرئيس جعفر نميري بهدوء نسبي ومحاولات جادة لحل المشكلة ، وقد كان توجه النميري إزاء مشكلة الجنوب مغايراً إلى حد كبير لمواقف أسلافه ، في ٩ يونيو ١٩٦٩م أعلن أنَّ سياسة حكومته في الجنوب تقوم على أساس العمل على منح الجنوبيين حكماً ذاتياً إقليمياً في إطار السودان الموحد ، نظراً لأنَّ ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وبالتالي فإنَّ وحدة البلاد يجب أنْ تبنى في ضوء هذه الحقائق الموضوعية، وعلى الرغم من التغيير الكبير في مواقف الخرطوم من مشكلة الجنوب والتي تجسدت في مبادرة نميري المتقدمة فإنَّ الصراع الدامي بين الأنانيا وقوات الجيش السوداني قد استمر ، غير أنَّه على إثر إنتخاب نميري رئيساً للسودان في أكتوبر ١٩٧١م راح يجري إتصالات سرية مع قادة الجنوب ، كما سعى الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي إلى التقريب بين مواقف الفصيلين المتنازعين الأمر الذي تمخض في النهاية عن توقيع إتفاقية أديس أبابا للمصالحة السودانية في فبراير ١٩٧٢م.

يمكن القول أنَّ إتفاقية أديس أبابا نجحت في إخماد نيران الحرب الأهلية وإعادة الاستقرار إلى ربوع الوطن ، وقد إستمر هذا الاستقرار لمدة عشر سنوات لم تخل من تعبير الجنوبيين عن سخطهم غير مرة إزاء كل ما يعتبرونه إنتهاكاً من جانب النميري لإتفاقية أديس أبابا، غير أنَّ هذا السخط قد تزايد مع بداية عقد الثمانينات وبلغ أوجه مع بداية عام ١٩٨٣م ، على نحوٍ هيأ لإنهيار الإتفاقية وظهور حركة جنوبية جديدة بقيادة جون قرنق تعلن تمردها على حكومة الخرطوم لكي يشتعل من جديد أوار الحرب الأهلية في السودان.

الفترة من ١٩٨٦م-١٩٨٩م :

على إثر إعلان كوكادام بإثيوبيا والذي دعت له الحكومة الانتقالية أجريت إنتخابات برلمانية وأصبح الصادق المهدي بمقتضاها رئيساً للوزراء ، وما أنْ وصل المهدي إلى الحكم حتى إستجد حدث أطاح بمقررات كوكادام ، إذ قامت قوات قرنق بإسقاط طائرة سودانية مدنية فوق ملكال بالجنوب بعد الاشتباه في أنها تنقل معدات عسكرية وقد ترتب على ذلك إعلان المهدي وقف أي اتصالات أخرى مع حركة قرنق ، معتبراً إياها منظمة إرهابية ، وليستمر بذلك الصراع الأهلي الدامي والذي لم تفلح كافة الجهود التي بذلت لحله بالطرق السلمية.

الفترة من ٣٠ يونيو ١٩٨٩م :

في هذا التاريخ وصل إلى الحكم على إثر إنقلاب عسكري الرئيس الحالي عمر البشير وعلى الرغم من إنَّ البشير قد أعلن عن أمله في حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية إلا أنَّه أكد عدم تخليه عن قوانين الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن رفضه لأية محاولة إنفصالية في الجنوب، وفي ذات الوقت أكد قرنق رفضه التام لإستمرار الجنوب في كنف دولة دينية ، وراح يعلن أنَّه لن يتخلى عن موقفه إلاَّ إذا أصبح السودان دولة علمانية ديمقراطية، وهكذا فقد راحت قوات الحكومة السودانية تشن حربًا شعواء لا هوادة فيها ضد حركة قرنق الذي كان حتى بداية عقد التسعينات يعلن أنَّ حركته ليست إنفصالية وإنما تستهدف فحسب إقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان[١].

يذكر أنَّه في هذه الفترة إستمرت الحرب في الجنوب بصورة تختلف عن العهود السابقة لها ، إذ شهدت إستقطاباً حاداً من الطرفين في الداخل والخارج فالحكومة السودانية كانت تصور أنَّ الحرب ضد الكفر والعلمانية ، بينما أخذ الطرف الآخر يصور أنَّ الحكومة ضد المسيحية والمسيحيين، وبهذا إعتمد على

(١) وهبان ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

أخذ الدعم من الخارج وعلى هذا الشكل إستمرت الحرب في الجنوب بين الأخـذ والجذب حتى العام ٢٠٠٢م الذي أعلن فيه عن مبادرة السلام الأخيرة.

جهود الحكومة الوطنية لحل المشكلة :

مؤتمر المائدة المستديرة :

إنعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الفترة من ١٦-٢٠ مارس ١٩٦٥م إبان الحكومة الانتقالية التي تكونت بعد نجاح ثورة أكتوبر ورأسها سر الختم الخليفـة وكان من أهم شعارات ثورة أكتوبر وأهدافها هو إقرار السلم وإعتماد نهـج الحـل السلمي لمشكلة الجنوب بل أنَّ المؤرخين يعتبرون أنَّ السبب المباشر لقيام ثـورة إكتوبر هو حل مشكلة الجنوب حيث أنَّ الشرارة الأولى لهذه الثـورة إنطلقـت مـن ندوة جامعة الخرطوم الشهيرة حول قضية الجنوب فكان أنْ إستجاب حزب سانو لهذه الدعوة السلمية فبادر إلى إرسال مـذكرة لـرئيس الـوزراء ضـمنها الـدعوة إلى مؤتمر المائـدة المسـتديرة ، شـارك في المـؤتمر (٤٥) عضـواً (١٨) مـنهم كـانوا يمثلون أحـزاب الشـمال و (٢٧) مثلـوا أحـزاب الجنـوب بالإضـافة إلى حضـور مراقبين من كينيا ويوغنـدا وغانـا ونيجريـا والجزائـر ومصـر وتـرأس الجلسـة في المؤتمر الدكتور/ النذير دفع الله بوصفه مديراً لجامعة الخرطـوم وقتهـا وباعتبـار الجامعة مؤسسة مستقلة.

أمَّا الأجواء التي إنعقد فيها المؤتمر فقد وصفها البروفيسور محمـد عمـر بشير بأنَّ التوجس وفقدان الثقة كانا الشعور المسـيطر عـلى الجنـوبيين ولأسـباب عدة فشل المؤتمر في الوصول لحل المشكلة إلاَّ أنَّ المراقبين إجمالاً عزوا فشله إلى الانقسامات بين الأحزاب الجنوبية وإختلافها حول تحديد العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، وقد إنتهى المؤتمر بتوصية أحالت نقاط الخلاف في المسـائل الدستورية والإدارية إلى لجنة الاثني عشر التي تكونت فيما بعد لمواصلة الحوار.

***

لجنة الاثني عشر :

بدأت لجنة الاثني عشر أعمالها بصورة رسمية في يونيو ١٩٦٥م بتشكيلة ضمت ستة أعضاء جنوبيين ومثلهم من الشمال ، وحددت إختصاصاتها في دراسة المسائل المتعلقة بالهيكل الدستوري والإداري والعمل كلجنة مراقبة لتنفيذ الخطط والسياسات المتفق عليها في مؤتمر المائدة المستديرة والتخطيط لتطبيع الأوضاع في الجنوب ، والعمل على إستقرار الأمن والنظام ، وعقدت اللجنة (٤٨) إجتماعاً على مدى أكثر من عام حيث رفعت تقريرها النهائي لرئيس المؤتمر ورئيس مجلس الوزراء في ٢٦ يوليو ١٩٦٦م، وأهم ما إشتمل عليه التقرير هو الاتفاق على إنشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي وحاكم تنفيذي للإقليم الجنوبي من سكان الإقليم ، وأنْ يتم إختيار عضو الحكومة الإقليمية بالانتخاب المباشر ، كما تم الاتفاق على مفهوم الحكومة الإقليمية فيما إختلفوا في التطبيق العملي ، حيث رأى الأعضاء الجنوبيون أنْ يكون الجنوب إقليماً وآحداً، كما تم الاتفاق على سلطات الحكومة المركزية وسلطات الإدارة الإقليمية للجنوب، كما تم الاتفاق على سلطات الحكومة المركزية وسلطات الإدارة الإقليمية للجنوب، والجدير بالذكر أنَّ ممثلي حزب الشعب الديمقراطي والشيوعي السوداني لم يوقعا على توصية اللجنة بسبب انسحابها منها إحتجاجاً على عدم إدانة اللجنة لما أسمياه النشاط العدائي والعنف الذي مارسته الأنانيا أثناء فترة إنعقاد اللجنة[1] .

(١) بانوراما الحرب والسلام من مؤتمر جوبا ٤٨ ؛ نيفاشا ٢٠٠٤م ، صحيفة الصحافة ، العدد (٣٩٤٩)، الخميس ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٤م.

أعضاء لجنة الاثني عشر

جدول رقم (١ – ٣)

من حزب سانو	من حزب الأمة	من جبهة الجنوب	من حزب الشعب	من الحزب الشيوعي	من جبهة الميثاق
إيليا لوب لورنس وول جورج لومومورو هيلاري أوكالا بيكانوراماأجوير وليم دينج	الصادق المهدي محمد داوؤد الخليفة د، عباس محمد نصر	جوردونثورثان أبيل الير جوردون أبيي آثرون داك أثرت يوجو ناتالي أولوك	علي عبد الرحمن الهادي عبدون الفاتح عبدون	عبد الخالق محجوب محمد إبراهيم نقد د، الطاهر عبد الباسط	د، حسن الترابي محمد يوسف محمد خالد عثمان
من جبهة المهنيين	من الوطني الاتحادي	آخرون	آخرون		
مكاوي مصطفى سيد عبد الله السيد إبراهيم محمد	إسماعيل الأزهري محمد أحمد المهدي عثمان ياسين	فيلمون مايوك ريدج لوال إدوارد أموم	شارل علي بلال يوسف ديكو جيمس بول كالمال		

المصدر : محمد عمر بشير ، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع ، ترجمة أسعد حليم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١م ، ص ٢٦١.

إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م :

تعتبر إتفاقية أديس أبابا وآحدة من المعالم البارزة والمحطات المهمة في تاريخ الحرب والسلام في السودان وذلك لنجاحها على الأقل في وقف الحرب والاقتتال لمدة عقد من الزمان هيأ الفرصة للتعايش السلمي والالتفات لقضايا التنمية، وقد إستطاع نظام النميري بعد الانقلاب ، إقصاء كل مراكز القوى في الشمال السوداني ، وقد شمل هذا حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والشيوعيين ومنذ ذلك الحين أصبح النظام يعتمد بشكل متزايد على دائرة إنتخابية قوية في الجنوب شكلها النظام بعد إبرام إتفاقية سلام مع قيادة الأنانيا في أديس أبابا في فبراير/ مارس ١٩٧٢م تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس أفريقيا بالإضافة إلى الإمبراطور هيلا سيلاسي[١] .

إتصلت المفاوضات الكاملة في أديس أبابا وكان وفد الحكومة برئاسة أبيل الير ووفد الحركة برئاسة أزبوني منديري وتم الاتفاق على ثلاثة نصوص تشكل في مجموعها إتفاقية أديس أبابا وهي :

١/ قانون ينظم الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان ولائحة بالمسائل المالية.

٢/ إتفاقية وقف إطلاق النار.

٣/ بروتوكولات حول الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالإدارة والمسائل العسكرية والقضائية والتأهيل والتوطين[٢] .

على هذا أنشأت الإتفاقية شيئاً أشبه بنظام فيدرالي من السلطات المقسمة ونظام شبه فيدرالي يضمن إنفصال هوية الجنوب المسيحية والأفريقية بالإضافة إلى البيروقراطية الإقليمية ، كما تم التوصل إلى تسويات تاريخية في مجالات الدين

(١) رفائيل بادال ، «الصراع في جنوب السودان» المصدر : www.Aljazeera.net

(٢) تيم نبلوك ، صراع السلطة في السودان ؛ ترجمة الفاتح التجاني ومحمد على جادين ، ص ٢٣٥.

واللغة والثقافة وترجمة إلى المادتين ٩ و ١٦ من الدستور الوطني لعام ١٩٧٣م، فتنص المادة ٩ على أنَّ العادات والشريعة الإسلامية هي مصادر التشريع الرئيسية وأنَّ الأمور الشخصية لغير المسلمين تخضع لقوانينهم الشخصية، أما المادة ١٦ فإنها تقر بالدور المهيمن للإسلام والمسيحية في الحياة الوطنية لشعب السودان بينما تستوعب كذلك الجوانب الطيبة في المعتقدات الروحية الأخرى، وهكذا لبى الاتفاق مطلباً جنوبياً عزيزاً للاعتراف بوضعه الخاص وتحقيق سلام وأمن نسبيان وكفلت كذلك حرية الحركة من وإلى الجنوب.

إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م ومزاياها :

عقب إنقلاب ثورة مايو ١٩٦٩م قرر الرئيس والقائد العام لقوات الشعب المسلحة السودانية جعفر محمد نميري بأن يسعى جاهدًا لحل قضية إقليم جنوب السودان من خلال وسيط إقليمي بدولة إثيوبيا المجاورة ؛ فقد إنطلقت محادثات السلام في السادس عشر من فبراير ١٩٧٢م متجاوزة بعض حالات الرفض الجنوبي للمحادثات وكان إرتكاز المفاوضات مبنية على موافقة حركة تحرير جنوب السودان للمبادئ والتي سبق تقديمها لها بواسطة الوسيط الأثيوبي وكانت المحادثات من بدايتها ساهمت في تحقيق دفعة جيدة للتفاوض من خلال موافقة الحركة للحوار مع حكومة نميري بهدف الوصول إلى سلام يحفظ للسودان وحدته معلنة بذلك ثقتها في الحكومة وبأنها صادقة وجادة في سعيها لإيجاد معالجة جذرية لقضية إقليم جنوب السودان مقدمة مقترحاتها التي تراها يمكنها أنْ تحقق تسوية سياسية وسلام شامل ومستدام متمثلة في الأتي :-

١- الحكم الفدرالي فقد تقدم الوفد التفاوضي لحركة تحرير الجنوب (أنانيا[1]) بمطلب الحكم الفدرالي والذي كان يجد المقاومة دائمًا من الشماليين منذ مؤتمر جوبا في العام ١٩٤٧م بحكم مفهومهم بأنه يكرس للإنفصال مؤكدين

(١)محمد عمر بشير ؛ جنوب السودان من الحرب الداخلية إلى السلام ترجمة هنري رياض وآخرون ؛ بيروت دار الجيل ؛ ص ٣٥٣.

على المركزية وبما يحول دون التقسيم حتى هذه المفاوضات ؛ فعلى الرغم من الأهمية بوحدة أبناء الوطن الواحد بالشمال والجنوب فكان الأمر يحتاج لقرار حاسم وشجاع بكبر حجم أهميتها إذا كان ذلك يؤدي إلى أنَّ تتحقق هذه الوحدة المنشودة وكان المفاوضون رأوا أنَّ يبدؤوا بالموضوعات الخلافية مثل :-

(الدين ؛ الثقافة ؛ التنمية ؛ الثروة ؛ السلطة) تفصيلاً للمسائل التي تقع تحت سلطات المركز والمشتركة ؛ على أنَّ تترك مسؤولية تجديد شكل الحكم إختيارًا لاسمه سواء كان فدراليًا أو حكمًا ذاتيًا إقليميًا أو إستقلالاً كاملاً عن الحكومة المركزية وبما يحقق ذلك قناعة الجنوبيين .

إنَّ نظام الحكم سواء كان فدراليًا أو إقليميًا فإنه لا شك سيكون محافظا على وحدة الدولة السودانية وذلك ما يؤكده :-

لا يحقق هذا النظام الاستقلال لجنوب السودان إذ يظل إقليم جنوب السودان جزءًا من دولة السودان الموحدة ؛ وسيكون الولاء الوطني بصورة أقوى تجاه الإقليم ؛ كما أنَّ إقليم جنوب السودان يحتاج لقدرات سياسية وإقتصادية قوية تؤدي إليها التكاليف المادية الزائدة والتي يحتاجها إنشاء الأجهزة الإدارية والحكومية والتوظيف[1] يظل إقليم جنوب السودان والذي يحكمه نظام جعفر محمد نميري يكون خاضعًا لدستور الدولة الاتحادية أو المركزية والذي يؤطر العلاقات بين المركز والإقليم في المجالات السيادية وسلطات الإقليم إداريًا وسياسيًا وفي مجال الشؤون الخارجية مع قومية القوات المسلحة والجانب الاقتصادي المرتبط بالثروات القومية والاتصالات والمواصلات والجمارك والجنسية وأي شان أخر تفصيلاً للمسؤوليات وحسب درجة المسؤولية القومية وحقوق بقية أجزاء الدولة السودانية .

٢- حدود الإقليم الجنوبي تمثل مقترح لجنة المحادثات لحركة تحرير

(١) أبيل ألير ؛ جنوب السودان والتمادي في نقص العهود والمواثيق ؛ ترجمة بشير محمد سعيد ؛ الخرطوم؛ دار عزة للنشر والتوزيع ؛ ٢٠٠٥ م ؛ ص ١١٥ ؛١١٧ .

جنوب السودان في إنَّ الإقليم الذي يراد له أنْ يحكم فدراليًا ويتكون إقليم جنوب السودان بحدوده عند الاستقلال في العام ١٩٥٦م مضافًا إليه الجهات التي ترى الحركة أنها كانت جزءًا منه وتم ضمها إلى أقاليم أخرى مجاورة وتتمثل هذه الأجزاء في منطقة آبيي في جنوب كردفان والتي أدت إلى التمازج الذي حدث بين قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك إلى رفض ضمها إلى بحر الغزال في العام ١٩٥١م نسبة للوصول إليها بسبب طبيعة الأرض ثم منطقة البرون بجنوب النيل الأزرق والتي تم فصلها من منطقة أعالي النيل في العام ١٩٥١م وأخيرًا حفرة النحاس والتي تم ضمها إلى إقليم دارفور في العام ١٩٦١م ؛ وذلك لوجود كميات كبيرة من النحاس واليورانيوم بها وهو الشئ الذي أدى إلى تخوف الحكومة المركزية من أنَّ تكون جزءًا من الجنوب إذا تم انفصاله كما أورد ذلك أبيل ألير ؛ وأدى النقاش حول هذا المقترح إلى أنَّ الحركة لا تملك التفويض الذي يخولها التحدث باسم مواطني تلك المناطق ولذلك تم الاتفاق على بقاء حدود الإقليم الجنوبي على ما كانت عليه عند إستقلال السودان مع منح حق الانضمام لمواطني هذه المناطق إلى إقليم جنوب السودان إذا أرادوا ذلك .

٣- عدد أقاليم السودان تمثل إقتراح حركة تحرير السودان إلى إقليمين شمالي وجنوبي ثم رأت من بعد ذلك أنَّه من الأفضل أنَّ تتم إدارة السودان من خلال أربعة أقاليم وذلك بإضافة الإقليم الشرقي والإقليم الغربي والإقليم الشمالي وهو ما دار فيه نقاش وتأييد حتى من بعض أعضاء لجنة الحكومة بينما عارضه آخرون وعلى رأسهم الدكتور جعفر محمد على بخيت والذي أشار إلى أنَّ بقية الأقاليم لم تحمل السلاح كما الجنوبيون من أجل إقتسام السلطة مع الحكومة المركزية ؛ ومن ثم فإنَّ حديث الجنوبيين عن بقية الأقاليم الأخرى لا يجد التأييد لذا عليهم أنْ يطالبوا بالحقوق التي يقاتلون من هم من أجلها ؛ وكان هذا ما إستقر عليه رأي المفاوضين ليكون جنوب السودان إقليمًا وآحدًا بذاته وليكون نظام الحكم فيه حكمًا ذاتيًا في إطار الوحدة مع بقية الأقاليم الأخرى .

٤- لقد أسفر هذا الحوار عن إنتخاب مؤسسة تشريعية وأخرى تنفيذية ليكون مقرهما مدينة جوبا باعتبارها عاصمة لإقليم جنوب السودان على أنَّ تنتخب الجمعية التشريعية رئيسها ورئيس الجهاز التنفيذي (المجلس التنفيذي العالي) مع المراقبة لهذا الجهاز وأدائه وإصدار التشريعات التي تضبط النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الكفوءة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحديد السلطات التشريعية الأخرى والتي سوف يباشرها المجلس الإقليمي في جميع المجالات ؛ هذا مع تأمين حق الهيئة التشريعية في التشريع القومي وذلك بمنحها حق الطلب إلى الرئيس جعفر محمد نميري وبأغلبية ثلثي أعضائها بإيقاف تنفيذ القوانين التي تؤدي إلى الإضرار برفاهية شعب الجنوب وبسحب مشروع القوانين التي تحدث ذات الآثار السالبة إذا تحققت الأغلبية النيابية لذلك ؛ على أنَّ تقوم كل من الهيئتين التشريعيتين بإبلاغ كل منهما الأخرى بما يتم تقديمه من مشروعات وما هو مجاز منها .

أمَّا الجهاز التنفيذي فقد حددت مهامه في إعداد مشروعات القوانين التي يتم تقديمها للهيئة التشريعية مع مسؤوليته في تحديد وآجبات المصالح والمؤسسات الحكومية التابعة له تشاورًا مع نظيراتها بالحكومة المركزية مع مسؤولية بناء خدمة مدنية متطورة وتأمين حق حرية التنقل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأنْ يؤطر ذلك في قانون يتم من خلاله تأكيد الحقوق في المواطنة والعبادة والعمل مع حفظ هذه الحقوق للأقليات تعبيرًا عن ذاتها بلغاتها ولهجاتها وتطويرًا لثقافتها وحماية لحرياتها تثبيتًا لذلك في الدستور والقانون[1] .

٥- الترتيبات الأمنية فموضوع الترتيبات الأمنية كان لا بد له أنَّ يعطى قدرًا كبيرًا من الاهتمام والأهمية بحسبانه أنَّه أكثر العناصر أثرًا في الصراع والذي يتمثل في الجانب القتالي وأنَّ أولوية الاتفاق عليه بدءًا من وقف إطلاق النار والذي بدوره يحقق المزايا الآتية :-

(١) ابيل الير - مرجع سابق - ص ١١٧ إلى ١٢٠ .

أ- تحقيق المصداقية بين الطرفين في إنهما يرغبان في تحقيق السلام خاصة من جانب الحكومة المركزية إيمانًا منهما بأنَّ الحل الشامل يكمن في المفهوم الشامل للقضية .

ب - تحقيق البيئة الهادئة والمتهيئة للمحادثات بين الطرفين بحيث الإحساس بالأمان وتهدئة النفوس والثقة المتبادلة ؛ والتي تعتبر العنصر الدافع لتبادل الآراء والحوار غير المشدود والمتشدد .

ج - تحقيق الايجابية من خلال إنعكاس الرأي العام وتأييدًا لروح السلام وذلك ما يوفره وقف إطلاق النار وبناء الثقة التي ظلت مفقودة بين الجنوبيين والشماليين بسبب الاقتتال والاعتداءات المتكررة من الطرفين .

د - ويتحقق ذلك في ميدان القتال وبين المتقاتلين الذين يعيشون ظروف الحرب والمعارك وشاهدوا مآسي الموت والتدمير النفسي فتشربت أرواحهم بالتأثيرات النفسية لأهوالها ؛ وبعد ذلك تباينت المواقف بين الطرفين حول المقترحات المقدمة من الوساطة فكل طرف متمسك بموقفه أدى ذلك إلى عدم الوصول لاتفاق لكي يتم حسم القضايا الخلافية بين الجانبيين وكان الوفد الحكومي إقترح أنْ ينتظم وفد القيادة الجنوبية بنسبة ثلاثة لواحد بأغلبية الشماليين ليطلب وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنْ يتم تطبيق المقترح الشمالي بصورة عكسية لصالح الجنوبيين والذي أدى إلى عدم الاتفاق بينهما ليتقدم وفد الحركة الشعبية مرة أخرى بإنشاء قيادة جنوبية يستوعب بها الجنوبيون فقط ؛ كما دفع الوفد الجنوبي باقتراح آخر يفضي بتكوين قوة ذات تبعية مركزية يجند منسوبيها مناصفة بين الشمال والجنوب وهو ما تم بناءًا عليه تنظيم الحرس الجمهوري بعد الاتفاق في العام ١٩٧٢م ؛ فقد أدت الخلافات بين الجانبين إلى تكوين لجنة من المختصين العسكريين من كل جانب لبحث ما تم تقديمه من مقترحات فكانت النتيجة الحتمية لذلك الفشل في إيجاد معالجة لخلاف الطرفين مما دفع بمنسق الطرفين القس الأثيوبي (برقس كار) إلى تقديم مقترح يتم بموجبه

عرض الموضوع على راعي المحادثات الإمبراطور(هيلا سلاسي) بعد الحصول على موافقته والتي تم بناءًا عليها مقابلته للوفدين كل على حدة ثم محدَّثاً مع الاجتماع المشترك مثمنا العلاقات التاريخية بين أثيوبيا والسودان مؤكدًا على ضرورة الوفاق الوطني ثم محددًا رؤيته للمعالجة في مقولته الشهيرة وقتها ، فاتفق الطرفان في أنَّ تنشأ وحدة منفصلة من الجيش الشعبي في الإقليم الجنوبي وتخضع لقيادة رئيس المجلس التنفيذي العالي على أنَّ تؤول هذه القيادة إلى رئيس الجمهورية في حالة الطوارئ في جميع ربوع الوطن أو عند وقوع أيِّ اضطرابات هكذا سارت المفاوضات إلى مبتغاها منذ بدايتها كانت جادة إلى أنْ جاءت نهايتها متوجة بإتفاقية كاملة إحتوت في وثائقها الترتيبات الدستورية المرتبطة بإتفاقية الحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان مسنودة بإتفاقية وقف إطلاق النار وأربعة برتوكولات هي :-

(الترتيبات الإدارية ؛ الانتقالية ؛ ترتيبات مؤقتة لتشكيل وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي ؛ العفو والترتيبات القضائية ؛ لجنة العودة وإعادة التوطين) ثم الحق بملحقين يعتبران من أهم وثائق الإتفاقية فقد جاء أحدهما موثقًا للحقوق الأساسية والحريات مؤكدًا على حق المواطنة ومساواة في الحقوق والحريات الشخصية وحرية العقيدة والضمير وحرية العمل وليضمَّن هذا في دستور ١٩٧٣م وآضعًا حدًا لقضية الصراع الديني والتي ألقت بظلالها السالبة على مشكلة جنوب السودان منذ نشأتها وتعتبر أحد أهم ركائز الإتفاقية[١] .

السلبيات التي صاحبة تنفيذ إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م :

كانت مثل هذه الإتفاقية وهي تمثل جزءًا مهمًا من تاريخ السودان الحديث تتطلب إدراكًا للقضية التي عالجتها أسبابًا ونشأةً وتطورًا وتتبعها شفافية صادقة لكي تتحقق بها المعالجة الجذرية الشاملة للمشكلة مع وضع إستراتيجية سياسية ومصداقية للتطبيق والتنفيذ تبني الثقة بين أطرافها وتحتوي مهدداتها الآنية

(١) ابيل الير ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٢٦ ؛ ١٢٧ .

والمستقبلية مع تفعيل علم التنبؤ حذرًا من إنعكاساتها في المستقبل تعديلاً وتطويرًا لها ومواكبة لمطلوبات المستقبل وذلك من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية ولكن بقراءة تحليلية لإتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م بدءًا بالمحادثات وقبل وبعد المصادقة عليها وعند التنفيذ برزت السلبيات الآتية[١]:

أولاً : تمثيل جنوبي الداخل وبكل أطياف ألوانهم كمراقبين عند المحادثات من دون الاستماع إلى رأيهم مباشرة من خلال المفاوضات وهم الأغلبية وجعل المفاوض الرئيس عن الجنوب حركة تحرير الجنوب أدى إلى إضعاف الرأي الجنوبي الموحد وهو بدوره أدى إلى إضعاف روح الوحدة الجنوبية .

ثانيًا : الإخفاق الكبير بحجم المشكلة وتعقيداتها وتعدد وجهات نظر أطراف الصراع فيها وبطول تاريخها بحيث كان يحتاج ذلك لوقت أكبر من أجل التفاوض بحثًا في تفاصيل أسباب القضية وجزئياتها ثم التشاور فيها مع الجهات السياسية الشمالية والجنوبية والفئات الشعبية توسعت لباب الشورى وإحكام الرأي ؛ فإنَّ مثل هذه الإتفاقية تنعكس تأثيراتها على الوطن برمته ولأنَّ هذا لم يحدث[٢].

ثالثًا : أدى إفتقار الديمقراطية إلى عدم عرض هذه الإتفاقية وقبل التصديق عليها على منظمات المجتمع المدني من مهنية وشعبية لمناقشتها وتفهم إتجاهاتها والتي لو كان رأيها أُخذ به سوف يكون ذو أثر ضعيف إلَّا أنَّه سيؤدي ولو رمزًا إلى دعم الإتفاقية رأيًا وتأييدًا ودون حصرها في موافقة الاتحاد الاشتراكي وفروعه بالإقليم الجنوبي إلى معارضتها من قوى الحركة السياسية الشمالية ليزيد ذلك من ضعف تأييدها تكاملاً مع معارضة بعض السياسيين الجنوبيين .

رابعًا : تعليق قضية منطقة آبيي وعدم إدماجها في الإتفاقية وبل رفض التفاوض

(١) أبيل الير ، جنوب السودان ، التمادي في نقض العهود والمواثيق ، ترجمة بشير محمد سعيد ، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ٣١.
(٢) أبيل الير ، المرجع السابق ، ص ٣٢.

بشأنها لم يكن يمثل الرأي الصائب معالجة حقيقية لها ومن ثم صارت معلقة ومخزونة عند العقل الجنوبي (الجمعي)كقنبلة موقوتة كان لابد أنَّ تأتي ساعة إنفجارها كقضية مهددة للإتفاقية والوحدة الوطنية .

خامسًا : الإخفاق الإعلامي وعدم ترويج الإتفاقية إعلاميا ؛ كان لا بد من أنَّ تكون هناك خطة إعلامية ونفسية متكاملة تؤطر لذلك وتستهدف المواطن الجنوبي بالداخل والخارج مع إعتبار المقاتلين والنازحين واللاجئين هم الأكثر تأثرًا وتضررًا من تداعيات الحرب لتصبح التهيئة النفسية والوطنية لتأييد الإتفاقية وهذا ما لم يتم تحديده في الإتفاقية أو الإشارة إليه وإنْ كان يمكن أنْ يتم تداركه من بعد ذلك من خلال خطة إعلامية تتحقق بها الأهداف المطلوبة[(١)] .

سادسًا : الإخفاق في التنفيذ والتطبيق وهضم حقوق الجنوبيين ذو الاتجاهات الوحدوية من العاملين في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها لينال حظ الاستيعاب والتوظيف لجنوبيين لم يكونون في صفوف التمرد ؛ وكان هذا من أكبر أخطاء الإتفاقية وسببا في نشوء التمرد الجديد[(٢)] .

عليه فإنَّ العبر في مثل هذه الاتفاقيات تكمن في مصداقية التطبيق ودقة التنفيذ المخطط والمستمر وهذا ما إفتقدته إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م والتي كانت خطواتها متعثرة وضعفًا في التطبيق والتنفيذ بدءًا بفقدان الشفافية التي صاحبة التوظيف والاستيعاب مع ملازمة ذلك لفساد كبار المسئولين الجنوبيين والكيد والتآمر السياسي واللذين لم يكونا بأقل أثرًا من الحرب خرابًا للنفوس والقلوب بحيث كان ضياع ما تيسر من أموال التنمية إساءة في إستخدامها على قلتها[(٣)] .

---

(١) محمد عمر بشير ، جنوب السودان من الحرب الداخلية إلى السلام ، ترجمة هنري رياض وآخرون ، بيروت ، دار الجيل ، ص ٣٥٣.

(٢) أبيل الير ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٣) محمد بشير سليمان محمد نور ، مشكلة جنوب السودان وأثرها على الأمن القومي في ضوء الصراع الفكري بين الإنقاذ والحركة الشعبية ، الخرطوم ، مركز الإيمان للطباعة والنشر ٢٠٠٩م ، ط١ ، ص ٥٧ ـ ٥٨.

التنمية والصراع مع المركز :

موضوع التنمية هو موضوع مهم ومركزي يرتبط بخطط الوطن أو الدولة ككل ليتحقق بذلك تكامل مشروعات التنمية في الأقاليم (الاقتصادية والتنموية) فكان إقليم جنوب السودان من الأقاليم الزاخرة بمواردها وله قـدرات إقتصـادية هائلـة بحيث يوجد به الموارد الطبيعية الظاهرة عـلى سـطح الأرض والكامنـة في باطنهـا وأنَّ كان من المفترض أنْ تدرج مثـل هـذه المشـاريع الحيويـة والإسـتراتيجية في نصوص الإتفاقية حتـى لا يـؤدي إلي خـلاف وسـوء الفهـم فيهـا بـين الجنـوبيين وحكومة المركز إلى إضعاف الإتفاقية وإدخـال روح الشـك والظنـون في النفـوس وقد تمثلت أهم هذه المشروعات في الأتي :-

أولاً مشروع قناة جونقلي : نجد أنَّ حكومة جعفر محمد نميري إتخذت قرارًا بإنشاء قناة جونقلي الممتدة من قرية جونقلي والتي تقع شمال مدينة بور إلى ملتقـى نهري النيل الأبـيض والسـوباط في العـام ١٩٧٤م وكـان ذلـك نتيجـة لدراسـات وبحـوث نشـرتها جمهوريـة مصـر العربيـة تـم التوصـل فيهـا إلى إنَّ أنجـع السـبل للاستفادة من مياه النيل المفقودة عند السدود لصالح السودان ومصر بحيث بنـي هذا القرار وفقًا لحاجة السودان للتوسع الزراعـي أفقيًـا ورأسـيًا لسـد إحتياجاتـه الغذائية مع الزيادة في نمـوه السـكاني المتسـارع ثـم الاسـتزادة في مجـالي الإنتـاج الزراعي والصناعي سدًا لحاجة السودان والوطن العربي من الغذاء إضافة لتوليـد الطاقة الكهربائية من مصادر المياه المهولة التي يزخر بها السودان ؛ هذا زيادة على ذلك الفائدة الاقتصادية والتنمويـة والتـي يحققهـا قيـام هـذا المشـروع بجنـوب السودان من خلال زراعة ما يربو إلى مـائتي ألـف فـدان بمنطقـة القنـاة ومـن بعـد التنمية[١] الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب وتصريف الميـاه فعلى الرغم من الفوائد العديدة والمزايا الحسنة والتي يهدف مشروع قناة جـونقلي تحقيقها على المستويين الإقليمي والقومي إلاَّ أنَّ الإشاعات كادت أنْ تدمر فكرة

(١) أبيل الير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

المشروع الحلم الذي يراود كل السودانيين وخاصة أبناء إقليم جنوب السودان ولكن سرعان ما تبدد هذا الحلم الفسيح وبدأ أبناء الجنوب بمقاومة قيام المشروع وبذات المفاهيم التي زرعت في العقل الجمعي لأبناء جنوب السودان عن التفرقة والاستعمار العربي ؛ إذ زيف للجنوبيين بأنَّ هناك عدد مليوني فلاح مصري سوف يتم تسكينهم في منطقة القناة بديلاً لمواطني المنطقة وسيتم حمايتهم بواسطة القوات المسلحة المصرية ؛ وإنَّ التخطيط لهذا من جانب آخر سيؤدي إلى سحب مياه السدود وأسماكها وحيواناتها إلى مصر لتصبح المنطقة صحراء جرداء والمقصود من هذا كله هو أنْ يخضع الجنوب كما في السابق لذات الاستعمار والذي أدى إلى تخلفه ردحًا من الزمان والسيطرة عليه وذلك ما كان من المفترض أنَّ يتم العمل الدؤوب على تفاديه والتبشير بفائدة مشروع القناة للسكان المحليين لتعم بعد ذلك فائدته لكل أرجاء السودان ولأنَّ ذلك لم يتم فقد ظلت نفس الفكرة الخاطئة عن مشروع قناة جونقلي عالقة بالأذهان ليبدأ التمرد الجديد الذي إندلع في العام ١٩٨٣م فكانت أول أعماله التدميرية والتخريبية الحفارة التي كانت تقوم بتنفيذ مشروع قناة جونقلي الإستراتيجي بعد أنْ تم حفر أكثر من (٢٦٠) كيلومترا من الطول الكلي للقناة والبالغ (٣٦٠) كيلومترًا ليتوقف المشروع نهائيًا بل وليكون سببًا من أسباب تمرد العقيد أركان حرب جون قرنق دمبيور[١] .

ثانيًا: إكتشاف النفط : يشكل المورد الحيوي الإستراتيجي أيٍّ كان نوعه أحد الثروة القومية لأي دولة أو إقليم من أقاليم الدولة المعنية يستفيد منه كل المواطنين المقيمين فيه ؛ فقد كان إكتشاف النفط السوداني كثروة قومية حلم يراود كل سوداني طال إنتظاره بحسبانه بأنَّه يشكل الأمل المرتجى والذي يفيض بخيره الوفير على الجميع ويغير وجه الحياة تطورًا وتقدمًا يؤدي إلى خروج الدولة السودانية ومواطنها من بؤس الفقر والفاقة إلى براحة التنمية الاقتصادية والنمو والازدهار والتقدم ؛ وهذا الخير لا ينحصر في إقليم جنوب السودان وحده بل ينداح خيرًا وفيرًا لكل أهل السودان ؛ ولكن سرعان ما تبدد هذا الحلم السوداني

(١) ابيل الير ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٢٣ ؛ ٢٢٤.

وأصبح تراجيديا حزينة بعدما إصطدم ذلكم الحلم بضيق الرؤى السياسية وإنسداد الأفق الوطني وتحجره ؛ أمَّا الإخوة الجنوبيين فقد أكملوا باقي الخياطة بالحرير وبذات المفاهيم النفسية والعقلية القديمة فجاء رفضهم لإقامة مصفاة البترول بمدينة كوستي وكان رأيهم بأن تقام هذه المصفاة بمدينة بانتيو حيث يوجد بها الآبار الرئيسية لإنتاج النفط الذي جادت به أرض جنوب السودان وهذا الرأي قد إصطدم برأي السلطة المركزية في الخرطوم والرافض لهذا الاقتراح لأنَّ خضوع هذا الخلاف للشورى ورأي الديمقراطية وتعقيدات مشكلة جنوب السودان كان مطلوبًا فيها المرونة وإمتصاص إحتقان الجنوبيين ومناورتهم بما يحافظ على الوحدة الوطنية كهدف وخيار إستراتيجي وصولاً إلى القرار الوطني بقناعة ورضاء من الجنوبيين الذين تم تحفيزهم بمشروعات تنموية لقبول قرار إنشاء المصفاة بكوستي والتي تم قبولها في دائرة الحكومة الإقليمية بالجنوب من دون إعلام للرأي العام الجنوبي والتي تمثلت في الآتي :-

١- تشييد طريق كوستي ؛ الرنك ؛ ملكال ؛ بواسطة الحكومة المركزية وشركة شيفرون المكتشفة للبترول السوداني ليكون صالحًا للحركة على مدار العام .

٢- إنشاء هيئة تنمية منطقة بانتيو ودعمها بمبلغ مليون جنيه سوداني .

٣- إنشاء محطة لتكرير البترول لصالح المناطق المجاورة بمناطق إنتاج البترول.

٤- مساهمة شركة شيفرون في تنمية الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب بمنطقة بانتيو .

٥- على شركة شيفرون تجهيز بواخر ناقلات النفط من المصفاة بمدينة كوستي المقترحة لإقامة المصفاة إلى مدينة جوبا[١] .

(١) كمال على مختار – قضية الجنوب السوداني بين خيارات الحل العسكري والسياسي – دبلوم عالي – جامعة البكر ١٩٩٣م ص ٧٢.

لم تؤدي هـذه المحفـزات لإطفـاء روح العـداء تجـاه إقامـة المصـفاة بمدينـة كوستي الرابطة بين شطري الوطن الجنوب والشمال ؛ في الوقت الـذي يمكـن أنْ تتم فيه المعالجة للرأي الجنوبي السالب وبما يؤدي إلى إقناع الجنوبيين إذا سارت الرؤى في إتجاه أنَّ يتم منح الجنوبيين نسبة من صافي إيرادات البترول متفق عليهـا لصالح الجنوب كله دون حصر الفائدة في منطقـة إنتاجـه أو إعـداد خطـة تنمويـة شاملة في مشروعاتها تغطي مناطق الجنوب كافة مع الإعـلان عنهـا ليعلمهـا جميـع أهل الجنوب خاصة وإنَّ وقت نشوء المشـكلة قـد تـزامن مـع إخـتلاف حكومـة الجنوب مع الحكومة المركزية حول نشاط شركة توتال في منطقـة جـونقلي والتـي أوقف دكتور شريف التهامي وزير الطاقة والتعدين تعاملهـا مـع حكومـة جنـوب السودان وقتذاك وما صاحب ذلك من إختراق لإتفاقية أديس أبابا بشأن الضـرائب الخاصة بهذه بحيث عملت الحكومة المركزية لأيلولتها إليها على الرغم من أحقية حكومة الجنوب بهـا ومـن ثـم صـاحب ذلـك تبـاطؤ شـركة شـيفرون في الايفـاء بالتزاماتها بالمشروعات التنموية والتـي تـم الاتفـاق عليهـا وذلـك ممـا أدى لأنَّ يواجه مشروع إكتشاف النفط مصير قناة جونقلي ؛ فأصبح مشروع النفط أول هدف إستراتيجي يستهدفه التمرد الجديد إذ إنسحبت شركة شيفرون من المنطقة بسبب عدم توفر الأمن والاستقرار وليصير النفط من بعد يصبح أكبر الأسـباب للصـراع والنزاع بـين الحكومـة السـودانية المركزيـة والحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان وبسببه إتسعت هوة الخلاف بين شمال وجنوب السودان .

إلغاء إتفاقية أديس أبابا :

عقب التوقيع على إتفاقية أديس أبابا بين الأطـراف ومـن خـلال تطبيـق قـانون الحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان وبنص الإتفاقيـة ظهـرت في السـطح حجـم المشاكل والتعقيدات والتقاطعات الرهيبة التي وآجهـت تطبيـق الإتفاقيـة والتـي كانت تحتاج لمؤسسة أو هيئة رسمية تتولى أمر رعايتها تقييمًـا وتحلـيلاً ومـن ثـم تقديم المقترحات والمشورات للتعديل والتطوير نحو الأفضل وذلك حفاظًا على

ما أدت إليه من حماية للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي مما يساعد في مسيرة التنمية ليس في الجنوب وحده وإنما في كل أرجاء السودان وكانت الشورى ضرورة في مثل هذه الاتفاقيات لأنها قد تواجه عقبات لم تجد الحلول الناجعة إلا عبر الشورى والديمقراطية وكان ذلك مفقودًا تمامًا فأدي الأمر إلى فقدان الثقة بين الأطراف الموقعة على الإتفاقية وكان ذلك ناتج عن غياب مؤسسات الديمقراطية والتي دائمًا ما يعصم رأيها من المخاطر والتي تسبب فيها رأي الفرد ومع وجود هذه الحالة التي كانت تعيشها إتفاقية السلام بدأ الرئيس نميري يفكر في كيفية أنْ يقلص حجم السلطات التي منحها قانون الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي إنطلاقًا من مفهوم مزيدًا من اللا مركزية للجنوب بحيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم تتمثل في كل من (الاستوائية ؛ وبحر الغزال ؛ وأعالي النيل) علمًا بأن قرار كهذا قد حدد قانون الحكم الذاتي وكيفية إتخاذه بحسب ما نصت المادة ٣٤ منه تقول :-

(لا يجوز تعديل القانون إلا بالأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في إستفتاءٍ عام يجري في ذلك الإقليم) وذلك لعدم وجود النص الدستوري الذي يمنح الرئيس نميري حق إلغاء قانون الحكم الذاتي وكان إستغلاله لبعض القيادات السياسية من الاستوائية والذين كانوا يقودون خطًا مقاومًا لقبيلة الدينكا التي يروا بأنها أصبحت مهيمنة على شؤون الحكم بالإقليم ومن عاصمة الاستوائية جوبا ؛ فدفع ذلك كل من جوزيف لأقو ولوجي أدوك واوليفر البينو وفيليب أوبانق برفع مذكرة بشان تقسيم جنوب السودان لاعتبارات بأنَّ التقسيم يؤمن المزيد من الوظائف على جميع المستويات التنفيذية والتشريعية مع الحصول على المزيد من الموارد المالية للتنمية لكل إقليم ولكن الخطة باءت بالفشل .

بعدها عمد الرئيس نميري إلى تعيين حكومة عسكرية ليحقق أهدافه ؛ فكان الإخفاق الذي قاده إلى إجراء إنتخابات لجمعية تشريعية جديدة عين لها رئيسًا ذو

توجهات لا مركزية فكانت النتيجة وقوف النواب المنتخبين مع وحدة الإقليم الجنوبي فلجأ إلى إعتقال المعارضين مع العمل على نقل القوات المستوعبة والتي قد تقف ضد التقسيم إلى الشمال وتم إبدالها بأخرى من الشمال ؛ فكانت هذه الفكرة الجهنمية وآحدة من أسباب التمرد لاحقًا وخاصة بعدما فشلت عملية الدمج ؛ الأمر الأخر الذي أزمَّ من الأمور هو الإصرار في تنفيذ ما قرره إلغاء للإتفاقية من خلال حل جميع مؤسسات الحكم الذاتي في الخامس من يونيو ١٩٨٣م مكونًا بديلًا لها الأقاليم الثلاثة بحكوماتها ومجالسها التشريعية ومؤسسات حكمها ليكون بهذا الإلغاء التقسيمي قد شيَّع إتفاقية أديس أبابا إلى مثواها الأخير لتبدأ في الجنوب مرحلة جديدة من التفكك الوحدوي وتكون دورة الحرب قد وجدت من الأسباب ما يدفع بها إلى ميدان الحياة السياسية في السودان مرة أخرى لأخطاء إستراتيجية.

إلا أنَّه ومنذ أنَّ أصدر النميري في يونيو ١٩٨٣م قراراً من جهة وآحدة لحل إطار الحكومة الإقليمية الجنوبية وأعقبه في سبتمبر من نفس السنة فرض الشريعة الإسلامية إنفراط العقد ، ومع حلول يوليو وقع الجنوب في قبضة حرب أهلية جديدة حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان[1].

إعلان كوكا دام مارس ١٩٨٦م :

بعد أنَّ تمت الإطاحة بالرئيس جعفر نميري من خلال الانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥م إستولى على السلطة الجيش برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب حيث أعلن بقاءه في السلطة لمدة عام كفترة إنتقالية يتم خلالها نقل السلطة إلى حكومة مدنية عبر الانتخاب، وقد أعلنت حكومة الذهب عن دعوتها إلى إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب ولقيت الدعوة قبولاً من جانب قرنق وأسفرت هذه النوايا الطيبة عن عقد إجتماع في كوكادام بإثيوبيا في ٢٤ مارس ١٩٨٦م وحضر هذا الإجتماع ممثلون عن حركة قرنق ونظراء لهم عن تحالف

(١) رفائيل بازال ، مرجع سابق.

النقابات والاتحادات العمالية والأحـزاب السياسـية في السـودان وتمخـض هـذا الاجتماع عن إصدار ما يعرف بوثيقة كوكادام ولعل أبرز ما جاء في هذه الوثيقة مـا يلي :

١/ التعهد بالبحث عن السلام من خـلال التشـاور والسـعي إلى عقـد مـؤتمر دستوري قومي يناقش مختلف جوانب القضية.

٢/ إرتباط إنعقاد المؤتمر بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في سبتمبر عام ١٩٨٣م.

٣/ العودة إلى دستور ١٩٥٦م ذي الطابع العلماني.

٤/ ضرورة إلغاء الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنيـة (إشـارة إلى إتفاقيـات التكامل مع مصر).

٥/ تعهد حركة قرنق بوقف إطلاق النار فور إنعقاد المؤتمر الدستوري وإلغاء قوانين سبتمبر[١].

مبادرة السلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية :

إستمر أمر تطبيق الشريعة الإسلامية الذي فرضه نظـام نميـري في سـبتمبر ١٩٨٣م يشكل عائقاً رئيسيًا للبحث عن السلام في السودان فمنذ تجـدد القتـال في الجنوب أخفقت جميع مبادرات السلام السابقة في هذه المسألة بالذات، ثـم بـدت بادرة أمل جديدة بتوقيع إتفاقية سلام مؤقتة بين الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي والجـيش الشـعبي في منتصـف فبرايـر ١٩٨٦م ، وفي ذلـك وقَّـع محمـد عثمـان الميرغني زعيم الختمية عن الحزب الاتحادي الـديمقراطي ثـاني أكبـر حـزب في الحكومة الائتلافية المكونة من ثلاثة أحـزاب برئاسـة الصـادق المهـدي ـ إتفـاق سلام مع الجيش الشعبي في أديس أبابا ، وفي حين أنها كانـت تؤكـد عـلى الالتـزام

(١) وهبان ، مرجع سابق ، ص ١٨٠.

بالوحدة ووحدة أراضي السودان دعت خطة السلام إلى وقف إطلاق النار وتجميد العمل بالشريعة الإسلامية والإعداد لمؤتمر دستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م.

أمَّا حزب الأمة أكبر شريك في الائتلاف الحكومي ـ فقد رفض التصديق الفوري على خطة السلام بينما حزب الجبهة القومية الإسلامية ـ ثالث حزب في الائتلاف ـ والذي يتزعمه حسن الترابي ، فقد شجب توقيع الحزبين الآخرين على الاتفاق ووصف المبادرة أنها إستسلام وآضح من قبل الشمال، فمن وجهة نظر الجبهة فإنَّ هذا الاتفاق كان غير مقبول جملة وتفصيلاً بسبب الفقرة الخاصة بتجميد العمل بالشريعة الإسلامية وصرحت قيادة الجبهة بأن مشاركتها في الائتلاف الحكومي كان مرهوناً بتطبيق الشريعة.

إنَّ إتفاق السلام الذي كان يرى أنَّه خطوة ناجحة للحزب الاتحادي الديمقراطي كانت فرصة نجاحه قليلة فقد أصدرت الجبهة الإسلامية تهديداً بالانسحاب من الائتلاف الحكومي إذا تم تبني خطة السلام وبعد سلسلة من المناورات التكتيكية نجح الصادق المهدي في التفوق على مناورات الحزب الاتحادي الديمقراطي والجيش الشعبي، فقد أراد سلاماً وفقاً لشروطه ، ثم طلب بعد ذلك من البرلمان منحه تفويضاً لعقد مؤتمر دستوري لمناقشة مستقبل السودان، بما في ذلك مشاركة السلطة مع الجنوب ، في الزمان والمكان الذي يختاره، وفي ٢١ ديسمبر صوت البرلمان بأغلبية ساحقة لصالح إقتراحه، وفي يونيو ١٩٨٩م أجهض الانقلاب العسكري الذي رتبت له الجبهة الإسلامية بزعامة حسن عبدالله الترابي عملية السلام(١).

مبادرة المنظمات الحكومية للتنمية (إيقاد) وإتفاقية الخرطوم للسلام :

ولدت مبادرة الإيقاد في إجتماع قمة رؤساء دول الإيقاد الخمسة وهي (كينيا إثيوبيا ، إريتريا ، يوغندا في ٦–٨ سبتمبر ١٩٩٣م) بأديس أبابا عندما طلب الرئيس

---

(١) رفائيل بارال ، مرجع سابق.

السوداني البشير من الرؤساء التوسط في قضية الجنوب، ويرى البعض أنَّ الحكومة هدفت بذلك إبعاد المعارضة الشمالية وحصر مشكلة السودان في مشكلة الجنوب، وقد قبل الرؤساء التكليف وكونوا لجنة رباعية برئاسة كينيا وعضوية يوغندا وإثيوبيا وإريتريا، وفي مايو ١٩٩٤م تحولت الوساطة إلى مبادرة تضمنت إقتراحات محددة للحل تدور على أساسها المفاوضات بين أطراف نزاع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وسميت هذه المقترحات (بإعلان المبادئ) .

عقدت جولة الإيقاد الثانية في نيروبي في مايو ١٩٩٤م بين الحكومة والحركة الشعبية وطرح الوسطاء في هذه الجلسة ما يسمى بإعلان المبادئ والذي شكل أهم إنجاز للإيقاد غير أنَّ البعض يعتبر أنَّه ليس إبداعاً أفريقياً خالصاً وإنما هو من صنع الجماعات الأمريكية المتطرفة في عدائها للسودان ، وخاصة الكونغرس الأمريكي وفي ظل إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون وقد دار حديث آنذاك بأنَّ الذي صاغها وأعدها هو المستر (هاري جونسون) الذي صار فيما بعد مبعوثاً رئاسياً خاصاً بشأن السودان والذي بدوره أقنع وزير خارجية كينيا الذي تولى طرحها للدول الأخرى الأعضاء في الإيقاد[١] .

كان أول رد فعل لحكومة الإنقاذ هو رفضها لإعلان المبادئ الذي أصدرته الإيقاد عام ١٩٩٤م وشجبها لقرار أسمرا ١٩٩٥م ، الذي إعتبرته خيانة للإسلام والسودان وعلى أية حال كان إحتمال تجميد تطبيق الشريعة الإسلامية في البلد ومنح الجنوب حق الحكم الذاتي أما بالوحدة أو الانفصال ، بمثابة حرمان للإنقاذ ورداً على ذلك بدأ النظام الحاكم عملية سلام من الداخل قبل من خلالها بعض مبادئ أسمرا التي شجبها من قبل والتي تتناول مسألة التطور السياسي وفقاً لدستور جديد[٢]، وقد قبلها النظام مضطراً في عام ١٩٩٧م عندما توسعت حلقات

(١) منى حسن علي ، دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية ـ أيكواس (أيفا ٨٩ ت ٢٠٠١) ، الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٥.

(٢) رفائيل بازال ، مرجع سابق.

التآمر ضد السودان لتضييق الخناق عليه، وذلك درءاً لهجوم عسكري للحركة الشعبية معززاً ببعض دول الجوار تدعمه الولايات المتحدة لشن هجمات متزامنة عبر الحدود اليوغندية الإثيوبية والإريترية، في ذلك الوقت كانت فيه العلاقات بين السودان ومصر قد وصلت مرحلة متأخرة بعد حادث أديس عام ١٩٩٥م حيث وجدت الحكومة نفسها مواجهة بعدوان من الجنوب والشرق مما اضطرها لقبول مبادئ الإيقاد في ظل تلك الظروف[١].

بناءًا على ذلك أبرمت الحكومة إتفاق سلام في أبريل ١٩٩٧م مع سبعة جماعات وأحزاب جنوبية منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتم الاتفاق مع قادة ثلاثة من تلك الحركات، حيث وقع الاتفاق في شهر أبريل كل من رياك مشار زعيم حركة إستقلال جنوب السودان، وكاربينو كوانين قائد ما يعرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وهارون كافي زعيم مجموعة جبال النوبة[٢].

بل ذهب النظام أبعد من ذلك عندما حدد أنَّ بإمكان الجنوبيين ممارسة الحكم الذاتي في إستفتاء حر ونزيه تجريه لجنة برعاية منظمة الوحدة الأفريقية «سابقاً» والجامعة العربية والأمم المتحدة والهيئات الدينية ومنظمة إيقاد والمنظمات الدولية غير الحكومية[٣].

فيما أقرت الإتفاقية أيضاً قيام مجلس للتنسيق للولايات الجنوبية يتكون من خمسة وعشرين عضواً هم رئيس المجلس والوزراء وعشرة أمناء هم ولاة الولايات الجنوبية بحكم مناصبهم[٤]، للدلالة على إنَّ الحكم الذاتي للجنوب كان مجرد خدعة، أنَّ إتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧م لم تنفذ مطلقًا وإضطر رياك مشار أحد الموقعين الجنوبيين البارزين على الاتفاق إلى مغادرة البلد مرة أخرى في

(١) منى حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٢) وهبان، مرجع سابق، ص ١٨٥.
(٣) بادال، مرجع سابق.
(٤) محمد الأمين خليفة وآخرون (إعداد)، تقديم كسب وأداء ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام (٨٩ ـ ١٩٩٩م)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، ١٩٩٩م.

ديسمبر ١٩٩٩م بسبب الإحباط الذي أصابه من التأخر الشديد في التنفيذ وعدم الجدية من جانب الحكومة المركزية[١].

التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان :

فإنَّ كان إستعصاء حل قضية جنوب السودان ناتج عن أسباب سبق ذكرها ؛ إلاَّ أنَّ من بين تلك الأسباب ما هو حائز على الأسبقية الأولى لارتباطه بعدة عوامل ولكن هناك عاملان مؤثران فيها وهما (الفكري والسياسي) بحيث تتمحور القضية بتعقيداتها وهو موضوع علاقة الدين بالدولة من جانب ووقوف القوى الجنوبية ضده كطرح يمكن أنَّ يستوعب مطالبها في ظل ما كانت تدعو له من علمانية ومفهوم المواطنة الجامع في الدولة الواحدة ؛ والذي يرى فيه الجنوبيون مدخلاً للمعالجة من جانب أخر ؛ وهذا ما أدى لأنْ يصبح موضوع إرتباط الدين بالسياسة مسوغًا لأنَّ يرفض الجنوبيون كل الحلول والمبادرات الباحثة عن السلام[٢]، بحساب أنَّ المعالجة للمشكلة في إطار المفهوم الديني للدولة لا تتوافر في كنفه مبادئ العدل والمساواة في الحقوق والواجبات الوطنية للأقليات والجماعات غير المسلمة ليكون ذلك رافعة في الاتجاه المعاكس ليجد مؤازرة خارجية ودعمًا مسيحيًا وكنسيًا غير مسبوق لمطالب الجنوبيون بالانفصال .

ظل هذا التأثير متطورًا مع تطور الصراع حول القضية ودافعًا قويًا له إلى حين صدور قرار تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في سبتمبر من العام ١٩٨٣م في حكم الجنرال الراحل جعفر نميري قائد إنقلاب مايو ١٩٦٩م والتي كانت الحركة الإسلامية (جبهة الميثاق الإسلامي) وقفت مع ثورة مايو في قراراتها تأييدًا وتطبيقًا الأمر الذي جعل الحركة الشعبية ترفضه رفضًا قاطعًا بل إعتبرته إحدى أسباب تمردها وقتالها لسلطة حكم مايو آنذاك وهي كانت حديثة التكوين والنشأة فكانت هذه القوانين حجر عثرة لجميع مبادرات السلام التي تم طرحها بواسطة

---

(١) بادال ، مرجع سابق.

(٢) محمد بشير سليمان محمد نور – مرجع سابق ؛ ص٢ .

حكومة الانتفاضة الانتقالية ١٩٨٥م وحكومات الأحزاب من بعدها ؛ في الوقت الذي كان تعيش فيه الدولة السودانية تهديدًا أمنياً خطيرًا ؛ حتى جاءت حكومة الإنقاذ الوطني في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م فارضة سلطانها على حكم السودان انقلابا تحت عباءة (الحركة الإسلامية) والتي مثَّل إنقلابها هذا تحولاً من مفهوم عدم إستخدام القوة العسكرية بحسب المبادئ والتي حددها الدين الإسلامي القويم بحيث تتم الدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة والإصلاح بالحسنى إلى إستيلاء على السلطة عبر الانقلاب العسكري إفراطًا في القوة معلنةً بذلك عن اتخاذ الجهاد عقيدة قتالية لتثبيت أركان دولة الإسلام في السودان ؛ تصديًا لمتطلبات الحركة الشعبية وفكرها العلماني الذي يهدف إلى بناء السودان الجديد من منظور (الجغرافيا السياسية) ووحدة من خلال التنوع العرقي والاثني وعبر الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تجاوزًا لمفهوم النظرة التقليدية للصراع الشمالي الجنوبي ؛ ليزداد بذلك حدة الصراع ضراوة وتشتعل الحرب بين الطرفين وحمى وطيسها وكانت تلك تعتبر أخطر المراحل في تاريخ السودان الحديث بحيث جرى الاختراق الأخطر للأمن الوطني السوداني في تاريخه بدءًا بمناصرة المعارضة الشمالية للحركة الشعبية لتحرير السودان والتي وصلت الموافقة على حق تقرير المصير لجنوب السودان ؛ ثم التأييد الخارجي إقليميًا ودوليًا للحركة مع التهديد بإسقاط النظام الذي إعتبر نهجه السلطاني مهددًا لدول الجوار والسلام والأمن العالميين وإستراتيجيات النظام العالمي الجديد .

في ظل هذه المهددات والتي بدأت تواجه حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) بعد حين من إستيلائها على السلطة وبقوة السلاح على نظام ديمقراطي منتخب بدأت حكومة الإنقاذ بدورها منفردة ومتعجلة ومتسرعة للبحث عن السلام مع الحركة الشعبية فبدأت الاتصالات ومبادرات السلام هنا وهنآك وقامت بانعقاد مؤتمرات للحوار الوطني حول قضايا السلام بل لم تترك سلطة الإنقاذ الحاكمة سبيلاً إلى ذلك أو وسيطًا دولة أو منظمات أو شخصيات أو فكرة تخدم قضية السلام في جنوب السودان ويمكنها أنَّ تقود إلى معالجة إلا وفتحت لها الباب أو

سعت إليها جريًا وكانت الحرب في إستعار وتطور ؛ وكان ذلك كله خصمًا لقوة الدولة السودانية الشاملة ؛ نتيجة لصراعات الفكر والايدولوجيا المختلفة وتقاطعها بين الطرفين ؛ وهو بدوره أدى إلى عدم تطابق الرؤى أو تقاربها ليساعد في الحل السياسي للقضية حتى جاءت أخيرًا مبادرة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية لدول شرق إفريقيا (الإيقاد) والتي تحقق عبرها توقيع إتفاقية السلام الشامل بين الطرفين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بالعاصمة الكينية نيروبي في ضاحية ومنتجع نيفاشا في التاسع من يناير في العام ألفين وخمسة ميلادية[1] .

إنَّ إتفاقية السلام الشامل التي أبرمت وإنْ تحقق عبرها السلام إلاَّ أنها جاءت مخيبة لآمال وتطلعات قطاعات عريضة من الشعوب السودانية خلافًا لشعب جنوب السودان ؛ والذي يرى بأنَّ الإتفاقية حققت له أحلامه الوردية وأعطته حق لا يكون يتوقعه من نظام متشدد كنظام المؤتمر الوطني والذي حكم طيلة سنين حكمه قبل توقيع الإتفاقية بالحديد والنار وتكميم الأفواه وخاصة جماعات الرأي السياسي والمعارضين له ؛ لأنَّ هذه الإتفاقية تحمل في أحشائها الكثير من القنابل الموقوتة وهي تعتبر مهددًا من مهددات الأمن الوطني لدولة شمال السودان ، والتي يتمثل أقصاها في منح جنوب السودان حق تقرير المصير لشعبه من دون أنَّ تحسم القضايا العالقة بين الدولتين كالحدود والمناطق المتنازع عليها أبرزها منطقة آبيي الغنية بالنفط إضافة للديون الخارجية ؛ كما أنَّ النزاع الجنوبي جنوبي ألقى بظلاله الكثيفة على الأوضاع الأمنية ويعتبر أحد مهددات الأمن الإستراتيجي لدولة شمال السودان .

إذن الصراع تفاقم وأصبح صراع رؤى وأفكار وأثَّر سلبًا في تقارب الشقة بين الطرفين حكومة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية مما أزَّم الأمر وفاقم

(١) محمد بشير سليمان ؛ المرجع السابق ؛ ص ٣ .

الصراعات .

قد يكون من الصعب فهم أسباب تمسك الحركة الشعبية لتحرير السودان بإجراء الإستفتاء في موعده الذي تم في التاسع من يناير ٢٠١١م والذي أفضى إلى إنفصال جنوب السودان من دون الحديث عن الجذور التاريخية للصراع بين شمال وجنوب السودان ؛ هذا الصراع الذي لعبت فيه أطراف عدة أدورًا مهمةً في وصوله إلى الحالة التي وصلت إليها الآن ؛ بدءًا بالاستعمار البريطاني الذي عمل على عزل الجنوب عن الشمال والقضاء على الإسلام والعربية في جنوب السودان بل والسعي الحثيث في بعض الأحيان لضم إقليم جنوب السودان إلى دول شرق إفريقيا بدلاً من الشمال ؛ إضافة إلى ذلك السياسات الخاطئة لمعظم إنْ لم يكن كل الحكومات السودانية المتعاقبة العسكرية والمدنية والتي عملت عن قصد أو غير قصد على تفاقم الأزمة عبر تكريس مخاوف الجنوبيون ؛ خاصة من قضية الشريعة الإسلامية ؛ ومن ثم تطورت مطالب الجنوبيين من الحكم الذاتي المحدود إلى الفدرالية وإنتهاءًا بحق تقرير المصير والذي أدى في نهاية المطاف إلى إنفصال إقليم جنوب السودان من الدولة الأم ؛ بل أنَّه قد يكون من المفاجأة من العيار الثقيل القول الجهير بان حكومة (الإنقاذ) المؤتمر الوطني ذاتها هي التي أعطت هذا الحق إلى الجنوبيين المنشقين عن قرنق في يناير ١٩٩٢م من خلال الاتفاق الذي أبرم بين الجانبيين بدولة ألمانيا مدينة فرانكفورت ؛ والتي دفعت بعد ذلك المعارضة الشمالية عبر ضغط البندقية الشمالية إلى إقرار الأمر ذاته في مقررات أسمرا في العام ١٩٩٩م ، وبالطبع هذا التطور للصراع ما كان له أنْ يصل إلي ذروته وطيلة أمده أطول صراع في إفريقيا (١٩٨٣م – ٢٠٠٥م) ولولا الدعم الخارجي الإقليمي دول الجوار مثل كينيا وأوغندا والدولي (الولايات المتحدة ؛ إسرائيل ؛ الفاتكان ؛ ومجلس الكنائس العالمي) هذا الدعم لم يقتصر على الدعم المعنوي أو

المالي فحسب بل تجاوزه للدعم العسكري[1] .

لقد عمل الطرف الخارجي على تصوير الصراع بأنه صراع ديني وخاصة عقب إنقلاب الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور الترابي على النظام الديمقراطي في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م وإعلانهم للجهاد في جنوب السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية مما كان له الأثر السيئ الأمر الذي أدى إلى تمسك الحركة الشعبية في طرح فكرها وتبنيها لمشروع السودان الجديد (موحد علماني) أو حصول الجنوبيون على حق تقرير المصير وفي هذا الإطار يمكن القول بوجود أربعة مراحل أساسية للصراع تضمنت كل مرحلة مجموعة من المراحل الفرعية المهمة وهذه المراحل هي:

أولاً : مرحلة الاستعمار وتكريس التمييز الثقافي والديني .

ثانيًا : مرحلة التصعيد العسكري والحكم الذاتي .

ثالثًا : مرحلة تقرير المصير .

رابعًا : مرحلة نيفاشا والتكريس القانوني للانفصال .

بعد قيام الحكم الثنائي (المصري –البريطاني) في السودان عام ١٨٩٩م قامت سياسة حكومة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الجانب الانجليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين :-

١- إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أنَّ هذا الوجود يمكن أنَّ يتسبب في إضطرابات إذ أنَّ أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمالي إلا من خلال الذكريات القديمة مما دعاه هؤلاء إلى توصيف الأولين (بالجلابة) .

٢- إضعاف الثقافة العربية سواء بإحلال الانجليزية محل العربية كلغة عامة

(١) أحمد الأمين البشير ؛ العلاقة بين السياسة والدين في السودان ؛ المستقبل العربي ؛ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ؛ العدد ٧٧؛ يوليو ١٩٨٥م ؛ ص ١١٣ .

أو بتشجيع إنتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة ؛ ومنع إنتشار الإسلام وهو الأمر الذي تكفلت به الإرساليات التنصيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال ؛ بحيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم والخدمات الصحية .

هذا الموقف البريطاني القائم على فصل جنوب السودان عن شماله عبر عنه الكثير من الأساقفة ؛ ومنهم القس أرشيد كون شو عام ١٩٠٩م حيث قال (أنَّ لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء أي الجنوبية والتي تدين معظمها بالديانات التقليدية في السنوات القادمة فأنهم سيصيرون محمديين) في إشارة إلى دخولهم في الإسلام إذ أنَّ هذه المنطقة إستراتيجية للتبشير لأنها تمتد في شرق إفريقيا في منتصف الطريق بين القاهرة والكاب (جنوب إفريقيا) لذا فإنَّ الكنيسة في حاجة إلى مكان لها هنا لصد الإسلام ؛ ولقد تم الأخذ بهذه التوصية في المؤتمر التنصيري العالمي في أدنبره عام ١٩١٠م ؛ وهكذا ركزت سياسة بريطانيا على قضيتي العروبة والإسلام والعمل على عزل الجنوب عن الشمال ؛ بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء مثل شرق إفريقيا ؛ وعملت على إتباع العديد من الآليات في هذا الشأن مثل تشغيل الموظفين غير المسلمين في الجنوب والتحكم في هجرة التجار الشماليين وغيرها من الأساليب الأخرى ؛ ومع توقيع مصر وبريطانيا إتفاقية ١٩٥٣م بشان إستقلال السودان بعد فترة إنتقالية مدتها ثلاثة سنوات ؛ عملت لندن على تشكيك الجنوبيين في الحكومة الوطنية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهري خاصة فيما يتعلق بسياسة (السودنة) والتي تعني إحلال الكوادر السودانية في الوظائف محل الكوادر البريطانية حيث عملت على تصوير الأمر وكأنه إحتلال شمالي للجنوبيين الذين يستهدفون بيعهم مرة أخرى كرقيق مما أثار حالة من الإحباط والتذمر لدي النخبة المتعلمة الجنوبية ؛ والذي زاد الطينة بله هو قيام الحكومة السودانية في العام ١٩٥٥م بإعادة تنظيم القوات العسكرية بحيث قررت نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية الجنوبية إلى الشمال الأمر الذي إنتهى بتمرد هؤلاء المجموعة وهو التمرد الذي كان بداية لتفجر مشكلة جنوب

السودان[1] حتى قبل الاستقلال الرسمي في يناير ١٩٥٦م ؛ ولقد كان المطلب الرئيسي للجنوبيين في تلك الفترة هو الحكم الفيدرالي ؛ لكن اللجنة القومية لوضع الدستور(١٩٥٦ – ١٩٥٨م) رفضت هذا المطلب خشية أنَّ يؤدي ذلك للانفصال لاحقًا.

مرحلة التصعيد العسكري والحكم الذاتي :

بدأت هذه المرحلة عقب الاستقلال مباشرة وخاصة في ظل الحكم العسكري الأول بزعامة الجنرال إبراهيم عبود ١٩٥٨م ؛ والذي عمل على تكريس المخاوف الجنوبية والتي زرعها الاستعمار لدي الجنوبيين ؛ فقام الجنرال عبود بإتباع سياسة الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين عبر الاسلمة والتعريب مما ساهم في إندلاع حرب الجنوب التي قادتها حركة الانيانيا (Anyanya) منذ العام ١٩٦٣م فلقد قام عبود بإنشاء مدارس لتعليم القران الكريم ومعاهد إسلامية متوسطة في الجنوب ؛ وإستبدل يوم الجمعة بيوم الأحد كعطلة أسبوعية في جنوب السودان ؛ كما قام بإصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية والذي يحظر التبشير المسيحي في الجنوب وإنتهى بطرد المبشرين ؛ وكان من أهم نتائج هذه السياسة إنتقال الجنوبيين للمرة الأولى بقضيتهم إلى الدول الإفريقية المجاورة خاصة بعد حل البرلمان ؛ وإعطاء الأزمة بعدًا إقليميًا وبروز المعارضة المسلحة في أشكال مختلفة تطورت في النهاية إلى حركة الانيانيا التي قادت التمرد وتهيأت لها إمكانية الدعم والتسليح من دول الجوار الإفريقي[2]كما برزالبعد الديني والثقافي في الصراع ؛بالإضافة للإبعاد الاقتصاديةوالسياسية فضلاً عن ردود الأفعال الخارجية المؤيدة لحركة التمرد ؛ ومن ذلك ضغط الفاتيكان والجمعيات التبشيرية فضلاً عن الدول الغربية على دول الجوار من أجل تأييد حركة التمرد

(١) يونان لبيب رزق ؛ مرجع سابق ؛ ١٣اكتوبر ٢٠٠٤م .

(٢) معاوية الزبير الطيب – موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب – الجزيرة نت ٣/ ١٠ / ٢٠٠٤م .

والاعتراف بها ونتيجة سياسة القمع التي تبعها نظام عبود ضد الشماليين والجنوبيين على حدٍ سواء ؛ إنتهي الأمر في النهاية بقيام ثورة أكتوبر الشعبية ضده في العام ١٩٦٤م لتبدأ مرحلة جديدة من محاولة التهدئة خاصة مع تولي السيد سر الختم الخليفة رئاسة الحكومة وهو شخصية تربوية معتدلة عمل بجنوب السودان لأكثر من عشر سنوات ؛ ومن ثم ظهرت بوادر لانفراج الأزمة بحيث تم إصدار عفو عام عن جميع الجنوبيين الذين فروا إلى خارج السودان عام ١٩٥٥م وتمت الدعوة لقيام مؤتمر أطلق عليه مؤتمر (المائدة المستديرة) بمشاركة كل القوى السياسية السودانية تلاه تشكيل لجنة (أل ١٢) من الطرفين الجنوبي والشمالي على قدم المساواة لبحث شكل العلاقة بين الشمال والجنوب ؛ أو بين المركز والهامش ؛ ولقد إستبعد تقرير اللجنة الصادر في العام ١٩٦٦م خياري الانفصال والكونفيدرالية على إعتبار أنها علاقة بين (كيانين أو دولتين) مستقلين وأوصى بالأخذ بمبدأ الحكم الذاتي (الإقليمي) وهو الأساس الذي قامت عليه إتفاقية أديس أبابا والتي وقعها الرئيس الراحل جعفر نميري مع الجنوبيين في ١٢ مارس ١٩٧٢م والتي ساهمت في تهدئة الأوضاع في الجنوب طيلة عشرة سنوات بحيث كان من أهم بنودها :

١- حصول الجنوبيين على الحكم الذاتي الموسع في إطار السودان الموحد .

٢- أنْ يشكل الجنوب بأقاليمه الثلاثة (الاستوائية ؛ أعالي النيل ؛ بحر الغزال) إقليمًا وآحد عاصمته مدينة جوبا عاصمة دولة الجنوب حاليًا .

٣- إعتبار اللغة العربية هي اللغة الأولى في البلاد ؛ واللغة الإنجليزية لغة رسمية ؛ كما تم السماح باستخدام اللهجات المحلية واللغات المحلية .

٤- إستيعاب قوات الانيانيا في الجيش السوداني .

من الملاحظ بصفة عامة بان بنود الإتفاقية كانت مرضية للطرفين ؛ خاصة أنها أقرت مبدأ التعدد في إطار الوحدة ؛ وإنْ كانت عملت على التمييز بين الجنوبيين بحيث حصل زعماء التمرد وأبناء مديرية الاستوائية على أكبر المكاسب السياسية

مقارنة بأبناء المديريتين الأخريين الذين لم يشاركوا في المؤتمر ولربما ساهم هذا في تفاقم أزمة الجنوب / الجنوب بعد ذلك ؛ وهو الحبل السري الذي لعبت عليه حكومات الشمال خاصة حكومة الإنقاذ ؛ وبالرغم من إيجابيات إتفاق أديس أبابا السابقة فان هناك آراء جنوبية توقعت ألاَّ يدوم طويلاً مادام لم يقدم إلى تغيير جذري في هيكل السياسة السودانية تجاه بعض القضايا الرئيسية مثل مسألة القوميات وإدارة شؤون الأمن في الجنوب والمشاركة الشعبية في الاتفاق وإطلاق الحريات العامة ؛ وكان من ضمن الذين طرحوا تلك الآراء العقيد الدكتور الراحل جون قرنق الذي قاد التمرد الثاني مكونًا الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ؛ بعدما أرسله قادة الجيش السوداني في الخرطوم للتعامل مع تمرد نشب في حامية بجنوب السودان[1] ولقد ضاق النميري ذرعًا بهذه الانتقادات وغيرها فوافق على تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم بدلاً من إقليم وآحد بعد إندلاع الخلافات والصراع بين أبناء الدينكا وأبناء المديرية الاستوائية وكذلك من أجل توظيف الفرقة والخلاف بين الجنوبيين ؛ كما قام بإلغاء إنشاء مصفاة البترول في الجنوب ؛ وإستبدل بها أخرى في بور تسودان في شرق السودان بالبحر الأحمر ومن ثم حدث تمرد جديد في إحدى الكتائب الجنوبية والتي ذهب العقيد جون قرنق فتحالف معها وبعدها أعلن تمرده وتشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM) ومما زاد من تعقيد الأمور قيام النميري بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أنحاء السودان في سبتمبر ١٩٨٣م لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع المسلح والحرب الأهلية في السودان ؛ خاصة في ظل إعلان قرنق أنَّ هدفه ليس إنفصال الجنوب ؛ بل الاطاحة بالنظام في شمال السودان وذلك من أجل إقامة سودان علماني ديمقراطي موحد أيِّ أنَّ هدفه وحدوي بالأساس ؛ وهو ما تم تفسيره في حينها بأنه لا يرغب في

(١) هاني رسلان ؛ حق تقرير المصير لجنوب السودان ؛ جدلية المسار والتداعيات ؛ كراسات إستراتيجية ؛ القاهرة ؛ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ؛ العدد ١٣٨ ؛ ابريل ٢٠٠٤م ؛ ص٧؛ ١٠ .

التلويح بخيار الانفصال حتى لا يثير حفيظة الدول العربية بل والإفريقية الداعمة له وفي مقدمتها إثيوبيا التي كانت تخشى من إنتقال عدوى الانفصال إليها وبالفعل إنتقلت العدوى إليها بانفصال إريتريا في تسعينات القرن الماضي وفي حالة فشله في تحقيق هذا الهدف فان الانفصال قد يكون البديل(١).

مرحلة تحقيق المصير :

لقد إصطدمت رؤية العقيد جون قرنق دمبيور الوحدوية هذه بخلافات عنيفة مع بعض قياداته خاصة كل من ريك مشار ولام أكول بحيث كانا من أنصار الانفصال لا سيما في ظل عدم مشاركة الشماليين في الحرب لإسقاط نظام الإنقاذ الحاكم في الخرطوم الذي أعلن الجهاد ضد الجنوبيين ؛ وقاما بانفصال عن الحركة الأم وتشكيل مجموعة عرفت باسم (مجموعة الناصر) نسبة للمنطقة التي نشأت فيها الحركة وهي المرحلة المهمة التي أسفرت عن أمرين تأكيد فكرة حق تقرير هي(٢) :-

الأول : قيام العقيد جون قرنق في سبتمبر ١٩٩٣م بعقد مؤتمر للحركة بمدينة توريت لمراجعة أفكارها بخصوص فكرة السودان الجديد ؛ بحيث أدخلت الحركة تعديلاً مهمًا على المانفيستو المؤسس لها في العام ١٩٨٣م ؛ وهو التأكيد أنَّ الاستقلال وحق تقرير المصير يشكلان البديل لفشل خيار السودان الموحد العلماني خاصة في إصرار الشماليين على تبني الدولة الدينية ؛ ومن ثم برزت عن المؤتمر لأول مرة فكرة حق تقرير المصير كأحد الخيارات المتاحة أمام الحركة .

الثاني : قيام حكومة الإنقاذ بالاتصال بدكتور لام أكول والذي أعلن تشكيل الحركة الشعبية المتحدة عبر الكنيسة الألمانية والتوصل لاتفاق فرانكفورت في يناير ١٩٩٢م مع نظام الإنقاذ والذي تضمن للمرة الأولى تأييد الحكومة لفكرة حق تقرير المصير وقد عزرت الحكومة هذه الخطوة بتأكيد الأمر نفسه في إتفاقية

(١) محمد بشير سليمان محمد نور ، مرجع سابق ، ص ٢٩ -٣٠.
(٢) المرجع السابق ، ص ٣١.

الخرطوم للسلام في أبريل ١٩٩٧م مع القوى المناهضة لقرنق ؛ بل تم النص علـى هذا في دستور ١٩٩٨م والذي ظل معمولاً به حتى إتفاقية نيفاشا ويبدو أنَّ هذا من أجل اللعب على ورقة الخلافات الجنوبيـة جنوبيـة لكنهـا سـاهمت في المقابـل في تمسك الجنوبيين بفكرة حق تقرير المصير وإصرارهم عليها[١] .

مرة أخرى أخطأت حكومة البشير بالطلـب بالطلـب إلى طـرف خـارجي وهـو منظمـة (الإيقـاد) في العـام ١٩٩٣م فتقـدمت الإيقـاد بمبـادرة تؤكـد علمانيـة السـودان الموحد؛ أو أنَّ يكون للطرف المتضرر الجنوبيين حق تقرير المصير فرفضها نظـام الإنقاذ آنذاك في أول الأمر ثم عاد وقبلها مرة أخرى ؛ وإزدادت الأمور تعقيدًا مـع قيام التجمع الوطني المعـارض ؛ والـذي كـان يضـم قـوى المعارضـة الشـمالية الأساسـية وعـلى رأسـها أحـزاب الأمـة ؛ والاتحـادي الـديمقراطي ؛ والشـيوعي بالاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب فيمـا عـرف (بمقـررات أسـمرا ١٩٩٥م) تحت الضغوط الناجمـة مـن رغبـة القـوي الشـمالية في ضـم الحركـة الشـعبية إلى التجمع الوطني من أجل إسقاط نظـام الإنقـاذ بحيـث كـان مـن أهـم المقـررات هي[٢] :

١- أنَّ خيار التجمع هو وحدة الوطن المؤسسة عـلى التنـوع والاعتـراف بـأنَّ السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات (نفس رؤية جون قرنق) .

٢- الاعتراف بأنَّ حق تقرير المصير يوفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية من خلال الإستفتاء وإنَّ هناك خيارين للإستفتاء هما أمَّا الوحدة أو الانفصال (الاستقلال) .

٣- أنَّ المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السـودان ؛ فضـلاً عـن كـل مـن منطقة آبيـي وجبـال النوبـة وجبـال الانقسـنا (جنـوب النيـل الأزرق) المنـاطق المهشمة التي ستجري فيها المشورة الشعبية وفقـا لإتفاقيـة (نيفاشـا) بالإضـافة

(١) اتفاقية الخرطوم للسلام ، ١٩٩٧م.
(٢) منصور خالد ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

لإستفتاء آبيي .

٤- أنَّ إستفتاء آبيي في نهاية المرحلة الانتقالية يتركز على بقائها ضمن ولاية جنوب كردفان الشمال أو الانضمام لولاية بحر الغزال[١] .

هكذا نجحت الحركة الشعبية في فرض فكرة حق تقرير المصير وإنتزاعها من القوى الشمالية بجدارة وإقتدار ؛ كما أعطت الحكومة الحق ذاته للقوى المعارضة لقرنق في الجنوب ليكون هذا هو الأساس الذي قامت عليه نيفاشا تمامًا كما كان تقرير لجنة ال١٢ هو الأساس الذي قامت عليه فكرة الحكم الذاتي في إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م ؛ لكن شتان ما بين الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد وحق تقرير المصير المفضي إلي الانفصال[٢] .

مرحلة نيفاشا والتكريس القانوني لانفصال جنوب السودان :

إتسمت هذه المرحلة بانفراد الولايات المتحدة بملف الجنوب على الرغم من وجود إهتمام دولي به خاصة بعد تعيين مبعوث خاص لها إلى السودان قبيل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م بفترة وجيزة وهو القس جون دان فورث ؛ فجاءت أحداث سبتمبر لتلقي بظلالها القاتمة على موقف حكومة الخرطوم ذات التوجهات الإسلامية وغير المرغوب فيها خاصة أمريكيا ؛ كما تم إستبعاد المبادرة العربية التي قدمتها كل من ليبيا ومصر وذلك باعتبارها لا تنص من بعيد أو قريب لحق تقرير المصير[٣] .

هكذا صار المشهد أكثر وضوحًا وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على إستخدام إحدي دول الإيقاد (كينيا) في إستضافة عملية التفاوض ؛ وغالبًا لم يكن الوسيط الكيني محايدًا ؛ وظهرت المؤشرات في نص الاتفاق الإطاري الذي تم

(١) محمد بشير سليمان مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦.

(٢) منصور خالد ، أهوال الحرب وطموحات السلام ، قصة بلدين ، لندن ؛ دار تراث ٢٠٠٣م ؛ ص٤٦١ .

(٣) محمد بشير سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦-٤٧ .

توقيعه في مشاكوس ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م والذي منح حق تقرير المصير للجنوب بعد مرحلة إنتقالية مدتها ست سنوات ؛ ولقد كان مفاوضو جنوب السودان حريصين كل الحرص على تأكيد فكرة مؤسس الحركة الشعبية والجيش الشعبي الدكتور جون قرنق وهي أمَّا سودان علماني موحد أو حق تقرير المصير ؛ وهو ما ظهر في المفاوضات والتي إستمرت لقرابة عامين ونصف ؛ وأسفرت في النهاية عن توقيع إتفاقية نيفاشا بشان تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية ؛ فضلاً عن برتوكول خاص للإستفتاء لمنطقة آبيي ؛ وكان من أهم بنود إتفاقية نيفاشا التي تم التوقيع عليها في التاسع من يناير كانون الثاني ألفين وخمسة ما يلي[(١)] :

١- حق تقرير المصير للجنوبيين : نص إتفاق السلام على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان بولاياته العشرة وذلك عقب إنتهاء الفترة الانتقالية ومدتها ست سنوات وذلك لتحديد ما إذا كان جنوب السودان سينفصل عن البلاد الأم أم لا في الفترة الانتقالية المحددة [(٢)].

٢- تقاسم السلطة : يشكل حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية حكومة وحدة وطنية ذات نظام إدارة لا مركزية ؛ كما ستشكل الحركة الشعبية[(٣)] إدارة منفصلة تتمتع بحكم شبه ذاتي بالجنوب وستكون نسب المشاركة في الحكومة الاتحادية ٥٢٪ للمؤتمر الوطني و٢٨٪ للحركة الشعبية و١٤٪ لباقي القوى السياسية و٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى بخلاف الحركة الشعبية ؛ كما ستكون اللغتان العربية والانجليزية اللغتين الرسميتين للبلاد ؛ وسيشغل سكان الجنوب ٣٠٪ من الوظائف الحكومية[(٤)].

(١) أنظر اتفاقية مشاكوسالإطاري يوليو ٢٠٠٢م ، الذي منح حق تقرير المصير لشعب إقليم جنوب السودان.

(٢) أنظر اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م ، «نيفاشا».

(٣) اتفاقية السلام الشامل ، بند تقاسم السلطة.

(٤) هاني رسلان ؛ مرجع سابق .

٣- تحويل منصب الرئيس إلى مؤسسة الرئاسة : تتكون مؤسسة الرئاسة من رئيس ونائبين ؛ على أنَّ يكون النائب الأول من جنوب السودان ؛ ويتمتع بحق الفيتو في القرارات الرئيسية مثل إعلان الحرب وحل البرلمان والتعيينات في الوظائف القيادية وقد تولى هذا المنصب زعيم الحركة العقيد الدكتور جون قرنق كما تولى رئاسة حكومة الجنوب ؛ وقد تولى هذا المنصب الفريق سلفا كير بعد وفاة قرنق في حادثة تحطم مروحيته في سبتمبر ٢٠٠٥م وذلك بعدما تحول السودان إلي إقليمين أحدهما في الشمال قوامه ١٨ ولاية وأخر في الجنوب قوامه ١٠ ولايات وعلى الحركة الشعبية تشكيل حكومة إقليمية تديره بمعنى حكومتان وآحدة مركزية بالخرطوم وهذه يشارك فيها الجنوبيون بنسبة ٢٨٪ وحكومة أخرى في الجنوب مقصورة على الجنوبيين فقط .

٤- تقاسم الثروة : يتم تقاسم الثروة القومية بالتساوي خصوصًا من عائدات آبار النفط في المنطقة الجنوبية التي يوجد بها معظم النفط المستغل ؛ فيتم تقاسمهما مناصفة بين الحكومتين الجنوبية والمركزية بعد منح ٢٪ على الأقل للولايات التي ينتج النفط منها ؛ كما تخصص نصف عائدات البلاد غير النفطية من الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة الوطنية من الجنوب لحكومة جنوب السودان بإشراف هيئة مشتركة ؛ ويتم تشكيل نظام مصرفي مزدوج بحيث يكون في الشمال إسلاميًا يحظر التعامل بالفائدة ؛ وفي الجنوب تقليديًا ؛ كما سيفتتح في الجنوب فرع للبنك المركزي ؛ والذي بدوره سيصدر عملة جديدة بتصاميم تعكس التنوع الثقافي في البلاد (يعني هناك نظامان نقديان وعملتان وهو ما يمهد للانفصال) .

▪ المبحث الثاني:
إتفاقية السلام الشامل البنود والمعاني :

قسمت الإتفاقية التفصيلية لستة فصول هي :-

(بروتوكول مشاكوس ؛ تقاسم السلطة ؛ تقاسم الثروة، الصراع حول آبيي جنوب كردفان والنيل الأزرق ؛ والترتيبات الأمنية) فقد وضع برتوكول مشاكوس الذي وقع في يوليو تموز ٢٠٠٢م المبادئ التالية : حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال الإستفتاء ؛ يحق للشمال تطبيق الشريعة الإسلامية الحدود بين الشمال والجنوب في حدود ١٩٥٦م حسب ما نص عليه في إعلان المبادئ والذي تبنته الإيقاد كما ذكر سابقًا فترة إنتقالية مدتها ست سنوات منح إتفاقية تقاسم السلطة الجنوب حكمًا شبه مستقل وتم تقسيم مقاعد المجلس الوطني قبل الانتخابات كما سيأتي :-

٥٢٪ من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني ٢٨٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٤٪ للأحزاب الشمالية الأخرى ٦٪ للأحزاب الجنوبية الأخرى وبالنسبة للجهاز فقد إستمر الرئيس في موقعه بينما يصبح رئيس الحركة الشعبية النائب الأول لرئيس الجمهورية ؛ كما يتم تقاسم الحقائب الوزارية بالجهاز التنفيذي القومي بنفس نسبة المجلس الوطني .

يتم تمثيل الحركة الشعبية بالمجلس التشريعي بجنوب السودان نسبة ٧٠٪ والمؤتمر الوطني ١٥٪ كما يتم تقسيم المناصب التنفيذية بالجنوب بنفس النسب الموضحة بالمجلس الوطني ويتم تكوين المجالس التشريعية بالولايات

(١٥ولاية بالشمال و١٠ ولاية بالجنوب) كما يلي :

يحصل المؤتمر الوطني على ٧٠٪ من المجالس التشريعية بالولايات الشمالية وعلى ١٠٪ من الولايات الجنوبية ؛ وتحصل الحركة الشعبية على ٧٠٪ من المجالس التشريعية بالولايات الجنوبية وعلى ١٠٪ من بالولايات الشمالية ؛ ويتم تقسيم أل ٢٠٪ المتبقية على القوى السياسية الأخرى بالشمال والجنوب ؛ ويتم توزيع المناصب التنفيذية الولائية بالشمال والجنوب على القوى السياسية بنفس نسب المجالس التشريعية .

أمَّا الترتيبات لمنطقة آبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق كانت مختلفة تمامًا لقد تم تقاسم المجلس التنفيذي لمنطقة آبيي بين الطرفين الموقعين على إتفاقية السلام الشامل ؛ ويتم تعيينه بواسطة مؤسسة الرئاسة المكونة من الرئيس ونائبيه وبالنسبة للحالة بجنوب كردفان والنيل الأزرق فإنَّ المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية توزع بين الطرفين فقط ٥٥٪ للمؤتمر الوطني و٤٥٪ للحركة الشعبية وقد منحت المناطق الثلاثة شكلاً من أشكال الحكم الذاتي ووعدت بتقديم المساعدة المالية لتمكينها من إعادة بناء ما دمرته الحرب من البنيات التحتية كما تم تكوين مفوضية خاصة لترسيم حدود منطقة آبيي المتنازع عليها والتي حولتها السلطات البريطانية إلى ولاية جنوب كردفان في العام ١٩٠٥م وسميت مفوضية ترسيم حدود آبيي كما سيتم تكوين مفوضية أخرى بواسطة مؤسسة الرئاسة لإجراء إستفتاء بين سكان آبيي ليقرروا ما إذا كانوا يودون الاحتفاظ بوضعهم الخاص بالشمال أو يكونوا جزءًا من بحر الغزال بالجنوب وقد منحت الولايتين الشماليتين الأخيرتين حق (المشورة الشعبية) ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق لإبداء آرائهم من خلال المجالس التشريعية المنتخبة حول وضعهم كما نص عليه في إتفاقية السلام الشامل وكيف تم تنفيذ ما ورد بالإتفاقية خلال الفترة الانتقالية[1] كما تم إقرار قسمة الثروة كما يلي :-

(١) وثيقة اتفاقية نيفاشا ؛ يناير ٢٠٠٥م .

١- يتم تقسيم صافي عائدات النفط المنتج في جنوب السودان (٧٥٪) من النفط السوداني موجود بالجنوب ؛ بين حكومة جنوب السودان والحكومة القومية المركزية بنسبة ٥٠٪ للكل بعد خصم ٢٪ لصالح المنطقة التي أنتج فيها النفط.

٢- يحق للحكومة القومية (المركزية) وحكومة جنوب السودان والحكومات الولائية سن القوانين لتحصيل وجمع الضرائب كما هو موضح بإتفاقية السلام الشامل .

أمَّا بالنسبة للجيش وقوي الأمن سمحت الترتيبات الأمنية للقوات المسلحة السودانية؛ وقوات الحركة الشعبية بالبقاء كقوتين منفصلتين ويتم إنتشار الأولى بالشمال والثانية بالجنوب ، فلقد كان ذلك إمتيازًا عظيمًا للحركة الشعبية ؛ والذي مكنها لاحقًا من إقرار الإنفصال بصورة سلسة ؛ كما أقرَّ بتكوين وحدات مشتركة مدمجة (٣٩٠٠٠) من الجيش السوداني والحركة الشعبية يكون مقرها الجنوب وجنوب كردفان والنيل الأزرق والخرطوم ، كما سيقوم مجلس دفاع مشترك تحت إشراف مؤسسة الرئاسة بقيادة الوحدات المدمجة كما أنَّ النصوص والمبادئ التي تحكم وقف إطلاق النار وعدم الاشتباك وإعادة الانتشار موضحة بتفاصيل دقيقة في الإتفاقية . لقد إعتبر المجتمع الدولي أنَّ هذه الإتفاقية نموذج لحل أطول النزاعات الأهلية في إفريقيا بصورة سلمية ؛ وشهد حفل توقيع الإتفاقية كل من الرئيس الكيني واليوغندي ؛ كما شهدها ممثلون عالوا المستوى من كل من مصر ؛ إيطاليا ؛ هولندا ، المملكة المتحدة ؛ والولايات المتحدة الأمريكية ؛ والاتحاد الأوربي ؛ وشركاء الإيقاد ؛ الجامعة العربية ؛ والأمم المتحدة ؛ لقد كانت مناسبة مدهشة ؛ وقد أقيمت بالملعب القومي بنيروبي في التاسع من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ م .

تنفيذ إتفاقية السلام الشامل وبداية التحديات :

لقد كان التحدي الحقيقي لإتفاقية السلام الشامل هو التنفيذ الجاد والأمين لبنودها مما يحفظ روح التعاون التي سادت المفاوضات الطويلة ؛ والتي أدت إلى

توقيع الإتفاقية .

لقد ثبت أنَّ التحدي كان صعبًا وحساسًا بسبب العقبات التالية هي :-

١- فقدان الثقة بين الشريكين وخاصة بعد الموت المفاجئ لمؤسس الحركة الشعبية وزعيمها جون قرنق .

٢- الصعوبات الاقتصادية التي وآجهت حكومة السودان بعد فقدها لنصف عائدات النفط الواردة من الجنوب إضافة إلي فشل المجتمع الدولي في الإيفاء بوعوده الاقتصادية التي وعد بها للحكومة المركزية ؛ لقد أدت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على حكومة الشمال إلي مزيد من الضغوط على الاقتصاد السوداني .

٣- سوء النية لقد أدي الدعم الذي تقدمه الحكومتان لقوى المعارضة للطرف الأخر إلى تآكل الثقة بين الشريكين ؛ كما أنَّ الاشتباكات المحدودة بين جيشي البلدين في كل من آبيي وملكال فقد أوضحت تنامي الصراعات بين الطرفين والتي شجعت مجموعات صغيرة متطرفة تابعة لكل من الحكومتين للسعي للمواجهة .

لقد كانت العلاقة بين الشريكين خلال الفترة الانتقالية متوترة في الأغلب تسودها الشكوك والظنون ؛ أنَّ قضية حدود آبيي ومفوضية إستفتاء آبيي وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب والإحصاء السكاني وعائدات النفط الحقيقية وقوانين الإستفتاء للجنوب وآبيي ؛ كانت هي عوامل في عدم تنفيذ الإتفاقية فضلاً عن الخلاف المزمن بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وهما دومًا تحت أدنى درجات الإحباط الذي أصابهما وخاصة الحركة الشعبية والتي إنسحبت لعدة أشهر من حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان قبل الانفصال وفي الحقيقة فإنَّ الحركة الشعبية كانت رغم وجودها في الحكم إلَّا أننا نلاحظها تمثل حزبًا معارضًا أثناء الفترة الانتقالية فقد ظلت متحالفة مع أحزاب المعارضة الشمالية أكثر منها شريكًا في الحكم مع المؤتمر الوطني .

على كل حال فقد تم إكتمال الأجزاء الرئيسية من إتفاقية السلام الشامل بالرغم من أنها جاءت متأخرة عن المواقيت الموضحة بالإتفاقية وهي :

- تقاسم السلطة على المستويين الاتحادي والولائي .
- إنسحاب الجيش السوداني من جنوب السودان .
- الإنسحاب الجزئي للجيش الشعبي من شمال السودان .
- التقاسم المتساوي لعائدات نفط جنوب السودان .
- إجازة قوانين الإستفتاء .
- الانتخابات النصفية ٢٠١٠م .
- تنفيذ إستفتاء تقرير المصير لشعب جنوب السودان .
- الموافقة على نتيجته الثقيلة وهي إنفصال جنوب السودان .

لكن هناك بعض القضايا الهامة التي كان يجب أنَّ تحسم خلال الفترة الانتقالية ظلت عالقة وتم ترحيلها لما بعد الإستفتاء ؛ لقد خلق عدم حسم القضايا الهامة مثل قضية آبيي والنفط والحدود بين الشمال والجنوب والجنسية العديد من المشاكل والعقبات للمواطنين في الجانبين وكذلك للرعاة وتجارة الحدود والمصاعب الاقتصادية التي تهدد الأمن والسلام لكلا الدولتين .

لقد أصرَّت الحكومة بجنوب السودان على قيام إستفتاء شعب جنوب السودان في مواعيده المحددة وبأي ثمن ؛ وقد ساندت القوى في الدول الغربية هذا الموقف لحكومة جنوب السودان بشدة ولم تقف عند الدعم وحده بل زادت ومارست ضغوطها على حكومة المؤتمر الوطني للقبول بهذا الطلب بغض النظر عن النتائج الخطيرة والكارثية المترتبة علي ذلك ؛ أنَّ الكوارث الماثلة بين الشريكين في تلك الفترة هي نتائج منطقية جدا للطريقة المتسرعة التي إكتمل بها تنفيذ إتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) لقد قوبلت إتفاقية السلام الشامل بإنتقادات

قوية من قبل المراقبين والمحللين السياسيين والإستراتيجيين ؛ وذلك باعتبارها إتفاقية لمصلحة مجموعتين مسلحتين استمرئتا في الحروب وقد سئمتا الآن منه وأما الذين كانوا يأملون بحدوث تغيير حقيقي في الحكم على نطاق القطر فقد خاب أملهم ؛ كما خاب أمل الكثيرين من المتعاطفين والداعمين للحركة الشعبية بالشمال ؛ لأنَّ الحركة كانت تنادي بسودان جديد والتي وعدت بالعمل على الوحدة فلقد سعت إلى الانفصال بسهولة ؛ ولم تبد قيادات الحركة الشعبية حماسًا كبيرًا لشؤون الشمال أو لقضية الحكم الراشد ؛ ولقد كان النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير ميارديت غائبًا عن القصر الجمهوري بالخرطوم معظم الوقت ، فالجانبان لم يعملان على تحقيق (التحول الديمقراطي) ووثيقة الحقوق وحرية التعبير والتنظيم المنصوص عليها في الإتفاقية والدستور الانتقالي من قبل أي من الحكومتين في منطقة سلطاتها ؛ بدت عملية إتفاقية السلام الشامل وكأنها تقسيم للسلطة بين مجموعتين مسلحتين ؛ بحيث إستمر المؤتمر الوطني ببسط سيطرته على الشمال بينما أخذت الحركة الشعبية نصيب الأسد من السلطة بالجنوب ؛ وبالرغم من كل ذلك فان إتفاقية السلام الشامل قد جلبت السلام الذي طال إنتظاره إلى البلاد وكان لديه في أعوامه الأولى الكثيرين المدافعين عنه[١] لقد ذكرت مفوضية التقييم والتقدير التي أنشأتها الإتفاقية للمراقبة ورصد التنفيذ في تقريرها النهائي ما نصه :

(لقد كانت الإتفاقية تجربة فريدة غير مسبوقة ومعقدة لبناء السلام) ، أنَّ بعض النتائج لم تكن منظورة عند كتابة مسودة الإتفاقية بحيث يجب ويمكن الاستفادة من الدروس والعبر والمشاكل التي ظهرت وقت التنفيذ ؛ ولكن الانجاز الكلي للإتفاقية كما ورد في تقارير مفوضية التقييم والتقدير أمر يعتز به كل السودانيون في الجنوب والشمال ؛ وليس أقلها أمرًا تقرير المصير الذي وآفق عليه الجميع بصورة فورية والذي أضاف عضوًا جديدًا للمجتمع الدولي ؛ وبالرغم من أنَّ

(١) الطيب زين العابدين ؛ القضايا العالقة بين السودانيين ؛ الطريق إلى السلام أو الصراع ؛ مركز الجزيرة للدراسات ؛ ٣٠ يوليو ٢٠١٢م .

حكومة جمهورية السودان كانت مستاءة من نتيجة الإستفتاء إلاَّ أنَّ الرئيس السوداني عمر البشير قد حضر حفل الإستفتاء في ٩ يوليو/ تموز ٢٠١١م في جوبا وخاطب الحشد بقوله :- (يجب إحترام إرادة شعب الجنوب) ووعد بالتعاون التام والكامل مع الدولة الجديدة .

إتفاقية السلام ومستقبل السودان :

إتفاقية السلام التي وقعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن إتفاقاً وآحداً وإنما مجموعة من الاتفاقات المستقلة حول مواضيع مختلفة ، وقعت في تواريخ مختلفة أيضاً وقد بدأت بـ :

١/ بروتوكول مشاكوس في بلدة مشاكوس / كينيا في ٣٠ يوليو ٢٠٠٢م.

٢/ الترتيبات الأمنية ـ نيفاشا / كينيا في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢م.

٣/ إقتسام الثروة ـ نيفاشا / كينيا في ٧ يناير ٢٠٠٤م.

٤/ إقتسام السلطة ـ نيفاشا / كينيا في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م.

٥/ حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان ، جبال النوبة والنيل الأزرق ـ نيفاشا/ كينيا ٢٦ مايو ٢٠٠٤م.

٦/ حسم النزاع في آبيي ـ نيفاشا / كينيا في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م.

مثل بروتوكول مشاكوس الأساس الذي أُستند عليه في بلورة الاتفاقات الأخرى ثم التوقيع عليها ، وتمثلت مبادئ بروتوكول مشاكوس فيما يلي وجاءت في الجزء أ من البروتوكول تحت عنوان المبادئ المتفق عليها من الفقرة ١-١ إلى ١-٥-٣.

١-١ إنَّ وحدة السودان ، التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي والمساواة والمساءلة والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين ، وأنَّه من الممكن رد مظالم جنوب

السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار.

١-٢ شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شئون إقليمية والمشاركة بصفة عادلة في الحكومة القومية.

١-٣ شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك ضمن أمور أخرى عن طريق إستفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً.

١-٤ الدين والعادات والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني.

١-٥ شعب السودان له تراث وطموحات مشتركة وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سوياً من أجل :

١-٥-١ إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة ، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان.

١-٥-٢ إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ويستبدل الحرب بمجرد السلام ، بل أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السوداني.

١-٥-٣ التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذي يعاني منه الشعب السوداني.

١-٥-٤ صياغة خطة لعودة اللاجئين ، وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية لمعالجة إحتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقويم أوجه الخلل التاريخية في التنمية وتخصيص الموارد.

١-٥-٥ تخطيط وتنفيذ إتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خياراً جاذباً وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان.

١-٥-٦ التصدي للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين.

بروتوكول مشاكوس ينص على إجراء إستفتاء حول تقرير المصير في جنوب السودان بعد فترة إنتقالية تمتد ست سنوات، ويسبقها بدورها فترة إنتقالية من ستة أشهر أي ما يجعل هذه المدة ست سنوات ونصف سنة.

في الترتيبات الأمنية إتفق الطرفان على إنسحاب القوات المسلحة الشمالية من الجنوب وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج الشمال، إضافة إلى تشكيل قوات مشتركة مدمجة وهذه الوحدات، تتألف بالتساوي من قوات من الجيش الشعبي وقوات الجيش النظامي وهي تتمركز في المقاطعات الجنوبية الثلاث كما في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب التي يحتل أجزاء منها الجيش الشعبي« منطقة آبيي ومرتفعات النوبة، وجنوب النيل الأزرق»، كما نص على إنشاء قيادة عليا مشتركة، وخارج إطار الوحدات المشتركة المدمجة يسمح للجيش الشعبي كما للحكومة أنْ تحتفظ بقواتها الخاصة المتمركزة على التوالي في الجنوب والشمال.

أمَّا إتفاق قسمة الثروة فقد نظم هذا الاتفاق تسوية المسائل المالية وإدارة وزارة المالية وإعتماد نظامين مصرفيين أحدهما إسلامي في الشمال والآخر عادي في الجنوب، ومراقبة الجمارك والنظام الضرائبي، وبشكل خاص يتعين على توزيع مداخيل النقط الكبيرة جداً (وفي الحقيقة أنَّ البلاد قد أصبحت قوة نفطية متوسطة الحجم منذ إنجاز خط أنابيب النفط« هجليج بورتسودان» في العام ١٩٩٩م وبفعل أسعار النفط العالمية فإنَّ كمية النفط المنتجة يومياً والبالغة ٣٩٠.٠٠٠ برميل تؤمن مدخولاً يبلغ حوالي ١.٩ مليار دولار سنوياً، وقد وضعت وزارة الطاقة خططاً لزيادة هذا الإنتاج بما يرفعه إلى ٥٠٠.٠٠٠ برميل يومياً في أواخر العام ٢٠٠٥م وإذا ظلت الأسعار على حالها فإن في ذلك ثروة تزيد على ٢.٥ مليار دولار يفترض أنَّ تؤمن طريقة توزيعها خلال عام، وينص الاتفاق على الثروات

على توزيع أموال النفط بالتساوي بين الشمال والجنوب[1].

أمَّا بروتوكول إقتسام السلطة فهو يتعلق بممارسة السلطة السياسية بشكل مشترك ، وبحسب هذه الوثيقة يبقى السيد عمر البشير رئيساً للدولة والدكتور جون قرنق الرئيس السابق للحركة نائباً للرئيس مع إمتلاك حق النقض على قرارات رئيس الدولة ، وتشكل خلال الأشهر الستة الانتقالية الأولى حكومة مشتركة على أنَّ يخصص ٥٢٪ من المقاعد للحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني) ، و٢٨ للجيش الشعبي لتحرير السودان و١٤ إلى المعارضة الشمالية ، و٦٪ إلى القوات الجنوبية غير المنتمية إلى الجيش الشعبي، وفي فترة الأشهر الستة نفسها تقوم لجنة تأسيسية بوضع الدستور وهو ما لم يعرفه السودان أبداً إلا بأشكال مؤقتة أو ديكتاتورية.

فيما تجري خلال عامين عملية إحصائية بما يسمح بإجراء إنتخابات عامة خلال ستة سنوات ونصف سنة ، في منتصف المرحلة الانتقالية.

أما الاتفاقان الآخران فقد نصا على وضع أنظمة إدارية مناطقية ومؤقتة لمنطقة أبيي على الحدود بين بحر الغزال وكردفان ، وجبال النوبة ، وجنوب النيل الأزرق، فهذا يتناول ثلاث مناطق مختلفة بين العرب والسود الأفارقة ، وهي مسلمة جزئياً ومسيحية جزئياً، وهناك وثيقتان وقعتا في نيفاشا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م تناولتا تعديل مختلف الإجراءات الخاصة بالاتفاقات الأمنية الموقعة في ديسمبر ٢٠٠٣م وعملية تنفيذ مجمل الاتفاقيات السابقة، وقد تم التوقيع النهائي للإتفاقية في نيروبي بكينيا في التاسع من يناير عام ٢٠٠٥م وسط حشد كبير بشهادة إقليمية ودولية.

عند التوقيع على الإتفاقية رحبت كل القوى السياسية السودانية بذلك إذ أنها أوقفت الحرب والاقتتال ، إلاَّ أنَّ القوى السياسية ذات الحراك السياسي

(١) حوار برونيه ، «السلام الهش والجزئي في السودان» ، سلسلة قضايا سودانية للنقاش (١) اتفاقية السلام ، تصدر عن أوبش ميديا ، الخرطوم ٢٠٠٥م ، ص ٦١٢.

الكبير والثقل الجماهيري الواسع إعترضت على الإتفاقية حيث أنها ثنائية وعملت على إقصاء القوى الأخرى ، ولم تترك مساحة مشاركة خلاف ما حددته الإتفاقية ١٤٪ للمعارضة الشمالية ، وهي ترى أنَّ هذه النسبة لا تتناسب وحجمها الحقيقي.

إتفاقية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية إسمها «إتفاقية السلام الشامل» وهذا غير صحيح، إنَّ الغرض من هذه التسمية هو جعل الناس يعتقدون أنَّ فيها الحل لكل مشاكل وأزمات السودان ، وعلى الرغم من إنَّ الإتفاقية تستهدف المشكلة بين الجنوب والشمال وفي مناطق أخرى كجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وآبيي ولا تشمل المشاكل في دارفور والشرق ولذلك فهي إتفاقية غير شاملة لأنها تهتم بمناطق محددة، لقد قامت حكومة السودان عند كتابة الدستور عام ١٩٩٨م بالإصرار على تسمية الأحزاب السياسية بما يعرف بالتوالي السياسي وكان الغرض من هذه التسمية حرمانها من النشاط السياسي ، وجعلها توابع لحزب المؤتمر الوطني والموقف الآن يشبه ذلك بخصوص تسمية الإتفاقية .

أثر العزل والسرية على الإتفاقية :

إنَّ مباحثات السلام قد عقدت بين حكومة السودان والحركة الشعبية فقط وعزلت عنها كل القوى السياسية الأخرى شمالية كانت أو جنوبية ، ومنها القوى السياسية التي تكوَّن التجمع الوطني الاتحاد الديمقراطي وحزب الأمة وحزب المؤتمر الشعبي، وكان المنطق وراء ذلك العزل أنَّ وجود أحزاب سياسية عديدة يجعل الوصول إلى إتفاق صعب بسبب المواقف السياسية المختلفة، سبب آخر لهذا العزل هو ذلك المستوى العالي من السرية التي أحاطت بالمفاوضات ، وكان الوسيط في تلك المفاوضات يؤمن على الحفاظ على السرية حتى يتجنب النقد مما يوضح أنَّ عملية السلام إفتقرت إلى الشفافية وأنها أُحيطت بجدار من السرية.

السبب الثالث أنَّ الأحزاب المفاوضة رغبت في الانفراد بمواضيع توزيع السلطة والثروة ، دون أنَّ تدري أنَّ هذا الانفراد سيكون مصدراً لعدم رضا وفقدان الدعم الشعبي للإتفاقية، كل هذه الأسباب غير مقنعة فوجود ومشاركة أحزاب عديدة في مفاوضات السلام يؤدي في الحقيقة إلى إختصار الوقت الذي يستغرقه للوصول لاتفاق ، كما أنَّه سيشكل ضماناً لنجاحها بجهد الموقعين عليها، والتجزئة الصومالية الأخيرة ٢٠٠٥م الناجحة بمشاركة العديد من الأحزاب السياسية تدحض دعاوي الذين يتحدثون عن عدم المشاركة الواسعة في المفاوضات كما أنَّ هذا المستوى العالي من السرية التي أحاطت بعملية التفاوض لم يكن الحفاظ عليها ممكناً إنْ كانت المشاركة وآسعة ، فحصر الحوار بين الحكومة والحركة وإحاطتها بالسرية جعل الآخرين لا يعلمون بما تم الاتفاق عليه.

العزل لم يكن للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني فقط ولكنه شمل قضايا تواجه السودان مثل الديمقراطية ونظام الحكم ، وهذه القضايا هي لب أزمة السودان إلا أنَّ القضية التي كانت في مركز طاولة المفاوضات كانت علاقة الشمال بالجنوب ، وكانت هنالك قضية المناطق الثلاث ، ضمن الأخيرة فيما عزلت دارفور التي لم تشارك في الحرب مع الحركة الشعبية برغم تشابه المواقف في قضايا التهميش ، وعندما طلبت حركة تحرير السودان الفصيل المتمرد الرئيسي في دارفور إدراج قضية دارفور في المفاوضات رفض ذلك الطلب رفضًا قاطعًا .

كان وآضحاً للقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المعزولة في الشمال والجنوب حوجتها لإيجاد طريقة لجعل الإتفاقية شاملة ، فاقترحت تجمعاً للأحزاب بما فيها الحكومة والحركة لجعل الإتفاقية مقبولة ، وللإهتمام بباقي النزاعات، تم رفض هذا الاقتراح من الحكومة والحركة معاً بدعوى أنَّه لن يحدث تغيير في الإتفاقية التي توصلا إليها وشهد عليها المجتمع الدولي ، وإتضح

إنَّ وعد الحكومة والحركة بمشاركة القوى السياسية الأخرى كانت للحصول على موافقة تلك القوى على الإتفاقية وإكسابها الشرعية، إنَّ الأحزاب المعارضة تـدعم إتفاقية السلام لأنها أوقفت الحـرب ولأنهـا خطـوة صـحيحة في طريـق حـل كـل مشاكل الوطن ، ولهذه الأسباب تواصل جهودها لجعل الإتفاقية شاملة وإعطاءها الفرصة للوصول إلى سلام دائم في السودان(1) .

دولة وآحدة بنظامين :

مطالب الجنوبيين قبل التسعينيات كانت تقف عنـد المطالبـة بقيـام نظـام فيدرالي كما حدث في أديس أبابا ، الجديد في التسعينيات مطلب حق تقرير المصير والخطورة في هذا المطلب هو الشواهد والتجارب تشـهد أنَّ أكثـر مـن ٩٠٪ مـن مطالب حق تقرير المصير في الدول الأخرى كانت تقود دائمـاً لاسـتقلال الإقلـيم المعني ، نشير هنا إلى إنَّ حق تقرير المصـير أعطـى للسـودانيين مـن قبـل الحكـم الثنائي هو الذي قاد لاستقلال السودان عن مصـر ، إريتريـا أيضـاً تبقـى كنمـوذج ودخل في الأجندة السودانية إحتمال تفتت الدولة السودانية إلى دولتين بل ربما إلى أكثر، حدث إختراق في مفاوضات السلام تحت رعاية الإيقاد عندما تم طرح فكرة دولة وآحدة بنظامين نظام إسلامي في الشمال ، ونظام علماني في الجنوب كطريقـة للخروج من مأزق النقيضين ، وإتفاق مشاكوس أساسه أنَّ يتم داخل إطار الدولـة الواحدة التراضي بوجود نظامين لفترة إنتقالية مدتها ٦ سنوات يتم في نهايتهـا مـنح الجنوب حق تقرير مصير إقليمه، أمَّا أنَّ يستمر كجزء من السـودان تحـت مفهـوم الوحدة الوطنية وأمَّا أنْ يستقل عن السودان ويكون دولة قائمة بذاتها.

البروتوكولات التي تلت مشاكوس تم التوصل إليها بعد مفاوضات شـاقة ومضنية كل هذه الاتفاقيات كانت تكرس لنظامين مختلفين عن بعضهما الـبعض في الدولة الواحدة ، أهم هذه البروتوكولات التي أصبحت تعـرف ببروتوكـولات

---

(١) جوزيف موستو ، «تأثير العزل السياسي على قضية الجنوب» سلسـلة قضـايا سـودانية للنقـاش ١ اتفاقية السلام ، تصدر من أبشن ميديا ، الخرطوم ٢٠٠٢م ، ص ١٠٨ .

نيفاشا هو البروتوكول الأمني والذي أصرت وتحمست فيه الحركة لأن تستقل بقواتها العسكرية عن الجيش السوداني كذلك أجبرت الإتفاقية ما يعرف بجيش مشترك يكون موجود في ثلاث مناطق ، جبال النوبة أبيي ، والنيل الأزرق بالإضافة إلى قوة مشتركة في العاصمة وبالتالي أصبح لدينا ثلاثة جيوش في الفترة الانتقالية.

إتفاقية توزيع السلطة خلقت مؤسسات تشريعية في الجنوب بالإضافة إلى دستور في جنوب السودان ، وبالتالي خلقت ثلاث مستويات للحكم المستوى الأول منه حكومة مركزية بين حزب المؤتمر الوطني والأحزاب المتحالفة معه والجيش الشعبي ، والمستوى الثاني حكومة إقليم جنوب السودان بينما لا يقابلها حكومة لأقاليم الشمال ، المستوى الثالث هو الولايات، فهناك خلل وآضح بين مستويات الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي.

إتفاقية توزيع الثروة أعطت الجنوب ٥٠٪ من عائدات النفط بالإضافة إلى موارد من ميزانية الحكومة المركزية تدفقات نقدية من الحكومة المركزية وذلك يصب أيضاً في إطار دولة وآحدة بنظامين، وفي نفس الإطار سيكون هناك نظام تعليم يختلف عن نظام التعليم في الشمال على الأقل في الوقت الحالي ، ونظام مصرفي يختلف بالإضافة إلى السياسات الإعلامية والثقافية ، وكذلك يمكن القول بأنَّ الإتفاقية كرست وأطرت الوجود لنظامين مختلفين في السياسة والاقتصاد ما بين الجنوب والشمال مما قد يؤدي إلى سهولة تحقيق إنفصال وإستقلال جنوب السودان في نهاية الست سنوات[1] .

في البند الخاص بإنشاء نظامين مصرفيين في إتفاقية السلام ، وفي محاضرة عن «السياسات النقدية الجارية والتنفيذ في الفترة الانتقالية» والتي نظمها معهد الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم بقاعة الشارقة في ٣٠ أغسطس عام ٢٠٠٥م عدد محافظ بنك السودان الاسبق «صابر محمد الحسن» جملة من

(١) صفوت صبحي فانوس « مستقبل يحفه الغموض» ، سلسلة قضايا سودانية للنقاش (١) اتفاقية السلام ، تصدر عن أوبشنس ميديا ، الخرطوم ، ٢٠٠٥م ، ص ١٢٨ .

التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة النقدية في الفترة الانتقالية بدخول جنوب السودان في الاقتصاد الكلي ، منها كيفية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وكيفية الحفاظ على معدل التضخم المستهدفة في ظل تدفقات النقد الأجنبي وتقدير الطلب على حجم النقود، وطرح عدة تساؤلات في كيفية تمكين البنك المركزي «فرع الجنوب» من المحافظة على الكتلة النقدية في ظل الفيدرالية وكيفية إدارة سياسة نقدية يديرها فرعان ، من حيث أنَّه لا وجود أصلاً لنظام مصرفي مزدوج وذلك للفصل الجغرافي الإسلامي في الشمال والتقليدي في الجنوب، إلاَّ أنَّ تساؤلات محافظ البنك جاءت متأخرة بعد توقيع الاتفاق وتبقى الإتفاقية سياسية وتفترض إيجاد كيفية التنفيذ.

من المؤكد أنَّ الاقتراح بوجود نظامين في دولة وآحدة جاء مما يعرف بمجموعة الأزمات الدولية التي تعمل كمركز بحثي في التوجهات الخارجية للولايات المتحدة ، والدول الغربية الحليفة لها تستخدم ما يسمى بسياسة العصا والجزرة لدفع الطرفين لتقديم تنازلات ، فيتم تهديد للطرف الذي يتسبب في إنهيار المفاوضات بفرض عقوبات ، ويكون الجزر في المعونات الاقتصادية وإلغاء الديون المتراكمة أو جزء منها في حالة التوصل لاتفاق كما ظهر في إتفاقية المانحين بأوسلو «الترغيب» هذا لا يعني أنَّ بنود الإتفاقية غير مرضية أو مقنعة للطرفين وبالتالي من الممكن أنْ يتم تنفيذها ، العقبة ليست في طرفي الاتفاق وإنما في القوة السياسية الأخرى التي نظرت إلى إتفاق ثنائي، وإلى أنَّه قاد إلى إحتكار السلطة والثروة بواسطة طرفي الاتفاق[١].

الاستقرار الأمني في الفترة الانتقالية :

بمقتضى بروتوكول الترتيبات الأمنية يجب أنْ تكون هذه الترتيبات في غاية الشفافية لكونها مربط الفرس لنجاح العملية السلمية برمتها وبالذات في

(١) صفوت صبحي فانوس ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

الجانب الخاص بفصيل الجنوب والوقف الشامل لإطلاق النـار أو حركـة تنقـل القوات من وإلى أماكن تواجدهم وبقائهم المنصـوص عليـه في الإتفاقيـة تحاشـياً للمشاحنات والمناوشات التي يمكن أنْ تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، هذا لأنـه إذا كان السياسيون ومستشـاريهم هـم الـذين يشـعلون فتيـل الحـرب ، فـالجنرالات وجنودهم هم الذين يخوضون المعارك ، ويبقى المواطن الذي مـن أجلـه تحقـق السلام متأثراً بويلات الحرب.

إنَّ الاستفادة من تجارب الترتيبات الأمنية في الاتفاقيات السـابقة في غايـة من الأهمية ويجب أنَّ يؤخذ في الاعتبار في الفترة الانتقالية هذه الإتفاقية لتضـمينها جملة من المهددات والتحديات السياسية التي يمكن أنْ ترجح كفة خيار الإنفصال لشعب جنوب السودان وهي كما يلي :

١/ تعزيز بناء الثقة بين القوات نفسها بمختلف تصنيفاتها المنصوص عليها في الإتفاقية وذلك بالقيام بتنويرات دورية عـن دورهـم في تحقيـق السـلام والوحـدة وإرساء دعائم الاستقرار لأنَّ مستقبل السودان يضعهم كنواة لجيش وطني وقومي في حالة الوحدة.

٢/ أنْ تستخدم الحكومة والحركة جهودهما لإيجـاد وخلـق المنـاخ الملائـم للجان الفنية العسكرية المشتركة لمراقبة إحتمال وجود عناصر مخربة لها أجندتها الخاصة بضد السلام والعمل على محاربتها كي لا تؤثر سلباً على الترتيبات الأمنيـة ـ العمود الفقري لإتفاقية السلام.

٣/ يجب على الحكومة التخلي عن ممارسة الكيـد والازدواجيـة كمـا فعلـت بقوة دفاع جنوب السودان في السابق في إتفاقية الخرطـوم للسـلام ١٩٩٧م بقصـد إختراق قوات الخصم لأغراض إستقطابه ، وأنْ تعمل وفق ما نصت عليه الإتفاقية أنْ لا تسمح لمجموعاتها المسلحة المتحالفة مـع أي طـرف بالعمـل مـن خـارج نطاق جهة الانتماء.

٤/ ضرورة توحيد جهود ومساعي السلام بالذات في جوانبها الفنيـة والأمنيـة

والعسكرية في آلية مشتركة لتمكين اللجنة الفنية العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار من السيطرة الكاملة في تحركات القوات من وإلى أماكن تواجدهم وفقاً للترتيبات الأمنية.

إتفاقية السلام والوحدة الجاذبة :

وردت عبارة الوحدة الجاذبة في بروتوكولات نيفاشا ومشاكوس الإطاري أكثر من مرة رغم أنَّ السودان يعيش في ظل وحدة منذ نيله الاستقلال وحتى اليوم ولكن يبدو من الإصرار عليها في البروتوكولات أنها لم تأتي من فراغ عن كونها كانت وما زالت غير متكافئة بين الشمال والجنوب ، تلك الوحدة التي إنهارت بسبب فقدان الثقة والمصداقية بين طرفي النزاع، ويبدو أنَّ الساسة لم يتعلموا دروس الماضي ولذلك أرادوا أنْ يتدثروا بالمفردات الهلامية التي فقدت مصداقيتها ومضامينها لكثرة إستخدامها كمخدر في دهاليز السياسة فقد دون إنزالها أرض الواقع حتى يتلمسها الناس في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إنَّ الوحدة تعني الاتحاد والتضامن ثم تضافر الجهود بين أطراف المصلحة المشتركة ، لذا يجب أنْ لا يكون الحزب والميل والعواطف هو أساس هذا الاتحاد ، بل العدالة والمساواة هما قطبا الرحى في إستمرار هذا الاتحاد، إنَّ الجذب يقابله النفور وهو حالة مؤقتة أيْ أنَّ الشعور بالإنجذاب يمكن أنْ يكون لحظياً ومؤقتاً وسرعان ما يتحول ذلك لنفور هذا لأنَّ الحرب الأهلية التي دارت، وما زالت تدور رحاها في السودان جنوبه وغربه وشرقه صارت داءاً عضالاً للسودان كله، ذلك مساهمة جيل الحركة الوطنية وجيل الاستقلال والأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد قبل وبعد نيل الاستقلال أينما كانوا بالفعل والعجز في تغذية بذور الانشقاقات والانشطارات ليس فقط في الجنوب بل في كل أرجاء السودان، وبهذا المفهوم أصبحت كل محاولات كسب حد أدنى من السلام الاجتماعي من خلال المؤتمرات أو آليات فض النزاعات التقليدية عديمة الفائدة ، ولا تخرج من دائرة الوعظ والإرشاد بأهمية الوحدة

الوطنية، ولكن الواقع غير ذلك لأنَّ مثل هذه النزاعات الوطنية في السودان هي نزاعات بين من يسمون أنفسهم بالنخبة الوطنية وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزية.

إنَّ تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يمكن أنْ يرجح كفة الوحدة إذا ما إعتمد على مدى ومقدار تفهم طبيعة العوامل المتغيرة والتي تفجر الصراعات الدامية والنزاعات المنهكة ، وإذا ما أردنا الوحدة بين الشمال والجنوب ، أو جميع أقاليم الوطن في دولة وآحدة فإن الجذب وحده غير كافي لتحقيق الوحدة ، إنما العدالة والمساواة في المواطنة والحقوق والواجبات بين جميع أبناء السودان هو أساس هذا البنيان دون النظر إلى العنصر أو الدولتين أو اللون أو الانتماء الإثني والجغرافي والسياسي أو اللغة والأيدولوجيا أو الملة والطائفة ، ليتمتع الجميع بهذه الحقوق الأساسية في حرية ووئام(١).

مهددات الإتفاقية :

رغم أهمية عامل إنهاء الحرب في الجنوب من خلال إتفاقيات السلام إلا أنها أدَّت إلى ظهور مشاكل سياسية قد تعقد إستمرار هذا الاتفاق ، فأول مشكلة ظهرت نتيجة للاتفاق هي المطالبة الجهوية «الإقليمية» في الغرب «دارفور» والشرق «البجة» هذه الأقاليم طالبت بأن يكون لها نصيب في توزيع السلطة والثروة شبيه بما حصل عليه جنوب السودان ، لكن توزيع السلطة والثروة بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي والطريقة التي تم بها لم يترك الكثير الذي يمكن أنَّ يمنح لهذه الأقاليم ، أنَّ الأزمة التي فجرتها نيفاشا هو أنَّ حمل السلاح يقود إلى مكاسب للإقليم وعندما إنتهت الحرب في الجنوب ، إنفتحت وبدأت الحرب في دارفور والتهديد بحرب في الشرق، ووآضح أنَّ هنالك عدم رغبة من الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني في أنَّ يقدموا أي تنازل عن الحصص التي حصلوا عليها في الإتفاقية، ويتضح الآن أنَّ الشعور السائد هو أنَّ إتفاقية نيفاشا

(١) فاروق جانكوث ، بدون ؛ ص١٤٠.

وزعت مناصب في الدولة والثروات المتاحة بين الطرفين مما ولد الشعور بعدم الرضا والرفض من القوى السياسية الأخرى لتنفيذ الإتفاقية هي القوى السياسية الإقليمية الجهوية الرافضة للاتفاق.

من مهددات الإتفاقية أيضاً غياب المصالحة الشمالية الشمالية ، إذ أنَّ الإتفاقية سمت عناصر الصراع بين الشمال والجنوب ، ولكن أبقت على عناصر الصراع بين الشماليين قائمة لم تحسمها وعدم الاستقرار في الشمال سيصيب الإتفاقية بالفشل.

كذلك الحوار الجنوبي الجنوبي مهم للغاية لأنَّ الصراع القبلي في الجنوب يمكن أنْ يحدث في أيِّ لحظة مما يؤدي إلى فشل الاتفاق ، ففاولينوماتيب يهدد بالانقلاب الأمني في الجنوب، الإتفاقية تجاهلت مناطق التماس بشكل واضح ما عدا العلاقة بين المسيرية والدينكا في منطقة آبيي ومناطق التماس هي مناطق الاحتكاك القبلي بين الشمال والجنوب ومناطق التماس تظل بؤرة توتر قد تؤدي إلى إنفجار الحرب من جديد.

هنالك إحتمالات لنمو المد الإسلامي في الجنوب من خلال حركة الدعوة المنظمة سواء عن طريق الحكومة أو المنظمات الإسلامية العالمية لمواجهة عمل المنظمات الكنسية في الجنوب وهذا سيولد عوامل صراع داخل الجنوب قد تتصدر الحركة الشعبية للنشاط الإسلامي هناك مما يؤدي إلى توتر في الحياة السياسية قد يقود إلى الحرب.

إختلاف الأيدلوجيات :

إنَّ التباعد والاختلاف الأيدلوجي ليس بالمصلحة التي يمكن أنْ تسهم في وقف العمل بالاتفاق وذلك لأنَّ الأطراف برغم هذا التباعد إستطاعت الوصول إلى صيغة عملية قابلة للتطبيق ثم أنَّ التوجهات الدينية والعلمانية لا تمنع تكوين شراكة وتنفيذ برامج لمصلحة الجميع وهذا حدث في تركيا مثلاً بين حزب

السلامة والحزب اليساري وكانت من أنجح الفترات ، إنَّ الأمر يعتمد على أنْ يحترم كل طرف خصوصية الآخر، التجربة قابلة للنجاح أو الفشل مثل أيِّ تجربة أخرى ، إلاَّ أنَّ فرص النجاح أكثر من إحتمالات الفشل لأسباب :

١/ الحكومة والحركة تعلما من الدرس.

٢/ الحكومة والحركة يريدان أنْ يركزا على ما إتفقا عليه ويحاولا خلق قدر من التعايش برغم الاختلافات.

٣/ الطموحات العالية للشعب السوداني على مستوى القواعد جعل الطرفان حريصان على أنْ لا يخيبا الآمال[١].

الطرفين بالرغم من ما يميز بينهما من أيديولوجيات يتميزان ببرغماتية سياسية عالية جداً ، فالحركة الشعبية غيرت أشياء كثيرة وكذلك الجبهة الإسلامية القومية ، وهذه البراغماتية تضعف الجانب الأيدلوجي ، فهؤلاء الناس هم سياسيون وليسوا عقائديون ولكن الأصول الريعية للطرفين هي أكثر إضعافاً للجانب الأيدلوجي البراغماتي ، الطرفان قاعدة تأييدهم أصبحت ملتفة حول قطاع البترول وهذا أقعد بالحراك السياسي الداخلي للحركة الإسلامية ، أمَّا القاعدة الاجتماعية لقيادة الحركة الشعبية فإنها ترنو للانضمام لنادي الريع البترولي وذلك أتت نسب البترول «نصيب تقسيم الثروة» ، فهل سيأخذون نموذج الدولة الريعية القائمة حول قطاعات البترول أو نموذج الدولة الإنتاجية المهتمة بالمشاريع الإنتاجية التي تستوعب المواطنين إلى الأصول الريعية مشتركة فيما بينها ، فالأفراد والقيادات ذات الأصل الريعي في الحركة الشعبية متقاربة أكثر من الأفراد والقيادات ذات الأصل الريعي في الحركة الإسلامية وهؤلاء يشكلون الضمان لنجاح الشراكة[٢].

(١) أمين حسن عمر «منطق التفاوض وعدالة الاتفاق» ، سلسلة قضايا سودانية للنقاش ، (١) اتفاقية السلام ، تصدر عن أوبشن ميديا ، الخرطوم ، ٢٠٠٥م ، ص ٩٤.

(٢) عطا البطحاني ، مقارنة بين اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م واتفاقية السلام ٢٠٠٥م ، سلسلة قضايا سودانية للنقاش ١ ، اتفاقية السلام أوبشن ميديا ، الخرطوم ٢٠٠٥م ، ص ١٣٣.

إتفاقية السلام وبناء الدولة في السودان :

عاش السودان فترة ما بعد الاستقلال للنخبة المتوازنة والنمو والتطور ثم إنقلاب عسكري شملت ستة فترات وديمقراطيات ثلاثة ديكتاتورية وكانت فترات الحكم العسكري هي الأكثر إمتداداً من الديمقراطية وفي ظل هذا الوضع السياسي غير المستقر كانت الحرب دائرة في الجنوب إستنزفت موارد الدولة المادية والبشرية ومهدت لتدخل قوى خارجية تدير الحرب مما جعل أمر وصول الوطنيين إلى سلام أكثر صعوبة ، وما بين العزم على المقاومة من جانب الحكومة والمتمردين والبحث عن فرص للسلام جاءت الفرصة «وكانت أقوى الأسباب للتوصل إلى إتفاق في هذا التوقيت أنَّ بعض القوى الدولية التي كان لها دور أساسي في إستمرار الحرب وليس بدايتها ، عدلت من إستراتيجية حل المشكلة عبر فرض الغلبة على طرف وإختارت سياسة أخرى».

كذلك تحول الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب على وجه الخصوص أمَّن سياسة إسقاط الحكومة وإستبدالها إلى سياسة التعامل مع حكومة قادرة للتوصل إلى حل سلمي معها ، لذلك جاء شعار إعادة الحيوية ومبادرة الإيقاد في عام ٢٠٠٢م والتي كانت المشكلة الأساسية فيها عدم رغبة الإدارة الأمريكية في التفاوض والتعامل مع الحكومة الحالية ، فالحل ليس في إسقاطها ولكن في التعامل معها ، أيضاً تغير الموقف الأوربي وتطور الحوار مع الحكومة عبر السنين، وأعلن الطرفان أنَّ الحوار منتج وإيجابي وينبغي أنَّ يستمر وأنَّ القضايا يمكن حلها عن طريق التفاوض والتفاهم مع الحكومة لا إستبدالها، هذا الموقف الأوربي تم دعمه بواسطة قوى لها وزنها مثل روسيا والصين وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي مما شكل ضغوط كبيرة على السياسة الأمريكية، إضافة إلى إنَّ جماعة من المخططين الأمريكيين التي لها إرتباط قوي بالحكومة في زمن الرئيس كلينتون أعدوا دراسة عبر مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية أوضحوا فيها أنَّ حل المشكلة في التعامل مع الحكومة من خلال سياسة الارتباط وليس

الاحتواء وسياسة الاحتواء تعني أنَّ هنالك عدو يراد الإحاطة به لإسقاطه أو على الأقل تعجيزه عن الحركة أمَّا سياسة الارتباط أنَّ هناك طرف يمكن الوصول معه إلى حل هذا التغيير شجع الروح المحلية داخل السودانيين الموجودة أصلاً عند الحركة التي سئمت الحرب الطويلة وتود التوصل لسلام عادل وعند الحكومة التي أرهقها الحصار الدولي وتأثيره على الشعوب وبالتالي شعبية الحكومة تتقلص هذه التوجهات المحلية في إطار مناخ إقليمي ومواتي مع التغيير في السياسة الأمريكية من الاحتواء إلى الارتباط تجاه المشكلة ، خلق فرصة قوية للوصول إلى إتفاق[1].

إتفاقية السلام الحالية تختلف عن سابقاتها ، أديس أبابا والخرطوم للسلام حيث أنها هذه تتميز بوجود ضمانات أكبر ممثلة في قوات دولية تحمي الاتفاق ووجود معونات دولية ضخمة الأمر الذي لم يتوفر لإتفاقية أديس أبابا والخرطوم للسلام ، إلَّا أنَّ هذه الضمانات رهينة بالمتغيرات الدولية ورغبة الأطراف الدولية في إستمرار هذا الاتفاق في غياب دور فاعل للقوى السياسية والشعبية لضمان تنفيذ الاتفاق ، الضمان الآخر وهو المهم بأنَّ رئيس الجمهورية لا يستطيع أنْ يلغي هذا الاتفاق بمفرده كما هو الحال في أديس أبابا لأنَّ الإتفاقية صادرت كل صلاحيات الرئيس ووضعتها في مؤسسة الرئاسة.

إنَّ إتفاق السلام يعتبر أو محاولة جادة لإعادة تشكيل السودان سياسياً وإدارياً وإجتماعياً وإقتصادياً بصورة تنهي الحروب الأهلية المشتعلة وتزيل الاحتقانات التي تهدد بالانفجار وتنهي التشوهات الهيكلية للاقتصاد ، وتعتبر بروتوكولات نيفاشا هي المحاولة الأولى لمخاطبة جذور المشكل السوداني بصورة مباشرة لهذا فهي تمهد الطريق لديمقراطية مستدامة بصورة غير مسبوقة وتوفر أساساً لإعادة هيكلة البناء الوطني على أسس جديدة تختلف عن الأسس القائمة منذ فجر الاستقلال ، أُسس تراعي متطلبات الإقليم في الحكم اللامركزي

(١) أمين حسن عمر ؛ مرجع سابق ، ص ٩٢.

والمشاركة في السلطة والتنمية ثم تحقيق وحدة طوعية قائمة على الرضاء ويظهر ذلك في المبادئ التي إرتكز عليها في إقتسام السلطة حيث نصت على :

* الاعتراف بأنَّ السيادة مناطة بالأمة وبضرورة ممارسة الحكم الذاتي من حكومة جنوب السودان وحكومة الولايات عبر القطر.

* الاعتراف بالحاجة إلى معايير قومية وولائية تؤكد الوحدة وتعبر عن التنوع.

* العمل على رفاهية الشعب وحماية حقوقه الإنسانية وحرياته.

* ضرورة تضمين جنوب السودان في كل مستويات الحكم والمؤسسات القومية تعبيراً عن وحدة الوطن.

* السعي وراء حكم صالح يلتزم بالشفافية والمحاسبة والديمقراطية وسيادة حكم القانون في كل مستويات الحكم لكي يتحقق سلام دائم.

* اعترافاً بالحاجة لتقنين هذه الترتيبات « أي إكسابها الشرعية» تجري انتخابات عادلة على كل مستويات الحكم وتوفر الحرية للتعددية الحزبية.

* ضرورة الترابط بين كل مستويات الحكم مع تحويل سلطات وآسعة للجنوب والولايات والحكم المحلي.

* الالتزام من جانب كل مستوى من مستويات الحكم باحترام بعضها البعض والتعاون فيما بينها بدلاً من التنافس وعدم إفتراض أية سلطات لا يمنحها الدستور والتنسيق والتفاعل بينها والتسوية السلمية للنزاعات.

على ضوء هذه المبادئ أقر الدستور ثلاثة مستويات للحكم قومي جنوبي، وولائي ، على المستوى القومي تكون أجهزة الحكم من هيئة تشريعية من مجلسين برلمان ينتخب إنتخاباً حراً مباشراً ومجلس أعلى للولايات يضم عضوين من كل ولاية بصرف النظر عن حجم الولاية ، أما السلطة التنفيذية على المستوى القومي فتتكون مما يسمى مؤسسة الرئاسة ـ رئيس ، نائب أول ، نائب ـ

وتكون القرارات بين الرئيس ونائبه الأول في قضايا محددة مثل إعلان حالة الطوارئ وإعلان الحرب وإستدعاء أو حل البرلمان وسمي البروتوكول الحكومة القومية حكومة الوحدة الوطنية ، ونص على أنْ تكون رمزاً للوحدة الوطنية وتعكس تنوع البلاد العريض في الحكم.

إنَّ عملية توزيع السلطة والثروة في السودان بين الشعوب المختلفة سابقة لها دلالاتها ، فتوزيع السلطة في إطار اللامركزية يمكّن السودانيين أولاً من التداول السلمي للسلطة ثم تساعد ثانياً على توزيع مصادر الثروة في السودان ، أنَّ عدم وفاء الحكومة المركزية بتعهدها بقيام فدرالية عقب فترة ما بعد الاستقلال مباشرة قاد إلى الحرب الأهلية، أنَّ الفيدرالية أو الحكم اللامركزي هو الأداة الدستورية الملائمة لتلاقي الانفصال وإستيعاب التنوع العرقي والثقافي والإقليمي في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات، «فالحكم اللامركزي أسلوب حكم ومنهج إدارة يتم بموجبه نقل كامل لسلطات الحكومة من حاضرة البلاد إلى وحدات جغرافية تأوي داخل حدودها مجموعة من السكان ذوي تجانس عرقي أو ثقافي وذوي مصالح مشتركة إرتبطت بذلك الحيز الجغرافي ماضياً وحاضراً أو مصيراً»[(١)].

على هذا فإنَّ إتفاقية السلام مهدت لنظام حكم فيدرالي في السودان حيث أنها أعطت الولايات والأقاليم سلطات تنفيذية وتشريعية وآسعة ، كذلك أقرَّت لكل ولاية أنْ تشرَّع لنفسها دستوراً يحكمها حسب واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مع مراعاة أنْ لا يتعارض دستور الولاية أو الإقليم مع الدستور القومي، وفي شأن الخدمة المدنية فقد نصت الإتفاقية على معايير التوازن والكفاءة والعدالة وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو النوع أو المعتقد السياسي ، ونص الاتفاق على ضرورة التدريب وخلق فرص عمل والتعليم من أجل المتضررين من الحرب، وعلى لجنة الخدمة المدنية أنْ تضع السياسات اللازمة للتدريب

(١) الهادي عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

والتشغيل وأنْ تستهدف عشرين في المائة من المناصب للمؤهلين من جنوب السودان، إنَّ ما ورد في الاتفاق جاء نتيجة لمعالجة الخلل الناجم في ضعف الكوادر من أبناء الجنوب في أجهزة الخدمة المدنية وفي المؤسسات الأخرى والاعتبار ما حدث إبان السودنة عقب الاستقلال وما كان من ضعف تمثيل لأبناء الإقليم الجنوبي في الخدمة المدنية[1].

إنَّ الطابع العام للفيدرالية سياسي فهي توزيع أفقي وجغرافي رآشد لمراكز اتخاذ القرار السياسي توزيعاً ينشأ أساساً عن علاقة تعاقدية دستورية تنساب من سلطات السيادة العليا إلى الوحدات المطلعة بالتصرف الذاتي للسلطات التنفيذية والتشريعية في نطاقها الجغرافي المحدد، وكل الاختصاصات المحلية والفيدرالية يتم تفصيلها بمقتضى مقررات الدستور الاتحادي ، وما يتم إقراره بالدستور لا يتم إلغاءه أو تعديله إلا بإجراء دستوري ، وعلى ذلك فإنَّ الدولة الفيدرالية تمنح جنسيتها لجميع رعايا الوحدات (الولايات) الأعضاء الذين هم جميعاً رعاياها، ولها في العموم شخصية دولية وآحدة تحتكر التمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات الدولية وإعلان الحرب إلَّا أنَّ هناك طائفة من الدول الفيدرالية في عالم اليوم سمحت دساتيرها للولايات الداخلة فيها بإقامة شكل خاص من التمثيل الدبلوماسي مع العالم الخارجي كما سمحت بإبرام المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاقتصادي ، ومع إعتبار إقليم دولة الاتحاد في كليته إقليمياً لكافة الرعايا إلا أنَّ دواعي الانضباط الأمني قد يدعو حكومات الولايات إلى إستصدار تراتيب محلية تقنن الهجرة والإقامة والعمل ونحو ذلك لغير رعايا الولاية.

النظام الفيدرالي نظام سياسي يتميز بإحلال علاقات التعاون محل علاقات التبعية بمعنى أنَّ الوحدات سواء كانت مقاطعات أو أقاليم أو ولايات

(١) محمد الأمين خليفة ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، أديس أبابا ٨٩ ـ نيفاشا ٢٠٠٥م ، الخرطوم ، شركة مطابع العملة ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٥٠.

فهي تتمتع بسلطات أصلية بموجب الدستور مثلما تتمتع الحكومة في العاصمة بسلطات أصلية كذلك ، فليست الولايات في مرتبة أدنى من الحكومة القومية وليس هنالك تدرج رئاسي مفرط بحيث تكون القيمة القانونية لأعمال الوحدات أقلَّ من القيمة القانونية لأعمال ونشاطات الحكومة القومية، وتأسيساً على هذا فالمواطن في الدولة الفيدرالية يخضع لسلطتين متساويتين في الشرعية السياسية وعليه أنَّ يمتثل لهما معاً وفق ما يقتضيه القانون والنظام العام، ومهما صغر حجم الولاية أو قل سكانها فإنَّ سلطتها ووضعيتها الدستورية لا تنقص ولا تضار فالتساوي بين الوحدات اللامركزية سمة أساسية للحكم الفيدرالي[1] .

إنَّ الدولة الموحدة تعني بالضرورة التماسك القومي وصلابة التباين السياسي والإداري والاقتصادي ، وفي ذات الوقت فإنَّ الاتحاد الفيدرالي لا يعني بالضرورة التفكك وتقطيع أوصال البلاد فلكل وضع مزاياه ومثالبه ، والكياسة والسياسة تكمن في إدارة التعدد داخل إطار الوحدة والقوامة بالقسط في توزيع السلطة والثروة وأعمال العقل المفتوح لمواجهة المتغيرات من خلال الشورى والمؤسسية وإعلاء قيمة الآراء مهما كانت طبيعتها وصيغتها ، وعليه فإنَّ شكل الحكم اللامركزي الذي تفرضه إتفاقية السلام وسوف يعمل على حل كثير من المعضلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي صاحبت الدولة السودانية من النشأة .

- فهو يعمل على حل المسائل السياسية والاجتماعية المرتبطة بالحكم من خلال تطوير النظام الإقليمي الحالي وإضفاء كينونة ذاتية للإقليم أو الولايات وكف يد المركز عنها دستورياً .
- يساعد على حفظ الأمن ونشر السلام في ربوع السودان .
- يساعد في إرساء قاعدة صلبة للتنمية مرتكزة على التخطيط والتنفيذ

(١) عبد الهادي عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

السليم، وذلك من خلال التنمية المتوازنة على مستوى الخطط القومية إضافة إلى الخطط الإقليمية التي تعمل على تطوير البيئة الإقليمية وتنمية قدراته .

عملية توزيع الثروة والموارد الطبيعية ساهم في دفع عملية السلام للإمام وتعزز العلاقات بين الشمال والجنوب ، خاصة بعد إكتشاف وتصدير البترول وكثير من الفدراليات الهامة في العالم مثل كندا ونيجيريا وأستراليا لديها قوانين لتوزيع النفط والثروة المعدنية ، فعلى السودانيين الاستفادة من تجارب الآخرين في العالم إضافة إلى محور إقتسام الثروة في الإتفاقية « تضمن نقاط بعضها يصلح تطبيقه على كل ولايات السودان ، والبعض الآخر يرتبط بالجوانب والمناطق الثلاثة الأخرى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وآبيي ، فالموجهات التي وردت بالوثيقة مثل تقسيم الثروة بعدالة تمكِّن كل مستويات الحكم من أداء وآجباتها ومسؤولياتها الدستورية ثم تطوير وتنمية مختلف أوجه الحياة ومعيشة المواطنين دون تمييز ، وتطوير البني التحتية والموارد البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة وتعبئة المواد كلها على أسس ومبادئ تصلح لسائر أقاليم السودان[1] أنَّ مثل هذه الإجراءات تنبئ أنَّ مستقبل السودان موعود بالتنمية والنهضة والازدهار ويبقي المطلوب كما عبر به – المرحوم حامد حمد- عقل مفتوح وقلب منزه عن الغرض ، يستطيع إنزال النصوص إلى وآقع معاش .

إنَّ السلام يعمل على تقليل التوترات الثقافية بين الشمال والجنوب خاصة وأنَّ إتفاقية نيفاشا حسمت قضايا اللغة والثقافة والحقوق الأساسية وطرائق حمايتها إذ أنها نصت على أنَّ :

- اللغة العربية هي اللغة الأوسع إنتشاراً في السودان ، وفي ذلك إشارة وتنبيه إنها لغة التواصل .

---

(١) محمد الأمين خليفة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣.

- بالإضافة إلى اللغة العربية والإنجليزية للمشرع في أي مستوى من الحكم استخدام أية لغة أو لغات على نطاق مستواه .
- لا يجوز التميز ضد إستخدام أي من اللغتين على أية مستوى حكومي أو تعليمي.

بناء على هذا وفي إطار الحكم اللامركزي فقد يجد السودانيون حلاً لمسألة الانتماء الثقافي والحضاري وتحديد الهوية لشعب السودان سواء في موطنه الصغير – الولاية أو الإقليم – أو على نطاق الوطن الأشمل .

السودان لم يشهد إستقراراً في النظام السياسي حيث عصفت باستقراره الانقلابات العسكرية العديدة التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال ، تلك الانقلابات التي كان من شأنها تغيب فكرة النظام ذاتها باعتباره مجموعة من المؤسسات التي تستمد شرعيتها من دستور دائم ، نابع من أيديولوجية سياسية ثابتة تحدد للنظام وللمجتمع قيمه الأساسية وأهدافه العليا ، وفي ظل الانقلابات التي عايشها السودان لم يكن ثمة دستور دآئم وإنما دساتير متغيرة بتغير القيادات كما لم يكن هناك أيديولوجية ثابتة إنما تخبط أيديولوجي تردت فيه البلاد بفعل التغيرات المستمرة في الحكومات والناجمة عن ظاهرة الانقلابات العسكرية[١] .

يقصد بالنظام السياسي المؤسسات السياسية الرسمية للدولة ، التي منظمة تنظيماً قانونياً مسبقاً من حيث قيامها وإستمرارها وكذا من حيث كيانها العضوي والوظيفي منظور إليها من خلال الأيديولوجيات التي إستدعتها، وتتمثل المؤسسات السياسية الرسمية في المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، أما فيما يتصل بالأيديولوجية فإنها هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي ، ذلك بأنَّ أيديولوجية

(١) أحمد وهبان ، التخلف السياسي ، وغايات التنمية السياسية ، القاهرة ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م ، ص٧٩.

النظام هي التي تحدد قيمه الأساسية وأهدافه العليا ، وعلى ذلك فإن إستقرار النظام السياسي يتطلب إستقرار مؤسساته من ناحية ، ووضوح أيديولوجيته ونشأتها من ناحية أخرى، ويستفاد مما سبق أنَّ المؤسسة العسكرية ليست من قبيل المؤسسات السياسية ، ذلك بأنَّ وظيفتها تنحصر في الذود عن أرض الوطن ، فهي إذاً مؤسسة إدارية تتولى إدارة عمليات الحرب ، ويقوم عليها فنيون ليس من شأنهم إتخاذ القرار السياسي ، وعليه فلابد من أنَّ تسود العسكريين روح الاحتراف العسكري ويقصد به :

١/ إنَّ على القوات المسلحة أنْ تحوَّل كل جهودها وطاقاتها لممارسة وظيفتها العسكرية.

٢/ أنَّ القوات المسلحة ما هي إلَّا خادم للبلاد وليس سيداً لها.

٣/ أنَّ الوظيفة العسكرية يجب أنْ تحدد دستورياً في تحقيق الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي[١] .

إتفاقية السلام تسعى إلى تحول الدولة السودانية الجديدة من دولة (عسكرية) إلى دولة (مدنية) وهو تحول إستراتيجي ذو بعدين عسكري وإقتصادي، وهناك كيانان مطالبان أكثر من غيرهما في تحقيق التحول الديمقراطي في المرحلة المقبلة وهما طرفي الإتفاقية الحركة الشعبية والحكومة السودانية ويلاحظ أنَّ كل من الحكومة والحركة هما نظامان عسكريان فتحولهما إلى نظم مدنية يعني تخليهما عن أنظمتهما العسكرية السابقة ، وفي هذا قد نصت الإتفاقية على إنشاء مفوضيات تعمل على تفتيت وتفكيك البنية السابقة للطرفين وفقاً لآلية السلاح والتسريح وإعادة الدمج ، وقد أفردت الأمم المتحدة مكتباً خاصاً لمساعدة الدولة السودانية المرتقبة لإحداث هذا التحول وهو ـ مكتب الأمم

(١) أحمد وهبان ؛ المرجع السابق ، ص ٨٣.

المتحدة لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج UN DDR الذي يعمل بالتنسيق مع مفوضيات الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان المختصان في الأمر ، ويقتصر دور الأمم المتحدة في توفير المساعدات بالتدريب والدعم المادي ، أما فلسفة هذا التحول وطبيعته وتطبيقه فهو من شأن أبناء السودان[1] .

(١) أبو القاسم قور «التحول الديمقراطي ، النظرية والتطبيق» الصحافة ، العدد ٤٣٤٠ ، الأحد ٣ يوليو ٢٠٠٥م ، ص ٦٠.

▪ المبحث الثالث :
القضايا العالقة والقضاء على إتفاقية السلام :

تمت إجازة قانون إستفتاء جنوب السودان بالمجلس الوطني يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وذكر في المادة ٦٧ منه أنَّ بعض القضايا الأساسية التي سيتم التفاوض عليها بين شريكي الإتفاقية ؛ والتي كان الشهود عليها من المنظمات والدول الموقعة على الإتفاقية ؛ لقد بقيت هذه القضايا العالقة بعد إنتهاء الفترة الانتقالية والتي من المفترض أنْ يكون تم التفاوض بشأنها والوصول إلى حلول ترضي الطرفين ، فيبدو أنَّ حكومة جنوب السودان كانت تود التفاوض في هذه القضايا من موقع القوة كدولة مستقلة بدلًا من موقع الشريك الأضعف مع نظام الإنقاذ القوي والقضايا هي كما يلي :

١ - الجنسية .

٢ - العملة .

٣- الخدمات العامة .

٤ - وضع الوحدات المشتركة المدمجة والأمن الوطني والمخابرات .

٥ - الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

٦ - الأصول والديون .

٧- حقول النفط والإنتاج والنقل والتصدير للنفط .

٨- العقود والبيئة بحقول النفط .

٩- المياه .

١٠- الممتلكات .

١١- أي قضايا أخري يتم الاتفاق حولها بين الطرفين .

كانت هناك قضايا أخرى كانت جزءًا من إتفاقية السلام الشامل ولكنها لم تحسم قبل الانفصال ؛ وكان يتوجب التفاوض حولها لاحقًا ؛ مسألة آبيي الحدود بين الشمال والجنوب ؛ الترتيبات الأمنية ؛ المشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إنعقد أول إجتماع بين الطرفين لمناقشة القضايا العالقة (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) بمدينة ميكالي الإثيوبية من يوم ٢١ إلي ٢٢ يونيو ٢٠١٠م وكان إجتماعًا ناجحًا ووقع الطرفان مذكرة تفاهم بينهما تحتوي النقاط الآتية :-

١- أنَّ المفاوضات ستدار بواسطة فريق مشترك من ستة أشخاص من كل طرف وأنَّ الآلية رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي برئاسة الرئيس الجنوب إفريقي الاسبق ثامبوأمبكيي هي المسهل وستكون مدعومة من قبل منظمة الإيقاد والأمم المتحدة وشركاء الإيقاد .

٢- سيتم دعم المفاوضات بسكرتارية فنية دآئمة ومشتركة من ستة أشخاص منوط بها التنسيق والاتصال بمفوضية التقييم والتقدير والتي ستقدم الدعم الإداري .

٣- إتفق الطرفان على تقسيم المفاوضات إلى أربع مجموعات عمل لمناقشة القضايا كما يلي : المواطنة ؛ الأمن ؛ الموارد الاقتصادية والمالية والطبيعية المعاهدات الدولية والقضايا القانونية ؛ لقد كانت بداية مشجعة لمهمة صعبة ومعقدة(١) .

كما إنعقد إجتماعان أحدهما بجوبا ١٩ يوليو ٢٠١٠م والآخر بالخرطوم في

---

(١) الطيب زين العابدين – مرجع سابق .

نوفمبر ٢٠١٠م حتى يتمكن الطرفان من وضع وثيقة إطارية متعلقة بتنفيذ القضايا العديدة العالقة .

لقد ألزم الجانبان نفسيهما للعمل على إنجاح إجراء إستفتاء جنوب السودان وتعهدا باحترام نتيجته مهما كانت كما وآفقا على إستمرار التفاوض عن مستقبل آبيي على أعلى مستوى وإجراء المشورة الشعبية وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب فورًا والاحتفاظ بحدود مرنة للسماح بحرية تحرك الأفراد والبضائع والخدمات والأنشطة الاقتصادية ؛ والتفاعل الاجتماعي بين الجانبين ؛ كما وآفقا على ألا تؤثر القرارات المتخذة عن المواطنة بصورة سالبة على حقوق ورفاهية المواطنين العاديين وفي هذا السياق وآفق الجانبان على سياسة حرية وحركة المواطنين والبضائع والخدمات والسياسات الاقتصادية والمالية وإدارة موارد النفط والمياه وفي الجانب الأمني فقد التزم الطرفان على ألا يقوم أي منهما بأي فعل أو دعم مجموعة تعمل على الأضرار بأمن الأخر ؛ كما تفاهما على أنَّ كل دولة ستدير سياساتها الخارجية بعد الانفصال وآضعة في الاعتبار تحقيق قيام ومصلحة دولتين قابلتين للحياة والنمو كما ستتعاونان من أجل المصلحة المشتركة لكليهما ؛ لقد كان وضع آلية رفيعة المستوى وبصورة كبيرة كفيل بتشجيع الجانبان على التصميم على تجاوز التحديات الماثلة أمامها من خلال المفاوضات السلمية المفضية إلى حل القضايا والمسائل التي تحدث هنا وهناك ؛ لكن في ظل الأوضاع المعقدة لم تجري الأمور بصورة سلسة كما تم الاتفاق عليه وخاصة بعد ظهور نتائج الإستفتاء ؛ والتي أوضحت أنَّ غالبية الجنوبيون يريدون الانفصال عن السودان القديم .

العقبات الكؤودة على التنفيذ :

لقد حدث تغيير هام ومفاجئ في سلوك حكومة السودان بعد أنَّ أصبح الانفصال أمرًا وآقعًا في يوم ٩ يوليو ٢٠١١م ؛ كما جلب هذا الأمر إنتقادات حادة من المعارضة الشمالية ومن المحللين السياسيين والإستراتيجيين في طريقة إدارة

حكومة الخرطوم لإتفاقية السلام الشامل وما ترتب عليها من إنفصال لجزء عزيزًا من الوطن .

وكانت حكومة المؤتمر الوطني تدعي بأنَّ هذه الإتفاقية هـي أعظـم إنجـاز في التاريخ السياسي السـوداني الحـديث في حـين غـرة تحولـت إلى أسـوأ مسـؤولية تتحملها وبأوزارها حكومة الإنقاذ الوطني في نظر النخبة السياسية السودانية[1] وما نتج عن الانفصال من فقدان ثلث مساحة السودان بل و٤٠٪ من الـدخل السـنوي للحكومة وحوالي ٩٠٪ من العملة الصعبة والتي كانت تأتي من عائدات النفط مـن حقول إقليم جنوب السودان لقد تعاملت حكومة المـؤتمر الـوطني مـع الحـدث بصورة عاطفية جـدًا ومصـالح ذاتيـة ضـيقة مـن خـلال فصـل أعضـاء البرلمـان الجنـوبيين عقـب ظهـور نتيجـة الإسـتفتاء وحتـى العمـال والمـوظفين المـدنين والعسكريين وضباط الجيش من الجنوبيين؛ فقد تم فصلهم من الخدمة قبل إنتهاء الفترة الانتقالية ؛ كما قامت حكومة المؤتمر الوطني بحل كل الوحدات العسكرية المدمجة قبل موعـدها في ٩ يوليـو ٢٠١١م وهـي التـي سـاهمت جزئيًـا في تفجـر الصراع بجنوب كردفان؛ لقد خلقت التصريحات العنيفة الصادرة من المسـئولين الشماليين والحملات الإعلامية العنصرية ضد وجود الجنـوبيين بالشـمال جعـل أغلب الجنوبيون في الشمال لا يشعرون بالأمن والأمان وهم يـودون الـذهاب إلى الجنوب ولم تتوفر لهم سبل الوصول إليها أو الاحتفاظ بوظائفهم في الشمال ؛ فقد قامت القوات المسلحة السـودانية بغـزو آبيـي بكاملهـا في مـايو ٢٠١١م بعـد أنَّ تعرضت إحدى وحدتها المنسحبة من آبيي للهجوم من قبل جيش الجنوب ؛ عـلى الرغم من أنَّ الوحدة المنسحبة كانت مصحوبة بضباط من الأمم المتحدة وكانـت تستخدم سيارات الأمم المتحدة ؛ لقد كان ذلك مثالًا لعدم الانضباط بين الجنـود الذين يقررون قواعد الاشـتباك بأنفسـهم والـذي أحـدث دمـارًا حقيقيًـا للعلاقـة المحفوفة بالمخاطر بين الدولتين لقد كان إندلاع الصراع بـين القـوات المسـلحة

(١) الطيب زين العابدين ؛ المرجع السابق .

السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان قطاع الشمال في جنوب كردفان بداية يونيو ٢٠١١م ولاحقًا في سبتمبر في النيل الأزرق تطورًا خطيرًا قاد إلي تدهور العلاقة بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان إلى مستوى متدنياً جديدًا لقد إتهمت حكومة السودان حكومة جنوب السودان بدعم وتشجيع المتمردين بالولايتين المذكورتين ؛ وكان على الجيش الجنوبي أنَّ يغادر الشمال منذ فترة طويلة كما كان على الوحدات الشمالية بذلك الجيش أنْ ينزع سلاحها وتسرح منذ أمد بعيد ؛ لقد قاد عدم التقدم في المفاوضات الخاصة بالنفط حكومة جنوب السودان إلى إغلاق حقول النفط في الجنوب في فبراير ٢٠١١م وإتهمت حكومة السودان (بسرقة) شحنتين من نفطها ؛ لقد دافعت حكومة الخرطوم عن قرارها بقولها أنها لم تستلم أي دفعات مقابل إستخدام مرافقها لإنتاج ونقل النفط منذ الانفصال في ٩ يوليو ٢٠١١م وبذا فإنَّ ما حجزته من أموال هو مقابل خدماتها خلال الأشهر السبعة الأخيرة[1] ولعل الهجوم السريع على هجليج من قبل الجيش الجيش الجنوبي في الأسبوع الأخير من شهر مارس ٢٠١٢م ولاحقًا في أبريل من نفس السنة بواسطة فرق عديدة من الجيش الشعبي القيادة العليا فكان الاختراق الأكثر خطورة على إتفاقية السلام الشامل ؛ وكان يمكنه أنَّ يقود إلى حرب أهلية شاملة بين الدولتين ؛ لقد شعرت القوات المسلحة السودانية باهانة شديدة وقامت بمهاجمة القوات المنسحبة لتنتقم لهزيمتها المبكرة السريعة وكنتيجة للهجوم على هجليج أقفل السودان حدوده مع الجنوب مانعًا كل أشكال التجارة والانتقال بين الجانبين ؛ وقد أدَّت هذه الحادثة الخطيرة إلى تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي بناءًا على شكوى الخرطوم ؛ وقد تبنى قرارًا شاملًا يوم ٢٤ أبريل ٢٠١٢م عن الحالة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ؛ وقد أصدر مجلس الأمن الدولي لاحقًا قراره رقم ٢٠٤٦ (٢٠١٢م) يدعم قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بهذا الشأن .

---

(١) بيان وزارة الطاقة السودانية ؛ ٢٠١٢م.

محتويات قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي (م ؛ س ؛ أ ؛ ف) :

أدان المجلس خرق حقوق الإنسان لغير المقاتلين وتدمير حقول النفط والتصريحات الملتهبة من الطرفين والتهديد بالإعمال العدائية ؛ لقد عادت محتويات القرار تأكيد إلتزامها لاحترام سلامة الحدود بين السودان وجنوب السودان وعدم إنتهاك الحدود كما كانت عليه عند الاستقلال في يوم ١ يناير ١٩٥٦م وآضعين في الاعتبار المناطق المتنازع عليها حسب ما تم الاتفاق عليه في مداولات اللجنة الفنية الخاصة بالحدود ؛ فلقد أبدت اللجنة قلقها العميق لفشل الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات والتي وقعوا عليها بكامل أرادتهم وخاصة الإتفاقية المؤقتة لإدارة وأمن آبيي (٢٠ يونيو ٢٠١١م) والآلية السياسية والأمنية المشتركة (٢٩ يونيو ٢٠١١م) وبعثة الدعم والرصد (٣٠يوليو ٢٠١١م) ومذكرة التفاهم على عدم الاعتداء والتعاون بين الجانبين (١٠ فبراير ٢٠١٢م) ثم تبنى المجلس خارطة طريق لتخفيف التوتر الراهن وتسهيل إستمرار المفاوضات عقب الانفصال ويشمل ذلك الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية خلال ٤٨ ساعة والانسحاب غير المشروط لجميع القوات المسلحة داخل حدود دولتهم وتفعيل جميع آليات أمن الحدود المتفق عليها ؛وإيقاف إيواء ودعم المجموعات المتمردة ضد الدولة الأخرى وإيقاف الدعاية العدائية والتصريحات الملتهبة في الأعلام ؛ وعلى الحكومتين تحمل المسئولية الكاملة لحماية المواطنين التابعين للدولة الأخرى ؛ تنفيذ البنود العالقة من إتفاقية آبيي وبالتحديد إعادة الانتشار لجميع الوحدات السودانية وقوات جنوب السودان خلال أسبوعين خارج آبيي وعلى الطرفين إستئناف المفاوضات خلال أسبوعين تحت رعاية الآلية الإفريقية رفيعة المستوى للوصول إلى إتفاقية في المجالات التالية : النفط وضع المواطنين في الدولة الأخرى ؛ خلافات الحدود ؛ وضع منطقة آبيي وبأن تنتهي المفاوضات في فترة وجيزة خلال ثلاثة أشهر ؛ وإلا فإنَّ الآلية الإفريقية رفيعة المستوى ستقدم تقريرًا شاملاً عن حالة المفاوضات ويشمل التقرير مقترحات محددة عن جميع القضايا العالقة لتعتمد لحلول نهائية وملزمة للعلاقة بين الدولتين بعد الانفصال ؛

كما فكر المجلس الحصول على تأييد وإعتماد من مجلس الأمن لنفس المقترحات والتي قام بها مجلس الأمن في الخامس من مايو ٢٠١١م وقد حث المجلس حكومة السودان والحركة الشعبية قطاع الشمال للوصول إلي حلول متفاوض عليها على الإتفاقية الإطارية التي تحدد الشراكة السياسية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية قطاع الشمال والترتيبات السياسية والأمنية في النيل الأزرق وجنوب كردفان (٢٨ يونيو ٢٠١١م) وعلى الحكومتين التعاون الكامل مع الآلية الرفيعة المستوى ورئاسة الإيقاد للوصول لتسوية ؛ كما طلبت من الحكومة السودانية السماح بوصول المساعدات الإنسانية للسكان المتأثرين في المنطقتين .

في هذه الأثناء وآفقت الحكومتان في الدولتين على قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي وبدأتا بالتنفيذ فلقد سحبتا قواتهما المسلحة من آبيي ووآفقتا على دعوة الآلية الإفريقية رفيعة المستوى للاجتماع بأديس أبابا يوم ٢٩ مايو ٢٠١٢م لبدء المفاوضات .

القضايا التي تم حلها :

لقد تم حل بعض القضايا العالقة كأمر وآقع أو من خلال تفاهم مشترك بعد الانفصال في يوم ٩ يوليو ٢٠١١م وهي : الخدمة العامة ؛ وضع الوحدات المشتركة المدمجة و العقارات ؛ لقد تصرفت كل حكومة بطريقتها الخاصة فيما يخص وضع ومستقبل العاملين لديها في الخدمة العامة والأغلبية كانت تعمل بالشمال وخاصة في الجيش والشرطة ولقد قامت حكومة الخرطوم بفصل جميع الجنوبيين ومنحتهم حقوق ما بعد الخدمة وحقوق المعاش التقاعدي[١] لقد تم حل الوحدات المدمجة المشتركة بالجنوب والخرطوم قبل نهاية الفترة الانتقالية ، والمشكلة الوحيدة كانت مشكلة الشماليين بجنوب كردفان والنيل الأزرق والذين كانوًا جزءًا من الجيش الشعبي وقادوا تمردًا ضد الحكومة بالولايتين

(١) الطيب زين العابدين – مرجع سابق .

وهذه المشكلة ما زالت قائمة وسوف تناقش بالطبع بمفاوضات أديس أبابا حسب ما تقرر بواسطة مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSCAU) ومجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ؛ أما مسألة العقارات فقد تركت لأصحاب الشأن الذين يملكون قطعة أرض أو منزلاً بالدولة الأخرى ؛ لقد باع معظم الجنوبيين ممتلكاتهم من قطع الأراضي والمنازل بطريقة خاصة بينما لم يكن الشماليون بالجنوب في عجلة من أمرهم لفعل نفس الشيء ولم توضع القضايا الثلاثة على طاولة المفاوضات بعد الانفصال ؛ وفيما يتعلق بالعملة فقد إتفق الطرفان قبل الانفصال على إستخدام العملة القديمة لفترة ستة إلى تسعة أشهر ومن ثم تغيير العملة تدريجيًا بإتفاقية البنكيين المركزيين بالدولتين ولكن كل قطر كان يطبع عملته الجديدة بسرية تامة قبل إنتهاء الفترة المحددة ؛ لقد أنزل البنك المركزي بالسودان عملته الجديدة قبل جنوب السودان وأضحت العملة القديمة بالجنوب عديمة القيمة ؛ وفي الوقت الراهن فان كل دولة بدت تستخدم عملتها الجديدة الخاصة ولكن كميات العملة القديمة بالجنوب يجب أنَّ تعوض بطريقة أو بأخرى لقد كان ذلك مثالاً لفقدان الثقة وعدم الالتزام من جانب الحكومتين لاحترام التزاماتها .

لم تكن قضية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قضية هامة ؛ فقد إتفق الطرفان بان الدولة السابقة (السودان) تستمر في حمل هوية السودان القديم مع جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية ؛ وستقوم الدولة الوليدة بوضع توقيع المعاهدات الإقليمية والدولية ؛ وفيما يخص الأصول والديون فقد وآفق الطرفان على إستخدام المبدأ الجغرافي بتقسيم الأصول حسب موقعها بحيث هي : فما هو موجود بالشمال يذهب إلى الشمال كما ستؤول الأصول الخارجية إلى الدولة الأم وتتحمل هي المسئولية عن الديون الخارجية والبالغة (٤٠ بليون دولار أمريكي) وبني ذلك الفهم على أنَّ الدائنين الأجانب سوف يعفون جميع الديون الممكنة وسوف يعمل الطرفان سويًا على إقناع الدائنين للتنازل عن ديونهم على السودان القديم وإذا لم يتم ذلك فإنَّ الطرفين سوف يتقاسمان الديون والأصول الموجودة

بالدول الأجنبية حسب المعايير الدولية المتفق عليها[١] .

القضايا التي تم حلها جزئيا :

تشمل هذه القضايا (الجنسية ؛ الحدود بين الشمال والجنوب ؛ الترتيبات الأمنية) .

في البداية كانت حكومة الشمال صارمة في إعطاء جنسيتها أو حق الإقامة لمئات الآلاف من الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال ؛ بينما كانت حكومة جنوب السودان جاهزة لفعل ذلك تجاه المواطنين الشماليين الأقل عددًا بدولة جنوب السودان .

وأفق الطرفان على إعطاء مهلة ٩ أشهر بعد الانفصال للمواطنين من الدولة الأخرى للرحيل أو توفيق أوضاعهم حسب قوانين البلد الذي يقيمون فيه ؛ وقد إنتهت هذه الفترة في يوم ٥ أبريل ٢٠١٢م وعلى الرغم من الحملات الإعلامية القومية فإنَّ حكومة الخرطوم لم تحاول فرض هذا القرار بالقوة على الجنوبيين المقيمين بدولة شمال السودان بعد إنتهاء الفترة المحددة ؛ لم تحاول حكومة جنوب السودان مطلقًا التهديد بطرد الشماليين من الجنوب بل دعتهم للحصول على إذن إقامة مقابل ١٠٠ دولار أمريكي وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى اختراق بمفاوضات أديس أبابا في يوم ١٣ مارس ٢٠١٢م إتفق الطرفان على السماح للمواطنين من الدولة الأخرى للتمتع بحرية الإقامة والتحرك والنشاط الاقتصادي وإمتلاك العقارات ؛ وسيتم تشكيل لجنة عالية المستوى للنظر في تبني وتنفيذ المعايير المتفق عليها فيما يتعلق بوضع ومعاملة مواطني كل دولة في حدود الدولة الأخرى ؛ وستقوم الدولتان بالتفاوض للاتفاق على توسيع الحريات الأربع المذكورة أعلاه[٢] أمَّا فيما يتعلق بتعيين وترسيم الحدود بين البلدين ثم تكوين

(١) وكالة السودان للأنباء ؛ سونا ؛ ٢٠١٠م .

(٢) الطيب زين العابدين ؛ مرجع سابق .

لجنة فنية مشتركة منذ بداية الفترة الانتقالية لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب كما كانت عليه عند الاستقلال في يوم ١ يناير ١٩٥٦م وكان من المفترض إنتهاء المهمة قبل إجراء الإستفتاء ولكن تمددت حتى حدوث الانفصال ؛ لقد إتفقت اللجنة المشتركة على ٧٠٪ من المسائل المتعلقة بالحدود بين البلدين أقرتها الرئاسة فيما بعد وحسب اللجنة بأنَّ هناك أربع مناطق فقط مثار جدال هي :-

١- جودة أو دبة الفخار وهي منطقة زراعة آلية بين ولايتي النيل الأبيض وأعالي النيل.

٢- جبال قفيس بين أعالي النيل وجنوب كردفان .

٣- مدينة كاكا وتقع بين جنوب كردفان وأعالي النيل وهي منطقة صغيرة من الأرض ، ولكنها ذات أهمية إستراتيجية لأنها بوابة وصول إلى النيل والى منطقة إنتاج النفط .

٤- كفي كنجي وهي منطقة غنية في حزام السافنا تقع بين ولاية جنوب دارفور وغرب بحر الغزال .

لقد طلب وفد حكومة جنوب السودان من لجنة (JPSM) عند نهاية العام ٢٠١٠م إضافة منطقة خامسة إلى المناطق المتنازع عليها وهي منطقة (سفاهة / سماحة الآن) وهي منطقة رعوية غنية بالمراعي والتي تمتد ١٤ كيلو متر جنوب بحر الغزال ؛ وتقع بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال وقد قبلت الرئاسة ضم المنطقة الجديدة .

لقد طلب الوفد الجنوبي بالمفاوضات بأديس أبابا في يوم ٢٩ مايو ٢٠١١م ضم خمسة مناطق للمناطق المتنازع عليها وضمت آبيي وهجليج وجميع حقول النفط المنتجة تقريبًا بالشمال ؛ وقد جاء الوفد المفاوض بخريطة وضعها بنفسه تشمل المناطق التي تم ضمها وطلب الوفد إعتبار هذه الخريطة هي الخريطة المرجعية وقد تم رفض ذلك مباشرة من الوفد السوداني المفاوض ؛ لقد كان

ذلك بداية غير موفقة أدت بالتحديد إلى فشل الجولة الأولى من المفاوضات بعد صدور قرار من مجلس الأمن الدولي حول السودان بالرقم ٢٠٤٦ حاولت الآلية الرفيعة التوصل إلى تسوية باقتراح خريطة جديدة ولكن تلك رفضت من قبل وفد جنوب السودان المفاوض ويبدو أنَّ الوفد الجنوبي المفاوض كان يبحث عن موقف تفاوضي قابل للمساومة ضد الشمال بزيادة المناطق المتنازع عليها اتهمت حكومة السودان حكومة جنوب السودان قبل الانفصال بأنها تتفادى حسم مسألة الحدود لكي تتمكن من أخذ القضية بكاملها إلى التحكيم الدولي والذي يمكن أنْ يحكم لصالحها أو يبحث عن تسوية متفاوض عليها بين البلدين و العامل المعقد لقضية الحدود هو أنَّ الحكومتين مثل جميع الحكومات الإفريقية وآفقا على الحدود كما تركتها الإدارة البريطانية يوم ١ يناير ١٩٥٦م ولكن لم يترك البريطانيون أي خريطة في التاريخ المذكور توضح الحدود بدقة ؛ بالإضافة إلى إنَّ الإدارة البريطانية درجت على نقل بعض المناطق لأسباب أمنية وإدارية من محافظة إلى أخرى بصرف النظر عن المجموعة العرقية التي تسكن المنطقة .

لقد طالبت حكومة جنوب السودان بآبيي ليس بناءًا على موقعها في يناير ١٩٥٦م بل بناءًا على جنسية (عرق) سكانها في العام ١٩٠٥م عندما تم تحويلها من بحر الغزال بالجنوب إلى جنوب كردفان بالشمال ؛ وبالرغم من ذلك فإنَّه في إتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين في أديس أبابا في ١٣ مارس ٢٠١٢م أكد الطرفان تعريف الحدود المتفق عليها حسب الوصف الميداني (الفعلي) والترسيم والتوصيات المقابلة لها للجنة الفنية لترسيم حدود ١ يناير ١٩٥٦م بين شمال وجنوب السودان والتي صادقت عليها جمهورية السودان قبل إنفصال الجنوب وقد وأفق الجانبان أيضاً في إجتماع مارس لإنشاء لجنة ترسيم مشتركة وفريق فني مشترك ومفوضية حدود مشتركة لحسم مسألة الحدود بين الدولتين ؛ من الغريب أنَّه في الجولة الأولى من المفاوضات بأديس أبابا ١٧ مايو إلى يونيو ٢٠١٢م خلقت مسألة الحدود إختلافًا بين الوفدين المفاوضين كان الهدف من طرف

حكومة جنوب السودان هو الحصول على آبيي وبأي ثمن وعليه فإنَّها تأمل بمقايطة المناطق المختلف عليها مقابل آبيي ؛ من الجدير بالذكر هنا أنَّ حدود السودان القديم مع جيرانه الثمانية لم ترسم مطلقاً ومعظمها لم توضع بها علامات منذ الاستقلال حتى اليوم ؛ لقد كانت مسألة الأمن هي الأكثر تعقيدًا بسبب أنَّ الجيش الشعبي يشمل العديد من الوحدات في جنوب كردفان والنيل الأزرق والتي حاربت تحت قيادة جنوب السودان لسنوات عديدة حتى موعد إتفاقية السلام الشامل.

لم يكن من السهل فهم مدى علاقة الزمالة الطويلة هذه عقب الانفصال في هذه الأثناء تتهم حكومة السودان شمال الجيش الشعبي بأنه يدعم ويدير الفرقتين (٩ و ١٠) والتي بدأت التمرد بجنوب كردفان والنيل الأزرق ؛ بالمقابل تتهم حكومة جنوب السودان حكومة الخرطوم بدعمها للجنرالات المتمردين ضد الحكومة المنتخبة بالجنوب وقد وعد الجانبان في عدد من الاتفاقيات قبل الانفصال بألَّا يهدد أي طرف أمن الدولة الأخرى وبالمفاوضات التي جرت بالخرطوم تحت رعاية الآلية الإفريقية الرفيعة في يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٢م فقد تعهد المؤتمر الوطني الحزب الحاكم بالشمال والحركة الشعبية الحاكمة بالجنوب بأنَّ أي منهما لا يقوم بأي فعل أو دعم لأي مجموعة يمكن أنْ تهدد أمن الدولة الأخرى ؛ في هذا الإطار يواجه شمال السودان تحديات على مختلف الأصعدة لاسيما السياسية والاقتصادية، وإنْ كانت هذه التحديات قائمة بالفعل، فإنَّ إنفصال الجنوب سيزيد من حدتها ويعجِّل بظهورها.

الفصل الرابع

أثار الصراع بين السودان وجنوب السودان
على الأمن الوطني السوداني

تزامن أجل الإستفتاء العام لشعب الجنوب بحسب نص الإتفاقية مع إستفتاء آخر خاص بسكان منطقة آبيي الحدودية والذين سيقررون هل هم راغبون في أنْ تظل منطقتهم تابعة للشمال في جنوب ولاية غرب كردفان، أم يفضلون الالتحاق بالجنوب كجزء من ولاية شمال بحر الغزل، فإذا جاءت النتيجة لمصلحة الانضمام إلى الجنوب، يشارك سكان آبيي في الإستفتاء العام للجنوبيين ؛ غير أنَّ هناك عقبة موضوعية أمام هذا الاستحقاق، برزت في الشهور الأخيرة، ألا وهي تعريف من هم «السودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة» مع القبائل التسع لدينكا نقوك، وقد تركت الإتفاقية لمفوضية إستفتاء آبيي مع وضع معايير الإقامة في المنطقة واتفقت المعايير الدولية على إنَّ الإقامة تعني المنزل والعمل والذين هاجروا من مواطنهم الأصلية بسبب الاضطهاد[1] غير أنَّ المفوضية لم تتمكن من البت في هذا الموضوع نظرًا إلى حدة الاستقطاب بين قبائل المسيرية العربية الرحل المستفيدين من الرعي في آبيي والأراضي التي تقع إلى جنوبها، وقبائل دينكا نقوك التي تعتبر نفسها صاحبة الأرض الأصلية، وتؤيد حكومة الإنقاذ وجهة نظر المسيرية الذين يعتبرون أنفسهم مشاركين للدينكا في ملكية الأرض، وتؤيد الحركة الشعبية دينكا نقوك إستنادًا إلى أنهم السكان المقيمون في المنطقة إقامة دائمة ولم يجد الطرفان (الحكومة والحركة) حلاً إلَّا في تأجيل إستفتاء آبيي إلى ما بعد إتمام إستفتاء١١ يوليو ٢٠١١م على إنَّ تحل مشكلة آبيي خلال الفترة الانتقالية الممتدة من ظهور نتيجة الإستفتاء إلى٩ يوليو ٢٠١١م ، وهو تاريخ إنتهاء صلاحية إتفاقية السلام الشامل على إنَّ طرح فكرة حق تقرير المصير للجنوب لم تكن إجتهادًا خالصًا من أعضاء منظمة (إيغاد) الذين أشرفوا على مفاوضات نيفاشا، فقد كان هذا الحق مطلبًا للجنوبيين في فترات تاريخية سابقة وظل يتأرجح بين الفيدرالية مع الشمال والانفصال عنه حتى أقرته في بداية التسعينيات من القرن المنصرم مختلف القوى السودانية ولأسباب متباينة ولعل من المفيد، كمدخل

(١) إتفاقية السلام الشامل، الفصل الأول، الجزء أ- المادة ١-٣ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥م ص٢ .

لموضوع الدراسة هذه أنْ نعِّرف بإيجاز متى وكيف دخل مبدأ حق تقرير المصير في أدبيات السياسة السودانية، فوعي الحقائق التاريخية يساعدنا على الرؤية الكلية للمشهد السوداني الآني فنستطيع أنْ نحدد مقدار مسؤولية الداخل عن هذا المشهد قياساً على مسؤولية المجتمع الدولي عنه فبعد أنْ سقطت الديمقراطية الثالثة في يونيو ١٩٨٩م وإستولى الجيش على السلطة في السودان وصف جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الحدث بأنه خطيراً جداً لأنه لم يكن إنقلابًا عسكريًا بواسطة الجيش ومن أجله بل كان إنقلابا عسكريًا باسم الجبهة الإسلامية وهي حركة سياسية لها أيديولوجية ورؤية للمجتمع وبالفعل لم تمر بضعة أشهر إلا وأعلنت الحكومة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد وترتيبًا على ذلك حددت رؤيتها إلى الحرب الدائرة في الجنوب منذ ١٩٥٥ فوصفتها بالحرب الدينية بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب واكب الإعلان عن هذا التوجه إنقسام داخلي حاد في الحركة الشعبية لتحرير السودان وقد قاد المنشقين عن جون قرنق لام أكول ومجموعته و الذي دعا إلى حق شعب الجنوب في تقرير مصيره إستناداً إلى رؤية إنفصالية تعارض التوجه الوحدوي العلماني لجون قرنق ومجموعته فدعا إلى تكوين دولتين مستقلتين يكون بينهما نوع من التنسيق وأسس رؤيته على رفض حكومة الإنقاذ التراجع عن موقفها المتشدد في تطبيق الشريعة وقد جاء رد جون قرنق على هذا الإعلان في ١٢/ ٩/ ١٩٩١ في إجتماع القيادة العليا للحركة الشعبية حين قدم عرضاً جديداً للمشكلة أدخل فيه رؤية المنشقين وأضاف إليه ما يلي: (في حالة عدم موافقة حكومة السودان على فكرة السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي فإنَّ الحركة في هذا الاتجاه تطرح على حكومة الإنقاذ وعلى المهتمين بحل المشكلة رؤيتين أو بديلين آخرين هما الكنفيدرالية بين دولتين مستقلتين ذاتا سيادة أو حق تقرير المصير من خلال إستفتاء على المستقبل لجنوب السودان إستثمرت حكومة الإنقاذ هذا الخلاف الجنوبي ـ الجنوبي وعرضت على الفصائل الخمس المنشقة موافقتها على حق تقرير المصير في محاولة لإستقطابها ضد جون قرنق وتصفية حركته وكان ذلك في فرانكفورت في يناير ١٩٩٢ في لقاء سري جمع علي الحاج ممثلا للحكومة ولام

أكـول ممـثلاً للمنشـقين الجنـوبيين وفي العـام ١٩٩٤ إتفقـت حكومـة السـودان والحركة الشعبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) على ما يلي:

(إدراكًا لأهمية الفرصة المتفردة التي وفرتها مبادرة «إيغاد» للسلام للتوصل إلى تسوية سلمية، عن طريق التفـاوض، للنـزاع في السـودان يكـون للطـرف المعنـي (جنوب السودان) الخيار في تقرير المصـير، بمـا في ذلـك الاسـتقلال عـن طريـق (الإستفتاء) وكانت هذه هي أول مرة التي يطـرح فيهـا مبـدأ حـق تقريـر المصـير لجنوب السودان في منظمة إيغاد ؛ أما التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يمثل في ذاك الوقت الأحزاب والقوى المعارضة الشمالية والجنوبية، فقد وآفق على مبدأ حق تقرير المصير في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرة ١٩٩٥م في وثيقة جاء فيها (التجمع الوطني الديمقراطي يدعم إعلان المبادئ الصادرة عـن مجموعـة إيغـاد كأساس عملي للتسوية العادلة والدائمة إنَّ شعب جنوب السودان (بحدوده القائمة في يناير ١٩٥٦م) سيمارس حقه في تقرير المصير قبيل إنتهـاء الفتـرة الانتقاليـة إنَّ التعرف على آراء أهل منطقة آبيي فيمـا يتعلـق برغبـاتهم في البقـاء داخـل الحـدود الإدارية لإقليم جنوب كردفان أو الانضمام مرة أخرى من جديـد إلى إقلـيم بحـر الغزال سيتم عبر إستفتاء ينظم قبل ممارسة الجنوب حـق تقريـر المصـير وإذا مـا أظهرت نتيجة الإستفتاء رغبة أكثرية أهل هذه المنطقة في الانضمام إلى إقليم بحـر الغزال فإنهم سيمارسون حق تقرير المصير كجزء من شعب جنوب السودان)

هكذا يتضـح أنَّ الـنص عـلى حـق تقريـر المصـير في إتفاقيـة السـلام الشـامل كاستحقاق أساسي للجنوبيين، ما هو في وآقع الأمر إلا إقرار بواقع تشكل في ذهنية الجنوبيين قبل الإتفاقية المذكورة بسنوات طويلـة، وكـانوا مـدفوعين إلى ذلـك في البداية بمـرارات الحـروب التـي خاضـوها مـع الشـماليين ؛ ثـم جـاء المشـروع الإسلامي السياسي للإنقاذ ودعوة حسن الترابي إلى الجهاد ضد الجنـوب لنصـرة الإسلام ليقطعا أي أمل في إستمرار السودان موحدا[1] .

(١) اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م.

من ناحية أخرى يتضح مما سبق أنَّ الحكومة والمعارضة وآفقتا على حق تقرير المصير للجنوب بعد ما فشل كل منهما في إدارة التعددية العرقية والدينية التي يتميز بهاويتحمل السودانيون الشماليون جزءًا أساسيًا عن مسؤولية إنفصال جنوب السودان والأسباب التي أدت إليه وتأتي بعد ذلك مسؤولية الدول الخارجية التي حاولت بطبيعة الحال أنْ تستفيد أقصى إستفادة ممكنة من هذا الواقع السياسي المؤلم والمأزوم ، فالبعد السياسي له شقان داخلي وخارجي (السياسة الداخلية للدولة) والأمر الثاني فهو (السياسة الخارجية) وللسياسة الداخلية جانب هو الأكثر أهمية للأمن القومي في بعده السياسي ويتمثل ذلك في الاستقرار السياسي للجبهة الداخلية وتماسكها ؛ كما تؤدي الاضطرابات الداخلية المستمرة والصراع على السلطة إلى تدخل القوى الخارجية لتامين مصالحها الخاصة مما يفقد الدولة إستقرارها السياسي بل يفقدها ذلك القدرة على التحرك السليم في مواجهة الأخطار التي تهدد أمنها القومي أمَّا بالنسبة للسياسة الخارجية فبعد فقد الدولة القدرة على إتخاذ قرارها السياسي الخارجي أحد صور التهديدات لسياساتها[١] الخارجية وأكثرها خطرًا على الأمن الوطني السوداني وتعرف بالمصطلح (التبعية السياسية) قد حثت الولايات المتحدة الأمريكية قادة شمال وجنوب السودان على العمل في تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل خاصة القضايا العالقة منها والتي وضعت حينها حدًا لأطول حرب أهلية في القارة الأفريقية ؛ جاء ذلك أثناء الاجتماع والذي دعت إليه ونظمته الولايات المتحدة الأمريكية في وآشنطن بحيث إستضافت فيه رموز وزعماء من شمال وجنوب السودان ؛ وكان الغرض يتعلق بالعقبات التي تتعلق بتنفيذ القضايا العالقة والتي تعتري طريق التنفيذ ؛ وكان الحضور لممثلي أكثر من عشرين دولة وحكومة يتقدمهم الوسيط الكيني الجنرال لازراسسمبويا[١] .

(١) المرجع السابق.

▪ المبحث الأول:
الآثار السياسية والإستراتيجية:

لا يبدو أنَّ المشهد السياسي في الشمال بعد إنفصال الجنوب، سيكون أفضل من المشهد الاقتصادي، فهناك قضايا قائمة يتوقع أنَّ تزداد حدتها، وأخرى قد تبرز نتيجة لتقسيم البلاد، ونذكر فيما يلي أهم تلك التوقعات:

هناك بعض الشواهد التي تشير إلى إنَّ أزمة دارفور ستتجدد مرة أخرى ولكن بشكل أعنف، فما زال المسئولون في حركة العدل والمساواة، وهي الأقوى عسكريًا وسياسيًا على أرض المعركة، يناورون في المنابر التفاوضية، فالحدود المشتركة بين جنوب كردفان وولايتي شمال بحر الغزال وغربه تلعب دوراً مهماً لمصلحة العدل والمساواة، حيث تسهل الحركة وعمليات الكر والفر لمقاتليها[1]، وفي هذا الصدد من الجدير بالتذكر أنَّ التنسيق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمتمردين في دارفور قديم، أي منذ ثورة يحيى بولاد في بداية التسعينيات، فقد كان جل العسكريين الذين حاربوا الحكومة آنذاك من الحركة الشعبية، عندما لم تكن الفصائل العسكرية الدارفورية قد تشكلت بعد، من الممكن أيضاً عودة التمرد في الشرق، حيث لم تؤدي إتفاقية أسمرا مع الحكومة السودانية إلاَّ على مكاسب موقتة وشخصية، كذلك حركة كوش في الشمال التي تتخلق منذ فترة ولكنها لم تحمل السلاح بعد[2].

(١) جريدة الوطن السودانية، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٢) هاني رسلان، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، محاضرة بمركز الشهيد الزبير، الخرطوم، ٢٠١١م.

من ناحية أخرى عادت أصوات المعارضة الشمالية لترتفع من جديد ضد الحكومة، وتحّملها مسؤولية تقسيم البلاد مع إنَّ الخريطة السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الماضية، أشارت إلى ضعف أحزاب المعارضة، إلاَّ أنَّ احتجاجات المعارضة ودرجة الغضب المتنامية التي تحركها، تكمل صورة عدم الاستقرار السياسي المتنامي في شمال السودان، أمَّا الأزمات التي يمكن أنْ يخلقها الانفصال، فأهمها مشكلة آبيي ومستقبل ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومن الواضح أنَّ إستفتاء أبيي خطير للغاية بسبب الاستقطاب الحاد بين دينكا نقوك والحركة الشعبية من ناحية، وقبائل المسيرية وحكومة السودان من الناحية الأخرى وأهم أسباب هذا الاحتقان هو وجود البترول في هذه المنطقة، وحتى لو كان الاحتياطي في هذه الآبار ليس كبيراً، فإنَّ جودة النوع المستخرج (الأفضل في السودان حتى الآن) يعطيه أهمية عالية في السوق العالمية، و تدعم الحكومة قبائل المسيرية العربية في موقفها المتشدد من ضرورة إشراكهم في التصويت في إستفتاء أبيي باعتبارهم مواطنين يقيمون طوال ثمانية أشهر في السنة في تلك المنطقة للرعي لسببين: البترول، وترجيح أصواتهم لبقاء أبيي ضمن الشمال، فإذا لم ينته هذا الخلاف سلميًا، يمكن أنْ تندلع حرب أهلية جديدة بين الشمال والجنوب[١].

أديَّ إنفصال الجنوب إلى إبراز مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة الحدوديتين، فتنص إتفاقية السلام الشامل في الفصل الخامس على المشورة الشعبية للبرلمانين في الولايتين، وهي عبارة عن حق السلطتين التشريعيتين في هاتين الولايتين في مراجعة مواد الدستور التي تراها معطلة لتطبيق إتفاقية السلام، وفي هذه الحال تتفاوض مع الحكومة على تعديلها أو إلغائها، وهذا باب مفتوح لطلب الانفصال لشعب الولايتين، فإذا تحقق هذا الاحتمال يكون السودان قد خسر نحو ثلث أراضيه[٢].

(١) هاني رسلان ، المصدر السابق.

(٢) قانون المشورة الشعبية لمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، «أنظر».

دولة جنوب السودان:

هي كيان يتشكل الآن، وعلينا أنْ نتوقع ندرة، وأحيانًا غياب، العناصر اللازمة لتكوين «الدولة»، فجنوب السودان يعاني القبلية التي مازالت الأساس في تكوين المجتمع، وهذا التعدد القبلي يؤدي أحياناً إلى اشتباكات، ثم إنَّ هذا النوع من الانتماء يستغل أحياناً من خارج هذه المجتمعات لزعزعة الاستقرار، لأهداف سياسية محددة، فقد إستخدم الشلك وأحيانا بعض عناصر الدينكا لإيجاد معارضة مسلحة ضد حكومة الجنوب المؤقتة[١].

من ناحية أخرى هناك غياب شبه كامل للبنية التحتية، ما يشكل تحديات حقيقية للدولة الوليدة في الجنوب، فهي تفتقر، حتى الآن، في غالبية أقاليمها وحتى في بعض عواصم تلك الأقاليم، إلى محطات الكهرباء ومحطات تنقية المياه والمدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية الصغيرة، كما تغيب أحياناً الخبرات الحديثة التي تشكل رافعًا أساسيًا لدفع التنمية إلى الأمام، وعلى سبيل المثال ثمة غياب لتكنولوجيا الزراعات المطرية ووسائل الري الحديثة والطب البيطري وهو مهم في الجنوب حيث تشكل الأبقار الثروة الأهم لدى المواطنين، وترتفع نسبة الأمية إلى أكثر من ٨٠٪، ما يشكل عائقًا كبيرًا أمام بناء هذه القطاعات الغائبة، وخاصة أنَّ عودة المتعلمين الجنوبيين الذين يعيشون في دول المهجر بأمريكا وأرووبا وأستراليا وبعض الدول الأخرى والذين يعوَّل عليهم كلبنة وآعية من لبنات بناء المجتمع يُشك كثيرًا في عودتهم الطوعية إلى الوطن على الأقل في المدى القصير[٢].

هناك مشكلة أخرى تشكل عائقًا أيضاً في سبيل بناء الدولة في الجنوب هي غياب المؤسسية بمعناها المدني الحديث، فمازالت «القبيلة» بعاداتها التقليدية هي المؤسسة الوحيدة إجتماعيًا وإقتصاديًا وسياسيًا التي يلجأ إليها المواطن، والأمل

(١) هاني رسلان، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

معقود على الحركة الشعبية لتحرير السودان، باعتبارها نواة لأول مؤسسة مدنية حقيقية في الجنوب، كي تجمع الجنوبيين من القبائل كلها حول هدف وآحد هو بناء «السودان الجديد» الذي تشكل فيه المواطنة أساساً لحقوق المواطن ووآجباته بغض النظر عن دينه وعرقه وثقافته[١]، هذه المؤسسية الحميدة للحركة الشعبية، يخشى عليها من التحول إلى شمولية تتمدد في الفراغ السياسي للجنوب على حساب الآخرين، فالتطبيق العملي للأفكار والنظريات ليس بالأمر السهل وخاصةً في الأحوال السالفة الذكر، فليس من المتوقع أنَّ تطبق الحركة الشعبية على الأقل في المدى القصير الديمقراطية المرجوة فضلاً عن مشكلات البناء التي ستواجهها داخلياً هناك مخاطر خارجية يمكن رصدها منذ الآن، فقد تستمر دولة الشمال مثلاً في تجنيد المعارضة القبلية المسلحة في الداخل، كما أنَّ وجود «جيش الرب» على حدود الدولة الجنوبية يمثل خطراً مزدوجاً، لأنه، أولاً، مازال يجند ميليشياته المعروفة بالعنف الدموي على الحدود الأوغندية مع جنوب السودان للقيام بعمليات السلب والنهب التي تطول المواطنين الجنوبيين في المناطق المحاذية لأوغندا ثانياً تستخدم حكومة الشمال هذا التنظيم لزعزعة الأمن في الجنوب، فقد صرح زعيمه جوزيف كوني في ٢٠٠٥م أنَّ حكومة الخرطوم تسانده ليزعزع الأمن في جنوب السودان، ويخلق المشاكل للحركة الشعبية لتحرير السودان وتأتى تصريحات الرئيس الأوغندي موسيفيني لتؤكد ذلك[٢].

يتضح من العرض السابق أنَّ دول الجوار والسودان ذاته، شماله وجنوبه ستتأثر بانفصال الجنوب، كل وآحدة بدرجات متفاوتة، ففيها الخاسر و الرابح إلَّا أنَّ الخاسر الأكبر هو شمال السودان.فجميع المؤشرات تنبه على أنَّه مقبل على صعوبات جمة قد تفرز سيناريوهات تتراوح بين الفوضى والحرب الأهلية، هذا إنْ لم تعدل الحكومة السودانية سياستها لتواجه هذا التغير الإستراتيجي الكبير.

(١) هاني رسلان، المرجع السابق، ص ٢١.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

في هذه الحال يصبح شمال السودان مرشحًا لأنْ يكون ساحة لصراع بينه وبين الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المهتمة بحقوق الإنسان .وهذا السبب وغيره من الأسباب سالفة الذكر تدفع إلى التصور، أنَّ نظام الإنقاذ لن يتمكن من البقاء لفترة طويلة وخاصة إذا عمت الفوضى[1] ،

أمَّا سقوط نظام الإنقاذ بالكامل فهو إحتمال يمكن أنْ يحدث على أيدي الجبهة الثورية ، فهي الجبهة الداخلية الوحيدة، في الوقت الحاضر، المرشحة للقيام بتغيير الحكم، فقد أظهرت خريطة الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة في السودان مدى ضعف أحزاب المعارضة التقليدية في الشمال وقلة تأثيرها في الأحداث، أمَّا حركة العدل والمساواة فهي تملك القوة العسكرية وأجندة سياسية على المستوى الوطني، وتزداد خطورتها إذا إستطاعت أنَّ تضم أهم الفصائل العسكرية الأخرى في دارفور وكردفان، في هذه الحال ستتغير تركيبة السلطة السياسية في السودان، ولكن هل ستتغير رؤيتها إلى السياسة الداخلية والخارجية، أم ستبقى على حالها إسلامية قابضة[2].


خريطة رقم (١) خريطة رقم (٢)



المصدر : www.sudantv.net

(١) هاني رسلان ، المرجع السابق ، ص ٢٨.
(٢) هاني رسلان ، المرجع السابق ، ص ٣٥.

وآقع السودان السياسي اليوم تطبعه سمات كثيرة وهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع آخر ولا يوجد هناك أنموذج سياسي وآحد يمثل الأنموذج الأمثل والمتفق عليه دون جدال على المستويات الإقليمية والدولية معًا بكل تفاعلات سياسية تكون مطبوعة باختبارات المجتمعات ونخب السياسة والفكر فيها في هذا السياق تتجدد المتابعة للمتغيرات السياسية إقليمياً وعالمياً ووسط التفاعلات المختلفة يتزايد التوافق على ضرورة إحاطة النشاط السياسي بمقومات التوجه الديمقراطي في أساسياته المعتمدة على الشفافية والتزامه بالمعايير ولكن لابد من صراعات ، هناك مفاهيم عديدة تأخذ حيزها بشكل وآسع في وآقع السياسة والإقتصاد الدولي إذا لم يبدو متاحاً للدول أنَّ تحاول الانعزال إقتصادياً عن مجريات التغيير والتحولات في الساحة الإقليمية والدولية بالطبع فإنَّ وآقع اليوم دولياً قد فرض التوافق على خيارات ديمقراطية الحكم واحترام معايير حقوق الإنسان في أبعد صورها المثلي وتحديات تغيير المنهج السياسي نحو الأفضل والأمثل ؛ يواجه صناع القرار في عالم اليوم ومن المهم الاستفادة من كل ما ينتجه التطور التقني وثورة الاتصالات الحديثة من توفير المعلومات حول حاضر البشرية ومستقبلها[1] أنَّ وآقع السياسة اليوم يخطو حثيثاً صوب تعامل تطبعه الشفافية والنزاهة ومفاهيم إحترام الرأي والرأي الآخر لهذا ليس من القول أنَّ معطيات العمل السياسي صارت تتطلب المزيد من دقة وعمق البحث العملي لابتكار أفضل السبل لتحقيق المنجزات السياسية لأجيال الحاضر والمستقبل .

إنَّ صورة الأوضاع السياسية في السودان لا تزال محفوفة بالغموض ويكتنفها ضباب كثيف بشأن مصير الوطن في ظل ما هو قائم حالياً من أزمات وصراعات سياسية لكن ذلك لا يلغي الأمل في أنْ تسعي النخب السياسية والفكرية السودانية وقوى المجتمع المدني وكافة القطاعات الشعبية عبر حوار وطني وصريح وجاد

(١) جريدة الوطن - بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٠م

ومسئول لارساء مقومات وأسس التوافق الوطني بالشكل الذي يضمن للسودان إجتياز هذه الظروف السياسية الصعبة بأقلَّ قدر من الخسائر بل بأعلى مدار من تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة والمتوافق عليها من كافه القوى الوطنية ؛ أنَّ توتر العلاقة بين حكومة البلدين وتعثرهما في إدارة ملفات القضايا العالقة أسهم بقدر كبير في تأزم وإحتقان الوضع السياسي ، إنَّ التوقيت السياسي الذي يعيشه السودان يختلف بشكل كبير عن الأزمنة والمراحل والعهود السياسية السابقة فلأول مرة في تاريخ السودان الحديث يتعرض السودان لاختيار «الوحدة» عبر إستفتاء تقرير المصير في جنوبه .

إنَّ مؤشرات التوتر السياسي قد باتت وآضحة في الساحة السودانية حالياً وهذه المؤشرات التي أضاف إليها أخيرًا تلويح المعارضة كنوع من الضغط الشعبي على الحكومة لحملها على القبول بمطلب تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية في ظل هذه الظروف السياسية المعقدة والمشحونة بالقلق ، ويبدو جلياً حاجة أهل السياسة في السودان إلى حوار وطني شامل يدار بحرية تامة وتقول فيه كل الأطراف السياسية كلمتها دون حجر لأحد بشأن كيفية معالجة الأزمة السياسية المعقدة ؛ وأنَّه من المهم جداً عدم الاستهانة باطروحات القوى المعارضة وذلك لأنَّ السودان يمر بمنعطف بالغ الخطورة نتيجة لتراكمات أزمات كثيرة وعديدة [1] في السياق ذاته من الضروري أنْ تتوافق نخب الفكر والسياسة في السودان عبر إدارتها الوطنية والحرة على رسم معالم المستقبل السياسي للبلاد فإنَّ أكبر دروس الحقب السياسية والمتعاقبة وأيضاً دروس الزمن السياسي والإقليمي والدولي الراهن هي حقيقة أنَّه لا بديل عن الديمقراطية الحقيقة كمنهج سياسي وذلك وحده يضمن تجاوز الواقع السياسي الراهن المشحون بالأزمات ؛ كما أنَّ هناك أجماعاً على أنَّ السودان يعيش مناخاً سياسياً

(١) جمال عدوى ؛ السودان وتحديات الوضع السياسي الراهن ؛ جريدة الوطن القطرية – ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩م.

متأزمًا وإستقطاباً وتجاذباً بين كافه القوى السياسية ومرشح للتعقيد نسبة لتداعيات بعض الملفات العالقة عقب إنفصال إقليم جنوب السودان مثل ترسيم الحدود بين الدولتين والمشورة الشعبية في النيل الأزرق وجنوب كردفان وقضية إقليم دارفور والتي ما زالت تراوح مكانها ؛ ومن القضايا الجوهرية والتي تعتبر ركيزة أساسية وهامة لنجاح التحولات الكبيرة التي أحدثها إستفتاء أهل جنوب السودان وتحقيق مصيرهم هي معالجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين أوضاع الناس المعيشية ؛ وهذا المطلب مازال بعيد المنال على الرغم من النص عليه في إتفاقية نيفاشا الفقرة (٢-٥-١) والذي جاء فيها «إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام بل أيضاً بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتي تحترم الحقوق الأساسية لجميع الشعب السوداني ويعتبر هذان مطلبان هامان للشعب السوداني بأهمية فبدون تحقيقها يظل الوضع مأزوماً وتصبح حياة المواطن العادي لا تطاق وهي مسؤولية الحكومة المركزية [(١)] صحيح أنَّ إتفاقية نيفاشا قد أوقفت الحرب اللعينة والتي إستمرت لما يقارب ربع قرن وهذا شئ إيجابي ولكن السؤال هنا ما هي الضمانات لاستمرار السلام ؟؟؟.

أولاً : هذه الضمانات هي تنفيذ الإتفاقية وما جاء في وثيقة حقوق الإنسان في الدستور الانتقالي وإنجاز التحول الديمقراطي بإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات والتي تتعارض مع الدستور الانتقالي .

ثانياً :توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطن وهي التعليم والصحة والخدمات و تحسين الأوضاع المعيشية .

ثالثاً : شمول الإتفاقية من الثنائية إلى الشمولية .

---

(١) منصور خالد ؛ صحيفة الرأي العام ؛ السودان إلى أين المصير الأوهام والحقائق ؛ العدد ٤٤١٥ ؛ التاريخ ؛ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧م.

رابعاً :التنمية المتوازنة والتي تجعل الناس يحسون بأنَّ تغييراً حقيقاً تم في حياتهم وإكتفت حاجياتهم الذاتية ؛ فيرون تحقيق هذه الأوضاع الأربعة وإلا فسوف يستمر تدهور الأوضاع والتي قد تؤدي إلى تجدد الحرب بشمال السودان مرة أخرى .

أصبح مستقبل الأوضاع في إقليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مرتبطاً بالحل الشامل لقضايا السودان وبتوسيع نطاق السلام الشامل ليشمل أقاليم السودان الشمالي كافة وتلبية مطالبها العادلة في تقسيم السلطة والثروة والحكم الذاتي والتنمية المستدامة وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومناقشة أهم القضايا والأوضاع فيما يجب أنْ نبحث عنها في إطارها الوطني والشامل ولا يمكن أنْ نختزل القضايا في صراعات محلية أو قبلية أو صراع بين عرب وأفارقة كما هو مصور في نزاع إقليم دارفور غرباً السودان من الجانب الآخر[1].فمن المهم جداً مواصلة الحوار مع الحركات المسلحة والأحزاب المعارضة والحوار بين أبناء الأقاليم المشتعلة للوصول إلى حل شامل يضمن وحدة وإستقرار السودان الشمالي وإستقرار أقاليمه وأنْ يتم التعايش السلمي بين شعوب وقبائل هذه الأقاليم وضرورة التوصل لحدٍ أدنى من موقف تفاوض موحد ثم يتم توقيع إتفاق سلام شامل بين الحكومة المركزية والحركات الحاملة للسلاح والأحزاب المعارضة وإستجابة الحكومة بمطالبهم وهي تتلخص في :

١/ حقوق عادلة في السلطة والثروة .

٢/ التمسك بحق الأقاليم باختيار منهم من يدير شؤونها من أبنائها .

---

(١) كاظم هاشم نعمة ؛ أوراق قدمت إلى ندوة دارفور الأزمة والأبعاد ؛ نوفمبر ؛ ديسمبر ٢٠٠٤م وقد نشرت هذه الدراسة المستقبل العربي ؛ السنة٢٧؛ العدد ٣١٤؛ ابريل ٢٠٠٥م ؛ ص ٨٩-١١٠.

٣/ الاستجابة لمطالب الأحزاب السياسية المعارضة .

٤/ عودة النازحين إلى أراضيهم .

٥/ التعويض العادل للمتضررين.

٦/ نزع سلاح كل المليشيات .

٧/ التنمية وتوفير إحتياجات الناس الأساسية «التعليم – الصحة – الخدمات وغيرها».

٨/ إحترام حق الجميع للاستفادة من الحواكير.

▪ المبحث الثاني:
آثار الصراع الاقتصادية والتجارية :

دولة شمال السودان:

لاحت في الآونة الأخير بوادر أزمة إقتصادية متصاعدة خاصة في المجالات التالية:

١- أخطر ما يواجهه الآن شمال السودان، هو أنَّ اقتصاده تحول من إقتصاد إنتاجي يعتمد على الزراعة إلى إقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات البترول، وقد حدث هذا التحول بسبب إعتماد الدولة شبه الكامل في العقد الأخير، على إيرادات البترول وخصوصاً المستخرج من الجنوب، فقد وصلت نسبة تصدير النفط إلى إجمالي الصادرات في الشمال إلى ٩٥٪، الأمر الذي دعا البنك الدولي إلى كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية، قدم فيه توصية إلى الخرطوم تقول إنَّ هناك ضرورة ملحة في أنْ يقلل السودان إعتماده على إيرادات البترول، وأنْ يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة، هذا إذا أراد أنْ يتجنب مستقبلاً الأزمات الاقتصادية، وأضاف التقرير أنَّ الزراعة في السودان هي البديل الجيد من البترول في شأن دفع التنمية إلى الأمام في المدى المتوسط، حيث تؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى توزيع الثروات على سكان الريف في جميع أنحاء البلاد، فالاعتماد على البترول كان من نتائجه السلبية أنْ ركَّز الثروة في العاصمة من دون الولايات الأخرى التي إنخفض دخل الفرد فيها بدرجة ملموسة، وهذه الظاهرة بالذات كانت من أهم أسباب التمرد في الأقاليم الأخرى ما أدى إلى تسميتهم بأقاليم الهامش، وأبرز الأمثلة على ذلك أزمة الجنوب التي بلغت خطورتها

حد الانفصال وأزمة دارفور التي تتفاقم، وكذلك أزمتي الشرق وأقصى الشمال، وقد طال الإهمال القطاع الزراعي، ومشروع الجزيرة الكبير الذي أنشأه الإنجليز في عام ١٩٢٥م والذي تقلص كثيرًا في السنوات الأخيرة، ويبدو أنَّ من أسباب ذلك إهمال تنظيف الترع والمصارف ما أدى إلى مشاكل في الري إضافة لعوامل سياسية اخرى .

فإذا علمنا أنَّ إنفصال الجنوب سيحرم شمال السودان ٨٠٪ من البترول الذي أصبح يشكل جل صادراته، يصبح الوضع الاقتصادي خطيراً جداً، فمن الأمور السلبية التي ستنجم عن ذلك، إنخفاض كبير في إحتياطي العملة الصعبة يوازي الانخفاض في صادرات البترول، وقد تعوض الرسوم التي سيدفعها الجنوب للشمال مقابل مرور بتروله وشحنه من ميناء بورتسودان، بعض الانخفاض في إحتياطي العملة الصعبة، إلا إنَّ هذا المرور معرض في المدى المتوسط أنَّ يغير مساره من مناطق البترول في الجنوب إلى ميناء مومباسا في كينيا حيث يوجد مشروع بهذه الكيفية بين حكومة الجنوب والحكومة الكينية منذ سنة ٢٠٠٥ م وفي هذه الحال سيفقد ميناء بور تسودان أهميته ويفقد الشمال الرسوم سالفة الذكر.

واللافت أنَّ الحكومة السودانية إتجهت إلى تركيز إستخراج البترول من حقول الجنوب، وتركت حقول الشمال التي تشير الأبحاث إلى أنها موجودة بكميات كبيرة، وقد يعنى ذلك أحد أمرين: إمَّا أنْ تكون الحكومة قد فضلت أنْ تبدأ بالمتاح لتوفير الوقت والجهد بإعتبار أنَّ إكتشاف البترول بدأ في الجنوب، وإمَّا أنَّ ذلك يتدرج في خطة للحفاظ على بترول الشمال كإحتياطي إستراتيجي في حالة إنفصال الجنوب.

من ناحية أخرى، وصل الدين السوداني العام في سنة ٢٠١٠م إلى ٩٥.٥١ مليار دولار وهو بذلك يشكل ٧.٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للسودان، والمعروف أنَّ المتخصصين يتجهون في أثناء الأزمات المالية إلى مقارنة حجم الدين العام بالناتج المحلي لها، فذلك يشير إلى مدى قدرة الدولة على أنَّ تتخلص من الأزمة، وكلما كان حجم الدين العام أقل من حجم الناتج المحلي أعطى ذلك دلالات إيجابية على قدرة الدولة على التخلص من هذا الدين، والعكس صحيح، وعلى

ذلك يتوقع أنْ تتزايد أزمة الشمال الاقتصادية، وخصوصاً عندما يفقد جل إيراداته من العملة الصعبة نتيجة فقده بترول الجنوب بعد الانفصال.

دولة الجنوب :

«الجنوب فقير ولكن إمكانياته غنية، يحتاج إلى مساعدات لتطوير القطاع غير النفطي»، هذا ملخص للموقف الاقتصادي في الجنوب، صرح به وزير مالية حكومة الجنوب وقد إستفاضت تقارير البنك الدولي في تفصيلات هذا الموقف الذي يمكن إيجازه بما يلي:

تحصل حكومة الجنوب ٩٨٪ من إيراداتها من النفط، وهذا يعني أنَّ الإيراد من الحقول الاقتصادية الأخرى يقارب الصفر، وبناءً عليه وجهت نائبة رئيس البنك الدولي للشؤون الأفريقية أوبيا جلي أزيكويلي بعض النصائح لحكومة الجنوب السودان منها :

١- تقتضي حماية إقتصاد الدولة، ألَّا يعتمد الجنوب على البترول وحده، وأنْ يهتم بالقطاع الزراعي، فهو مرشح لأنْ يكون القاطرة التي تدفع التنمية في الجنوب لوجود أراضٍ خصبة كثيرة.

٢- ضرورة التنويع في مصادر الدخل القومي، وتنشيط قطاع الخدمات والسياحة والاهتمام بتوفير الوظائف ورفع كفاءة الأداء.

٣- يحتاج الجنوب إلى إصلاحات هيكلية لتوسيع نطاق إقتصاده وتشجيع القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص أصحاب المشروعات الصغيرة في سبيل خفض نسبة الفقر وتخفيف أعباء الدين الخارجي، والجدير بالذكر أنَّ جنوب السودان يتفاوض مع الحكومة السودانية في الشمال لتحديد نصيبه في الدين العام.

٤- أضافت السيدة أزيكويلي أنَّ البنك الدولي مصمم على تنمية الجنوب، وأنَّه يلتزم أنَّ يظل شريكًا يمكن الاعتماد عليه، وسينصب جهده في الفترة المقبلة على بناء قدرة حكومة الجنوب وتحسين كفاءتها في الإنفاق العام.

غير أنَّ الدكتور أحمد مجذوب أحمد، أستاذ الاقتصاد بجامعة أم درمان، كان أكثر تشاؤماً في رؤيته حول الموقف الاقتصادي في الجنوب الحالي والمستقبلي، فهو يقسم حال إقتصاد الجنوب إلى مرحلتين: الأولى، من إستقلال السودان في سنة ١٩٥٦م حتى توقيع إتفاقية السلام الشامل في٢٠٠٥م .

ومضى يقول (إنَّ إقتصاد الجنوب في هذه المرحلة يساوي صفراً بسبب الحرب الأهلية في مراحلها المختلفة التي منعت التنمية، بل كان الاقتصاد في هذه الفترة الطويلة مستنزِفاً للاقتصاد القومي وتابعًا له، أمَّا المرحلة التي أعقبت ٢٠٠٥م، فقد شهد الجنوب تحويل جزء من الموارد القومية إليه تنفيذًا لبروتوكول تقسيم الثروة غير أنَّ بنيته التحتية ظلت بدائية، ولن تتغير بعد الانفصال، لأنَّ التغيير سيمس عاملًا وأحدًا فقط هو زيادة التدفقات المالية الناتجة عن النفط، وهذا العامل بمفرده لن يستطيع أنْ يحدث نقلة نوعية على المديين القصير والمتوسط، وأضاف المجذوب أنَّ إنغلاق اقتصاد الجنوب، وإعتماده على دول الجوار يجعله رهيناً للأجندات الأمنية والسياسية لهذه الدول، كما يجب الأخذ في الاعتبار الصراعات القبلية وتحديات الاستقرار السياسي والاجتماعي)

إنّ بناء إقتصاد جنوب السودان سيشكل تحديات حقيقية لحكومة الجنوب ويضعها بين شفي رحى هما: ضرورة التنمية، وشروط المانحين الدوليين وإستحقاقاتهم.

لقد بدأ الإنتاج الفعلي التجاري للنفط في عهد حكومة الإنقاذ [1]، بدخول أربع شركات أجنبية فازت بعطاء إستخراج البترول السوداني وهي الشركة الوطنية الصينية وشركة تلسمان الكندية وشركة سودابت السودانية وقد شكلت «كونسورتيم» وقبلها يرجع الفضل إلى رجل الأعمال السوداني الذي إشتري أسهم شركة شيفرون الأمريكية محمد عبد الله جار النبي وكانت الشركات المذكورة قد وصلت إلى اتفاق

(١) عبد الله الشيخ سيد احمد ؛ مستقبل اقتصاديات النفط السوداني في بروتوكولات قسمة الثروة ؛ مركز دراسات المستقبل ؛ الخرطوم يوليو ٢٠٠٥م ؛ ص ٣٦.

بينها وحكومة الخرطوم في أطر ما يسمي في أدبيات إتفاق النفط بإتفاقية قسمة الإنتاج وشكل ذلك بديلاً مناسباً لشركة شيفرون الأمريكية وهي الشركة التي إستطاعت أنْ تكتشف النفط السوداني بكميات تجارية هذا وقد ذهبت الإتفاقيات مع شركات «الكونسورتيوم» على أنْ تتحصل الحكومة السودانية على نسبة ٤٠٪ من النفط خلال الأربعة سنوات الأولى من العمل في إنتاج بينما تعود نسبة ٦٠٪ للشركات المستثمرة وهي تمثل الطرف الثاني الموقع على الاتفاق من هنا نعلم أنَّ منتجي النفط السوداني ممثلين في (الصين ، ماليزيا ،كندا ، والهند) بعد ما تخلت تلسمان الكندية عن نسبتها في الكونسورتيوم وقد شكلوا بديلاً للشركة الأمريكية العملاقة شيفرون والتي إكتشفت النفط السوداني الذي تم إستخراجه [(١)]، لقد إعتقدت إدارة الاستثمارات النفطية الأمريكية ممثلة في شركة شيفرون أنَّ السودان لن يستطيع إستخراج نفطه المكتشف وذلك بسبب سيطرة الاستثمارات الأمريكية على تكنولوجيا صناعة النفط في العالم وبسبب وزن النفط في الأسواق العالمية هذه السلعة الهامة الأمر الذي مكنه من أنْ يملي إرادته على أيِّ مستثمر محتمل وقد نجح الجانب الأمريكي وفشل في جانب آخر باستخدام الضغط السياسي ووزنها في السوق العالمي في إجبار شركة تالسمان الكندية على الخروج من مجال النفط السوداني فقد تم تهديد الشركة الكندية من الجانب الأمريكي بأنَّ مصالحها سوف تتضرر في البورصة الأمريكية في نيويورك لأنها تدعم نظاماً سياسياً ينتهك حقوق الإنسان ويشن الهجمات على مواطنيه ويزاول الرق إلى آخر الاتهامات الأمريكية والغرض من كل هذه الاتهامات هو إخراجها من سوق النفط السوداني حتى لا تمضي قدماً في إدخال الثقافة الغربية وهي في مجملها أمريكية ، لكن الاستثمارات الأمريكية لم تنجح في حجب الثقافة الآسيوية فقد وفدت الاستثمارات الصينية ممثلة في الشركة الوطنية الصينية مشاركة بنسبة ٤٠٪ الأمر الذي شكل ضربة قوية لصناعة النفط الأمريكية في السودان بحيث أنها كانت تحسب حساباتها على عدم دخول أيِّ مستثمر أجنبي في أيِّ مجال كان ولكن نجد أنَّ حاجة الصين للنفط السوداني

(١) ألن، أفار مارتني وجيمس باين ؛ ما وراء الخرطوم ؛ البحث عن اكتشاف النفط في السودان الداخلي.

كانت كبيرة فقد إحتلت الصين مكان اليابان في الموقع الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١] فبينما إستهلكت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥.١٪ من النفط المستهلك في العالم في العام ٢٠٠٣م نجد أنَّ دولة الصين إستهلكت نسبة ٧.٦٪ وذهبت اليابان بنسبة إستهلاك تصل إلى ٦.٨ من نسبة النفط المستهلك في العام ٢٠٠٣م لقد نجحت الاستثمارات الآسيوية في لي ذراع الآلة الأمريكية أنْ تعمل على إسترداد حقوقها الاستثمارية المفقودة بسبب دخول التنين الصيني في مشروع النفط السوداني نجد أنَّ الأمريكيين نظروا إلى مشروع النفط السوداني باعتباره العامل الأساسي في ترجيح توازن القوى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والمعارضة الشمالية فقد جاء في ورقة مقدمة من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن والتي قدمها للإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠٠١م أنَّه من الواقع في العامين المنصرمين شكل إنتاج النفط السوداني المتنامي أدى نقلة نوعية في ميزان القوة العسكرية لصالح حكومة السودان أمام الحركة الشعبية ولذلك أوصت الورقة بإنهاء الحرب في السودان عن طريق تدخل الإدارة الأمريكية ، بجانب ذلك فإن العامل النفطي مهم كما يذهب تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية إذ أنَّه منذ عام ١٩٩٩م تدفق النفط في السودان بمستوى يصل إلى عدد ٢٠٠ ألف برميل وقد يتضاعف الإنتاج خلال فترة وجيزة ليصل إلى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم علماً بأنَّ الاحتياطي المؤكد يصل إلى بليون برميل وقد يتضاعف ليصل إلى ثلاثة أضعاف أيَّ أنَّ السودان سيكون فوق متوسط مصدره النفط والزراعة.

هكذا رأت أمريكا أنْ تتدخل لإحلال السلام في السودان بحيث كانت الخطوات الجادة التي قامت بها الإدارة الأمريكية في هذا الشأن متمثلة في تغيير سياستها تجاه السودان لقد تنامي نصيب الحكومة السودانية من الإنتاج النفطي بصورة راتبة وفي العام ٢٠٠٢م وصل نصيب الحكومة إلى ٥١.٢ مليون برميل وهو ما يعادل نسبة تصل إلى ٦٠٪ من إنتاج البلاد الكلي أما في العام ٢٠٠٣م فقد قفز نصيب الحكومة إلى ٧٦.٨ مليون برميل وهو ما يعادل نسبة ٦٥٪ من جملة

(١) لورد مروان مادينقلي ، مدير إدارة تقرير الطاقة الدولية الإحصائي ، لشركة برتسيتبتروليم في كلمته الافتتاحية لتقرير عام ٢٠٠٤م

الإنتاج الكلي ووصل نصيب الحكومة إلى أعلى مستوياته في العام ٢٠٠٤م حينما سجل ٧٤.٩ مليون برميل أيِّ نسبة ٧٠٪ من الإنتاج الكلي للبلاد[١].

لقد أدى دخول النفط في الاقتصاد السوداني إلى تغيير هيكلي للموازنة الداخلية صارت عائدات النفط السوداني تساهم بنسبة ٤٨ إلى ٥٠٪ من جملة الإيرادات العامة وباقي الإيرادات هي إيرادات ضرائبية تقليدية وهذه تعد طفرة كبرى في حركة الاقتصاد فقد شهد السودان أربعة تغييرات هيكلية وهذه تعد طفرة كبرى في حركة الاقتصاد السوداني وبدخول النفط حدث التغيير الأساسي في هيكل الاقتصاد إذ إنتقل الاقتصاد السوداني من إقتصاد زراعي تقليدي إلى إقتصاد نفطي خاصة لو تتبعنا تصاعد كميات الإنتاج في المجال النفطي[٢]، هكذا يتضح دور النفط في أداء الميزانية العامة فقد شمل دخول عائدات البترول في الموازنة العامة نهاية العجز في المصروفات الجارية ليس ذلك فحسب بل أَنَّه حوَّل العجز في المصروفات الجارية إلى فائض إتسمت به كافة سنوات إنتاج وتصدير البترول إلى الخارج ، وكذلك على المستوى السياسي لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية الجانب الحكومي على كافة جهات التفاوض ، هذا هو مجمل حال إقتصاديات النفط قبل إتفاقية نيفاشا إذ صار النفط جزءاً أساسياً في تحريك الاقتصاد الوطني السوداني مما أكسب السودان علاقات إقتصادية إقليمية ودولية غيرت كلياً في حركة التجارة الخارجية وهياكلها على مستوى المكونات وعلى مستوى الاتجاهات لمعرفة وضع إقتصاديات النفط في إطار بروتوكول قسمة الثروة.

حتى هذه المرحلة من تطور السودان النفطي فإنَّ كامل الحقوق النفطية ذات الاستقلال التجاري تقع في جنوب السودان كما أنَّ إنتاج النفط وتصديره يتم من داخل حقول جنوب السودان وهذا ما يعطي حكومة جنوب السودان القوة لتطالب وتحوز فعلاً على عائدات النفط والذي يصدر عبر آلية حكومة الشمال كما

---

(١) محمد حسن مكاوي ، دور النفط في إعادة وهيكلة ونمو الاقتصاد السوداني ، مجلة النفط والغاز ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٣م ، ص ٨٨.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٩.

يعطيها ذلك القوة الاقتصادية.

هذه السمات الأساسية تضع لنا قاعدة معقولة تساعد في تحليل مستقبل إقتصاديات النفط على ضوء بروتوكول قسمة الثروة فلا شك أنَّ ترتيبات قسمة عائدات النفط بالصورة التي وردت في بروتوكول قسمة الثروة وهي أيلولة ٥٠٪ من العائدات من حركة التصدير ومن عائدات البترول المعالج محلياً في المصافي بعد خصم كلفة النقل والتصدير وأيلولة ٢٪ من العائدات للولايات التي ينتج فيها النفط تعود طبيعتها إلى إنفصال إقليم جنوب السودان ذلك لأنه وفق مبدأ العلاقة فإنَّ الإنسان أو الكائن الاقتصادي الساعي وراء مصالحه سوف ينحاز إلى الوضع الذي يحقق له أكثر إشباع وفائدة إقتصادية[١].

إنَّ مستقبل إقتصاديات النفط السوداني في إطار بروتوكولات قسمة الثروة تعتبر قضايا بالغة الدقة والتعقيد، وذلك لأنَّ إقتصاديات النفط ليست اقتصاديات بحتة مثلها مثل إقتصاديات السلع التقليدية المعروفة باعتبار أنَّ النفط يثقل كاهله العوامل السياسية والأمنية والمتغيرات الإقليمية والدولية، فهو سلعة تدخل في نطاق بحوث الاقتصاد والسياسة وليست الاقتصاد البحت.

إنَّ كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى إمكانية تطور الإنتاج النفطي السوداني وتزايد معدلات الصادر وتزايد مساهمته في الإيرادات الذاتية للميزانية العامة إلا أنَّه من ناحية أخرى سوف يلعب دوراً أساسياً على مستوى الإنتاج غير النفطي إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة لتفادي ذلك وبكل مستوى الاقتصاد السياسي للنفط السوداني فإنَّه سوف يلعب دوراً سالباً على مستوى ترابط البلاد ووحدة ترابها ووحدة شعبها وسلامة مؤسساتها بل وسيادتها الوطنية[٢].

(١)هريون سايمون، نماذج الإنسان العقلانية في الاجتماعية مقالات رياضية في السلوك العقلاني؛ بدون.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٣٢٢ بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٤م.

▪ المبحث الثالث :
الآثار العسكرية والأمنية :

يعتبر برتوكول الترتيبات الأمنية والعسكرية الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة والحركة الشعبية في يوم ٥/ ٩/ ٢٠٠٣م هو من أهم بنود وبرتوكولات إتفاقية نيفاشا وذلك لأنَّه منوط به توفير الأمن والاستقرار لبقية البرتوكولات بحيث أنها تمثل العمود الفقري للإتفاقية بأكملها لأنها تختص بمعالجة كل ما يتعلق بالأوضاع العسكرية والأمنية بالإضافة إلى المجموعات المسلحة المختلفة خاصة القوات المسلحة السودانية .

إنَّ أهم ما أمنت عليه الإتفاقية هو بقاء (القوات المسلحة / الجيش الشعبي) منفصلة عن بعضهما البعض خلال الفترة الانتقالية (٦ سنوات) وتعملان بالتساوي على أساس أنهما القوات المسلحة السودانية القومية ومع إعتبار الأتي ذكره[١] .

أولًا : تخفيض عدد القوات نسبيًا للطرفين في وقت مناسب وبعد إكمال ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل .

ثانيًا : كما تحدد وضع القوات المسلحة القومية السودانية بأنْ تكون مهمتها حماية سيادة الدولة السودانية وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث القومية ؛ كما تدافع القوات المسلحة القومية والوحدات المشتركة المدمجة ؛ والتي تم تشكيلها من قوات الطرفين للعمل في

(١) نص اتفاقية – الفصل السادس – وقف إطلاق النار – ووضع القوات – ٩٤ – ٩٧ .

الفترة الانتقالية عن النظام الدستوري وإحترام سيادة حكم القانون والحكم المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وإرادة الشعب وتحمل مسؤولية الدفاع عن البلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية[1] كما أننا نجد أهم ما في الترتيبات الهامة بالإتفاقية إعادة الانتشار من خلال ترتيب ثاني في ظل فصل القوات بين الطرفين في الجنوب ومناطق النزاع الأخرى وذلك بهدف تنفيذ برتوكولات الإتفاقية الأخرى وتضمنت الإجراءات الآتية :

١- إنسحاب القوتين شمالًا وجنوبًا للخط الحدودي المعتمد ١/ ١/ ١٩٥٦م ويتم الفصل بينهما ويعاد نشرهما حسب إتفاقية وقف إطلاق النار .

٢- يعاد نشر بقية جنود الجيش الشعبي المنتشرة بإنشاء القوات المشتركة وأنْ يكون ذلك في ظرف سنتين ونصف من بداية الفترة الانتقالية .

٣- كما يعاد نشر جنود الجيش الشعبي المنتشرة في جبال النوبة والنيل الأزرق دون المشتركة إلى الجنوب من حدود ١/ ١/ ١٩٥٦م وبمجرد نشر القوات المشتركة بمراقبة دولية .

٤- إستيعاب الجيوش المسرحيين من الجنود العاملين في القوات المسلحة القومية في الجيش الشعبي لتحرير السودان والمؤسسات الحكومية بجنوب السودان .

كما نصت الإتفاقية على تشكيل وحدات عسكرية متساوية العدد ومدمجة وتشكل النواة للجيش السوداني الوطني إذا ما كانت الوحدة هي الخيار بعد الإستفتاء وقد إشتملت أسس ومبادئ عمل تلك الوحدات الآتي :

أ- الهوية : تقوم على عقيدة مشتركة تضم الطرفين وغير عقيدة كل طرف خلال فترة النزاع وذلك وفق إتفاقية السلام الشامل .

---

(١) اتفاقية السلام الشامل - الفصل السادس - الترتيبات الأمنية -ووضع المجموعات الأخرى - الفقرة ٧- (أ؛ ب) ص ٩٥ .

ب- المهام : تعتبر مهامها الرئيسية طيلة الفترة الانتقالية أنها رمزًا للوحدة الوطنية ورمز السيادة تشارك في الدفاع عن الوطن بجانب القوتين وتمثل نواة الجيش الوطني في المستقبل تشاركه وفق بناء الوطن .

كما حددت الأعداد لكل طرف في الجنوب والنيل الأزرق وجبال النوبة بالشمال على أنْ تنسحب قوات الحركة من شرق السودان خلال عام من بداية الفترة الانتقالية وحددت الأعداد مناصفة فبجنوب السودان عدد ٢٤ ألف عنصر وبجبال النوبة ٦ ألف عنصر وجنوب النيل الأزرق ٦ ألف عنصر وبالخرطوم ٣ ألف عنصر[(١)] كما تم تشكيل لجنة تحت إشراف رئاسة الجمهورية سميت بلجنة الدفاع المشتركة لمهام القيادة والسيطرة وتتألف من رئيسا الأركان لكلا الطرفين ونوابهما يضاف إليهما عدد من كبار الضباط بموافقة الطرفين وذلك لتقوم بمهام تطوير عقيدة مشتركة في مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية وتطويرها خلال عام وآحد منذ بداية الفترة الانتقالية ويكون التدريب مبنيًا عليها ومن أهم مهامها التنسيق بين الجيش والوحدات المشتركة وتنفيذ العقيدة العسكرية المشتركة كما تم التحسب من خلال الإتفاقية للمجموعات المسلحة الأخرى والتي تحمل السلاح غير قوات الطرفين والوحدات المشتركة ؛ وذلك في إطار الوصول إلى الأمن والاستقرار المنشود بموجب الإتفاقية وتضمنت الترتيبات الأمنية بخصوصهم بالتفصيل الآتي :

١- لا يسمح لأيٍّ مجموعة مسلحة موالية لأي طرف بالعمل خارج نطاق القوتين.

٢- دمج المجموعات المسلحة هذه ممن لهم رغبة تأهيلهم في القوات النظامية لأيَّ من الطرفين وإستيعاب المتبقي في الخدمة المدنية .

(١) جمال عبد الرحمن يسن رستم ؛ مستقبل السودان على ضوء اتفاقية نيفاشا (٢٠٠٥م- ٢٠١٠م) بحث لنيل درجة الدكتوراه ؛ جامعة الزعيم الأزهري ٢٠١٠م ؛ ص ١٩٧ .

٣- أجهزة الأمن الوطني وقوات الشرطة يتعامل معها كجزء من ترتيبات وإقتسام السلطة وتربط إذا إقتضت الضرورة بالمستوي المناسب من الأجهزة التنفيذية[١].

أما بخصوص التكوين والمبدأ القتالي المتفق عليها لتكون للسودان قوات مسلحة قانونية ومأمونة ترك شاغرًا كما أنَّ الواضح من برتوكولات الترتيبات الأمنية أنَّ العقيدة العسكرية المشتركة ستحل محل العقيدة السابقة ويعني ذلك إلغاء دور القوات المسلحة السودانية عبر التاريخ وتخفيض عدد قواتها ٣٩ ألف جندي فقط لمليون ميل مربع ويؤكد ذلك على أنَّ هناك خطة بعيدة المدى لإضعاف الجيش فالملاحظ إستجابة الحكومة السودانية لبرنامج (DDR) وذلك وفقًا لتشجيع وطلب المانحين الذين وعدوا بدعمهم ومساعدتهم للطرفين في ذلك البرنامج إلا أنهم لم يلتزموا بما وعدوا به وقامت الحكومة السودانية بتسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة وفق كشوفات ضخمة سميت في الأواسط العسكرية بكشف (العشرة ألف) وكشف (الخمسة ألف) وغيرها من كشوفات التسريح والتي أحدثت خللاً في بنية وكفاءة القوات المسلحة السودانية كما أنَّ هؤلاء المسرحون كانوا وقودًا للحرب في مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق لاحقًا كما أنَّ الحركة الشعبية والجيش الشعبي إستفاد من المسرحين من أبناء الجنوب قبل الانفصال بحيث شكل هؤلاء إضافة حقيقية ونوعية لعدد من الوحدات العسكرية للجيش الشعبي خاصة الوحدات الفنية والمتخصصة وذلك لتدريبهم ضمن منظومة القوات المسلحة السودانية وما نالوه من كورسات ودورات تدريبية في الوحدات كالمهندسين والمدفعية والمدرعات والإشارة والدفاع الجوي بحيث أصبح هؤلاء نواة وأساس لوحدات الجنوب العسكرية خاصة بعد إلتحاق أعداد أخرى لهم بعد تسريحهم من الجيش بعد الانفصال باعتبارهم أصبحوا مواطنين لدولة أخرى؛ ونجد أنَّ الحركة الشعبية لم تلتزم ببرنامج التخفيض المتفق

(١) محمد الأمين خليفة؛ خطى السلام خلال عشرة أعوام؛ حقائق ووثائق؛ طبعة ثانية؛ مطابع العملة السودانية الخرطوم؛ ٢٠٠٥م؛ ص ٣٤٢.

عليه بل استمرت في التجنيد في مناطق وقف إطلاق النار.

كما أنَّ الانتشار وإعادة الانتشار الذي أكدته الإتفاقية خاصة جلاء الجيش الوطني من الجنوب شمال حدود ١٩٥٦م بعد سنتين من الإتفاقية وإنتشار الجيش الشعبي في المناطق التي كانت خارج سيطرته سهل على جيش الحركة الانفصال وكسب أراضي كل الجنوب بدون قتال فطيلة فترة الحروب البينية لم يستطيع الجيش الشعبي لتحرير السودان الاستيلاء على المدن الكبرى بإقليم جنوب السودان جوبا واو وملكال حتى توقيع إتفاقية نيفاشا ؛ فقد ظلت القوات المسلحة السودانية تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من أراضي إقليم جنوب السودان بانتشارها الواسع .

فإتفاقية نيفاشا أطلقت يد الحركة الشعبية في جنوب السودان وذلك لأنها منحت بموجب الإتفاقية حق التصرف الكامل في جنوب السودان وفق سياساتها وكذلك في مناطق عديدة جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق تلك الأوضاع أسهمت بصورة مباشرة وأثرت على الأداء والأوضاع السياسية والأمنية والخدمات والتنمية وخدمت مصالح وأجندات الحركة الشعبية مستقبلاً بل دعمت خط الانفصال أكثر من الوحدة ؛ وترتب على ذلك تدهور وتردي الأوضاع الأمنية خاصة في مناطق جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ولحد ما إقليم دارفور بعد الإنفصال وهذا ما يحدث ويجري الآن فالإتفاقية أرجات أزمة آبيي وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ولم تحلها بالصورة المطلوبة .

أما الترتيبات الأمنية فقد أعطت الحركة الشعبية وجيشها الفرصة للاستعداد للحرب بحيث أنَّ الواقع والشواهد أكدت ذلك وكان ٦٠٪ من الميزانية ذهبت للتسليح وهو تسليح يختلف عن التسليح السابق (أجهزة – رادارات – معدات – الخ) بالإضافة إلى التدريب[١] وهو تدريب متقدم ومتطور أكسب جيشها مهارات

(١) جمال الدين عبد الرحمن رستم ؛ التداعيات العسكرية والأمنية لانفصال الجنوب على السودان والمستقبل الأمني والعسكري على السودان ؛ ورقة عمل (افروقروب) للبحوث والدراسات ؛ ص ٦ .

قتال حديثة ومتقدمة تختلف عن سابقاتها وهو أسلوب (تدريب حرب العصابات) وأعلى من مستوى تدريب الجماعة والفصيلة المتبع السابق فهو شكل إضافة حقيقية ونوعية للحركة الشعبية وجيشها الشعبي بالإضافة إلى إستيراد الأسلحة بهدف تقوية ترسانتها العسكرية بالإضافة إلى عمليات الاستقطاب لمليشيات الجنوب وما كان يعرف في السابق بالقوات الصديقة أو القوات الشعبية السودانية والتي كانت تقاتل جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية في المعارك ؛ بالإضافة إلى إستيعاب المرفودين من القوات المسلحة من أبناء الجنوب والعمل على تأهيل وتدريب القادة بعلوم عسكرية حديثة بالخارج .

من ضمن الانتقادات اللاذعة والأمور التي دار حولها جدل كثيف في الإتفاقية هي أنَّ الأجهزة الأمنية ينبغي أنْ تكون مهيأة وقومية بحيث لم تتطرق الإتفاقية إلى ضرورة إعادة بناء أجهزة الخدمة العسكرية وأجهزة الأمن الأخرى بما يؤكد طابعها الوطني وحياديتها ويعبر عن التعددية وتكافؤ لفرص في المجتمع السوداني فمن الملاحظ إنَّ الحركة الشعبية قامت باستيعاب كوادرها في جهاز الأمن والشرطة واحتكرتها خاصة في العناصر التي لعبت دورا كبيرًا لاحقاً في تطبيق مشروع الحركة الشعبية الانفصالي وتكريس وجودها في الجنوب والعمل على إيقاف المشروعات الوطنية ؛ وإيقاف خط أولوية الوحدة وغرس بذرة الانفصال بين الشمال والجنوب بمساعدة بعض الشماليين العنصريين خلال الفترة الانتقالية.

لقد تم إستعراض أهم ما حوته الترتيبات الأمنية والعسكرية لنيفاشا وذلك لأنَّ تحليل الأحداث التي جرت بعد ذلك وحتى ما بعد الانفصال يعتمد في تحليلها على ذلك لأنَّ إنعكاس تلك الترتيبات أثرت على الأوضاع العسكرية والأمنية خلال الفترة الانتقالية ثم لاحقًا الانفصال وما بعده ؛ خاصة وأنَّ المؤسسات العسكرية والأوضاع الأمنية والعسكرية تأثرت بما رسمته تلك الترتيبات فكل التنازلات التي تمت وكانت بهدف كسب ثقة الحركة الشعبية ودعماً للوحدة

الوطنية المنشودة والتي فشل الطرفان في تحقيقها كـان لـه المـردود السـلبي عـلى مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية السودانية المستقبلية .

فالترتيبات الأمنية إمتدت على نقاط وبنود كان لهـا دورًا في إضـعاف القـوات المسلحة ؛ وفي المقابل تقوية للجيش الشعبي خاصة خلال الفترة الانتقالية وذلك أيضاً يصب في خانة إحداث خلـل في الميـزان العسـكري لصـالح دولـة الجنـوب الوليدة .

بناء على ما تقدم من خلل في الميزان العسكري فقد حدث الآتي : -

١- قيدت حركة وتطوير بناء القوات المسلحة السـودانية بالصـورة المطلوبـة بسبب الجيوش الثلاثة مع التكلفة المالية العالية بحيث صرفت مبالغ ضخمة عـلى القوات المشتركة بهدف إنشاء معسكرات لها ومرتبات وإعاشـة ودعـم لوجسـتي بالإضافة إلى الصرف على القوات المسلحة وصرف حكومة جنوب السودان عـلى الجيش الشعبي من حصة الجنوب من النفط وذلك يتناقض تماماً مع الايجابيـات التي ذكرت في الإتفاقية باعتبارها تقلل النفقات الضخمة التي تتحملهـا الدولـة في الإنفاق على الدفاع وتوجيه هذه النفقات نحو التنمية وإقامة المشروعات الخدمية لدعم الوحدة الجاذبة ؛ وذلك لم يكن صحيحًا .

٢- أضعفت الكفاءة وقوتها باستيعاب مليشيات مع تخصيص قواتها الأصـلية بحيث تم إدماج عناصر من قوة دفاع السودان مع القوات المسلحة كما حـدث في قوة القوات المسلحة السودانية ككل وفي الجنوب بصورة وآضـحة وفـق برنـامج التخفيض العسكري والذي تم الاتفـاق عليـه مـع المـانحين وبرنـامج (التسـريح والدمج DDR) فبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو برنامج بناء الثقة لمجتمعات ما بعد الحرب ويساعد على الاسـتقرار والسـلام المسـتدام وتحويـل حياة المقاتلين إلى الحياة المدنية وهو برنامج تنموي يكون في إطـار خطـة الدولـة للتنميـة ؛ والبرنـامج عـادةً يقـع ضـمن الترتيبـات الأمنيـة في إتفاقيـات السـلام

وبالتحديد يلي إجراءات وقف إطلاق النار ؛ ولكي يطبق ويكون ساريًا للمفعول لا بد من أنَّ تسبقه إتفاقية سلام ثم وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الأطراف ،

٣- تعاملت الترتيبات الأمنية مع الحركة الشعبية وجيشها الشعبي كند للدولة السودانية فيما يختص بالقوات التابعة للطرفين والقوات المشتركة وجعلت من الجنوب دولة ند للسودان (الشمال) وذلك من دون أيَّ إعتبار للأمور ؛ كذلك ظهرت عدم جدية الجيش الشعبي خاصة المشاركة في عمل اللجان الأمنية المشتركة وعدم الالتزام بالحضور وعدم إحترام المؤسسية والسعي دوماً لاصطياد ثغرات تطبيق بنود الإتفاقية والعمل على شحن الأجواء ببعض الإشكالات البسيطة .

٤- تكوين القوات المشتركة تم بالأرقام وليس بالوحدات وهو ما أضعف القوات المسلحة السودانية بحيث تعتبر الوحدة (UNIT) أساس العمل في القوات المسلحة في أي قوة جيش في العالم (فصيلة – سرية – كتيبة – لواء – فرقة) لكن من الملاحظ أنَّ الاستيعاب كان بالأعداد والأرقام وليس بالوحدات مما أضرَّ ذلك بالتنظيمات العسكرية العاملة ؛ كما تم التعامل مع الوحدات الفنية باعتبارها وحدات مشاه كما حدث إهمال لمهام وواجبات تلك الوحدات المتخصصة كما أوقف ذلك البرنامج التدريبي لتلك الوحدات خاصة من طرف القوات المسلحة السودانية .

٥- نجد أنَّ الترتيبات الأمنية أبقت الجيشين (القوات المسلحة / والجيش الشعبي) كقوات قومية تحت إدارة جهتين متنافستين مثَّل ذلك أكبر تحدي وتناقصت معه خلال الفترة الانتقالية الانسجام والوحدة وكان له إنعكاسات سالبة على القوات المسلحة السودانية .

٦- أدخلت الترتيبات الأمنية مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وأبناؤها ضمن مناطق الجنوب ؛ ساهم ذلك في مواصلة الرباط بين تلك المناطق والحركة الشعبية حتى يومنا هذا وظهر ذلك بصورة وآضحة بعد إنفصال الجنوب وظهور النزاعات والصراعات في تلك المناطق (جنوب كردفان ؛ النيل الأزرق) فحتي

اليوم يوجد ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان أعداد كبيرة من المقاتلين من أبناء النوبة وأبناء النيل الأزرق وقد تم تدريبهم وتسليحهم وتأهيلهم وأصبح موقفهم غير وآضح وأصبحت الحركة الشعبية تستغلهم في صراعها الدائر مع السودان الشمالي الآن في كثير من القضايا العالقة ومرد ذلك يعود لان كثير من الباحثين أو المهتمين يرون بأن برتوكول المناطق الثلاثة خاصة جنوب كردفان كان عبارة عن صفقة مساومة وأنَّ هناك أمور كثيرة لم تضَّمن بالإتفاقية كما ظهر خلل وإختلافات فيما هو موجود ببنود الإتفاقية وما بين التنفيذ على أرض الواقع وقد إستغلت الحركة الشعبية ذلك في تنفيذ أجندتها ؛ والجدير بالذكر أنَّ الجيش الشعبي إستخدم الحرب النفسية كواحدة من الأسلحة والأدوات لإضعاف القوات المسلحة والشرطة والأمن خلال الفترة الانتقالية خاصة في أواسط القوات التابعة للقوات المسلحة في القوات المشتركة وفي المناطق الجنوبية المنعزلة من خلال أسلوب التهديد والوعيد والتخويف ؛ فهناك ظواهر عديدة مسجلة تؤكد ذلك كما حاولت الحركة الشعبية إرباك وتشويه صورة القوات المسلحة السودانية إعلاميًا وسياسيًا وذلك حتى يفقد الجيش الثقة بالسياسيين ؛ كذلك العمل على صرف إنتباه الجيش الموجهة إلى الاهتمام بتطوير القدرات الاحترافية والمقدرات وذلك مثل الحوادث والشواهد الآتية :

١- أحداث ملكال وأحداث آبيي والهجوم على قوات اللواء (٣١) مشاه في ٣٠ مايو ٢٠٠٨م والمواجهات المسلحة بين الجيش الشعبي وقبيلة المسيرية في يوم ١٥ يناير ٢٠٠٨م[١].

(١) أحداث ملكال هاجمت قوات الحركة الشعبية موقع للقوات المسلحة السودانية ؛ وكان اللواء قبريال تانغ المنسلخ من قوات فاولينومتيب وانضم للقوات المسلحة السودانية ؛ بحيث دارت عمليات عسكرية عنيفة راح ضحيتها عسكريين ومدنيين وجرت فيها عمليات سلب ونهب وإخلاء ونزوح خارج المدينة ؛ ويعتبر هذا الحادث وحادث جوبا من أكبر الاختراقات والتلفتات الأمنية والتي ألقت بظلالها السالبة على اتفاقية نيفاشا وعلى العلاقة بين شريكي الاتفاقية المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وذلك قبل انفصال جنوب السودان.

٢- نقـض الالتزامـات والمواثيـق والاتفاقـات للترتيبـات الأمنيـة خاصـة الانسحاب وإعادة الانتشار بحيث أبرز تقرير الأمم المتحدة أنَّ الجيش السـوداني نفذ ذلك بنسبة ٩٧٪ والحركة الشعبية بنسبة ١٠٪.

٣- الضغط على القوات المسلحة السودانية بـاختلاق منـاطق في ولايـة النيـل الأبيض شمال حدود ١٩٥٦م للمساومة وسحب القوات المسلحة السودانية مـن مناطق البترول .

٤- المساومة والضغط لحل قوات الدفاع الشـعبي وقـوات جنـوب السـودان باعتبارها وآحدة مـن أدوات الحـرب ومـن المفتـرض أنْ يـتم حلهـا بعـد إنتهـاء الحرب بـإقليم جنـوب السـودان وإتهـام الجـيش السـوداني بـدعم جـيش الـرب الأوغندي والمليشيات الجنوبية لزعزعة الاستقرار في الجنوب .

٥- التعدي الواضح على سلطات الشرطة الاتحادية بالجنوب وإعاقـة نشـرها في مناطق سيطرة قوات الحركة الشعبية والاعتداءات المتكـررة مـن قبـل الجـيش الشعبي على الشرطة خاصة في العاصمة الخرطـوم مثـل حادثتـان (جبـل أوليـاء ؛ أركويت) .

٦- تضارب التصريحات في كثير من الأمور والمسائل العسـكرية خاصـة مـن قبل الحركة الشعبية فمثلا قرار برلمان الجنوب والقاضي بتشكيل وحدات جويـة في الجنوب والتي سميت بالوثيقة الدفاعية التي أطلق عليها (ورقة الجيش البيضاء للدفاع عن الجنوب خاصة والسودان عامة) باعتبـار أنَّ نيفاشـا أعطـت الجنـوب الحق في تشكيل قوة جوية بحيث يكون مهامها حماية جنوب السودان من هجمات جيش الرب الأوغندي ومما يزيد من تعضيد تلك الأمـور تصـريحات المبعـوثين الأجانب حيث صرح المبعوث الأمريكي في السودان في هذا الأمـر عـلى ضـرورة تطوير الجيش الشعبي لكبح جماح الشمال .

إنَّ خروج إتفاقية الترتيبـات الأمنيـة بـثلاث جيـوش للسـودان خـلال الفتـرة الانتقالية قد أتت بنتـائج سـلبية بعـد الانفصـال وكانـت الفتـرة الانتقاليـة بمثابـة

استراحة محارب وفترة نقاهة لإعادة تنظيم الجيوش والتجهيز للاقتتال مرة أخرى ودعم ذلك وجود الجيش الشعبي بقيادة مستقلة خارج مظلة القوات المسلحة والقوات المشتركة بحيث تم دعمه بأحدث الأسلحة والمعدات المتطورة مستفيدين من خبرة وإمكانية أصدقائهم الغربيين ؛ فوضع القوات بتلك الكيفية التي جاءت به الإتفاقية جسد عوامل العزلة ومهد الطريق إلى الانفصال وكرس الحقد والكراهية في وسط الجيش الشعبي مما أدى إلى إستمرار العداء التاريخي بين الطرفين على الشريط الحدودي حتى بعد الانفصال وتجسد ذلك في المعارك التي دارت بين الجانبين وخاصة على الشريط الحدودي بين البلدين بدءًا من جنوب كردفان والنيل الأزرق وهجليج الأولى والثانية وبحيرة أبيض وحفرة النحاس وكفي كنجي وإخيرًا على منطقة الدبب ٢٠١٨م.

نجد أنَّ إتفاقية نيفاشا نصت في برتوكولها الأمني على أنَّ ميزانية إعادة تنظيم وتسليح وتدريب جيش الحركة الشعبية تكون من ميزانية الجنوب وليس من الميزانية الاتحادية ؛ مما دفع بالحركة الشعبية البحث عن تمويل خارجي لجيشها والاتجاه غالباً سيكون لأمريكا والتي وآفقت أخيرًا وهذه إحدى أخطاء إتفاقية نيفاشا[(١)] فقد قامت الحركة الشعبية بإنشاء جيش جديد خلال الفترة الانتقالية وصرفت عليه مبالغ طائلة فقامت بدعمه بقوات جوية ومدرعات حديثة (السفن الأوكرانية) فمن إجمالي مبلغ ٨ مليارات دولار التي إستلمتها حكومة الجنوب من الحكومة المركزية في الخرطوم أتبان الفترة الانتقالية ومنذ التوقيع على إتفاقية نيفاشا وجهت أكثر من ٦٠٪ من إجمالي تلك المبالغ للتسليح والأمن وتطوير القدرات العسكرية وهذا كان يشير إلى أنَّ دولة الجنوب المستقبلية تعتبر نفسها في حالة عداء وحرب مع السودان ومستعدة للدخول معه في حرب أخرى إذا حدث إي نزاع أخر أو صراع حول المصالح أو الدخول مع أطراف أخرى في أحلاف

(١) عبد العزيز خالد ؛ الجيش والسياسة ؛ سلسلة محاور ؛ مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ؛ الجامعة الأهلية ؛ أم درمان ؛ العدد ١٤ ؛ ١٥ ؛ (مزدوج) يناير ٢٠٠٨م ؛ ص ٨٩ .

عسكرية ضد السودان كما أننا نضع في الحسبان ما حدث بالفعل بحيث قادت الحركة الشعبية الحرب ضد السودان بعد الانفصال بتحالف مع الجبهة الثورية والحركة الشعبية قطاع الشمال في مناطق عديدة على الحدود المشتركة بين البلدين.

هناك الكثيرون إختلفوا في وجهات النظر حول تقييم إيجابية أو سلبية إتفاقية نيفاشا خاصة الترتيبات العسكرية والأمنية عند التوقيع عليها لكن الشاهد أنَّ هناك إنعكاسات وتأثيرات على الأمن والاستقرار في السودان وعلى المؤسسات العسكرية فعلى الرغم من إنَّ الترتيبات العسكرية والأمنية والانتقالية عمومًا عالجت نظريا جزء كبير من قضايا النزاع والمناطق المهمشة إلا أنها حملت في داخلها الكثير من المهددات والتي ظهرت مع تنفيذ الإتفاقية على أرض الواقع وامتد ذلك إلى ما بعد إنفصال جنوب السودان على الرغم من إنَّ الإتفاقية مثلت نقلة نوعية وحاسمة في إيقاف الحرب وبناء السلام وتأسس عليها قائمة من المبادئ العامة والتي تحدد في مجملها كيف يحكم السودان إلَّا أنَّه أتضح لاحقاً بأنها فشلت فشلاً ذريعاً في بلورة بيئة إنسانية وإجتماعية ونفسية تمثل الأرضية المناسبة لوأد أسباب الصراع ودوافعه في المستقبل كما فتحت شهية الحركات الإقليمية في أجزاء أخرى من السودان للمطالبة بالحقوق أسوة بالحركة الشعبية والتي إنتزعت مطالبها بقوة السلاح في الجنوب كحركات دارفور والحركة الشعبية قطاع الشمال (جبال النوبة والنيل الأزرق) كما إستمر التوتر والحرب بين السودان ودولة جنوب السودان الوليدة بعد الانفصال بمعنى أنَّ الانفصال لم يؤدي أيضاً إلى إيقاف الحرب والنزاعات في السودان .

بعد الفترة الانتقالية نجحت الحركة الشعبية في ترجيح خيار الانفصال لسببين هما:-

١- السيطرة على الموارد وعائداتها .

٢- إحتكار السلطة في الجنوب وحدها كما يحتكرها المؤتمر الوطني في

الشمال وحده .

وقد إستفادت الحركة الشعبية من خلال الفترة الانتقالية على تنفيذ ما تخطط له مستقبلاً ومن الملفت للنظر أنَّ الإتفاقية والترتيبات الأمنية قد سببت خللاً كبيرًا في ميزان القوى العسكرية والأمنية لصالح جنوب السودان وتأثير وإنقاص وإضعاف لقوى السودان الشاملة والعسكرية والأمنية بصورة خاصة .

الجدير بالذكر أنَّ الترتيبات الأمنية والعسكرية وحتى لو كانت نتائج الإستفتاء لصالح الوحدة كانت النتائج والمآلات غير وآضحة بحيث أنَّه لا يوجد إتفاق بخصوص بعض الجوانب الأمنية والعسكرية الهامة مثل الأعداد التي تشكل الجيش الجديد من الشمال والجنوب وعملية إعادة الانتشار للقوات والعقيدة العسكرية بالإضافة إلى مشكلة الاندماج والانصهار لقوات غير منظمة (مليشيات) مع قوات عسكرية نظامية وأنها كانت تقاتل بعضها البعض لفترات طويلة ومثل ذلك كان الاندماج والانصهار قوات الانانيا في الجيش السوداني من أسباب فشل إتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م وهذه المعضلة تشكل أكبر تحدي وقد يترتب عليها تفجر الأوضاع من جديد .

لقد تأكد من خلال فشل خيار الوحدة أنَّ الدولة السودانية المستقبلية ستبنى على أخطاء إتفاقية نيفاشا وأنَّ التداعيات الأمنية والعسكرية لانفصال إقليم جنوب السودان عن الدولة الأم ستلقي بظلالها السالبة على مجمل الأوضاع الأمنية والعسكرية في السودان الشمالي وعلى العلاقة بين دولة السودان ودولة الجنوب الوليدة .

إنَّ إنفصال إقليم جنوب السودان قد يكون حافزًا لكثير من الأقاليم الأخرى التي ترى بأنها مهمشة أو غير ممثلة في مطبخ تقسيم السلطة والثروة أو في كابنة الرئاسة .

أبعاد تأثير محددات ومهددات الجيبولتيك الإقليمي على الأمن الوطني :

إختلفت إتفاقية نيفاشا على إتفاقيات السلام الأخرى كأديس أبابا ١٩٧٢م وغيرها من الاتفاقيات الأخرى والتي جرت في السودان على أنها ترتب عليها تغيير كبير في تاريخ السودان بحيث أنها تمت في إطار تسوية أدت إلى تغيير شكل وحدود وخارطة السودان المعروفة بل إمتد أثرها من خلال ما نعيشه اليوم إلى تهديد أمن وإستقرار كيان الدولة السودانية في الشمال ؛ ومعلوم بان هناك عداء مستفحل بين الطرفين في الشمال والجنوب ساعد ذلك كثيرًا في إكمال الإستفتاء والانفصال ويعود مردود ذلك إلى العوامل التاريخية والحروب الطويلة وإختلاف التوجهات السياسية والأيدلوجية والصراع حول المصالح وتدخل أطراف دولية خاصة مع جنوب السودان ووجود الكثير من القضايا العالقة والتي لم تحسمها الإتفاقية والفترة الانتقالية أهمها الحدود ومنطقة آبيي الغنية بالنفط والديون الخارجية وإرتباط الحركة الشعبية بمناطق النيل الأزرق وجبال النوبة وغيرها من القضايا الأخرى العالقة .

إنَّ الجيبولتيك الجديد للسودان بعد إنفصال الجنوب عنه لا شك سينعكس على أمنه الوطني وإستقراره وأنَّ دراسة الجيبولتيك الجديد يهدف إلى الخروج بدراسة مهددات الأمن والاستقرار بعد تلك المتغيرات وبهدف الخروج من الإطار الضيق المحدود النطاق إلى نطاق العلم والبحث بهدف معالجة حدث إنفصال إقليم جنوب السودان في إطار نظرة شاملة تخرج من الإطار الجغرافي المحدد إلى نطاق شامل بهدف التقييم والمتابعة والنتائج العلمية .

إنَّ الانفصال لم يمتد تأثيره بإنتقاص ربع مساحة السودان (٦١٩.٧٤٥ كم٢) وتكوين دولة جنوب السودان ؛ بل إمتدت آثاره إلى أقاليم سودانية أخرى مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق والتي شهدت جزءًا من الحروب في أطرافها في الماضي وبشكل محدود إلاَّ أنَّ اليوم زادت وتيرة الحرب فيها وأحدثت أضراراً بالغة لم تكن كذلك في السابق بل تأثرت ولايات دارفور بالتحالفات ودعم النشاط المعارض والذي قدمته دولة جنوب السودان لحركات دارفور المتمردة على

السلطة المركزية بعد أنْ فقدت الدعم الليبي بزوال نظام العقيد معمر القذافي والدعم التشادي بعد تحسن علاقات الأخيرة مع الحكومة المركزية بالخرطوم بحيث تم توقيع البرتوكول الأمني المشترك لتأمين الحدود في شهر مايو ٢٠١١م وقد تأثرت ولاية جنوب كردفان بصورة أكبر ويعود ذلك إلى إرتباطها الوثيق بالحركة الشعبية الأم منذ العام ١٩٨٥م ووجود برتوكول لجبال النوبة ومنطقة آبيي الغنية بالنفط والمتنازع عليها بين دولة الشمال والجنوب ضمن إتفاقية نيفاشا بالإضافة إلى وجود تداخلات جغرافية كبيرة بين دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان ؛ وإعتماد حكومة جنوب السودان على أبناء جبال النوبة وإستخدامهم في صراعاتها الداخلية وفي صراعها مع دولة شمال السودان بهدف الضغط والمساومة بحيث يوجد ما يقارب الثلاثين ألف من أبناء جبال النوبة بالحركة الشعبية وجيشها الشعبي لتحرير السودان تقاتل في الجنوب وفي السودان الشمالي معًا وذلك وفقًا لتوجيهات القيادة العليا في دولة جنوب السودان[1] .

إنَّ انفصال إقليم جنوب السودان أدى إلى تغييرات جذرية في شكل خارطة السودان وكذلك أدى إلى تعقيد لكثير من الأمور على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية وأثَّر على قوة الدولة كما تلاحظ أنَّ الأوضاع بعد الانفصال بين البلدين أصبحت مؤشراتها ظاهرة كما هو مبين في الجدول أدناه:

المؤشرات المهمة والمؤثرة في بنية وبيئة التعايش والصراع بين الدولتين

الوضع	السودان	جنوب السودان
المساحة	١.٨٨٢.٠٠٠ كم٢	٦١٩.٦٤٥ كم٢
تعداد السكان	٣٤.٢٠٦.٧١٠ نسمة	٨.٢٦٠.٤٩٠ نسمة

(١) جمال عبد الرحمن رستم ؛ مرجع سابق (٢٠٠٥م – ٢٠١٠م) ص ٢٩٦ .

الوضع	السودان	جنوب السودان
معدل نمو السكان	٢.٤٨٪	-
نسبة سكان الحضر	٤٠٪	٢٢٪
نسبة سكان الريف	٦٠٪	٧٨٪
السكان تحت خط الفقر	٤٠٪	-
الإنفاق العسكري	٢.٣	من المساعدات الغربية
الإنفاق على التعليم	٤٪	-
الإنفاق على الصحة	٧.٣	-
متوسط دخل الفرد	٣.٥ دولار سنويا	١.٥٤٦دولار سنويا
نسبة المتعلمين	٦١ ٪	٢٧ ٪
الحدود	٧ دول + البحر الأحمر	٦ + حدود مغلقة
مصادر دخل الدولة	مصادر متنوعة	٩٨ ٪ بترول
نصيب الفرد من الناتج القومي	٢.٣٨٠ دولار	-
نسبة البطالة	١١٪	-
نسبة الفقر المدقع	٨ ٪	-

(١) المرجع : جدول من عمل الباحث – عبد الوهاب الطيب البشير – الصراع والتعايش في القرن الإفريقي

بالاستفادة من World fact book www.ciago

أوضاع الحدود :

إنَّ ظهور أي دولة جديدة في أي محيط إقليمي أو دولي يؤثر تأثيرًا مباشرًا سلبًا أو إيجابا على أوضاع ذلك الإقليم أو الدولة أياً كان حجم تلك الدولة الجديدة خاصة إذا كانت الدولة بحجم دولة جنوب السودان والتي تمثل ثلث مساحة السودان.

إنَّ إنفصال إقليم جنوب السودان أدى وترتب عليه حمل مسؤولية الحدود السابقة مع كينيا وأوغندا والكنغو إضافة إلى أجزاء كبيرة من الحدود بين دولتي إثيوبيا وأفريقيا الوسطي ؛ كما ترك إنفصال إقليم جنوب السودان جدلاً كثيفًا في أواسط السودانيين .

جدول رقم (٢) يوضح حدود السودان مع دول الجوار المتأثرة بانفصال الجنوب:

الدولة	الحدود السابقة	الحدود الحالية	ملحوظات
إثيوبيا	١٦٠٦ كم٢	٧٢٨ كم٢	٨٧٨ كم تبع للجنوب
أوغندا	٤٣٥ كلم٢	-	٤٣٥كم٢ تبع للجنوب
إفريقيا الوسطي	١٢٠٠ كم٢	٧٦٥ كم٢	٤٣٥كم٢ تبع للجنوب
الكنغو	٦٢٨ كم٢	-	٦٢٨كم٢ تبع للجنوب
كينيا	٢٢٣ كم٢	-	٢٢٣ كم٢ تبع للجنوب
جنوب السودان	-	٢٠١٠ كم٢	٢٠١٠ كم٢ حدود مشتركة

تمثل حدود السودان والتي يبلغ طولها ٦٧٨٠ كم٢ ثغرة أمنية كبيرة وهي تفتقر إلى الدور الوظيفي للحد وهو الفصل بين السودان وجيرانه ؛ فهي حدود سهلة الاجتياز والعبور كما أنَّ هناك صعوبة في مراقبتها وحمايتها ؛ وبالنظر إلى

الوضع الحدودي الجديد للسودان في إتجاه دولة جنوب السودان الوليدة يراه البعض من الايجابيات في الآتي[1]:

أولاً : التعامل مع دولة أو كنظام وأحد بدلاً من التعامل مع أنظمة ودول متعددة .

ثانياً : التعامل الآن والتركيز مع مخاطر ومهددات قد تكون محددة ومعروفة الاتجاه عدد وأحد محدد وهي دولة جنوب السودان .

ثالثاً : الحدود التي فقدها السودان مع كل من إثيوبيا وإفريقيا الوسطي والكنغو وأوغندا وكينيا تبلغ حوالي ٢.٩١٦ كم٢ في المقابل الحدود الجديدة مع دولة الجنوب أقل تبلغ ٢٠١٠ كم٢ وبالتالي أنخفض العبء الأكبر في تامين وحماية تلك الحدود[2].

إلا أننا نجد أنَّ هناك قراءة أخرى ترى أنَّ الحدود المشتركة مع دولة جنوب السودان الوليدة هي عبارة عن حدود طولية ٢٠١٠ كم٢ خاصة في ظل وجود مشاكل متأزمة وقضايا ومشاكل حدودية لم تحل بعد وهي عموماً تمثل أكثر خطورة وتعقيدًا بالمقارنة مع تلك المشاكل الموجودة مع الدول الحدودية السابقة فالشاهد أنَّ هنالك خلافات حدودية محدودة مع تلك مثل مثلث (اليمي) مع كينيا وكذلك أتاح إنفصال جنوب السودان دعم تلك الدول لدولة جنوب السودان الوليدة وخاصة تلك التي لديها تاريخ من العداء مع دولة السودان هي أوغندا وكينيا وبالتالي تمثل ذلك مظلة ومشروعية للعداء بمحور وآحد وهو دولة جنوب السودان فكان في السابق كينا تعمل وأوغندا تعمل فالآن العمل العدائي أصبح تحت مظلة دولة جنوب السودان ولاشك أنَّ ذلك يصب في خانة السلبيات للسودان فقد حدث تزايد لمطلوبات المواجهة كحركة تختلف عن مطلوبات

(١) جمال عبد الرحمن رستم ، التداعيات العسكرية والأمنية لانفصال الجنوب على السودان والمستقبل العسكري والأمني ، ورقة علمية ، ص١٤ .

(٢) جمال الدين عبد الرحمن رستم ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

المواجهة مع الدولة وشكل التحالفات للحركة مع المحاور الإقليمية يختلف عن التحالف بين الدولة مع الدولة الإقليمية[١].

قبائل الحدود :

الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان عبارة عن حدود وهمية تتداخل بها مجموعات قبلية وإثنية متعايشة في المنطقة لقرون عديدة بحيث أنَّ هناك تحركات للقبائل الرعوية من عرب كنانة ورفاعة وفلاتة عبر حدود ولاية النيل الأزرق وسنار مع أعالي النيل ومجموعة من قبائل المسيرية عبر حدود ولايتي غرب و جنوب كردفان مع بحر الغزال والوحدة في الجنوب[٢].

إنَّ الانفصال أدى إلى تأجيج الصراع القبلي بصورة أكبر بين القبائل الحدودية والتي تعيش حول حزام (التماس) والتي كانت في السابق تتعايش فيما بينها وتتداخل وتتصاهر ولكن بانفصال إقليم جنوب السودان أدى إلى قفل الحدود والتي كانت مفتوحة في السابق جعل هناك مشاحنات بين المجموعات السكانية والتحرش خاصة حول الموارد والأراضي ؛ كما ترتب أيضاً سباق تسلح بحيث تلاحظ أنَّ كل القبائل على الحدود أصبحت تسعى لإمتلاك السلاح للدفاع عن نفسها وممتلكاتها وعدم إنتظار الدولة لتقديم الحماية لها وذلك ما بدأ يظهر في قبائل منطقة النيل الأبيض والنيل الأزرق وغرب كردفان وجنوب دارفور[٣].

على كل حال فإنَّ القبائل الحدودية مع دولة جنوب السودان الوليدة في مناطق التماس أصبحت تشكل جيوش خاصة بها من أبنائها وتحاول الحصول على الأسلحة والذخائر لحماية نفسها ومواردها وهنا يشكل تغيير وأضح وله إنعكاساته المستقبلية وتهديداته الأمنية على أمن الحدود بصفة خاصة وعن أمن

(١) المرجع السابق ، ص ١٥-١٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦.

(٣) حيدر بابكر المشرف ، ورقة عن الحرب الثالثة بين السودان وجنوب السودان ، الدوحة ، قطر ٢٠١٠م ، ص ١٠-١٥.

الدولة السودانية بصفة عامة ؛ وذلك بحمل القبائل أسلحة حديثة ومتطورة وتكمن خطورة ذلك حمل هذه الأسلحة خارج مظلة الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للدولة السودانية المتخصصة (جيش ؛ شرطة ؛ أمن).

إنَّ إنفصال إقليم جنوب السودان وأصبح دولة جنوب السودان الآن أدى إلى صراع بين القبائل العربية في مناطق التماس وخاصة في منطقة آبيي الغنية بالنفط وذلك لأنها لم تحل مشكلة آبيي بطريقة مرضية لهذه الأطراف كما من المتوقع أنْ يمتد الصراع ليشمل القبائل السودانية وقبائل دولة جنوب السودان في مناطق التماس بسبب إنتشار السلاح والنهب المتبادل للأبقار والنزاع حول الموارد المائية وغيرها وذلك لأنَّ عملية ترسيم الحدود والعلاقات الأرضية الحدودية لم تتخير حتى الآن[1] وخاصة أنَّ كل مناطق التماس بين القبائل بين البلدين مليئة بالتوتر والصراع وسيكون ذلك خصمًا على التواصل الطبيعي والتمازج الاجتماعي الموجود في السابق وخلال الحرب الأهلية الطويلة من خلال المصاهرات وتبادل المصالح والمنافع ؛ كما عمل الجيش الشعبي على إستغلال القبائل الرعوية السودانية من خلال بحثها عن المياه والمراعي والكلأ بالضغط عليها بهدف إبتزازها مقابل السماح لهم بدخول تلك المناطق والتي كانت معتادة لهم في السابق ومن أجل الحصول على المعلومات خاصة العسكرية والأمنية وإستخدامهم في الضغط السياسي على حكومة المؤتمر الوطني كذلك إستقلالهم في التهريب والتجنيد والاستقطاب .

نجد أنَّ الطبيعة الطبوغرافية للحدود في السابق من حيث النواحي الأمنية والعسكرية كانت تشكل مواقع وحواجز حتى للحركة الطبيعية للسكان إلا عبر المعابر والطرق المحددة وفي المقابل نجد أنَّ الحدود وإستخدامها حالياً مفتوحة في مناطق سهلية ومنبسطة تساعد الحركة والعمليات العسكرية وحركة الآليات والمعدات العسكرية الكبرى أكثر من السابق كذلك أصبح مسرح العمليات

(١) حيدر بابكر المشرف ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٨ .

مكشوف وكان لذلك تأثير على العمل العسكري وعلى إستخدام الأسلحة وخاصة المدفعية بحيث تكون نتائجها مؤثرة على القوات (خسائر كبيرة على القوات والمعدات والآليات) .

إنَّ إنفصال جنوب السودان ترتب عليه إختلاف مسرح العمليات العسكرية من حيث طبيعته وشكله فبعد إنفصال الجنوب تقلصت المناطق العازلة وتأثرت الحافة الأمامية لميدان المعركة ؛ ففي السابق كانت العمليات العسكرية في أطراف الولايات الجنوبية وفي مناطق بعيدة عن المدن الرئيسية والتي تمثل عواصم لولايات جنوبية هي (جوبا ؛ واو ؛ ملكال ؛ الرنك) وهي مدن وعواصم لم تحتلها قوات الحركة الشعبية طيلة الحروب السابقة فالآن أصبحت العمليات جنوب ولاية النيل الأزرق وعلى حدود النيل الأبيض وجنوب كردفان وجنوب دارفور وبالتالي ظهر الآتي(1):

١ – زاد حجم التهديدات والمهددات الأمنية والعسكرية بحيث أنَّ التهديد يتوقف على المساحة والزمن والقوى العسكرية وأصبح ذلك متاح أكثر من ذي قبل ،

٢ – قلص زمن الإنذار (الوقت) الذي تشن فيه العمليات العسكرية من قبل الجنوب بحيث أنَّ المساحة والزمن عوامل حاسمة في ظل المعارك الحديثة .

٣– إستخدام الأسلحة الحديثة بفعالية خاصة (طيران ؛ مدفعية ؛ دبابات) بحيث أنَّ هذا الوضع الجديد أدخل إمكانية إستخدام سلاح جديد في الحرب أو إحداث أضرار بالسودان (سلاح الطيران) بحيث أنَّ الوضع الجديد بالجنوب وفر للدولة أرضية ومطارات وقواعد ومنصات إطلاق وقواعد لإستخدام الطائرات في مواجهة حدود السودان ؛ (قاعدة فلج) (2).

(١) حيدر بابكر المشرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠.
(٢) جمال الدين عبد الرحمن رستم ، مرجع سابق ، ص ١٧.

٤- التهديد أصبح يمس ويهدد مرافق ومنشآت حيوية وإستراتيجية في داخل العمق السوداني مثل هجليج مناطق إنتاج (النفط) في ولاية جنوب كردفان كما تضررت مناطق عديدة مثلت أكبر رافد للمحاصيل الزراعية والنشاطات الرعوية في جنوب وغرب كردفان ؛ وكانت هذه التأثيرات لم تكن بهذا الحجم بالإضافة إلى التأثر وصل المدن بعضها ببعض في مناطق التماس بصورة لم تكن كذلك من ذي قبل بحيث أصبحت العمليات العسكرية داخل وحول هذه المدن (كادقلي ؛ الدلنج ؛ تلودي هجليج ؛ حفرة النحاس ؛ كفي كنجي ؛ الميرم ؛ ولاية النيل الأزرق ابوجبيهة ؛ سماحة ؛ رشاد) كما أنَّ الخلافات الحدودية بين شمال وجنوب السودان هي المشكلة الأكبر والأكثر تعقيدًا فأهم المناطق والتي لم يتم ترسيمها بصورة وآضحة بين البلدين هي آبيي كاكا التجارية كفي كنجي ؛ حفرة النحاس ؛ جودة الفخار ؛ والمقينص[١]؛ وقد حاولت حكومة جنوب السودان إدخال مناطق أخرى مختلف حولها وذلك أثناء جولات التفاوض الأخيرة بأديس أبابا مثل مناطق الميل ١٤ وسماحة تقع (سماحة) على الضفة الشمالية لبحر العرب وكانت تسمى في الحقب الماضية (بسفاهة) وغالبية سكانها من قبيلة الرزيقات وتعتبر أقدم سوق تاريخي في المنطقة بحيث تتوفر فيها المياه طول العام عقد بها مؤتمر في العام ١٩١٨م بحيث أكدت فيه قبيلة الرزيقات بأنَّ حدودهم تمتد لأربعين ميلاً جنوب بحر العرب وذلك وفقًا للوثائق التاريخية كذلك تم فيها مؤتمر في العام ١٩٢٤م بين قبيلة دينكا ملوال وقبيلة الرزيقات وحددت مسافة ١٤ ميلاً منها كذلك عقد فيها مؤتمر في العام ١٩٣٤م للتجارة والمصالح المشتركة بين كافة الأطراف المتعايشة في المنطقة وتنبع أهمية المنطقة كمنطقة حدودية بين السودان وجنوب السودان أو بين قبيلة الرزيقات وقبيلة دينكا ملوال وهجليج ومناطق الزراعة الآلية بولاية سنار والخرسانة وكدنديوطروجي وبحيرة الأبيض والميرم والقردود ضمن مناطق النزاع بين الدولتين[٢] وجميع هذه المناطق

(١) جمال عبد الرحمن رستم ، مرجع سابق ، ص٢٩٦.

(٢) عبد الرسول النور ، قيادي من غرب كردفان ، الإذاعة القومية ، مؤتمر إذاعي ٢٠١٠م.

تعتبر بؤر موقوتة لإحتمالية إندلاع المواجهات العسكرية بين البلدين حتى حين الاتفاق بين الطرفين وترسيم الحدود[١]،

إثنيات السلطة مع الاثنيات المعارضة :

هناك بعض القبائل في دولة جنوب السودان تكن عداءًا بالنسبة للسودان وبالتالي تتحالف مع الداخل السوداني (دارفور ؛ جبال النوبة ؛ النيل الازرق) فهي تستفيد من المكونات الاثنية هذه في المقابل السودان الشمالي يحرك الاثنيات المعارضة لحكومة الجنوب الداخلية ضد نظام حكومة الجنوب والمسيطرة عليها قبيلة الدينكا والتي تحولت من قبيلة عادية محلية إلى قبيلة إقليمية لها قوة محلية وإقليمية ؛ ولكن عقب الانفصال فقد إزدادت وتيرة الصراع الجنوبي جنوبي وحدث فيه تحول كبير ولأنَّ قبيلة الدينكا أصبحت قبيلة حاكمة وقبيلة دولة بدلاً من كانت تقود حركة مسلحة (الحركة الشعبية) لذا سوف ترتفع بالتالي المواجهة والصراع القبلي وصراع المواجهة الدولي مع السودان لأنَّ قبيلة الدينكا لديها حسابات مع النظام الحاكم في السودان (الإنقاذ) هذا الصراع يصعب حسمه في المدى القريب والمدى البعيد ولذلك يجعل السودان دائماً في حالة ضغط وإستعداد ومواجهة تعمل على مستوى نظام ونظام (حكومة الجنوب وحكومة السودان) ونظم حاكمة وما وراء تلك الأنظمة خاصة الجنوب وفي مستوى صراع عرقي ديني جهوي (صراع الجنوب والشمال) ومستوى جماعات مصالح عرقية شمالية وجنوبية[٢].

الانفصال أفرز أوضاع أمنية وعسكرية تنعكس على السودان لعامل إنتقال المؤثرات والجوار خاصة تزايد الصراع القبلي في دولة جنوب السودان فتعقيدات النزاع والصراع الداخلي في دولة جنوب السودان يؤدي إلى إفرازات تزيد من

(١) عبد الرسول النور ، المرجع السابق.

(٢) جمال عبد الرحمن يسن رستم ، قراءة في مستقبل المواجهة بين السودان ودولة جنوب السودان ، مقال بصحيفة القوات المسلحة ٢٠١٢.

التكاليف العسكرية والأمنية الباهظة لدولة شمال السودان منها[1]:

أ- النزوح في المناطق داخل السودان مع قبائل التماس السودانية المتضررة من تلك الأوضاع .

ب- تهريب الأسلحة وإنتشارها .

ج- اللجوء بأعداد كبيرة لقوات الأمن .

د- تهريب السلع والمواد الإستراتيجية .

هـ- ظهور الشفتة وعمليات عسكرية محدودة داخل الحدود السودانية من أجل الحصول على المواد التمونية والغذائية[2] .

إنَّ تازيم الأوضاع الجنوبية الداخلية يؤثر في مسار العلاقات الآنية والمستقبلية بين البلدين بحيث يحاول أي طرف أنْ يعمق ويزيد من نقاط ضعف الأخر لتقوية موقفه خاصة في حسم القضايا العالقة (النفط ؛ الحدود ؛ آبيي ؛ الخ) كل ذلك أدى إلى إستمرار العدائيات فسلوك حكومة جنوب السودان تجاه السودان الشمالي شكل أكبر مهدد أمني ومستمر في مسيرة العلاقات بين الدولتين وهنا يظهر سؤال مهم وهو هل نتوقع أنَّ تكف حكومة جنوب السودان عن السلوك العدائي تجاه حكومة الشمال وذلك من أجل إيجاد موقف قوة لابتزاز دولة شمال السودان لتقدم حكومته التنازلات وتلك تمثل مرحلة أضعفت التفاوض أحياناً وأوقفت التفاوض مرات عديدة ومن أهم مآلاته وضع الدولتين في خانة الحرب الدولية وهذا ما كان الجميع يخشاه (مالآت تبعات الانفصال) [3].

إنَّ العنف والصراع القبلي في دولة جنوب السودان يعود إلى طبيعة المجتمع القبلي والتي تساعد على إحتدام الصراعات القبلية خاصة في ظل سيطرة قبيلة

(١) جمال عبد الرحمن ، المرجع السابق.
(٢) جمال عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٩ .

الدينكا على حكومة جنوب السودان وتعاملها مع باقي قبائل الجنوب الأخرى بالإضافة إلى وجود سبب رئيسي وأساسي للعنف وإستمراره في الجنوب هو عدم مقدرة حكومة الجنوب من ممارسة مهامها في ضبط الأمن بدولة جنوب السودان الوليدة وإنعكاسات ذلك على دولة شمال السودان بصورة كبيرة وخاصة في ظل وجود جيش في دولة الجنوب يعاني من مشكلات عديدة فعلى الرغم من كبر حجم هذا الجيش وإرتفاع أعداده في الفترة السابقة من ٣٠ ألف مقاتل إلى ١٣٠ ألف مقاتل إلَّا أنَّه تنقصه الاحترافية وعدم الانضباط العسكري وتسيطر عليه القبيلة كل ذلك يحد من قدرته على حفظ الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي بل أصبحت هذه القوات مهدد رئيسي للأمن والسلام والاستقرار فهناك تمرد عسكري حتى داخل الحركة الشعبية لتحرير شعوب السودان والجيش الشعبي في ظل وجود نزاع إثني داخلي وقتال مشتعل بين القبائل ولا زال مستمر بسبب دكتاتورية الحركة الشعبية وإقصائها للآخرين وعدم توفر مشاركة سياسية مقترح الدولتين جنوب السودان والسودان في الاستمرار بتفعيل العمل المعارض المسلح بداخل أرض كل من الدولتين والاستفادة من تناقض الأوضاع الداخلية وهي مسألة في غاية الخطورة فيما يتعلق بالمهددات الأمنية والعسكرية والسياسية في داخل كل من الدولتين فالجنوب إستخدم بعض أبناء النوبة وبعض أبناء النيل الأزرق في الحركة الشعبية كذلك حركات دارفور خاصة فصيل عبد الواحد جبريل إبراهيم كما إستخدم السودان بعض قبائل النوير والشلك والاستوائية(١).

الحركة الشعبية والجيش الشعبي سعداء للاحتفاظ بالفرقة التاسعة (جنوب كردفان) والفرقة العاشرة (جنوب النيل الأزرق) ضمن منظومة قيادية بعد الانفصال ولم يحدث فكره الارتباط لهما لإفساح مجال التسوية ضمن السودان وقد أدى ذلك لإشعال الحرب في هاتين الدولتين وبدعم وآضح من دولة جنوب

(١) حلقة نقاش عن بناء الدولة في جنوب السودان، المتحدثون بروفيسور دي شان ودكتور لام أكول أجادين، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ٢٠١٠م.

السودان كما تبنت تحالف الجبهة الثورية (كاودا) وهو تحالف يعمل على تقويض[1] النظام في الخرطوم من خلال العمل العسكري والسياسي الذي تقف خلفه حكومة الجنوب من خلال حشد الدعم والتأييد الدولي والإقليمي بدعاوى حماية المدنيين وتقديم العون الإنساني للمتضررين من النازحين واللاجئين الذين فروا نتيجة للأوضاع الأمنية والإنسانية التي تشهدها مناطق النزاع خاصة جنوب كردفان وجنوب دارفور والنيل الأزرق حيث عملت حكومة الجنوب على إحتضان تلك الحركات وفتح معسكرات لها بمناطق جنوب دارفور من الحدود مع ولاية بحر الغزال والوحدة تنشط فيها مجموعات مسلحة جنوبية متمردة في المناطق المتاخمة للحدود مع السودان وتعمل ضد الجيش الشعبي وهي أكثر مجموعات القبائل تسليحاً وذلك لتقرير الحماية لها ولممتلكاتها من المواشي[2].

جدول رقم (٣)

يوضح أهم الفصائل الجنوبية[3]

اسم الفصيل	قائده	القبيلة	مكان تمركزه	ملحوظات
لواء السلام	اللواء التوم النور دلدوم	فراتيت	بحر الغزال	في منطقة دائرتها ٤٤٠ ميل مربع
قوات دفاع الجنوب	فاولينوماتيب ـ بيتر قويت	النوير	ولاية الوحدة	بانتيووفونيم
فصيل جيمس ليبيا وتنيو بيل المدن	جيمس ليبيا وثينو بيل المدن	النوير تدير بل	ولاية الوحدة	كيلو سبعة انشق ضد رياك مشار

(١) جمال الدين رستم ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٢) جمال عدوي ، السودان وتحديات الوضع السياسي الراهن ، جريدة الوطن القطرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٩م.

(٣) جمال الدين عبد الرحمن رستم ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

اسم الفصيل	قائده	القبيلة	مكان تمركزه	ملحوظات
صمويل مايك شول	صمويل مايك شول	دينكا أويل	فارينق العصف	
لواء السلام	السلطان عبد الباقي	الشلك	شمال بحر الغزال	أهم القادة جيمس أتو وعوض جادو
الفصيل المتحد	لام أكول أجاويد		فشودة غرب النيل دير الشلك فم الزراف وفنجاك	
قبريالتانق	قبريالتانق			
قوات سايمون فارويج	سايمون فارويج			متداخلة
توماس مجور	توماس مجور		دان دايو	
مجموعة بور	عبد الباقي كيلو مانجوك		ولاية جونقلي	
فصيل البيبور	السلطان إسماعيل كوني	المورلي	البيبور	
قوة دفاع الاستوائية	مارتن كيتني		شرق الاستوائية توريت	
مليشيات التبوسا		التبوسا	كيبوتا	
مليشيات المنداري	كلمنت واني واليا صمويل	المنداري	تركاكا شمال جوبا	

اسم الفصيل	قائده	القبيلة	مكان تمركزه	ملحوظات
مجموعة بور				
مجموعة الناصر				
هناك مجموعات أخرى صغيرة				

جدول رقم (٤)

الصراعات الداخلية في البلدين[1]

الدولة	أطراف الصراع داخل الدولة		تاريخ الصراع	طبيعة الصراع
السودان	النظام الحاكم	Jems.slmy.inSlm./As Slma./A.w Slm/aunity Sf Da Jem/pw NMRD.DLM RD.FF Rum.G19	٢٠٠٤	حرب أهلية سلطة/ ثروة
	النظام الحاكم LRA النظام الحاكم	جبهة الشرق Splm.spla Splm/A	٢٠٠٥ ١٩٩٤ ١٩٥٥	نزاع إقليمي أرض موارد انفصال
دولة جنوب السودان	النظام الحاكم الحركة	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان	٢٠١١	أيديولوجيي عرق سلطة

(١) عبد الوهاب الطيب البشير ، الدين وقضايا الجوار والانتماء ، مؤتمر الدوحة ، ٢٠١١م.

الدولة	أطراف الصراع داخل الدولة		تاريخ الصراع	طبيعة الصراع
	الشعبية لتحرير السودان	الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان ـ التغير الديمقراطي SplmDc حسن دفاع جنوب السودان SSDA		ثروة عرق سلطة
	مجموعة قبائل الاستوائية الضرائب إعادة السكة	قبيلة الدينكا	صراع تاريخي قديم	عرق سلطة ثروة

لعبت دولة الجنوب دور أساسي في تأسيس تحالف الجبهة الثورية (كاودا)[1] ودعمها عسكرياً وسياسياً من أجل تنفيذ مخطط الحركة الشعبية (مشروع السودان الجديد) والذي يهدف في تقدير النظام الحاكم ووصول نظام علماني للسلطة وتمثل دور دولة الجنوب في دعم ذلك التحالف في الآتي[2]:

١/ تجميع قوات المتمردين في كردفان والنيل الأزرق وحركات دارفور التي رفضت إتفاق الدوحة ومن ثم العمل على تدريب وتأهيل وتسليح تلك المجموعة.

٢/ عقد إجتماعات للقادة السياسيين للجبهة الثورية (كاودا) بجوبا بغرض توحيد العمل السياسي والعسكري لكافة المجموعات السودانية المتمردة

(١) عبد الوهاب الطيب البشير ، التعايش في القرن الأفريقي.

(٢) محمد المصطفى علي مضوي وآخرين ، دراسة قوى الدولة الشاملة ، دولة الجنوب «نموذجاً»، أكاديمية نميري العسكرية ، كلية الحرب العليا ، الخرطوم ، ٢٠١٢م ، ص ٣٧.

والمعارضة.

٣/ تسهيل حركة هؤلاء القادة وتيسير عمليات إتصالهم بالعالم الخارجي (يوغندا ـ كينيا – إثيوبيا – الغرب) بغرض طلب الدعم السياسي والعسكري كذلك نجد قرار الولايات المتحدة الأخير والقاضي برفع الحظر عن عمليات تسليح جيش دولة جنوب السودان يمكِّن دولة جنوب السودان من تقديم الدعم العسكري لقوات تحالف كاودا (الجبهة الثورية).

النزاعات بين الدولتين :

رغم التزام السودان بإكمال إستحقاقات السلام في إطار تأسيس علاقات مستقرة في المحيط الإقليمي والدولي إلا أنَّ دولة جنوب السودان ومنذ الانفصال أصبحت تتمادى في عدائها تجاه السودان دون إحترام للمواثيق وعلاقات حسن الجوار وظهر ذلك في النزاعات العديدة على الحدود ورغم الحركات المناوئة للنظام الحاكم (تحالف كاودا) ظهرت في الهجوم على كادوقلي وتلودي والنيل الأزرق وبحيرة الأبيض وبصورة وآضحة أكثر في الهجوم على هجليج لمرتين ودخول الجنوب في تحالف دولي وإقليمي ومحلي بهدف إضعاف وإسقاط الحكم في السودان وإضعاف القوات المسلحة كما ترتب على إرتفاع حجم الإنفاق العسكري والذي إرتفع قبل نيفاشا وإنخفض بعدها إلا أنَّه عاود الارتفاع بعد الانفصال مع زيادة وتيرة العمليات العسكرية خاصة إستعادة مدينة هجليج حيث ظهر العجز الكبير في الموازنة بسبب تلك العمليات حيث بلغ حوالي ٢.٤ مليار دولار[١].

دولة الجنوب ترغب بتلك الحرب إستنزاف حكومة السودان بالإنفاق العسكري وما يترتب عليه من ضغوط إقتصادية داخلية كتحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية وإرتفاع الأسعار ورفع الدعم عن المحروقات وإيقاف مشروعات التنمية على الحدود وتوقف النشاط الزراعي والرعوي على مناطق

(١) صحيفة آخر لحظة العدد ٢٠٥٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٥ ، تقرير عن اعترافات وزير المالية بالخلل في العملية الاقتصادية.

التماس وهي أكثر مناطق الإنتاج في السودان حيث بلغ عجز الميزانية حوالي ٦.٥٥٥ مليون جنيه وفقدت الدولة ٣٠٪ من إيراداتها وأصبح الاقتصاد السوداني إقتصاد حرب فكلما زادت وتيرة الحرب والتجهيزات والتحركات والحشود على الحدود كلما أدى ذلك إلى زيادة عمليات الإنفاق العسكري الذي يكون خصماً على التنمية[١] ، أنَّ تطور العمليات والاشتباكات الواسعة على الحدود بين السودان وجنوب السودان قد تصل تكلفتها إلى ١٠٠ مليار دولار وأنَّ السودان يتكبد حوالي ٥٠ مليار دولار على شكل خسارة من الناتج الإجمالي المحلي بالإضافة الخسائر البشرية بين البلدين والتي لا يمكن التنبؤ بأعدادها[٢] .

النزاع على الحدود والعمليات العسكرية بسبب الانفصال والتي إنطلقت بولاية جنوب كردفان منذ ٦/ ٦/ ٢٠١١م في كادوقلي والدلنج وبحيرة الأبيض وحتى هجليج والصراع حول آبيي ثم لاحقاً النيل الأزرق ثم جنوب كردفان ودارفور أدى إلى آثار عديدة منها الآتي[٣] :

١/ تأثر النشاط الزراعي وتقلص المساحات المزروعة أدى ذلك لإخراج نصف المساحة المزروعة من دائرة الاستخدام وأصبحت مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق والتي تمثل أهم روافد المخزون الإستراتيجي تطلب العون والإغاثة.

٢/ تأثر النشاط الرعوي نتيجة لتلك الصراعات خاصة وأنَّ ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان من أكثر الولايات المنتجة وخاصة جنوب كردفان التي تنتج ٢٢٪ من جملة الإنتاج الرعوي كما نفقت أعداد كبيرة من الحيوانات بسبب عدم توفر المياه والألغام وتقلص المسارات والزحف الصحراوي وزيادة الصراع

(١) صحيفة الصحافة ، العدد ٦٧٠٦ ، ٣٠ مارس ٢٠١٢م ، تقرير مؤسسة (Frontier Economics) للاستشارات الاقتصادية ، تقرير تكلفة الصراع المستقبلي للسودان.

(٢) صحيفة الصحافة ، المرجع السابق.

(٣) تقرير السودان ، العدد ١٢ ، أغسطس ٢٠٠٨م ، انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة.

بين المزارعين والرعاة.

٣/ تأثرت حركة التبادل التجاري والنقل والنفط الذي توقف إنتاجه قبل وبعد إحتلال هجليج وبصورة أكثر تأثيراً عند الاحتلال.

٤/ زيادة معدلات البطالة والفقر نتيجة لفقدان المواطنين مصادر رزقهم كما إنَّ أكثر من ٣٠٪ يتعرضون للفقر على الشريط الحدودي كما تعرضت التجارة للتوقف وكذلك الصناعات التحويلية المرتبطة بالزراعة والرعي وإنعدام العمالة الموسمية التي تأتي من الجنوب وإرتفاع أسعار الإنتاج الزراعي والرعوي الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار عموماً.

٥/ إرتفاع معدلات الجريمة والنزاعات القبلية المسلحة وتجارة السلاح فأصبح حمل السلاح بسبب الصراعات والنزاعات في الولايات على التماس خارج نطاق القوات النظامية المعروفة هي السمة المسيطرة على المشهد بدرجة خاصة ولاية جنوب كردفان التي تصنف في المرتبة الأولى بين ولايات السودان من ناحية انتشار السلاح غير المرخص بالإضافة إلى المخدرات وإنتشارها[١].

٦/ إرهاق وإستنزاف الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمنية وزيادة العبء الأمني والعسكري وإستهلاك الوحدات العسكرية على الحدود مع دولة الجنوب فطول أمد الصراع المسلح في أطراف السودان أرهق القوات المسلحة وإستنزاف قدراتها المادية والمعنوية وذلك في ظل ضعف الموارد البشرية من المنظور النوعي، بسبب عزوف الشباب من أصحاب القدرات التقنية للإنخراط في صفوف القوات المسلحة كذلك هنالك بعض التنظيمات شبه العسكرية لا تخضع للقوات المسلحة بصورة مباشرة كما يخشى إنتقال الصراعات الإثنية والقبلية إلى داخل القوات المسلحة بتحريض من النخب والسياسيين في هذه القبائل والخطورة البالغة في هذا الجانب أنَّ قواعد القوات المسلحة Grass Roots معظمها من

(١) تقرير السودان ، المرجع السابق.

المناطق التي تشكو من الغبن والتهميش[١].

إزدياد المهددات الأمنية :

أحدثت إتفاقية نيفاشا (خاصة الترتيبات الأمنية) خلل وتأثير على محددات ومهددات الأمن الوطني السوداني حيث أنها لم تحقق الأمن والاستقرار رغم إنفصال الجنوب عن السودان والذي أدى فعلياً إلى زيادة المهددات الأمنية والعسكرية بصورة أكبر من الفترة التي قبل نيفاشا حيث ظهرت العديد من المخاطر المحدقة بمستقبل السودان وأمنه وإستقراره حيث أصبح الجنوب المنفصل خصماً على السودان خاصة في ظل عدم الاستقرار الموجود فيه خاصة في ظل مشاركته ودعمه ومساندته للحركات المسلحة والمعارضة السودانية في الضغط عليه وحصاره بهدف إضعافه وإسقاطه حيث أنها تسعى أيضاً لسياسة التنازل أو الحرب لإجبار الحكومة السودانية على تقديم تنازلات في قضايا وأزمات إستراتيجية كملف النفط وآبيي وغيرها وإستخدام دولة الجنوب ككرت الحركات السودانية المسلحة المعارضة ودعمها يخدم أيضاً أجندة خارجية ففي ظل عدم حسم القضايا المعلقة بين البلدين سيستمر توتر الأوضاع الأمنية والعسكرية خاصة على الحدود بين البلدين وهي قضايا معقدة وشائكة تتطلب إتفاق ورضا لجميع الأطراف وخاصة المتضررة على الأرض وبسبب المشاكل الحدودية وإفرازات وإنعكاسات الانفصال[٢].

إنفصال الجنوب أدى إلى نشوب العديد من الصراعات وتدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية وتأثيراتها خاصة في مناطق جديدة لم يطلها النزاع والحرب من قبل كذلك زادت وبرزت مهددات أمنية عسكرية جديدة لا شك أنها سوف تؤثر على المؤسسات والأجهزة والوحدات النظامية (القوات المسلحة ، الأمن والمخابرات ، الشرطة) مما ترتب عليه زيادة العبء العسكري والأمني وزيادة الإنفاق

---

(١) داؤود بابكر هارون ، اتفاقية السلام الشامل من منظور الجغرافيا السياسية ، بحث دكتوراه، جامعة الزعيم الأزهري ٢٠٠٩م ، ص ٢٠٨.

(٢) جمال الدين عبد الرحمن يسن ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

العسكري[١].

إنَّ قـدرة دولـة الجنـوب وإمكانياتهـا لممارسـة ومواصـلة الضـغط عـلى السودان وإستخدام آلياتها وأدواتها المختلفة كالمعارضـة السـودانية المسـلحة في محاربته ليس وحده كافي في إضعاف وتهديد وإسقاط النظـام الحـاكم في السـودان بصورة نهائية إلَّا إذا تضافرت معه مجموعة من العوامل الأخرى كفقدان الحكومة لسندها (الجبهة الداخلية) والتي تعاني من مشـكلات عديـدة وإنقسـامات كـذلك تنظيم المعارضة الداخلية لأعمالها في مواجهة الحكومة وأخيراً وجـود تـدخلات لقوى خارجية وإقليمية ودولية وبسبب تدويل القضايا والمشكلات السودانية[٢].

لا شك أنَّ توتر الأوضاع الأمنية والعسـكرية في السـودان عمومـاً خاصـاً الشريط الحدودي مـع دولـة الجنـوب في ولايـة جنـوب كردفـان والنيـل الأزرق وإمتداد ذلك إلى ولايات دارفور له خلفية وإرتباط وثيق بتوتر الأوضاع التي بدأت بانفصـال الجنـوب والبروتوكـولات الأمنيـة والمشـورة الشـعبية والانتخابـات والأوضاع السياسية وحالة الاحتقان السياسي والتـي إنعكسـت في مجملهـا عـلى الأوضاع الاقتصادية والحياتية للمواطن السوداني في كل بقاع السودان والتي بدون شك سيكون لها تأثير على الأوضاع الأمنية والاستقرار والتنمية المسـتقبلية حيـث أنَّ كل ذلك يبشر بعـدم انفـراج وتـدهور للأوضـاع الأمنيـة والعسـكرية في تلـك المنـاطق وسـتنعكس عـلى كـل السـودان إذا لم يـتم تـدارك ومعالجـة المخـاطر والمهددات الأمنية المحيطة بالسودان من خلال وضـع إسـتراتيجيات لمواجهـة كافة المواقف المحتملة.

التحديات التي تنعكس علـى الجانـب العسـكري والأمنـي في الفتـرة القادمـة تتمثل في الآتي :

أولاً : تصاعد آثار إنفصال الجنوب وظهور إنعكاسات ذلك على قبائل الحدود

(١) المرجع السابق ؛ ص ٣٤.

(٢) جمال الدين عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٧.

وإمتداد ذلك على بقية أجزاء السودان وأثره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمجملها وإحتمالية توسيع نطاق الحرب بين البلدين (السودان والجنوب) وإنهيار الأوضاع الأمنية والعسكرية والاقتصادية بتوسيع دائرة الحرب إلى مناطق أخرى كدارفور والنيل الأزرق وشرق السودان والعمل المسلح داخل المدن الكبرى خاصة الخرطوم وبور تسودان وكوستي وسنار...الخ.

ثانياً : إنهيار الأوضاع الأمنية في دارفور وإنهيار إتفاقية الدوحة وعدم الوصول إلى اتفاق مع الحركات المسلحة وعدم تنفيذ الترتيبات الأمنية للعديد من الاتفاقيات التي وقعت وتجدد القتال والعمليات العسكرية وذلك يفتح باب التدويل وتحويل قضية دارفور لمجلس الأمن وكذلك فشل إتفاقية الشرق.

ثالثاً : تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية بالإضافة إلى الأزمات المتعددة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخ) في المناطق الطرفية من السودان يفتح باب للأنشطة السياسية والأمنية والاستخبارية المعادية .

رابعاً : الضائقة المعيشية والتقشف تفرز آثار سلبية تنعكس على الأداء الأمني والعسكري من نفقات وإستيعاب أفراد ومهام ونشاطات كما يضعف الإنفاق العسكري..، إلخ كما أنَّ الفقر يزيد من الجرائم والنشاطات السلبية ويؤدي إلى إرتفاع معدلاتها (المخدرات ، البطالة ، الاتجار بالبشر ، تهريب السلاح ، النهب والسرقة، الصراع المسلح بين المجموعات .، الخ وذلك يمثل عبء مضاعف لمواجهتها، كذلك الهجرة الداخلية إلى المدن من أجل الحصول على ظروف معيشية أفضل مما يترتب عليه إنتشار الظواهر العشوائية والنشاط الهامشي في المدن[١] .

خامساً : بروز مظاهر سلبية وإفرازات للواقع السوداني بأشكاله المختلفة منها الآتي :

١/ الهوس الديني والصراع الديني والطائفي الذي بدأ يظهر على السطح

(١) اتفاقية السلام الشامل ، الفصل السادس ، الترتيبات الأمنية ١ (ب) ص ٩٣.

ومشاهد ذلك عديدة كالصراع الصوفي السلفي والمواجهات التي حدثت في العديد من المساجد والمناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف وحوادث حرق الأضرحة والقباب وقتل ومهاجمة المشايخ الخ[١].

٢/ العنصرية وتفكك النسيج الاجتماعي والصراع القبلي وإنتشار السلاح غير المشروع وذلك يؤثر على التعايش والاستقرار.

٣/ العمليات والنشاطات التخريبية والإرهابية والتي تحدث لأسباب عديدة موجودة في واقعنا المعاش اليوم مثل قمع الحريات العامة ، شدة الاستقطاب السياسي ، قفل أبواب الحوار ، عدم معالجة القضايا بالوسائل السلمية والعادلة التي تجد القبول والرضا لدى المواطن وغيرها من الأسباب.

سادساً : تغير كفة موازين القوى العسكرية والأمنية لصالح دولة جنوب السودان يؤثر على السودان خلال الشركات الأمنية والأجنبية والتدريب والمساعدات العسكرية الغربية (سنوياً ثم رصد مساعدات ضخمة للجيش الشعبي) وربما أنَّ تستضيف دولة الجنوب الأفريكوم لأنَّ الجنوب مناسب لذلك ورغم أنَّ كثير من الدوائر ترفض ذلك إلَّا أنَّ وضع الجنوب السياسي وموقعه الإستراتيجي في وسط القارة الأفريقية والتنسيق والحركة السهلة التي يوفرها لتلك القوات قد يخدم ذلك خاصة مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للسيطرة على منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي ولا شك أنَّ ذلك سيؤثر على أمن الأراضي السودانية وربما يشكل تهديداً مستقبلاً[٢].

سابعاً : إرتفاع دعاوى التهميش السياسي والاجتماعي وتزايد حالات الاحتجاج والتمرد على المركز من خلال العمل العسكري المسلح وهنالك ظواهر عديدة بالإضافة إلى إستمرار الأزمات السياسية (المتلاحقة وتدويل قضايا

(١) جمال عبد الرحمن يسن ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.
(٢) جمال الدين عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

السودان) (القرار ٢٠٤٦) لمجلس الأمن وغيره من القرارات الأخرى والضغوط المختلفة على السودان وبأشكال عديدة[١].

تأسيساً لما سبق لا شك أنَّ تلك التحديات خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها السودان بعد إنفصال الجنوب ستؤثر على الأوضاع الأمنية وعلى مضاعفة العمل والجهد الأمني والعسكري وعلى الإنفاق العسكري والأمني وعلى التنمية فرغم ما يخصص من ميزانيات يراها البعض بأنها ضخمة وخصماً على التنمية إلا أنها قد لا تستطيع مواجهة كل تلك التحديات وبسط الأمن والاستقرار في ربوع السودان وهذا يتطلب وضع رؤى لمواجهة ذلك خاصة أننا نعلم أنَّ الأمن والاستقرار هو أساس التنمية[٢].

العلاقة بين السودان و دولة الجنوب :

ثبت من خلال المشاهدة والمعايشة الارتباط الوثيق الذي لا ينفك بين حكومة الجنوب بقيادة الحركة الشعبية والمعارضات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق وتبدو خطورة هذه العلاقة الوثيقة في أنها تمثل وجود مستمر لكل محاولة البناء والجرح والتعديل للعلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان ومما يدل على ذلك إنعدام الثقة في كل الاتفاقيات المبرمة في أديس أبابا حيث ظلت حكومة جنوب السودان في حالة دعم وهجوم عسكري مسلح بالتنسيق مع حركات المعارضة السودانية المسلحة قبل وبعد وأثناء إنعقاد المفاوضات وحتى في حالة الوصول إلى إتفاق ولعل ذلك يرجع إلى أنَّ عملية دعم العمل المعارض المسلح لحركات المعارضة المسلحة السودانية يأتي في إطار إستراتيجيات إقليمية ودولية ملزمة لدولة جنوب السودان لدرجة تجعله غير قادر وغير قابل للانحراف عن بوصلة مخططات إعادة تشكيل منطقة القرن الأفريقي والبحيرات وعليه يصبح الإستنتاج المهم هو حتمية تسوية كافة ملفات المناطق الثلاث ومعالجة أزمة دارفور ، وجنوب

(١) قرار مجلس الأمن والسلم الأفريقي ، حول المنطقتين ، قرار رقم ٢٠٤٦.
(٢) جمال الدين عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

كردفان خاصة آبيي والنيل الأزرق على مستوى الأوضاع الداخلية وهذا شأن يخص الحكومة السودانية وعلى مستوى القضايا الخلافية بين الدولتين (السودان وجنوب السودان) وهذا يتطلب جهود سياسية وقانونية.

بالنظر لمحددات العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان ربما ظهر أنَّ المحور الاقتصادي يمثل القاسم المشترك الأعظم في تحديد متجهات العلاقات المستقبلية لكلا الاحتمالين الأفضل والأسوأ إذ أنَّ دخول الدولتين في إقتصاديات إستراتيجية يضع الجنوب في توازن حرج ومعادلة صعبة ما بين مراعاة مصالحه ومصالح شعبه ووجود دولة مستقرة تخرجه من نفق تصنيف الدولة الفاشلة أو تنفيذ سياسات وإستراتيجيات وأجندة المخططات الإقليمية والدولية ولعل ما يدعم هذا الاتجاه هو جغرافية وجيوبولتيك الانفتاح الطبيعي الفطري لدولة جنوب السودان إتجاه السودان كشواهد وآضحة هي[(١)]:

أ/ الأسواق الرئيسية والطبيعية لدولة جنوب السودان موجودة في الولايات السودانية المتاخمة للجنوب في مدن ولاية النيل الأزرق، وسنار، النيل الأبيض، وجنوب كردفان، وجنوب دارفور، وحتى ولايات خلف الحدود الخرطوم، الجزيرة، كردفان، وشمال دارفور فهي بحسابات بسيطة أقرب للتسوق وكفاية حاجة سكان جنوب السودان خاصة الولايات الشمالية من مراكز التسوق في جوبا وشرق وغرب الاستوائية إضافة إلى ميزة السهولة وقلة التكاليف والوفرة والجودة.

ب/ بالنظر لخارطة التوزيع السكاني نلاحظ أنَّ ولايات دولة الجنوب الشمالية والوسطي تمثل ولايات الثقل السكاني المجاورة للسودان خاصة وأنَّ ولايات السودان الجنوبية هي ولايات إنتاج زراعي وحيواني ونفطي وهو ما تحتاجه دولة جنوب السودان وأسواقها[(٢)].

(١) عبد الله الشيخ سيد أحمد، مستقبل اقتصاديات النفط السوداني في بروتوكولات قسمة الثروة، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٥م، ص ٣٦.
(٢) عبد الله الشيخ سيد أحمد، المرجع السابق، ص ٤٠.

ج/ بحسب إحصائيات التقارير بأنَّ دولة الجنوب تعتمد على حوالي أكثر من ١٨٠ سلعة من السودان بعضها إستراتيجية فإنَّ ذلك يؤهل السودان لكي يكون أهم دولة جوار إقتصادي للجنوب وأنَّ جنوب السودان أهم أسواق المنتجات والسلع السودانية وكفيل أنَّ يجعل العلاقة في مصاف العلاقات الإستراتيجية بعيداً عن التكتيكية خاصة وأنَّ السودان يتميز عن بقية إقتصاديات دول الجوار الجنوبي الأخرى بالإرث التاريخي في التعامل التجاري والتداخل الاقتصادي وسهولة النقل ولغة التفاهم وقرب الأسواق والكثافة السكانية العالية في مناطق التداخل[١].

د/ الانفتاح والتطبيع الاقتصادي بين السودان ودولة جنوب السودان يوفر أكبر فرص عمالية لمواطني الدولتين والتي يقدر لها أنْ تكون عمالة مليونية في كافة المجالات خاصة الخدمية.

هـ/ التطبيع الاقتصادي مع دولة الجنوب يؤدي إلى تنمية وتطوير المدن التجارية الكبرى خاصة في الولايات السودانية المجاورة للجنوب والعكس صحيح في المدن الجنوبية المجاورة للسودان وهذا يمكن أنَّ يؤدي إلى تغير بوصلة التدفق الاقتصادي في الدولتين ولعل ذلك يمكن أنْ يخلق مدن تجارية بديلة تساعد في عملية التوازن والتوزيع السكاني وتفرض سياسات حماية عسكرية وأمنية تساعد في إيقاف وإنهاء الحرب والتوتر على الشريط الحدودي الطويل بين البلدين[٢].

إنَّ أيَّ علاقة من دولة الجنوب أساسها الملف الأمني والعسكري برغم أنَّ العامل الاقتصادي مهم ولكن هنا يبرز سؤال هل يمكن تطبيق علاقات مع دولة تحتل أكثر من عشرة نقاط حدودية سودانية مثل بابوس في النيل الأزرق، وكافيا كنجي وكافيا دبي ـ سيرمولاقا ـ سماحة ـ جنوب الميرم ـ بحيرة الأبيض ـ طروجي وكذلك تدعم قوات الحركة الشعبية لقطاع الشمال وحركات دارفور المتمردة على

(١) جمال الدين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) عبد الله الشيخ سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٣٧.

السلطة المركزية وقبل ذلك كيف تستطيع الحكومة السودانية تأمين حدودها وبسط سيادتها في ظل الاعتداءات المتكررة ونقض المواثيق الذي تمارسه حكومة الجنوب منذ الانفصال فالذي وضع أنَّ إرادة الجنوب نحو إقامة علاقة مع السودان معدومة والدليل على ذلك التوترات وفترات الحرب المواجهات والحشود العسكرية على الحدود المشتركة ودعم المعارضة المسلحة السودانية(١).

تأسيساً لما سبق وما تم عرضه نجد أنَّ السيناريوهات المتوقعة للعلاقة بين البلدين (السودان والجنوب) في السنين القادمة خاصة في بعدها الأمني والعسكري لا يخرج من الآتي :

أولاً : السيناريو الأول : تحسين العلاقة بين البلدين وحلحلة كل القضايا العالقة وذلك يتوقف على عاملين الأول هو حياد الوسيط في المفاوضات الدائرة والثاني وقف دعم الحركات المعارضة في البلدين وتنازل الطرفين وفقاً لمصالح الطرفين (أقل الضرر) وأكثر عملية الإنفاق ترتكز على (الحدود والاقتصاد) فحل الإشكاليات بين دولتي السودان لا يتم بمعزل عن حل القضايا الحدودية لأنَّ ذلك يفرض حسابات على الوضع العسكري والأمني فالدلائل تؤكد أنَّ الطرفين المتفاوضين متفقين في أكثر من ٩٠٪ من القضايا العالقة فلابد للوسيط من إيجاد وتقديم حل يرضي الطرفين وتقديم تنازلات خاصة من دولة الجنوب لأنها محتاجة أكثر من السودان ما يدعم ذلك السيناريو وجود ضغوط دولية على الطرفين خاصة من الولايات المتحدة ومجلس الأمن لأهمية التوصل إلى سلام دائم بين الطرفين كما أنَّ الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدين لا تحتمل إندلاع حرب دولية ومواجهة عسكرية في الوقت الراهن خاصة وأنَّ دولة الجنوب الآن في حالة تحتاج إلى السودان خاصة مسألة النفط والترحيل والتجارة وغيرها وهي دولة وليدة في طور التأسيس والبناء ولها الكثير من المشاكل الداخلية

(١) جمال الدين عبد الرحمن رستم ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

والصراعات إلَّا أنها يمكن أنْ تستفيد من ورقة المعارضة المسلحة السودانية في العمل على[1] إضعاف وإبتزاز وضغط الحكومة السودانية والتأثير على الأوضاع السودانية بما يخدم مصالحها ومصالح الغرب فقد تعمل دولة الجنوب على دعمها من خلف ستار وبصورة غير ظاهرة وواضحة للعيان[2].

ثانياً : السيناريو الثاني : حالة الحرب الدائمة وذلك على غرار النموذج الإريتري الإثيوبي برغم أنَّ الحالة بين السودان والجنوب أكثر تعقيداً وصعوبة من ذلك النموذج هذا الخيار وآرد إلَّا أنْ حساباته معقدة والأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية في البلدين ترفض ذلك الخيار مع عدم وجود قناعة للطرفين وإستعداداتهم لخوض هذه الحرب وهو يعتمد على فشل الأطراف في ترسيم ومعالجة القضايا الحدودية وقضايا ادعاءات حكومة الجنوب خاصة في الأراضي السودانية شمال حدود ١٩٥٦م وتمسكها بذلك ورفضها تقديم تنازلات لهذا الخصوص ويدعم هذا الاتجاه وجود أطراف خارجية تسعى لإطالة الحرب والضغط على الحكومة السودانية خاصة الغرب وإسرائيل بالإضافة إلى عوامل ومؤثرات أخرى قد تدفع بهذا الخيار أنْ يكون خيار غالب خاصة لدولة الجنوب في مستقبل السنين القادمة.

من خلال ما تم عرضه بالإضافة إلى التحديات العسكرية والأمنية الداخلية التي يواجهها السودان وكذلك مستقبل العلاقة مع دولة الجنوب في بعدها العسكري والأمني فإنَّ السودان مواجه بتحديات عديدة وذلك يتطلب التحسب لها ووضع الخطط ومعالجة الخلل والقصور للتحسب لكل ما هو وارد أو محتمل[3].

---

(١) مركز الشهيد الزبير ، الخرطوم ، ندوة عن مآلات الأوضاع الأمنية والتصعيد العسكري بين دولتي السودان القرار «٢٠٤٦».

(٢) مركز الشهيد الزبير ، المرجع السابق.

(٣) جمال الدين عبد الرحمن رستم ، التداعيات العسكرية والأمنية لانفصال الجنوب على السودان والمستقبل العسكري والأمني للسودان ، ص ٣١-٣٢.

الفصل الخامس

الصراع بين السودان وجنوب السودان

▪ المبحث الأول:
الأسباب والجذور:

إنَّ مشكلة السودان في الجنوب أو الحرب في الجنوب لم تكن وليدة عهد قريب وإنَّما بدايتها كانت قبل إستقلال السودان وجلاء المستعمر، وعلى الرغم من أنَّ هناك مجموعة من أحداث تعتبر هي الأسباب المباشرة لقيام الحرب إلَّا أنَّ هناك مجموعة عوامل وتراكم سياسات سودانية وإستعمارية أجنبية تعتبر أيضاً جذور ومسببات لقيام الحرب في الجنوب وإستمرارها فيما بعد.

جنوب السودان هو الإقليم الواقع جنوبي خط عرض ١٠° والذي يمتد بين خطي ٣.٥ و١٢° جنوباً، والذي تمتد حدوده الجغرافية حتى شمال بحيرة ألبرت في يوغندا، وتبلغ مساحته ٦٥٠.٠٠٠ كم مربع، ويجري النيل الأبيض في وسطه ويطلق عليه هناك إسم بحر الجبل قبل وصوله بحيرة (نو) في الجزء الجنوبي الشرقي منه تقف فيه جبال الآماتونج والدنقوتونا واللآفيتا، ويحد جنوب السودان من الجهة الجنوبية الكونغو الديمقراطية ويوغندا وكينيا، ومن جهة الشرق إثيوبيا ومن الجهة الغربية أفريقيا الوسطي، لا يمكن القول أنَّ حدود جنوب السودان طبيعية بل خطوط رسمتها دولة أجنبية هي بريطانيا العظمي لأسباب سياسية وإدارية[1].

الخلفية التاريخية للمشكلة:

في عام ١٨٢٠م غزت جيوش محمد علي باشا السودان وتم التوسع في

(١) عمر أحمد قدور، مرجع سابق، ص٣٣١.

ذلك العهد على فترات حتى تكونت الإمبراطورية المصرية السودانية في عهد الخديوي إسماعيل وإعتباراً من سنة ١٨٢١م أقام محمد علي نظاماً إدارياً عسكرياً ومدنياً تابعاً للحكومة المركزية في القاهرة يقوم على دور المركز والمدن في حكم الأقاليم وإقامة حاميات عسكرية في مناطق معينة من القطر لاستتباب الأمن فيه ، كما بدأ في نفس الوقت الإهتمام بكشف منابع النيل التي تقع في المناطق الاستوائية ، وبدأ في ركاب هذا الحكم التسلل الاستعماري التبشيري لاسيما في عهد الخديوي إسماعيل باشا الذي فتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ الأجنبي في السودان الجنوبي ، حيث تم غرس البذور الأولى للمشكلة على يد دهاة الاستعمار وجنود التنصير والتبشير أمثال غردون باشا، وفي ركاب هؤلاء وتحت إشرافهم وتشجيعهم بدأت جهود جبارة لخلق كيان مغاير ومعادٍ لكل التوجهات القومية في مصر والسودان وقد كانت هذه البداية الحقيقية الأولى لمشكلة جنوب السودان[١].

عندما بدأ الحكم الثنائي في ١٨٩٨م حتى ١٩٥٦م تم ترسيم وتحديد الحدود السياسية للسودان من خلال مجموعة من الإتفاقيات مع الدول المجاورة أو مع القوى الأجنبية المسيطرة على البلاد والمناطق المجاورة للسودان في ذلك الوقت ، حيث عاودت البعثات التبشيرية ضغوطها للعودة إلى السودان ، بعد طردها منه في ظل الدولة المهدية ، حيث سمحت لها حكومة النظام الثنائي بالعودة والعمل في ميدان التعليم والتبشير بعد تقسيم الإقليم الجنوبي إلى مناطق نشاط لكل بعثة تبشيرية تتبع للكنائس الأوربية والأمريكية ، مع ملاحظة أنَّ الكنائس الشرقية بما في ذلك الكنسية القبطية القديمة في وآدي النيل لم يسمح لها بالعمل ولم يكن لها نصيب ، ولا لغيرها من الكنائس الشرقية الأرثوذكسية في هذا التوزيع.

أمَّا في ميدان الإدارة أصدرت الحكومة البريطانية عدداً من القوانين

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦٤.

واللوائح لتنظيم أوضاع الجنوب ، وجعله منطقة مقفولـة تمامـاً عـن بقيـة الـوطن السوداني فأصدرت منذ العشرينيات من القرن الماضي قوانين خاصـة بجـوازات السفر والهجرة أو القانون المقيت المعروف بقانون المناطق المقفولـة (Closed Areas)[1] ، وتعود فكرة المناطق المقفولة في السودان لعام ١٩٠٢م عندما بـدأت الحكومة البريطانية الشريك الأول في الحكم الثنائي تعامـل المـديريات الجنوبيـة الثلاث بحر الغزال ، أعالي النيل الاستوائية معاملة خاصة تختلف عـن معاملاتهـا لبقية المديريات الست بشمال السودان وفي خطوات لاحقة ظهر جليـاً السـر وراء هذه المعاملة والتي إعتبرت الجنـوب والشـمال منطقتـين مختلفتـين في مسـتوى التطور والتقدم فيهما[2] .

بمقدم عام ١٩٣٠م كانت الإدارة الثنائية قد قضت على حركة المقاومـة في السودان الجنوبي وأخضعت الإقليم كله لسلطانها ، ثم مضـت تعمـل عـلى فصـله بصورة تامة من الشمال بقرارات رسمية أصدرتها ، منها قانون الجوازات وأدوات العمل الصادر في عام ١٩٢٢م الذي كان يفرض قيوداً صارمة على حرية التنقـل في الحدود بين الجنوب والشمال ويمنع السودانيين الشماليين من الإقامة في الجنوب إلا بإذن ويقيد حرية أهـل الجنـوب في النـزوح إلى الشـمال ، فمنعـت نشـر اللغـة العربية والإسلام في الجنوب ، وحتى الملابس التقليدية لأهل الشمال كانت تثيـر غضـب الحكـام ، ولا تجـد ترحيبـاً مـن الحكومـة ، وشـجعت إسـتخدام اللغـة الإنجليزية واللهجات المحلية في الجنوب[3] .

من ناحية أخرى فقد عهدت الحكومة مسئولية التعليم في جنوب السودان

---

(١) عمر أحمد قدور ، مرجع سابق ، ص٣٦٥ .

(٢) أكوي دوال أكوي ، الوحدة الوطنية والسلام في السودان ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشـر ، ١٩٩٧م ، ص ١٢ .

(٣) أبيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعقود ، ترجمة بشـير محمـد سـعيد ، لنـدن ، شركة ميلايت المحدودة ١٤٢٢هـ ـ ١٩٩٢م ، ص ١٧ .

للبعثات التبشيرية أو الكنسية المسيحية ، تمنحها معونات مالية للقيام بهذا العمل وتشترط لمنح هذه المعونة أنْ تكون المدارس تحت إدارة قساوسة أوربيين وعهدت هذه الجمعيات إلى غرس الأحقاد وبذر الشك في نفوس الجنوبيين تجاه الشمال وأهله وإضعاف الثقة بينهم وإثارة مخاوفهم تجاه العروبة والإسلام وبذلك أوضحت السياسة البريطانية أهدافها إذ سوت بين السوداني الشمالي والأجنبي كل منهما لا يستطيع الدخول إلى جنوب السودان إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة أو الغرض من الزيارة فالسوداني الشمالي ممنوع بحكم القانون هذا من الاستيطان الدائم في جنوب السودان ومحرم عليه إنشاء مدارس هناك(١) .

إنَّ النقطة الأهم في السياسة التعليمية عند الإرساليات بالجنوب هي إشتراطها للتلاميذ الذين يدخلون هذه المدارس بأن يغيروا دينهم للمسيحية وهذا الإجراء حرم بالقانون أبناء المسلمين بالجنوب من فرص التعليم المتاحة وبذلك بذرت بذرة التفرقة وسط الجنوبيين على أساس الدين والتعليم وهذا الإجراء أيضاً انعكس على عدد من المتعلمين من المسلمين الجنوبيين، إلَّا أنَّ النقطة الأكثر أهمية في مسألة التعليم بالجنوب بواسطة الإرساليات ، إذ لم تكن هناك سياسة محددة من أيِّ جهة توجه التعليم بالجنوب أو لم تجتمع الإرساليات فيما بينها لوضع سياسة محددة للتعليم أو كان من نتائج عدم التنسيق غياب المنهج ، وقد تعمدت بعض الإرساليات إحضار المعلمين من أوغندا وكينيا للتدريس بمدارس الجنوب ، وهذا الإجراء أيضاً أوجد مشكلة غياب الحس الوطني والتربية الوطنية والمنهج المرتبط بالبيئة المحلية أو القومية وبعدت بالتالي المسافة في التواصل الثقافي والحضاري بين الشمال والجنوب(٢) .

عند نهاية الحرب العالمية الثانية تزايدت مطالب الوطنين بالإستقلال

(١) محمد محمد أحمد كرار ، أحداث وأسرار الحياة السياسية السودانية ، ١٩٣٠ ـ ١٩٩٠م ، الخرطوم ، شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزء الأول ، ص ٧٧.

(٢) أكوي ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

وكان يقود هذه الحملة في الشمال مؤتمر الخريجين العام ويضغط على الإدارة للإقلاع عن فصل الجنوب[١] وقد خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى ولم تستطيع تمويل إدارة مستعمراتها بما فيها السودان وفكرت في التخلص من هذه المستعمرات بمنح الاستقلال لها ، أمَّا في موقف علاقة الشمال بالجنوب قررت بريطانيا التخلي عن سياسة فصل الجنوب عن الشمال ، وتمشياً مع الخط الجديد أعلنت بريطانيا سياسة خاصة بالجنوب عام ١٩٤٦م بالتخلص من آثار السياسة السابقة وربط الجنوب بالشمال في كيان واحد ، إلَّا أنَّ هذا الموقف الجديد أغضب بعض المثقفين بالجنوب وإعتبروا أنَّ الإنجليز باعوا الجنوبيين للشماليين إنطلاقًا من مواقف سابقة عندما رفضوا تعليم أبناء الجنوب وفرضوا العزلة عليهم ومنعوهم من التأثر بأسباب التحضر ومنعوهم من فرص التطور الاقتصادي ، فالجنوبيون سوف يشكلون عبئاً ثقيلاً على الشمال أو يزيدون من الجراحات السابقة في الصراع الاجتماعي والثقافي والسياسي في البلاد[٢].

الأسباب الجوهرية للصراع :

الأحداث التي تلت تطبيق الحكم الذاتي أثارت كثير من الشكوك في الجنوب وأدَّت في النهاية إلى حركة تمرد في جيش الجنوب عام ١٩٥٥م، وترجع الأسباب الرئيسية للتمرد إلى الأخطار والهفوات التي وقعت فيها أحزاب الشمال السياسية وهي أخطاء إستغلها ونفخ فيها رجال الإدارة والمبشرون ممن كانوا يعارضون السياسة الجديدة بإستمرار، وترجع الأخطاء التي إرتكبتها أحزاب الشمال إلى قلة خبرتها وجهلها بالأوضاع في الجنوب ، أكثر مما ترجع إلى سوء نية أو التدبير المتعمد إذ هي جعلت همها الأول في ذلك الحين التخلص من الإدارة البريطانية وأخضعت كل شيء آخر لهذا الهدف ، ورأت أنَّه من حقها أنَّ تستخدم أيَّ وسيلة لتحقق أهدافها وليس هذا تبريراً لما حدث بعد عام ١٩٥٣م ، لكن

(١) أبيل الير ، مرجع سابق ، ص ١٨.

(٢) أكوي ، مرجع سابق ،ص ١٦.

الأمر الذي لا شك فيه أنَّ الأحداث كانت تجري بسرعة وأنَّـه لم يكـن يشـغل بـال السياسيين غير الغرض الذي يسعون إلى تحقيقه وهو الاستقلال.

أيضاً من الأحداث التي زادت شكوك الجنوبيين تجاه الشماليين ، أنَّه لما قامت المحادثات التاريخية التي جرت بين أحزاب السودان والحكومة المصرية في القاهرة قبيل توقيع الإتفاقية الإنجليزية المصـرية في ١٢ فبرايـر ١٩٥٣م لم يـدع أحد من أبناء الجنوب للاشتراك في المحادثات في الوقت الذي لم يكن بين أحزاب الجنوب من يدعي حق التحدث باسم الجنـوب كلـه ، كمـا لم يكـن بـين أحـزاب الشمال من يضم في قيادته أعضاء بارزين من أبناء الجنوب ، وقد مثل غيـاب أبنـاء الجنوب عن تلك المحادثات دليل على الرغبة في الانتقـاص مـن أهميـة الجنـوب وإهمال مطالبه.

من الأسباب التي عمقت إستياء الجنوبيين من الشـماليين أيضـاً قـرارات لجنة السودنة التي صدرت عام ١٩٥٤م خلال فترة الإعداد للاسـتقلال ، ويقصـد بالسودنة إبدال الكوادر الإدارية والفنية الإنجليزية التي كانت تدير شـؤون الـبلاد بأخرى سودانية تمهيداً للاستقلال، وعندما أعلنت في أكتوبر ١٩٥٤م نتائج أعمال السودنة تحولت الشكوك التي إستمرت أكثر من خمسين عاماً إلى عداء صريح ، حيث أنَّ نخبة السـودنة قـد قـررت أنَّ تجـري التعيينـات والترقيـات وفقـاً لتقاليـد الإدارة البريطانية المعروفة على أسس الأقدمية والخبرة والمؤهل ولما كانت المناصب التـي يشغلها الجنوبيون في ذلك الحين أقل عدد بكثير ، وأدنى مـن المراكـز التـي يشـغلها الشماليون، ولمَّا كان الجنوبيون يفتقرون إلى الأقدمية والخبرة والمؤهل فإنَّ أعمـال لجنة السودنة لم تحدث في أوضاعهم تغييراً مذكوراً ، فقد عين أربعة من الجنوبيون في منصب مساعد المأمور وإثنـان في منصـب المـأمور ، وكانـت هـذه هـي أعـلى المناصب التي شغلها الجنوبيون في ذلك الحين ، وأحدث ذلك خيبـة أمـل عنيفـة بين الجنوبيين المتعلمين بل ورأوا فيه تغييراً لسيد بسيد آخر ، كما رأوا فيـه نقصـاً

للوعود التي قطعها الشماليون على أنفسهم تجاه الجنوبيين[١].

بحلول منتصف عام ١٩٥٥م كانت الأحداث تتسارع على مسرحين مختلفين كل منهما في إتجاه معاكس، ففي الخرطوم كانت الحكومة الوطنية الأولى تضع اللمسات الأخيرة على شكل ومحتوى الاحتفال المنتظر بجلاء القوات البريطانية ثم تستعد لإعلان الاستقلال في اليوم الأول من العام الجديد ، أمَّا في توريت فإنَّ مجموعة من الساسة والعسكريين الجنوبيون كانت تتأهب لكي تضع هي الأخرى بصماتها على وقائع الأحداث المتبقية، فالجنوبيون الذين إنهار إتصالهم النفسي والوجداني مع الشمال ، وجدوا أنفسهم مدفوعين دفعاً إلى مواضع الظن السيء والشك المميت في نوايا أبناء الشمال، وكان يوم رحيل القوات البريطانية يعني عند من أوغرت صدورهم الشكوك من أبناء الجنوب يوماً للوقوف الأعزل دون حام ولا نصير ، ويوماً لبداية إنفرد الشمال بالجنوب[٢].

وسط الشعور العام بفرحة السودانيين لاستقبال الاستقلال كانت الحكومة تسعى لإقامة الاحتفال القومي بهذه المناسبة فقامت بدعوة الفرقة الجنوبية المعسكرة في توريت بالمديرية الاستوائية والفرقة الجنوبية الأخرى التي تعسكر في ملكال في أعالي النيل وذلك للمشاركة في الاحتفالات التي تقوم بمناسبة إستقلال السودان وعقد ضباط الفرقة الاستوائية قبل السفر إجتماعاً كبيراً مع القائد العسكري للفرقة وأبدى أحدهم توجسه خيفة من هذا السفر ، وأنَّ الشماليين يضمرون سوءاً وإنتهى ذلك الاجتماع بأنَّ الحديث يحمل في طياته مبالغة كبيرة ، وسافر المجتمعون إلى توريت إستجابة للأوامر والتعليمات ، لكن حديث الضباط انتقل مع الفرقة من جوبا إلى توريت ، وفي ٨/ ٨/ ١٩٥٥م كانت أولى البرقيات التي خرجت من الجنوب للسيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء تشير إلى أنباء تمرد الفرقة الاستوائية التي رفضت السفر إلى الشمال وقامت

(١) عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ١٢٦-١٣٢.

(٢) محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل الخيار الثقة بينه وبين الشمال ، دمشق ، دار الفكر ، مارس ٢٠٠٤م ، ص ١٣٢.

بمذبحة بين الشماليين[1]، والتي مثلت الشرارة الأولى التي أشعلت أوار هذه الحرب على إثر سريان إشاعة مقتل جندي جنوبي على يد نظير له شمالي، وسرعان ما شرعت هذه الفرقة في مهاجمة القوات الشمالية، حيث أسفر القتال بين الطرفين على مصرع ٢٦١ شخص من الشماليين و٧٥ من الجنوبيين كما فر رتل من جنود الفرقة الاستوائية بأسلحتهم إلى الغابات والأحراش وقاوموا قوات الحكومة وإعتدوا على الأهالي وأفراد القبائل وأحالوا المنطقة إلى بؤرة نزاع مسلح، وتجدر الإشارة إلى أنَّ فلول الفرقة الاستوائية التي فرت إلى الأحراش إبان تمرد أغسطس ١٩٥٥م قد مثلت النواة التي تشكل منها جيش حرب العصابات الانفصالي المعروف بـ الأنانياAnyanya، ذلك الجيش الذي كان بمثابة الجناح العسكري لمنظمة جنوبية إنفصالية هي منظمة سانوSanu أو منظمة الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي[2]Sudan African National Union.

منذ أنَّ تمردت الفرقة الاستوائية في أغسطس ١٩٥٥م وطوال الفترة من يوم الاستقلال وحتى الانقلاب على التجربة البرلمانية الأولى كان الساسة الشماليون والجنوبيون ينظرون لقضية الجنوب من منظورين مختلفين أشد الاختلاف وبينما يرد كلا الجانبين جذور المشكلة إلى التباين الثقافي واللغوي والديني بين الشمال والجنوب ويؤمنان بأنَّ سياسة الحكم الثنائي عمقت هذه الاختلافات وأنْ لم تكن قد خلقتها إلّا أنَّ النتائج التي يستخرجونها من هذه الحقائق كانت تختلف جذرياً.، فقد كانت الأحزاب الشمالية تسعى لإزالة آثار سياسات الحكم الثنائي بإلغاء القيادة الجنوبية لقوة دفاع السودان وبانتهاجها التعريف بالسياسة التعليمية في الجنوب وإخضاع مدارس التبشير المسيحي لسيطرة الحكومة وتشجيع الاتصال بين الشماليين والجنوبيين غير أنَّ هذه

(١) عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان، ودور الأحزاب السياسية الجنوبية، الجيزة (د.ن)، ٢٠٠١م، ص ١٢٠.

(٢) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٨م، ص ١٦٩.

الخطوات أهملت الأثر السلبي الذي يمكن أنَّ تفرزه في أوساط السكان الذين يسود أوساطهم الشك تجاه الشمال، ومن ناحية أخرى كانت صفوة الجنوب السياسية تسعى لتبني إطار دستوري يحمي مصالح الجنوب وسار هذا المسعى في طريق المطالبة بتدابير فيدرالية ، ولم يقف نواب الجنوب مؤيدين لإعلان الاستقلال إلاَّ حين قرر مجلس النواب في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م أنْ تعطى الجمعية التأسيسية الاعتبار اللازم لمطالب النواب الجنوبيين بحكومة فيدرالية لمديريات الجنوب الثلاث[١]، وبقبول الجنوب لذلك التعهد انتقل السودان إلى الاستقلال في مطلع يناير ١٩٥٦م إلَّا أنَّ الوضع لم يستقر طويلاً ، فبعد مضي أسابيع قليلة قادت الأحزاب الشمالية التي أعلنت إلتزامها بالنظر بعين الاعتبار لمطلب الفيدرالية حملة ضارية ضد فكرة الفيدرالية نفسها ووصفتها بأنها مخطط إستعماري نسج خيوطه (سير وليام لوس) ، وقد وقف قانونيين مرموقين (محمد أحمد محجوب ومبارك زروق) ليقولا أمام لجنة الدستور التي أنشئت عقب إعلان الاستقلال بأنَّ الذي إتفق عليه في ديسمبر ١٩٥٥م ليس هو منح الجنوب الفيدرالية وإنما النظر بعين الإعتبار لمطلب الفيدرالية ـ وقد إكتنف الجو السياسي العام.

السلام وخيار الوحدة أو الانفصال :

حظيت جدلية الوحدة والانفصال بمناقشات وتجاذبات متعددة في أجندة القوى السودانية والأطراف المعنية بالشأن السوداني ، فقد إحتلت هذه القضية أولوية متقدمة في مفكرتها ، وتعد مسألة تقرير المصير وآحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل في السودان وذلك بجانب القضايا الأخرى المتعلقة بها مثل اللامركزية السياسية والحقوق الثقافية والقدسية والعلاقات العرفية.

إنَّ مبدأ تقرير المصير الذي بدأ مفهوماً سياسياً قد أصبح نهاية القرن

(١) تيم نبلوك ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

الماضي حقاً كاملاً في القانون الدولي ، لقد كان هذا المبدأ من وراء تفكيك الأنظمة الاستعمارية وبروز عدة دول جديدة في العالم، إلَّا أنَّ المعايير القانونية لهذا المبدأ لم توضع في ما يتعلق بممارسة هذا الحق في الدول المستقلة ، لاسيما عندما ساد إتجاه فكرة الانفصال فالقانون الدولي لا يسمح نظرياً ولا عملياً بفكرة تقرير المصير الانفصالي، إذ أنَّ القانون لم يستخلص بعد وسيلة لإنفاذ تقرير المصير في أجزاء الدولة المستقلة تاركاً الأمر برمته للدولة المستقلة لاستخلاص طرق الإجماع السياسي حول هذه القضية وفقاً لقوانينها المحلية الخاصة ، ففي غياب المواد الخاصة في المعاهدات الدولية يكون حق تحديد الوحدة القطرية شأناً خاصاً بسيادة الدولة فالقانون الدولي الوضعي لا يقر حقاً للمجموعات القومية من أنْ تفصل نفسها ضربة لازب من الدولة التي تكون جزءاً منها لمجرد الرغبة في ذلك[1] .

إنَّ الناظر إلى الواقع السياسي السوداني وفقاً لجدلية تقرير المصير نجد أنَّ الحياة السياسية في السودان قد إتخذت منعطفاً جديداً بعد توقيع إتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢م بعد أنْ كان التاريخ السياسي للسودان المستقل يسعى في اتجاه البحث عن دستور للبلاد فلقد كانت تلك الإتفاقية التي وقعها دكتور علي الحاج نيابة عن حكومة السودان والدكتور لام أكول نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان أول أداة تؤكد على تقرير المصير باعتباره حقاً للجنوبيين وبالرغم من عدم وضعها موضع التنفيذ إلَّا أنها نجحت بفضل تواؤم الآراء في خلق سلسلة من الترتيبات السياسية جعلت من مفهوم تقرير المصير موضوعاً أساسياً ، حتى أضحى اليوم أنَّ النضال السياسي والعسكري في السودان بدأ يتمحور حول هذا المفهوم الجديد.

رغم أنَّ خيار الانفصال قد قالت به العديد من الاتفاقيات ، إلَّا أنَّ الأحزاب

(١) سراج الدين عبد الغفار عمر ، جنوب السودان خيارات الوحدة والانفصال ، ٩٦ ـ ٢٠٠٢م (د ـ ن) ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٢١.

الشمالية أكدت على إنَّ الهدف الجوهري لتقرير المصير هو إختفاء الوحدوية على البلاد لكن الأحزاب الجنوبية تبدو منتبهة لعدم إسقاط خيار الانفصال رغم أنها لا تؤيده صراحة، فمبدأ تقرير المصير لا يبدو وآضحاً في معناه ومداه رغم أنَّه يوضع على رأس الأجندة القومية السودانية ، يؤكد على أنَّ الإجماع هو الطريق الوحيد الذي يبقى لصياغة أمة وآحدة ولمساعدة السودانيين على النهوض من تحت الرماد هذا إذا أوضحت الأوجه القانونية والسياسية لهذا الموضوع بحيث لا يسهل نقضها ثانية(١) .

التزامات القوى السياسية المتعددة بحق تقرير المصير :

وقعَّت معظم القوى السياسية في السودان إتفاقيات ثنائية أو متعددة تعترف فيه بحق تقرير المصير بالنسبة للجنوب والاتفاقيات هي :

* إتفاقية فرانكفورت ، بين الحركة الشعبية فصيل الناصر وحكومة السودان في ٢٥ يناير ١٩٩٢م.

* إعلان وآشنطن بين الحركة الشعبية / قرنق والحركة الشعبية / رياك مشار في أكتوبر ١٩٩٣م.

* إعلان المبادئ بين الحركة الشعبية المتحدة والحركة الشعبية وحكومة السودان في ٢٠ مايو ١٩٩٤م ، وقد أعد هذا الإعلان بواسطة أربعة أعضاء من لجنة (الإيغاد) للسلام في السودان.

* إتفاقية شقدوم ، بين الحركة الشعبية وحزب الأمة في ديسمبر ١٩٩٤م.

* إتفاقية أسمرا بين أطراف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض والقوى السياسية في ديسمبر ١٩٩٤م.

* إتفاقية أسمرا المتعلقة بالشئون المصيرية ، بين عشرة فصائل معارضة

(١) سراج الدين عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

سياسية وشخصيات وطنية مستقلة، في يونيو ١٩٩٥م.

* إتفاقية الخرطوم للسلام ، بين ستة فصائل جنوبية وتشكيلات سياسية والحكومة السودانية في ٢١ أبريل ١٩٩٧م.

* إتفاقية فشودة للسلام ، بين الحركة الشعبية الفصيل المتحد وحكومة السودان في سبتمبر ١٩٩٧م.

* إتفاقية جيبوتي ، بين حكومة السودان وحزب الأمة ، وكانت أول إتفاقية ثنائية مع قائد شمالي يعترف بحق تقرير المصير للجنوبيين، وكانت في عام ١٩٩٩م.

* مذكرة التفاهم بين الحركة الشعبية والمؤتمر الشعبي في ٢٠/ ٢/ ٢٠٠١م.

* إعلان نيروبي ، بين الحركة الشعبية وقوة دفاع الشعب السوداني بقيادة رياك مشار في ٦ يناير ٢٠٠٢م.

* وأخيراً بروتوكول مشاكوس ، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في بلدة مشاكوس بكينيا بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م.

مواقف القوى السياسية من حق تقرير المصير :

حكومة السودان في عهد نظام الإنقاذ والتي وآفقت على مبدأ تقرير المصير إبتداءًا من إتفاقية فرانكفورت وإنتهاءًا ببروتوكول مشاكوس ، ترى الحكومة أنَّ حق تقرير المصير هو حقاً سياسياً لحل المشكلة ويجب أنَّ يفضي في نهاية المطاف إلى وحدة طوعية بين الشمال والجنوب[1]، وهذا الرأي لم يكن موجوداً قبل ١٩٩٤م منذ توليها السلطة وحتى أواخر ١٩٩٤م كانت صيغة خطابها السياسي يرى أنَّ مؤتمر جوبا الذي عقد في يونيو ١٩٤٧م حسم قضية الوحدة طوعاً مع الشمال ، إلا أنَّ الحكومة وجدت نفسها مرغمة على أنْ تقبل فكرة حق

(١) سراج الدين عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٣١.

تقرير المصير عندما قبل معارضوها من الشماليين هذه الفكرة في مؤتمر أسمرا ومن ثم لم يكن هناك مبرراً أنْ تقف الحكومة ضد خيار حق تقرير المصير لسكان الجنوب طالما قبلها الحزبان الكبيران الأمة والاتحادي الديمقراطي(١)، لكن الحكومة في أدبياتها المنشورة عرفت تقرير المصير كما جاء في القانون الدولي ، وأشارت إلى إنَّ حالة التحرير من الاستعمار لا تنطبق على جنوب السودان بأيِّ حال من الأحوال، كما أنَّ وصف شعب مضطهد ومحروم من المشاركة في السلطة لا ينطبق أيضاً ، وتأسيساً على ذلك فإنَّ تقرير المصير المذكور في الدستور ينبغي أنْ يفهم على أنَّه إعطاء الجنوب وصفاً مميزاً في نظام الحكم بحيث يرتضي ذلك أبناء الجنوب من خلال إستفتاء عام وكانت الحكومة تهدف إلى الوحدة من خلال صيغة تضمن عدالة توزيع السلطة والثروة ومراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للجنوب[٢].

بينما الحركة الشعبية الفصيل الرئيسي ظلت هي الأخرى في مأزق بالنظر إلى موضوع حق تقرير المصير لجنوب السودان من المؤكد أنها بدأت في العام ١٩٨٣م بالتزام صارم بسودان موحد جديد ، لكن بعد سقوط نظام منقستو في إثيوبيا برزت التناقضات الداخلية في الحركة ، ومن أحد أهم هذه النتائج كان الانتشار والإفصاح العلني للأجندة الانفصالية والتحريرية داخل الحركة الشعبية نفسها مما أدى في نهاية المطاف لانشقاق الناصر الشهير مما جعل الحركة تؤكد في مؤتمرها الوطني الأول ١٩٩٤م على الآتي :

❋ أنَّ هدف الحركة الشعبية لتحرير السودان هو التدمير الكامل للنظام القهري للسودان القديم وبناء سودان جديد علماني ديمقراطي عادل وحر.

❋ تلتزم الحركة بالقتال للحصول على حق تقرير المصير لسكان السودان الجديد بعد إنهيار حكم السودان القديم أو في محادثات سلام مع الحكومة القائمة

(١) جون قاضي نوث بره ، حرب السودان آفاق وتحديات ، عمان الأردن ، الأهلية والتوزيع ، ٢٠٠٠م ، ص٧٣.
(٢) عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢.

آنذاك في الخرطوم، وفيما بعد أصبح مطلب تقرير المصير يتم طرحه في كل مداولات الحركة الشعبية مع الأطراف الأخرى، إلَّا أنَّ معظم المحللين والخبراء لم يستطيعوا القطع بتحديد وجهة زعيم الحركة ـ السابق ـ جون قرنق بصورة نهائية فتارة يطالب بما يسمى «السودان الجديد: في إطار من الوحدة الإقليمية للبلاد وأخرى تؤيد فيدرالية تضمن له هيمنته على الجنوب، وثالثة تدعم فكرة الكونفدرالية، ورابعة يتمسك بحق تقرير المصير وقبول نتيجته التي من الراجح أنْ تفضي إلى الانفصال وبطريقته المعروفة في المراوغة السياسية، فقد كان خطابه السياسي يتلون بمختلف ألوان الطيف السياسي وفقاً للدائرة التي يتحدث إليها أو يتناقش معها[1].

لكن بعد توقيع إتفاقية السلام وحضور قرنق للخرطوم يرى المراقبون أنَّ قرنق ربما إستقر رأيه على الوحدة وفقاً لمعطيات كثيرة منها الاستقبال الحاشد الذي وجده فور وصوله الخرطوم، ويرى آخرون أنَّه وبهذا التأييد الذي وجده قرنق من السودانيين شماليين وجنوبيين فهو يسعى إلى حكم البلاد في المستقبل على غرار بعض الدول الأفريقية التي غالبية سكانها مسلمين ويحكمها رؤساء غير مسلمين أو مسيحيين.

أمَّا التجمع الوطني الديمقراطي الذي تنضوي تحته قوى المعارضة السودانية الشمالية وكانت متحالفة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أقر بتقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان في إطار إيجاد حل لهذه القضية ووقع في هذا الشأن إتفاقية أسمرا المعروفة بمؤتمر القضايا المصيرية، «والذي نص في شأن وحدة السودان وحق تقرير المصير على:

- تأكيد الالتزام بتحقيق السلام والديمقراطية والوحدة القائمة على الإرادة الحرة للشعب السوداني وحل النزاع المسلح الحالي بالوسائل السلمية من خلال

(١) عبد الغفار عمر، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

تسوية عادلة وناجزة، وفي هذا الصدد يعلن قبوله لإعلان المبادئ الذي أقرته مجموعة دول الإيقاد ويرى في هذا الإعلان أساساً عملياً ومعقولاً لتحقيق السلام العادل والدائم.

- تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.
- الاعتراف بأنَّ ممارسة حق تقرير المصير توفر حلاً نهائياً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة وتسهل إستعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.
- أنْ يمارس هذا الحق في مناخ الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي[1].

في إطار الحديث عن علاقة الشمال بالجنوب ومصير السودان ضمن حق تقرير المصير هناك آراء هامة في هذا الموضوع لبعض السياسيين الشماليين والجنوبيين حول تقرير المصير ونبدأ بأحد أهم السياسيين الجنوبيين الذي لعب دوراً هاماً في إتفاقية أديس أبابا وهو السيد أبيل الير حيث وجه رسالة مفتوحة عام ١٩٩٥م مع أربعة من رفقائه السياسيين الجنوبيين إلى حكومة الإنقاذ الوطني والقوى السياسية السودانية ، والقوات المسلحة والحركة الشعبية ، ولخص رؤيته في أنْ :

١/ تجتمع هذه القطاعات في مؤتمر دستوري لبحث الخيارات المناسبة لإنهاء الحرب في البلاد.

٢/ إقامة حكومة إنتقالية ووقف إطلاق النار.

٣/ منح الجنوب حق تقرير المصير بعد إستفتاء عام.

٤/ الإشارة إلى المناطق المهمشة ـ آبيي وجنوب كردفان.

وقد ردت الحكومة على هذا المقترح في عدة نقاط أهمها :

(١) أبو الحسن فرح ، بدون ، ص ٧٢.

- إنَّ المشروع أكثر تشدداً من كل مقترحات الحركة الشعبية.
- إنَّ المشروع لم يقدم أي تصور لوحدة السودان.

كما انتقد الأستاذ غازي سليمان المحامي طرح الأستاذ أبيل الير قائلاً: «مؤسف جداً أنَّ يطرح الأخ أبيل الير البرنامج الذي تم الترويج له الآن في الولايات المتحدة مما يمزق وحدة السودان، وأنَّ الجنوب هو الضمان الوحيد لوحدة السودان، وإذا إنفصل سوف تتحول بقية البلاد إلى دويلات صغيرة».

ثم يأتي د، حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية ليصف تقرير المصير لجنوب السودان سواء المقدم من جانب الحكومة أو التجمع الديمقراطي بأنه إرتداد ورجعة عن الحقيقة الثابتة مشيراً إلَّا أنَّ العودة بعد أكثر من ستين عاماً من الاستقلال لمسألة تقرير المصير للجنوب تعتبر دليل عجز تتحمل مسئوليته كل القوى السياسية السودانية بلا إستثناء منذ الاستقلال وحتى الآن.

أما الأستاذ عبد الجليل النذير الكاروري الإسلامي البارز يذهب إلى القول بأن الأفضل للإسلاميين أنْ يناقشوا أمر الجنوب بهدوء حتى إذا إختار تقرير مصيره بعيداً عن السودان الشمالي فلا نبكي عليه كما بكى العرب الأندلس.

أمَّا السيد الصادق المهدي وفي محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية في القاهرة في ٢٠ أبريل ١٩٩٧م أنَّ هناك شروطاً لوحدة السودان، وإذا قبلها الجميع فستكون للسودان عندئذ فرصة لبعض الوحدة، محذراً من أنَّ الحرب إذا استمرت لوقت طويل فستؤدي إلى تفكك السودان، إذا فشلنا في الوحدة فسنواجه المصير المحتوم ويرى أنَّ أية بديل سيكون أفضل من الحرب.

فيما يعتقد الراحل د، فاروق كدودة القطب البارز في الحزب الشيوعي على إنَّ إنفصال الجنوب كارثة للجنوب والشمال على السواء مشيراً إلى إنَّ مناطق التماس الجنوبي زاخرة بالموارد الطبيعية في حالة انفصال الجنوب يفتقر للبنيات الأساسية والموارد البشرية المدربة وهي ضرورية لاستقلال تلك الموارد.

فيما يشير د، غازي صلاح الدين عتباني المستشار السابق لرئيس

الجمهورية للسلام في حوار له مع موقع ISLAM ONLINE من أنهم ينظرون إلى الإستفتاء حول تقرير المصير بعد الفترة الانتقالية المحددة لستة سنوات باعتبار أنَّه تحدي للسودان وللإسلام بصفة عامة وقال أنَّ الغرب حاول أنْ يدفع الجنوبيين إلى فهم أنَّ الإسلام يصادر حقوقهم ومهمتهم الآن تثبيت عكس ذلك، وأضاف أنَّه شخصياً لا يؤيد التيار الداعي لفصل الشمال لأنه يرى أنَّ التسليم بهذه الدعوى تعبيراً عن الهزيمة.

أما الأستاذ عبد الله دينق نيال القيادي الجنوبي بحزب المؤتمر الشعبي سابقًا إنتقد الحديث عن فصل الشمال عن الجنوب ووصفه بالعاطفية مشيراً إلى إنَّ المجتمع السوداني ما يزال تحت التأسيس وأشار إلى إنَّ الوحدة ممكنة داعياً لإتاحة الحرية والعدل قيماً تسود المجتمع.

إلى ذلك فإن د، فرنسيس دينك السياسي الجنوبي والذي شغل سابقاً منصباً رفيعاً بالأمم المتحدة ممثلاً للأمين العام للنازحين في العالم ، يرى أنَّ الحركات الجنوبية المتنوعة التي قادت الصراع في الجنوب ترى أنَّ الشماليين يريدون أنْ يولوا أنفسهم مقاليد الأمور في الجنوب مما جعل الأغلبية من الجنوبيين يرون أنَّ الانفصال أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً، ويعتقد فرنسيس دينك أنَّ رؤيته لحل المشكلة تتمثل في خيارين :

الأول : التوافق والوصول إلى صيغة للتعايش يقبل بها الطرفين.

الثاني : الانفصال ثم محاولة العمل على مد جسور التواصل بين القطرين على أساس المصالح الاقتصادية والأمن الإقليمي والعمل على بناء الثقة وفق أسس جديدة للتعاون لا تقوم على هيمنة طرف على آخر.

أما المهندس الطيب مصطفى وقد كان قيادياً بحزب المؤتمر الوطني ويعد من أبرز المنادين والمطالبين بفصل الشمال عن الجنوب إذ يرى أنَّ الفجوة بين الاثنين كبيرة معترفاً بأنّ هنالك استعلاءًا عرقياً ولكنه على حد قوله موجود في كل العالم واعتبر أنَّ عناصر الوحدة بين الشمال والجنوب ضعيفة ، ووصف الحديث عن ظلم الشمال

للجنوب بأنه فرية[1]، والطيب مصطفى الآن يتزعم مـا يسـمى بمنبـر السـلام العـادل وهذا المنبر تكوَّن بعد توقيع السلام ويطالب بضرورة إنفصـال الشـمال عـن الجنـوب حيث يرى أنَّ الحركة الشعبية حصلت عـلى أكثـر ممـا تسـتحقه ، وأنَّ مفهـوم الحركـة الشعبية حول إعادة بناء السودان وفق رؤية جديدة تنهي سيطرة وتحكُّم النموذج العربي الإسلامي ، ويرى أبرز المؤسسين لهذا الكيان (الطيب مصـطفى) أنَّ المكاسـب التـي حصلت عليها الحركة الشعبية من الإتفاقية بممارسات إبتزازيـة بمـؤازرة مـن الحكـم والقوى الدولية المساندة لها وجميع الكيانات والأحزاب السياسية.

أما الأستاذ بونا ملوال الوزير الأسبق في حكومة جعفر النميـري والـذي يعتبـر من أبرز السياسيين الجنوبيين الداعين للانفصال يقول (أنَّ مأساة السودان الحقيقيـة أنَّ السياسة ظلت مسببة للشقاق ومهيمنة على النقاش الاجتماعي والسياسي بـين الشـمال والجنوب إلى حدٍ كبير لدرجـة أنَّ القليـل جـداً مـن التفكيـر يمـنح لأي شـيء آخـر في العلاقات بين الجزءين من البلاد ، ويقول : وبصفتي موجوداً في قلب النقاش السياسـي ومحسوباً الآن على ما يطلق عليه السودانيون الشماليون الرأي الانفصالي مـن الجنـوب فإنني لست مؤهلاً حقيقة لفحص العلاقات بين الجنوب والشمال ومهما يكن من أمـر فهناك الكثير مـن الأمـور يجـب إلقـاء الضـوء عليهـا في العلـن تـربط شـعبي الشـمال والجنوب مع بعضهما الـبعض والتـي تتطلـب المحافظـة حتـى ولـو أصـبح جنـوب السودان في النهاية أو لم يصبح قطراً مستقلاً عن الشمال.

فإنه مهما يكن من أمر مستقبل الجزءين من السودان فكلاهما مقيدان ببعضهما بنائياً ، سوداناً جنوبياً سوف يبقى إلى الأبد جاراً لشمال السودان، فقط بتطـوير علاقـات حسن الجوار ستتوقف بينهما ـ الجيران الرديئون أسوأ من أعضاء سـيئين في الأسـرة أنَّ هذه الظاهرة مهمة جداً على أولئك الذين يحاولون حل مشكلة هذه البلاد أنَّ يتـذكروها على الدوام، ولكن عليهم أنَّ يكونوا أيضاً صادقين إزاءهم.

ثم يضيف ملوال أنَّ إتفاقية نيفاشا لو أصبحت حقيقة فـإن التحـدي لكـلا

(١) عبد الغفار عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤.

الجنوب والشمال سيكون مركزاً على كيفية تطوير التواصل بينهما خارج الحكومة، فاقتناع الجنوب على البقاء جزءاً من سودان متحد لن يتأتى على برامج حكومية فقط مهما بلغ حسن النية ، أنَّه يتحقق بتحسن العلاقات على المستوى الشعبي وبتواصل أفضل[1] .

وفق إتفاقية السلام وتثبيت حق تقرير المصير للجنوب بعد الفترة الانتقالية فإنَّ الإرادة الوطنية السودانية في إمتحان كبير في إختيار الوحدة أو الانفصال ، أنَّ كل من الخيارين وآرد فربما تتحقق الوحدة وربما يتحقق الانفصال، وقد ضاعت فرصة من فرص وحدة السودان برحيل الدكتور جون قرنق ذلك السياسي البارع فبقدرته على التأثير في معظم أبناء الجنوب قد تكون فرص الوحدة أكبر، إلَّا أنَّ الرحيل المفاجئ للرجل وما حدث بعده من أحداث في يوم الاثنين الأسود ٢/ ٨/ ٢٠٠٥م ، كشف عن مدى تردي العلاقة بين الشمال والجنوب وكيف أنَّ الثقة ضئيلة بينهما.

عليه يبقى المستفيد من غياب الدكتور قرنق أولئك الذين لا يريدون وحدة السودان سواء كانوا وطنيين أو قوى خارجية - أنَّ قرنق يتمتع بشخصية قوية فذة فهو عسكري بارع وأكاديمي مؤهل وسياسي محنك ومفكر ، لذا نال السمع والطاعة والاحترام والمحبة داخل صفوف الحركة ، وحظي بتأييد معظم أهل الجنوب بمختلف قبائلهم ولهجاتهم المتعددة وبمختلف ألوانهم السياسية ولم يسبقه إلى ذلك أيَّ زعيم جنوبي آخر ، وذلك تقديراً للسنوات الطويلة التي ظل فيها مناضلاً باسمهم مطالباً بحقوقهم فما خارت إرادته وما لانت عزيمته وقد ظل محارباً شرساً ضد أربع حكومات شمالية نميري ، سوار الذهب ، الديمقراطية والإنقاذ ، لذا وجد فيه كل الجنوبيين وليست الحركة الشعبية فقط أنَّه الوحيد

(١) بونا ملوال ، الجنوب والشمال ومستقبلهما ، سلسلة قضايا سودانية للنقاش (١) اتفاقية السلام، تصدر عن أوبشن ميديا ، الخرطوم ، ٢٠٠٥م ، ص ٩٦.

الذي يمكن أنْ يكسب الجنوبيون حقوقهم[١].

بعد رحيل جون قرنق تولى سلفاكير قيادة الحركة والمنصب الأول للرئيس ورئيس حكومة الجنوب حاولت أجهزة الإعلام المختلفة تسليط الأضواء على شخصية الفريق سلفاكير وركَّزت بشكل أساسي على أنَّه إنفصالي النزعة وليس وحدوياً كما كان الدكتور قرنق ، مما إضطر الرجل للخروج من الصمت الذي عرف به ليقدم الكثير من الحجج والأسانيد التي تؤكد وحدويته وفي كل المناسبات التي تحدث فيها خاطب الإعلام بشكل خاص مؤكداً أنَّ الوحدة هي إلتزام رئيسي ضمن مبادئ الحركة وليست نهجاً شخصياً ينسب إلى من يتولى القيادة، وقد ورد في خطابه عند أداء القسم قوله : أنَّ بعض وسائل الإعلام شغلت نفسه بعمل خطر آخر هو التخمين حول ما سيقوم به سلفاكير وكأن كلماتي في جوبا لم تكن كافية حيث واصلوا تخميناتهم ، وكما قلت أنَّه ليس في نيتي التخلي عن الطريق الذي سلكه جون قرنق أو أنْ نعيد تعريف أهداف الحركة الشعبية ، وبوصفي الرجل الذي وقع بروتوكول مشاكوس فإنني سأبقى ملتزماً بالمادة (٤ ، ٢) من البروتوكول والتي تقول (على الأطراف أنْ تعمل خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المنشأة بواسطة الإتفاقية وجعل خيار الوحدة جاذباً لشعب جنوب السودان).

يبدو أنَّ سلفاكير من سياق ما ورد في خطابه غاضباً من بعض وسائل الإعلام على ترويجها لما وصف بانفصاليته، وحتى حديثها حول عسكريته وطغيانها على تمرسه في السياسة ، فحاول التذكير بأنه هو الذي قاد مفاوضات مشاكوس التي أفضت إلى بروتوكول مشاكوس الذي يعتبر عماد وأساس إتفاقية السلام ، مما يعني أنَّ الرجل سياسي بارع[٢].

(١) وكالة السودان للأنباء ، النشرة الخاصة ، ١١ رجب ١٤٢٦هـ ، الموافق ١٦ أغسطس ٢٠٠٥م ، ص١.
(٢) نفس المرجع ، ص ٨.

إنَّ العمل الجماعي هو أكثر ما يحتاج إليه السودان كله والجنوب بوجه خاص في هذه المرحلة بالذات ، والعمل على إنزال مقررات الإتفاقية على أرض الواقع حتى يشعر السودانيون وخاصة الجنوبيون منهم بأنَّ إتفاقية السلام قد غيَّرت شيئاً وأزالت الفوارق وآثار الفترة الماضية ، فإنَّ الانفصال في عصرنا الراهن لا يعني الكثير لأنَّ العالم كله والمنطقة خاصة تتجه إلى أنواع من التكامل القومي فطالما أنَّ الدول فيما بينها تسعى للتكامل فعلام إنفصال الدولة الواحدة هذا غير أنَّ الجنوب في منطقة مقفولة دون منافذ ويفتقد مقومات الدولة وليست هناك رؤية وآضحة للقادة الجنوبيين بعد الانفصال.

إذن خيار الوحدة هو أرحم للسودانيين جميعهم وفي ذلك يجب مراعاة الآتي:

- إحترام العهود والمواثيق والاتفاقيات المبرمة بين السودانيين وعدم نقضها.
- يجب أنْ تفي الحكومة المركزية بالتزاماتها في دفع نصيب الجنوب والولايات المنتجة للبترول مع الالتزام بتوفير فرص العمل لأبناء تلك الولايات في مناطق البترول.
- إزالة الفوارق الاجتماعية والتنموية بين المناطق في كل أرجاء السودان.
- تعزيز بناء الثقة بين الشمال والجنوب.
- رفع قدرات أبناء الجنوب في الخدمة المدنية والاقتصادية والتجارية لتمكينهم من إدارة دفة الحكم على كل مستوياته في الجنوب في الفترة الانتقالية بغية التحول الديمقراطي.
- تعزيز بناء ثقة القوات المشتركة بين الحكومة والحركة الشعبية.
- وضع مناهج تعليمية في كل المراحل تستطيع إستيعاب الواقع السوداني متعدد البيئات والأعراق والثقافات.

- نزع الألقاب والأمثلة الشعبية المسيئة والتي تعبر عـن الاسـتعلاء العرقـي والثقافي من الصدور لإزالة روح الغبن والعدوان بين السودانيين.

- الإهتمام بمنـاطق التمـاس ، وسـن قـوانين وتشـريعات تناسـب وآقعهـم الإجتماعي والإقتصادي.

▪ المبحث الثاني :

المنهج الفكري للإنقاذ والحركة الشعبية ودوره في الصراع :

نشأة الحركة الإسلامية السودانية في العام (١٩٤٩م وحتى العام ١٩٥٥م) في ظل صراعات أيديولوجية ووآقع سياسي سوداني مأزوم ؛ وكان للدور الخارجي قصب السبق في تبلورها خلال فترة إحتدام الصراع العالمي بين معسكرين عالميين المعسكر الشرقي والذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي قبل إنهياره والنظام الإمبريالي والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها وإستمر الصراع حتى اليوم بنظامه العالمي الجديد وأعلامه المتدفق وشركاته العابرة للقارات ؛ وكان ذلك تزامناً مع الحقبة التي أطلق عليها الحرب الباردة وتكوين الأمم المتحدة والتصديق على حقوق الإنسان مع نمو ظاهرة ثورات الشعوب من أجل نيل حريتها وإستقلالها ؛ كل ذلك مربوط بالبيئة الداخلية السودانية وتفاعلها والتي كانت تتأهب لنيل إستقلالها من الاستعمار البريطاني وهذا الاستقلال كان مربوطاً ومتشابكاً مع قضية إقليم جنوب السودان كل هذه القضايا تزامنت أيضاً مع بداية الصحوة الإسلامية المعاصرة والتي هدفت لقطع الطريق للدول الاستعمارية وإجهاض أهدافها ؛ والتي من بينها هو السعي لطمس الهوية الإسلامية ؛ لكن للأسف نجد الحكومات الوطنية سارت على نفس النهج الاستعماري ؛ والذي جاء مخيباً لطموح جموع المسلمين الأمر الذي دفع بالصحوة الإسلامية ثورة يقودها شباب من المسلمين الباحثين عن الطمأنينة في الدين وعودة الهوية عزة للمؤمنين من خلال تنظيمات الجماعات الإسلامية والتي نهضت في بلاد الشام وجماعة الأخوان المسلمين في مصر بقيادة حسن البناء

وحركة الجماعة الإسلامية بالهند بقيادة أبو الأعلى المودودي ؛ فالجماعتان بمصر والهند تميزتا في كونها دعوتين إسلاميتين سياسيتين تدعوان لشمول الدين في كافة مناحي الحياة[1] خاصة بعد تهيئة سلبيات العهد الاستعماري ؛ والحكم الوطني والبيئة المساعدة لإنتشار الفكر الإسلامي تجاوزًا للتحريف الذي هدفت له الدعاية الغربية المضادة .

في ظل هذه البيئة الدولية والداخلية المعقدة وبسببها كانت نشأة الحركة الإسلامية السودانية في العام ١٩٤٩م كما سبق ذكر ذلك ؛ ومن خلال تفاعل والتقاء عدد من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ؛ فقد تجمعت كواجب ديني في صف إسلامي وأحد متصدية بفكرها الإسلامي للأطروحات والمفاهيم السياسية والأيديولوجية الوافدة والتي بدأت تجد لها أرضية ومناخًا خصبًا ومتاحًا لتقدم فكرها وسط البيئة الطلابية السودانية التي نشأة على المفاهيم الإسلامية معَرفة بنفسها بأنها :-

(جماعة إسلامية مقرها السودان وأنها حركة تجديدية شورية تجمع بين الأصالة والمعاصرة وما بين السلفية والاجتهاد والثورة والإصلاح) بمعنى أنها إسلامية تنطلق من الكتاب والسنة ؛ وتهتم بالشريعة الإسلامية وتجاهد لتطبيقها وهي تجديدية لأنها تسعى إلي تجديد أمر الدين ؛ وهي شورية لأنها محكومة في سعيها النظري والعلمي والشورى والقيادة الجماعية عل مستوى الأجهزة وحركة التنظيم عامة ؛ لذلك الشورى في أدب الجماعة ملزمة وحاكمة[2] لقد بيَّن الراحل الدكتور حسن عبد الله الترابي زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية بأن الحركة الإسلامية تمثل : (حركة تجديد ديني محلي مخصوص ؛ إستندت عند نشأتها مرحليًا على الفكر التنظيمي لجماعة الفكر التنظيمي للإخوان المسلمين في مصر

(١) حسن عبد الله الترابي ؛ الحركة الإسلامية في السودان ؛ التطور والكسب والمنهج ؛ لاهور ؛ الشركة العربية العالمية ؛ ط ١ ؛ ١٩٩٥م ؛ ص ١٦ .

(٢) حسن مكي محمد أحمد ؛ حركة الأخوان المسلمين في السودان ؛ دار القلم ؛ ط ح ١٩٨٦م ؛ ص١٤٧ .

ومفاهيم أبو الأعلى المودودي في الهند ؛ مع الاهتداء في ذات الوقت بأطروحات التجديد الإسلامي التي عاصرت عهد النشأة مؤسسة قواعدها على تفاعل قاعدة مجتمع الطلاب المسلمة والتي لم تقبل غربة الدين التي كانت دائماً دافعاً في حياة وسلوك الناس) الأمر الذي حفز فيها ضرورة العمل لإعادة قيم الدين منهجاً وسلوكًا في البيئة الوطنية ومتخذة من التربية الإسلامية وسيلة لتغيير حضاري وعودة بالمجتمع إلى عهد الرسالة الأول (دولة الرسول صل الله عليه وسلم) ومحددة أسباب تكوينها وتحدياتها في الآتي :-

١- حالة الانحلال والتفكك التي ألمت بالمجتمعات الإسلامية ونأت به عن فضائل قيم الدين الحنيف وطمست فيه عناصر نشاطه وحيويته بعد إنتهاء عصر الخلافة .

٢- تعقيدات الحياة التي أفرزتها سوءة الممارسات الاستعمارية وأدت إلي تردي حال أمة الإسلام والتي تمثلت في التخطيط وبكل السبل بهدف إستئصال الحضارة الإسلامية وبث روح الإحساس بالنقص مع العمل على إفساد الفكر والثقافة الإسلامية التي ما كان يمكن أنَّ تنمو وتتطور أصلًا لافتقادها لبيئة الحرية.

٣- الحياة العلمانية التي كانت تمثلها ممارسة الإرادة السياسية والتي كان على رأسها الحزب الشيوعي السوداني(١) .

تأسست الحركة الإسلامية السودانية في ظل ظروف بيئية داخلية تتجاذبها فكرة أنْ يكون السودان متحدًا مع مصر كرأي كما كان يدعو له الاتحاديون المسنودون من طائفة الختمية وكان لحزب الأمة وطائفة الأنصار الموالية لها يرون بأنْ يكون السودان مستقلًا لذاته ؛ وكان الطلاب هم تتجاذبهم الفكرتين بحيث أنهم أيَّ الطلاب يمثلون منارة الوعي والإدراك المعرفي هذا مع إرتباط

(١) حسن عبد الله الترابي ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٨ .

الحالتين بقضية جنوب السودان الباحثة عن المعالجة ولم يتحقق الاستقلال بعد الوقت الذي كانت فيه الحركة الإسلامية وهي تعيش فترة تأسيسها تداولًا للرأي والفكر داخل جامعة الخرطوم حول كيفية التكوين وتأسيس البناء التنظيمي عبر إختلافات كثيرة حول وحدتها وتوجهاتها فتم إنعقاد مؤتمرها التأسيسي الأول في العام ١٩٥٤م وتم فيه مناقشة معظم القضايا الخلافية والتي أطر لها دستورها الأول بحيث أجمع المجتمعون على إسم (الأخوان المسلمون) مع الحسم التام لموضوع هويتها في أنها هي تمثل حركة تربوية دعوية تهدف للإصلاح الشامل ويتم إنشاء أفرع لها في الجامعات السودانية والمدارس الثانوية تحت مظلة هدف نشر الدعوة[1] لقد كانت الحركة الإسلامية خلال فترة تأسيسها صفوية طلابية منغلقة على ذاتها تدبيرًا وتنظيماً داخلياً مستفيدة من أساليب ومنهجية العمل الشيوعي في بناء الخلايا فكان تبني نظام الأسر ثم الشعب لبناء الهيكل التنظيمي للحركة من خلال مفهوم أمني حذر ؛ وفي بيئة إحتدم فيها الصراع مع الحركة الشيوعية ؛ والتي كانت الأكثر تمددًا بين فئات الطلاب وعامة مجموعات الطبقة الحديثة من المتعلمين والمثقفين وبمفهوم دعوي تجنيدي تربوي لكوادرها ظل محصورًا في حيز البناء التنظيمي ودون تمدد كبير إلَّا أنها مع ذلك سجلت بعض المواقف كخطوة أولى في مجال كسبها السياسي وذلك من خلال مناصرتها للإخوان المسلمين في مصر ؛ ثم تأييدها لإتفاقية الحكم الذاتي الخاص بالجنوبيين في يناير ١٩٥٣م وهذا في حد ذاته يعطي مؤشرًا بأنَّ الحركة الإسلامية السودانية ما كانت بعيدة عن تفاصيل مجريات الأحداث السياسية السودانية في ذلك الوقت البعيد ؛ فعلى الرغم من ذلك كان موضوع الهوية بين الشمال والجنوب ومن خلال تعدد إختلاف عناصرها في أطار الصراع بين الطرفين هو أكبر التحديات التي كانت تهدد الوحدة المجتمعية وتهدد معها الأمن الوطني السوداني وجذبًا بين عدة خيارات منها أنْ يكون الجنوب قائمًا بوحده أو جزءًا من السوداني الشمالي أو ضمن إفريقيا جنوب الصحراء وأيٍّ من الخيارات الأول والثاني الأفضل لبناء دولة

(١) حسن عبد الله الترابي ؛ المرجع السابق ؛ ص ٢٩ .

السـودان الواحـدة الموحـدة الهويـة وفقـاً للتعريـف الـذي حـدده الـدكتور فرنسيس دينك قائلا (بأنها مفهوم حول الكيفية التي يعرَّف بها النـاس أنفسـهم أو يعرَّفهم الآخرون بها على أساس العرق ؛ الاثنية ؛ الثقافة ؛ اللغة ؛ الدين)[1] ليصبح الأمر أحـد أكبـر التحـديات التـي تواجـه الحركـة الإسـلامية السـودانية في إطـار مطلوبات الوحدة الوطنية وتحقيقها بين الشمال والجنوب ؛ والذي لم يؤسـس لـه عندما عرَّفت الحركة لنفسها تطبيقًا للإسـلام السياسـي كمـنهج للحكـم في إطـار العلاقة بين الدولة والدين ؛ وبما يؤطر للهوية السودانية من خلال التعريف الـذي جاء بشأنها وهذا بالطبع يحتاج إلى رؤية فكرية متجددة تستوعب معها كل الأفكـار والرؤى من دون الأخذ من رؤى الفكر الإسلامي في شأن الحاكمية في دائرة الفرد المسلم وأمته ؛ عليه يجب الاستيعاب بأنَّ جنوب السـودان ومـن خـلال إثباتـات ووقائع التاريخ فقد ظل طيلة سنين الاسـتقلال السياسـي بمعـزل عـن أي علاقـة سياسية مع السودان الشمالي على ضوئها يمكن أنْ تؤسس لأيَّ شكل مـن أشـكال الوحدة على مستوى الدولة السودانية القديمة والحديثة ومن ثم فإنَّ أيِّ كلام بشأن تحقيق الوحدة الوطنية يجب أنْ يعطى الاعتبار من قبل أي حزب أو سلطة سياسية تهدف للحكم دراسةً وبحثاً ثـم وضـع الإسـتراتيجية المناسـبة التـي بموجبهـا أنْ نتجاوز بها التأثيرات ؛ وذلك تحقيقًا للوحدة الوطنيـة والتـي شـابها جـدل كثيـف جدًا.

يمثل الترابط الإنساني في المجتمع الواحد والذي يجمعه كيان الدولـة ومـدى إنسجامهم فيها فهو يمثل أهم مقومات الوحدة الاجتماعيـة والسياسـية في الدولـة الواحدة ويعزز من فرص الوحدة الوطنية ؛ إذ أنَّ التمييـز بهـذه الخاصـية يرمـز إلى تجاوز هذا الكيان لكل عوامل التجزئة والتفرقة والتفكك لمصلحة الأمة الواحـدة من دون أيِّ إنتماءات سواء كانت عرقية أو دينية أو غيرها ،

(١) فرنسيس دينك ؛ صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان ؛ ترجمة عوض حسن ؛ مركـز الدراسـات السودانية ؛ القاهرة ؛ ط ١ ٢٠٠١م ؛ ص ٣٥٧ .

جنوب السودان يضم بداخله العديد من الأقليات العرقية والدينية ؛ بحيث أنَّ الجنس الغالب لأهل إقليم جنوب السودان نجده في العنصر الزنجي (الإفريقي) والذي أحست المجموعات التي تكوَّنه بأنها أقلية يستعمرها الشمال العربي والمسلم الغالب لذا لا بد لها من الاستقلال والتحرر من هيمنته ؛ ثم أنَّ ذات العنصر يمثل أقلية دينية تم شحذ أفكاره تحريضاً من قبل الاستعمار الغربي الأجنبي ضد الشمال المسلم عبر الحملات التبشيرية والكنسية المعروفة والتي بدورها غذَّت جرثومة الانفصال وذلك كله يحتاج في إطار الحكم والسلطة منحاً للحقوق وأنْ يتم العمل المؤسسي عبر منهج حضاري يؤدي بدوره إلي تغيير المفاهيم الخاطئة إصلاحاً فكرياً ووطنيًا لبناء مفاهيم الوحدة الوطنية قناعة بها وحماية للأمن الوطني السوداني[1] .

الجذور الفكرية للحركة الإسلامية السودانية :

إستمدت الحركة الإسلامية السودانية جذورها الفكرية من حركة الأخوان المسلمين بجمهورية مصر العربية والتي أسسها حسن البنا وفي ذلك يقول الدكتور حسن عبد الله الترابي وهو أحد قادة الحركة الإسلامية التاريخيين وهو صاحب الكعب العالي فيها يقول (جذور الحركة الإسلامية الفكرية هي المرجعيات الإسلامية الخارجية التي جاءت منقولة في الكتب والرسائل التي ألفها ونشرها أهل العلم من منتسبي الحركات الإسلامية من أمثال الهندي أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي ومن مصر حسن البنا والغزالي ؛ ثم ما حملته كتب عباس محمود العقاد ومالك بن نبي ؛ والتي طرحت فكرًا وثقافةً من قديم مؤلفات التراث العربي الإسلامي ومآثر السلف من المفكرين والمفسرين الاسلامين كتفسير إبن كثير والسيرة لابن هشام مع العديد من كتب الفقه المثبتة بقوى الدليل من الكتاب والسنة) لتتأثر الحركة الإسلامية بنظيرتها حركة الأخوان المسلمين بمصر ؛ لذا فإنَّ روح هذا التأثر سوف تكون في مجال الفكر والأهداف والأساليب

(١) عمر أحمد قدور ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٢٨ .

الأكبر قوة من بقية العوامل الأخرى بدءًا بما جاء في تعريف حركة الأخوان المسلمين بمصر فحركة الأخوان المسلمين بمصر هي أنها : حركة إسلامية سلفية سعت لتجديد دنيا المسلمين بتجديد دينهم من خلال العودة بهم في الأصول والغايات إلى المنابع الصافية الأولى للإسلام من خلال فتح النوافذ للاستفادة مما عند الآخرين في مجالات العلوم والفروع والوسائل[1] متأثرة في ذاتها بكثير من الدعوات الإسلامية القديمة والحديثة وموجز هذا الفكر جذور يبنه الآتي :-

أولاً : المفكر حسن البنا مثَّل المرجعية لجماعة الأخوان المسلمين بمصر وذلك من خلال دراسته العميقة وبانفتاح كامل نحو كل الدعوات الإسلامية بقديمها وحديثها ؛ فأمكنه ذلك من إستيعاب منهجها وأهدافها التي حملتها كتب التاريخ الإسلامي بعصورها المختلفة ؛ ولا شك في إنَّه كان أشدَّ تأثرًا من بعد الرسول صل الله عليه وسلم بالخلفاء الراشدين والصحابة من بعده ؛ ثم بأئمة المذاهب الأربعة وأئمة الحديث ؛ ثم آخذًا من الفكر الصوفي تأثرًا بابي الغزالي زعيم المدرسة الصوفية السلفية معتبرًا كتاب (إحياء علوم الدين) المرشد الأول الذي أرسى عليه قاعدة تنظيم المسلمين من دون أنَّ يجنح للتقليد بل باحثاً ودارساً ثم آخذًا من المناهج والأساليب ما يفيد الدعوة ومتفقاً مع روح العصر وبما يمكن للقضية الإسلامية من أنْ تكون بمستوى الأحداث والظروف مكملاً كل ذلك من المفيد من الفكر السلفي لابن تيمة خاصة في مجال مفهوم التصور العقدي والمنهج الدعوي ؛ هذا من دون إغفال ما حملته الدعوة الوهابية والسنوسية متمثلاً ذلك في تسمية جماعته (بالإخوان) كما كانت هاتين الدعوتين تسميان أتباعهما وكذلك الثورة المهدية وغيرها من الدعوات التجديدية[2].

ثانياً : لقد تأثر حسن البنا بدعاة الجامعة الإسلامية (الأفغاني ومحمد عبده

(١) فؤاد عبد الرحمن محمد البنا ؛ الأخوان المسلون والسلطة السياسية في مصر ؛ بحث لنيل الدكتوراه؛ مركز البحوث جامعة إفريقيا العالمية ؛ الخرطوم ؛ مطبعة جامعة إفريقيا العالمية ؛ ص ٣٢ .
(٢) فؤاد عبد الرحمن محمد ألبنا ؛ المرجع السابق ؛ ص ٣٣ إلي ٤٠ .

ورشيد رضا) بحسبان أنَّ ثلاثتهم كانوا الأقرب فكرًا وزمانًا ومكانًا للإخوان المسلمين ؛ وقد إتصف جمال الدين الأفغاني بأنَّه كان مصلحًا إسلاميًا أمميًا أرسى فكرة الإسلام المجاهد والمقاوم للاستعمار ومعبئا للمجاهدين ومؤسسًا لحزب إسلامي وأنَّ لم تكتمل قواعد بنائه حتى وفاته متخطياً حدود الزمان والمكان وروح القوميات وعصبية العرقيات ؛ فكان أنْ أطَّر لجماعة الأخوان ودعوتهم على ذات المفاهيم ثم تكامل تأثر حسن البنا بمحمد عبده مؤسس الإصلاح القاعدي التي جعلت من منهجها التربوي أداة للتغيير هذا مع يقينه بضرورة استخدام وتفعيل العقل والذي يتم به إدراك ضرورات العصر ؛ مع التركيز على ضرورة تلاقي الحضارات والأفكار وإستيعاب ما كانت تحمله العلوم الغربية .

أما رشيد رضا فهو آخر حبات عقد رموز الجامعة الإسلامية فقد كان بذات الأهمية بالنسبة لجماعة الأخوان المسلمين من حيث قوة مصادر المعرفة والتجديد.

تلك هي الجذور الفكرية للحركة الإسلامية والتي ثبت عليها منهج وفكر نشأتها وتأسيسها تلخصت عند المناهج والأفكار والأهداف العامة والأساليب لجماعة الأخوان المصرية التي أخذت من القديم والجديد فضائل المزايا الإسلامية وبمفهوم شمولية الإسلام لكل مجالات الحياة لتجديدها عبر رؤية إصلاحية إسلامية سياسية تسعى للحكم من خلال علاقة الدين بالدولة ليكون باب الاجتهاد والتجديد مفتوحًا للحركة الإسلامية السودانية ؛ مع إعتبار عوامل الخصوصية المكانية والعالمية لموقع السودان ؛ وضرورة إدراك ذلك نشأةً وتطورًا تنظيميًا وفكريًا تأكيدًا لصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان ،

المنهج الفكري للحركة الإسلامية السودانية :

لعله من الواضح أنَّ الحركة الإسلامية السودانية قد جعلت من الفكر الإسلامي محورًا لدعوتها وعاملاً أساسيًا لجمع الناس إلي صفها ؛ مبتعدة عن إستقطاب المؤيدين لها من خلال الرموز الشخصية بحيث يكون الإتباع للشيخ أو

الإمام فهذا الفكر الإسلامي والذي تعددت مصادره وموارده بدءًا من عهد الرسالة الأولى تدرجًا من التاريخ الفكري الإسلامي ؛ فكان لهذا الفكر الإسلامي التجديدي ؛ المعاصر للإخوان المسلمين بمصر تأثيرًا كبيرًا على مسيرة الحركة الإسلامية السودانية نشأةً وتطورًا وتقاربًا في الأهداف ؛ وذلك إعتبارًا لعامل البيئة لكل من حيث عناصر تكوينها وإختلافات تحديدها ؛ هذا مع حفظ حق الكسب المستقل الذي حققه رواد الحركة الإسلامية السودانية والذين تربوا على مؤسسات التعليم النظامي (الحكومي) والتي غلب عليها الفكر الغربي بنظرياته الفلسفية والتاريخ الاجتماعي والعلوم الطبيعية فأفادوا منها بحكم رؤاهم الدينية في مجال التحديث والمعاصرة كتجربة إنسانية علمية[1] لقد هدفت الحركة الإسلامية السودانية من حملها للفكر الإسلامي أنْ تجعل منه منهجًا تعبيريًا وعامل توعية باعتباره الوسيلة الوحيدة لتذكرة المسلمين بعهدهم الأول إنارة لطريق كسته ظلمات جاهلية وغفلة عميت لها البصائر والعقول وتاه عنها المسلمون ؛ وكانت أبرز سمات فكر الإسلام في عهد النشأة الأولى تتمثل فيما يلي :-

أولاً : فكر ووعي إذ تمثل ذلك وعيًا بالهوية الإسلامية والتي يخرج بمعرفتها المسلم من ضيق الهويات الاثنية والعرقية والاجتماعية والوطنية .

في إطار المذاهب والطرق الصوفية إلي سعة الانتماء الإسلامي العاصم من فرقة الهويات الداخلية والخارجية ومن قومية شعوبية إلى وحدة إسلامية الهوية تأصيلاً وأحياءًا لمفاهيم إنسانية نبيلة وموحدة تضمنتها معاني ومقاصد الآية الكريمة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[2] .

يقول الراحل الدكتور حسن الترابي عراب الحركة الإسلامية السودانية وأحد

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٨ .

(٢) سورة الحجرات ؛ الآية ١٣ .

كبار منظريها : (وقد كان البدء بضرورة الوعي بالهوية الإسلامية وبحسب مضمون الآية الكريمة ليقود للمعاني الأكبر بحيث شمولية الإسلام وتمامه مابين الشؤون في الحياة العامة والقضايا الخاصة شعورًا يستوعبه شعار الإسلام (دين ودولة) أيَّ الإسلام السياسي والذي بعد حين فشلت جماعة الحركة الإسلامية في تطبيقه وفشل معها برامجهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإستراتيجية والأمنية) .

ثانيًا : من خلال الحكم لإبدال نظم الحكم التي إتخذت من العلمانية أسلوبًا بنظام إسلامي يكون فيه العمل السياسي عبادة لله تعالى ؛ ثم كان الجانب الثالث من فكر الوعي يتمثل في توعية وتذكير المسلمين مقارنة للحالتين بواقع الأمم المتحضرة اليوم ودفعًا لهم للعودة بالأمة الإسلامية إلى سابق عهد مجيد مضيء لتتحقق لها الريادة .

ثالثًا : فكر إحياء وتعنى هذه السمة في فكر الدعوة الأول ؛ أنْ يتم إكمال الدين في الحياة الخاصة والعامة من خلال عملية البحث لإحياء جوانب الدين التي ماتت ولم يعدلها وجود علمًا وتعلمًا لتصبح قضية الهوية مشروعاً يتم العمل لتحقيقه ؛ وليكون التاريخ الإسلامي حاضرًا وحافزًا لبناء المستقبل ؛ إعتبارًا للمضامين والمفاهيم الإسلامية والتي تؤسس للناس حياتهم وفق رؤى دنية حية وكاملة مع بعث روح الفقيه والتجديد في الدين من خلال جرأة يتم بها تجاوز حالة الجمود العقلي والتردد في طرح الجديد المعاصر .

ثم كانت قضية روح العمل كعبادة إيمانية تعبدية إحدى دوافع فكر الإحياء وبما يؤدي بالناس للخروج إلى دائرة الإعمال بدلًا من الأقوال تفكرًا وإجتهادًا وجهادًا من أجل الإصلاح والتطور ونهضة مستقبلية لأمة ماتت فيها دوافع العمل وروح الطموح .

رابعا : فكر إنتقال بحيث تبرز هنا روح المعاصرة التي لن تحقق دون فكر يهدف إلي نهضة الأمة والعبور بها حداثةً وتطورًا من الحال الذي كانت فيه إلى

مصاف الأمم المتحضرة زيادة في كـل المجـالات ؛ وهـذا مـا يتطلـب روحـاً مـن المقاومة للفكر التقليـدي الـوراثي ؛ والـذي أقعـد الأمـة الإسـلامية وكـان لـه في السودان ركائز قوية بحيث يتم الخـروج مـن حالـة الاسـتلاب الثقـافي ومقاومـة التقليديين ؛ فكانت منشورات الدعوة الإسلامية الحديثة وسيلة لبناء فكر الانتقال بالرغم من أفكارها ومحاصرتها متجاوزة بذلك لفقه الفتـاوى والأحكـام الفرعيـة تصورًا كليًا للحياة وبحثًا في قضايا الأمة ونهضتها وصـياغة الدسـتور الـذي يـنظم حياتها ويؤسس القواعـد لبنائهـا وهياكلهـا الكليـة ؛ وهـذا مـا كـان شـأنا للـدعاة والمناظرين وخطباء الحركة في المنابر العامة دعوة الناس بالعودة إلي الإسلام من خلال توعية فكرية يتحقق بها إحياء فكري ثم إنتقال الأمة المسلمة لعهد إسـلامي عصري جديد[1].

الدكتور الراحل حسن عبـد الله الترابـي زعـيم الحركـة الإسـلامية السـودانية ومنظرها ومفكرها وعرابها أيضًا إعتبر ما ورد سابقًا عن فكر الدعوة قد مثل عهـد الدعوة الأول تزامنًا مع النشأة بحيث كان مطلوبًا وقتها وطرح الفكرة لبيانها للناس وفق منهج دعوي تأصيلي تجديدي لأغراض فترة التكـوين ؛ والتـي تطـور بعـدها المنهج الفكري نضوجًا وإسـتيعابًا لكـل شـمولية الإسـلام آخـذًا في ذات الوقـت الاعتبارات التالية :-

١- الواقعيـة وذلـك أنْ إعتبـرت الحركـة مـع تطورهـا وأقـع بيئـة المجتمـع السوداني ومطلوبات ذلك الواقع في جميع شؤون الحياة تطبيقًـا لشـمولية الإسـلام بحسبان صلاحيته لكل زمان ومكان مع خصوصية هـذين العـاملين حتـى يكـون الحل لكل القضايا في الإسلام ؛ كما رفع ذلك شعارًا وهذا ما يعني بدايـة التحـول من الإتباع الفكري الوارد من الخارج إلى حالـة إسـتنباط الفكـر الخـاص بـالواقع السوداني ومطلوباته الراهنة والأحداث الجارية ؛ وبمرونة تسـتوعب كـل موقـف وقضـية مـع إكتسـاب صـفة التطـور وإمكانيـة التطبيـق تنـاولًا لقضـايا الدسـتور

(١) حسن عبد الله الترابي ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢ .

الإسلامي ؛ وتحرير المرأة المسلمة وأسلمة الاقتصاد ثم تطبيق الشريعة الإسلامية بحسب ما جاء بقوانينها في العام ١٩٨٣م إلي أنْ كان ميثاق السودان في العام ١٩٨٦م متضمنًا رؤية الجبهة الإسلامية القومية لشكل العلاقة مع الجنوب وكيفية تأسيس الحكم فيه إعتبارًا شأن غير المسلمين فيه .

٢- الاجتهاد المنهجي : كان على الحركة الإسلامية السودانية وهي تقدم طرحها الفكري الإسلامي التجديدي المرتبط بالواقع والمواجه بالمقاومة من طوائف القديم أنْ تفتح باب الاجتهاد على مصراعيه بحثًا وإستنباطًا للحلول الفقهية في كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية ؛ بما في ذلك قضية الجنوب وكيفية إستيعابها في إطار السودان المسلم ثم الدفع بكل ذلك حججًا منهجية بادلتها الاقناعية من خلال منهج إسلامي شوري منفتح على الجماهير .

٣- التجديد : بحسبان رؤية الحركة الإسلامية للواقعية والاجتهاد ؛ كان ينبغي عليها أيضًا أنْ تنحوا نحو التجديد الديني في حياة الناس وشؤون الدولة والحكم صراعًا مع الطوائف الدينية التقليدية والتي قادت المقاومة ضد التجديد الذي هدفت إليه الصحوة الإسلامية عصبيةً وجمودًا فكريًا ثم إرتباطًا بالمصالح إذ ما كان يقبل بالتجديد المؤثر في روح الحياة السياسية والاجتماعية التقليدية بحيث يؤدي ذلك لإزاحة الولاء العصبي ؛ فلا كان مقبولًا أنْ تخرج المرأة من خدر الحبس وجاهلية بعض الأعراف لتساهم في مناشط الحياة المختلفة وذلك دفعًا لتقدم أمتها ؛ وهذا ما يتطلب مع الفكر التجديدي منهجًا تخطيطيًا إستراتيجيًا يتطلب مطلوبات المستقبل وأهدافه[١] عليه فإذا تم الآن بيان التصور العام للمنهج الفكري للحركة الإسلامية السودانية سماته وتصوره والذي جاء بعد ذلك مفصلاً بصورة أشمل في دستورها الإسلامي والذي طرحته جبهة الميثاق الإسلامي لتستبين منه الصورة الأوضح لفكرها من خلال (الدين والدولة) ثم الميثاق

(١) حسن عبد الله الترابي ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٤١ .

الوطني للجبهة الوطنية ومن ثم ميثاق السودان الذي تقدمت به الجبهة القومية الإسلامية ؛ إلَّا الذي يلاحظ من إطار المنهج الفكري للحركة الإسلامية ومن خلال ارتباطها بقضية جنوب السودان وعلاقتها مع الأحزاب السياسية السودانية تأثيرًا في التواصل والالتقاء حول القضايا الوطنية وبعد أنْ إستقلت بذاتها بعد حين من عهد التكوين الأول لتكون كيان خارج تبعية الأخوان المسلمين بمصر ومستقوية بنفسها وبما تحمل من فكر يلحظ بأنها لم تعط المثال والأنموذج للاعتصام بحبل الله الذي هدفت إليه في ذاتها إذا أصابها الانشقاق الداخلي والذي حدث بين التنظيم الداخلي وبعض فروعه في الأعوام ١٩٦٤م إلى ١٩٦٩م وممارسة النشاط السياسي (الجماهيري) ولو نظرنا إلى منهج الحركة الفكري نجدها وإنْ إستقلت بذاتها لم تصنع من الرؤى والأفكار الانفتاحية ما يؤَّمن لها الاستجابة والانضمام إلى صفها من قبل غير المسلمين كما فعلت الجماعة المصرية مع أقلية الأقباط المسيحية ؛ بحيث تم إستيعاب جماعات من هذه الأقلية غير المسلمة كمؤسسين لحزب الوسط الإسلامي الذي أسسته الجماعة .

إنَّ مثل هذه الخطوة الانفتاحية كانت تحتاجها الحركة الإسلامية السودانية وهي تؤسس لمرحلة سياسية جديدة تتحدث فيها عن علاقة الدين بالدولة لتستوعب من خلالها قضية جنوب السودان ثم نجد أنَّ الحركة الإسلامية السودانية سعت لبناء علاقات مع الأحزاب الطائفية والطرق الصوفية إلَّا أنَّ هذه العلاقات كانت تمثل إستراتيجية مرحلة[1] وذلك للاختلاف البين والمفارقة الواضحة بين الفكر التجديدي الذي باتت الحركة الإسلامية تدعو له والفكر التقليدي المرتبط بالولاء والرموز الشخصية والذي لا يمكنه أنْ يستوعب الجديد وبما يؤدي إلى إضعاف القاعدة الموالية لهذه الرموز تأثيرًا على المكانة والسلطة لتبدو للمراقبين الصورة وآضحة ولذلك كان كل ذلك يؤطر للاختلاف ؛ كما أننا نجد أنَّ الحركة الإسلامية تبنت خطًا خلافيًا في إطار صراعها السياسي مع

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٤ .

الحزب الجمهوري والحزب الشيوعي السوداني وأحزاب أخرى قومية وقطرية ليصبح بذلك كله مؤكدًا لعدم قبول الكثيرين حتى من الذين يعتنقون الإسلام كمنهج للحركة كل ذلك مقروءًا مع عدم بيان الحركة في كيفية وصولها إلى السلطة لأنَّ في بداية نشاطها كان حديثها عن الشورى طرحاً يهدف إلى تأسيس العمل الجماعي داخل الحركة ففي حين أنَّ سلطة الحكم وقوانينها إذا أريد لها أنَّ تتم من خلال المواطنة والتنوع الاثني والثقافي والسياسي ؛ كما أنَّها لابد لها أنَّ تتم عن طريق الانتخابات الحرة ونزيهة بعد أنْ تتوفر الحرية السياسية الكاملة وديمقراطية وشورى لحكم راشد كما تكون هناك حرية تعبير في الرأي والرأي الأخر من دون حجر لآراء المخالفين وتكميم أفواههم .

الحركة الإسلامية السودانية وخطى السياسة :

ولجت الحركة الإسلامية السودانية (جبهة الميثاق) وهي حديثة عهد بالعمل السياسي الجماهيري المفتوح حلبة الصراع والتنافس السياسي الإنتخابي صراعاً مع بقية الأحزاب السياسية الوطنية والتي كانت تمارس نشاطها بعد التحول الديمقراطي الذي أحدثته ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م متخذة من حيوية شبابها والبعد الإسلامي لحملتها الانتخابية سبيلاً لتحقيق طموحها الانتخابي ؛ فكانت محصلة كسبها خمسة دوائر إقليمية ودائرتين من دوائر الخرجين جاءت من نصيب أمينها العام الدكتور الراحل حسن عبد الله الترابي ؛ الأمر الذي أتاح للجبهة فرصة تمثيل المعارضة الإسلامية وبتأثير من داخل البرلمان ليس في التصدي للقضايا الوطنية الداخلية وإنما في سياق تأكيد وجهتها العالمية حين بيَّن ذلك الدكتور الترابي في خطابه الذي ألقاه بالبرلمان عند تكوين أول حكومة إئتلافية بين حزبي الأمة والاتحاد الوطني الديمقراطي أهمية إعتبار قضايا الأقليات المسلمة المنتشرة بدول العالم ؛ محددًا هوية السودان عند قوله (إننا ننتمي لأفريقيا وأفريقيا الوسطى المسلمة خاصة فعلينا أنْ نؤيد قضايا أفريقيا المختلفة كموزمبيق وأنغولا والكنغو وأنَّ نناصر قضايا الشعوب التي تجاورنا بوجه خاص وننتمي للدول العربية بحكم

الدين واللغة والتاريخ ونهتم بقضايا الدول الإسلامية كمشكلة ومسلمي آسيا الوسطى[1] أما فيما يتعلق بممارسة السياسة داخليًا فقد إستغلت الجبهة الإسلامية كل ما هو متاح لها من وسائل التأثير الجماهيري المباشر وغير المباشر في سبيل إيصال رسالتها والإسماع إلى صوتها الإسلامي متخذة في ذات الوقت أسلوب التعبئة الجماهيرية كوسيلة ضغط خارج وداخل البرلمان بهدف تحقيق أهداف الحركة الإسلامية (السياسية) فمثلت هذه الصورة وآحدة من صور الصراع السياسي والذي تجاوز صراع الأفكار والرؤى إلى صراع الهوى والعواطف والانفعالات الجماهيرية ليقدح في منهجية أسلوب إدارة الصراع السياسي للجبهة القومية الإسلامية ؛ والتي كان مأمولًا منها أنْ تأخذ بأسلوب وقيم ومنهج الدعوة الإسلامية السمحة ومبادئها النبيلة دون الجنوح إلى الإثارة تأصيلاً للحياة السياسية السودانية والتي كانت تحتاج لمنهج القدوة السياسية الحسنة وليست المخاشنة والملاسنة والبغضاء .

أمَّا في سبيل سعيها الدؤوب لتحقيق إسلامية الدولة تعجلت الجبهة الإسلامية جبهة الميثاق في تقديم مسودة مشروع تعديل الدستور الإسلامي بواسطة الدكتور حسن عبد الله الترابي للجمعية التأسيسية في الخامس من يوليو ١٩٦٥م إستطاعت أنَّ تسقط حكومة رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب (الإئتلافية) الأولى عندما لمست عدم جديتها في تعديل الدستور الذي كان يعارضه أيضاً إسماعيل الأزهري بحيث مثل ذات الدستور برنامجًا للجبهة عند إنتخابات ١٩٦٨م منادية بأنْ يحتوي الدستور الموضوعات الآتية :-

١- أنْ يتضمن تعريفًا بإسلامية الدولة .

٢- تمثل الشريعة الإسلامية المصدر الإسلامي للقوانين .

(١) على عيسى عبد الرحمن ؛ الحركة الإسلامية السودانية من التنظيم إلى الدولة ؛ ١٩٤٩- ٢٠٠٠م ؛ الخرطوم ؛ مطبعة التيسير ٢٠٠٦م ؛ ص ١٢ .

٣- إلغاء كافة القوانين غير ذات علاقة بالشريعة الإسلامية .

٤- تحريم الشيوعية والإلحاد .

٥- أنَّ يتم بناء الفلسفة التعليمية على مفهوم التربية الإسلامية .

٦- أنَّ تعمل الدولة على إجتثاث الفساد الأخلاقي .

الحركة الإسلامية وأثرها في قضية الجنوب :

إن كانت سوءة السياسة للحركة السياسية السودانية وحكومات العهد الوطني قد دفعت بقضية الجنوب تصاعدًا نحو إشتداد الصراع المسلح من أجل تحقيق المصير فإنَّ المنهج والفكر السياسي للجبهة القومية الإسلامية قد كان ذا أثرًا كبيرًا ومنعدم في هذه القضية بحيث لم يلحظ رأيًا إيجابيًا من الجبهة الإسلامية واعتبارًا منها تجاه المشكلة سواء قبل فترة أكتوبر ١٩٦٤م والتي إستغلت تداعياتها سياسيًا إلى أنْ كان سقوط سلطة الفريق إبراهيم عبود ؛ ليظل الحال على ما هو عليه أو بعد دخولها معترك السياسة الواسع حتى الدخول إلى الجمعية التأسيسية وأبرز مجالات التأثير في قضية الجنوب تتمثل في الأتي :-

أولاً : لقد برز أثر الجبهة الإسلامية في الحياة السياسية خلال فترة أكتوبر ١٩٦٤م وبصورة فاعلة وذلك من خلال الدور الذي قام به الدكتور حسن عبد الله الترابي في أطروحات المائدة المستديرة ومن بعد في لجنة الاثنى عشر ؛ والتي إنبثقت من ذات المؤتمر والتي جاءت خلافية في معظم توصياتها بحيث لم تجد القبول من السياسيين الجنوبيين ولأنَّ دكتور الترابي قد إختارته الأحزاب الشمالية مفاوضًا باسمها في هذه اللجنة ؛ فلا شك أنَّ ما أدَّت إليه توصيات اللجنة من إنعكاس سلبي على مشكلة الجنوب يعود إليه شخصيًا ومن ثم إلى جبهة الميثاق الإسلامي التي يتزعمها هو في تلك الحقبة ؛ ومن خلال القراءة المتأنية لحيثيات لجنة الاثنى عشر تشير إلى منهجية وسلوكية لم تأخذ بمبدأ الشفافية ولم تعمل على تطبيق الديمقراطية تعاملاً مع المطالب الجنوبية والتي حددتها مواثيق حقوق

الإنسان ؛ وكأن الأمر لا يعدو كونه فرض رأيٍّ سيد على خادمه ؛ ودون إدراك لمالآت ما سوف تؤدي إليه إجبارية فرض الرأي هذا خاصة فيما يتعلق بتجديد العلاقات الدستورية والإدارية ليؤدي كل ذلك إلى دفع الجنوبيين نحو المطالبة بحق تقرير المصير .

ثانيًا : يبدو وآضحًا أنَّ منهج الحركة الإسلامية السودانية في إدارة الشؤون السياسية جماهيريا ومن خلال بناء علاقات سوية مع خصومها السياسيين لم يتم وفق رؤية إستراتيجية تأخذ بمبدأ الصراع الفكري وطرح الرؤى والأفكار البناءة بعيدًا عن روح الإثارة والعاطفة بهدف الإقصاء أو الخضوع ؛ فكانت معركتها بهذا المفهوم مع كل الأحزاب مع إشتدادها ضد الحزب الشيوعي حتى نجحت في حله ولا شك بأنها تشكل حالة من حالات العنف السياسي ما كان يحسب لها أنها ستقود لمزيد من التوتر السياسي تقديرًا خاطئًا ؛ لأنَّ الحزب الذي تم حله وجمد نشاطه وبحكم تاريخه وأسبقية نشأته لن يقف مكتوف الأيدي قناعة بانتهاء دوره السياسي وتأريخه النضالي وقد كان إذ دبر لانقلاب مايو ١٩٦٩م منهيًا بذلك عهدًا ديمقراطيًا فشل في نزع فتيل أزمة جنوب السودان ؛ وقد إستفاد النظام الجديد من رؤى وأفكار وأدبيات الحزب الشيوعي السوداني في كيفية معالجتها والتي تمثلت في طرح فكرة الحكم الفدرالي كإطار لحكم جنوب السودان ؛ بينما لم تقدم جبهة الميثاق الإسلامي ما يحسب لها في إطار العمل على الدفع إيجاباً لمعالجة هذه المشكلة والتي مثلت المهدد الأول للوحدة الوطنية والأمن الوطني السوداني[1] .

ثالثًا : تأتي من بعد ذلك دعوة الحركة الإسلامية السودانية لتأسيس دولة السودان وفق دستور إسلامي سبقه ذلك ما جاء في خطاب أمينها العام وعرابها الدكتور حسن عبد الله الترابي في قبة الجمعية التأسيسية من تحديد للإطار الذي تحدد به الهوية السودانية إذ أراد لها إنتماءًا خاصاً لإفريقيا الوسطى المسلمة ثم من بعد ذلك عربية بحكم الدين واللغة والتاريخ إهتمامًا بقضايا الأقليات والدول

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٤ .

المسلمة من دون ذكر لقضايا الأقليات الدينية والعرقية غير المسلمة حتى داخل السودان ليتكامل مع هذا طرح مسودة الدستور الإسلامي ١٩٦٨م -١٩٦٩م والذي أعتبره الجنوبيون مدعاة للتفرقة الدينية والعنصرية وسببًا لنقض ميثاق التعايش الديني غير المكتوب ولكنه يسير بين المجتمع المتعايش والمتسامح وكان في نظرهم يؤسس لدولة سودانية ذات هوية عربية إسلامية كانت مرفوضة لديهم جملةً وتفصيلاً من دون تردد ؛ وذلك بانسحابهم من لجنة الدستور كما انسحب معهم ممثلي الحزب الشيوعي السوداني بعد أنْ فشل ضغطهم في الموافقة على دستور علماني يحفظ على السودان وحدته ويحقق لكل المواطنين حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية تجاوزًا لمفهوم أنَّ الدعوة لدستور إسلامي يؤيدها حق الأغلبية المسلمة من الشماليين ؛ فقد أدى عدم إدراك الحركة الإسلامية السودانية لمالآت قضية جنوب السودان تكاملاً مع أسباب سياسية وإدارية كثيرة برزت من خلال ضعف التقدير السليم والقراءة الواقعية لحكومات ما بعد أكتوبر ١٩٦٤م لأنْ تتصاعد قضية جنوب السودان ؛ بحيث إزداد النشاط القتالي لمتمردي جنوب السودان بوتيرة متسارعة الأمر الذي دفع إلى إزدياد الاستهداف المعادي للسودان وداعمًا للمتمردين ماديًا ومعنويًا وإعلاميًا من دول الجوار الإفريقي ومن الفاتكان وهنا برزت قضية صراع الأديان كأحد أهم العوامل الرئيسة في تأزم مشكلة جنوب السودان تم تغذيتها مع الصراع العربي الإسرائيلي فبرز العداء السافر الإسرائيلي على السودان ؛ وكان هناك التدخل الغربي والذي بدوره غذى جرثومة الانفصال لاحقًا هذا كله مرتبط مع سالب ردود الفعل لدعم حكومة أكتوبر١٩٦٤م لثوار الكنغو آنذاك وثوار إريتريا ضد الإمبراطور هيلا سلاسي وهو معلوم عنه باعتباره رجل الغرب في المنطقة وأفريقيا تأكيدًا للاهتمام الذي ذكره وأشار إليه الترابي بالشعوب الأفريقية المجاورة ودون إعتبار وإدراك لمهددات الأمن الوطني السوداني[١] .

---

(١)عبد الوهاب محمد بكري ؛ دورة الحرب والسلام في جنوب السودان ؛ شركة ود البلد للطباعة والنشر ؛ ص١٢٤؛ ١٢٥ – ١٩٩٣م.

الحركة الإسلامية وانقلاب مايو ١٩٦٩م وموقفها من مشكلة الجنوب :

أدت حالة الاضطراب السياسي الحزبي في السودان والتي إنعكست بدورها في عدم الاستقرار في عموم البلاد وضعفت معها الإرادة السياسية وقللت من فرص الاهتمام بالقضايا الجوهرية في المجالات التنموية المختلفة مع إستشراء داء الفساد والمحسوبية والذي أدى إلى تفتت عضض الدولة السودانية وعدم إعطاء قضية جنوب السودان بعدها الوطني ووزنها الحقيقي وتأثيرها على مجمل الأوضاع في السودان ؛ فكان هناك صراعًا داخليًا وفقدانًا للرؤى والأفكار البناءة لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في جنوب السودان وكل أرجاء الدولة السودانية ؛ فقد وجد التمرد البيئة خصبة ومهيأة له فتمدد في كل الجنوب وأستقوي بدول الجوار الأفريقي ووجد دعمًا متواصلًا من بعض الدول العظمي وساعدته أخرى بتبني موضوع الانفصال ؛ أمَّا موضوع الديمقراطية الكسيحة في السودان فلا يعرف الشعب السوداني منها إلا اسمها ورسمها ؛ إذا كانت هذه الديمقراطية المفتراه تفتقد إلى الرشد والشفافية وذلك مما جعلها غير قادرة لمعالجة قضية إقليم جنوب السودان وبقية قضايا الأقاليم الأخرى التي تشابه مشاكلها مع مشكلة الجنوب ؛ كل هذه الأمور عجلت بانقلاب مايو في الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٦٩م المدعوم سياسيًا من الحزب الشيوعي السوداني ليصبح في ظل حكم شمولي دكتاتوري كانت جبهة الميثاق الإسلامي بقيادة الدكتور الترابي سببًا مباشرًا فيها كما الأحزاب السياسية الأخرى ؛ فإستهل النظام السياسي السوداني الجديد أول أعماله بحظر النشاط المفتوح لكل الأحزاب السياسية السودانية ؛ كما هو الحال في جميع الأنظمة الانقلابية في دول العالم الثالث بحيث تمنع الحرية وتوأد فيه الديمقراطية وتغيب الشورى وتكمم الأفواه وتصادر الصحف السيارة والنشرات والدوريات وخلافها فما كان لقادة جبهة الميثاق الإسلامي إلَّا أنَّ تخفي نشاطها السياسي وتبدأ في داخلها ثورة تنظيمية تطويرية في العمل السياسي السري من حيث التخطيط وإعداد لوائح

داخلية سرية لتنظيم عمل هياكلها التنظيمية والمحاسبية والانتشار البنائي لفروعها في الأقاليم الأخرى وذلك بغرض توسعة قواعدها لتستوعب الجماهير ؛ فقد صاحب عملها هذا الاهتمام بقضايا التربية والتأصيل ونشر الدعوة مع التركيز في بناء منظمات المجتمع المدني كالاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والجمعيات الخيرية والنسوية وبناء المؤسسات المالية من دون إغفال لإستراتيجيات العمل السياسي المستقبلي وذلك إستعدادًا لمرحلة قادمة تستكمل فيها أهدافها الدستورية الإسلامية التي بدأتها من قبل وتبشر بها دومًا في كل محفل من المحافل ؛ في تلك الأثناء إلتفتت سلطة مايو إلى قضية إقليم جنوب السودان بحسبان أنَّها هي أحد الأسباب الرئيسية للانقلاب بغرض إحتوائها لأنها تعتبر مهددًا رئيسيًا للأمن الوطني السوداني وأمن شعبه فقد قامت مجموعة إنقلاب مايو بإستصدار بيان لها في التاسع من يونيو ١٩٦٩م والخاص بمشكلة جنوب السودان ولم يكتمل عمر السلطة الانقلابية الشهرين أكدت في البيان إدراكها التام لأبعاد المشكلة وتحدياتها ؛ وهي تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتحقيق تسوية شاملة للقضية ومرضية للجنوبيين وكانت أول خطوة بدأتها حكومة الرئيس الأسبق الراحل نميري الإعتراف بالاختلافات العرقية والدينية والثقافية وحتى الاجتماعية بين الجنوب والشمال والتي نجح المستعمر وفشلت في إدارتها كل القوى والنخب السياسية السودانية الشمالية وحكومات العهد الوطني ؛ وذلك لعدم وضع إستراتيجية سياسية وطنية تستوعب أسبابها وتدرك مخاطرها وتضع العلاج الناجع لها ؛ فهذا البيان مثَّل أولى الخطوات العملية والسعي الجاد لتحقيق السلام بالجنوب بحيث شملت جهود السلام ومن بعد ذلك العفو العام ثم وضع التصور الكامل لتنمية الجنوب إقتصاديًا وثقافيًا مع بداية الاتصال بالقوى الجنوبية وقيادة الانانيا بدول الجوار ودول التأثير الإقليمي والدولي على الجنوبيين والكنيسة[1] لتسير الخطوات وئيدة نحو السلام إلى أنْ تم توقيع إتفاقية أديس أبابا

(١) أبيل ألير ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٣٧ - ٣٤٢ - ٢٠٠٥م .

في مارس ١٩٧٢م والتي بموجبها منحت الجنوب حكمًا ذاتيًا ؛ وإكتملت أجزائها الأخرى بالتوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار وبرتوكولات الترتيبات الإدارية وليؤكد من بعد ذلك حقيقة جدية معالجتها صدور الدستور العلماني في العام ١٩٧٣م مؤمنًا على أنَّ الإسلام يمثل دين الأغلبية وأنَّ المسيحية تعتبر ديناً لعدد مقدر من السودانيين وأنَّ المعتقدات الروحية النبيلة والأديان التقليدية يؤمن بها مواطنون آخرون ليتحقق بذلك للسودان سلامًا أوقف حالة الاقتتال بين الجنوب والشمال في ظل وحدة وطنية ووطن واحد قناعة من الجنوبيين فإنْ كانت إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م قد أوقفت الحرب لسنوات ولكنها أخفقت في معالجة جذور المشكلة وأسبابها ؛ فهناك قناعة رآسخة من اغلب السودانيين تؤكدها مقولة السياسي الجنوبي بونا ملوال يقول فيها (السودان العلماني أو السودان الذي لا يستغل فيه الإسلام كأساس للسلطة المركزية ينبغي أنَّ يكون قادرًا على إستيعاب كل شعوبه وثقافاته وأديانه المتنوعة لقد أخفقت ثورة مايو مع التعامل بالتنوع الديني والثقافي والاثني لتحقيق[1] الإجماع الوطني والذي يستوعب كل ألوان الطيف السياسي السوداني وبما يؤدي أنْ يتعايش المسلمون والمسيحيون وغيرهم من أصحاب المعتقدات والملل الأخرى في سلام وأمن وإستقرار تحت عباءة المواطنة باعتبارها أساس الحقوق والواجبات ولأنَّ هذا لم يكن متوفرًا تداعت الأحزاب السياسية والتي لم تدرك هذا المفهوم الواسع للديمقراطية والشورى وأنْ تعمل في جو تدبر ورشد ؛ قامت بدورها بتكوين الجبهة الوطنية بدول الجوار الأفريقي والعربي (السعودية وإثيوبيا وليبيا) وأنشأت لها معسكرات في الأخيرة لتدريب قوات المعارضة المسلحة بحيث كانت جبهة الميثاق الإسلامي عضوًا مؤسسًا وفاعلًا في هذه الجبهة والتي أطرت لعملها المسلح والمعارض والذي عرف (بالميثاق الوطني) والذي حدد العمل من خلاله لإسقاط نظام مايو لتبدأ

(١) عبد الله عبد الرحمن ؛ السودان الوحدة أم التمزق ؛ ترجمة الفاتح التجاني ؛ بيروت ؛ ١٩٩٧م ؛ ص ٨٦- ٢٢٤ .

بذلك حلقة جديدة أخرى من حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان من خلال المقاومة الشعبية لحكم الانقلاب قناعة بالحرية والديمقراطية وأنَّ تعثرت .

في مقابلة خاصة مع رجل الأعمال السوداني المقيم بالعاصمة الليبية طرابلس فقد قابل الباحث رجل الأعمال ومالك شركات كونورب العالمية محمد عبد الله جار النبي بمحل إقامته بمجمع العمارات شارع المعري وسط طرابلس في إفادة مهمة بحيث أنَّه كان ضمن الذين يقيمون في ليبيا في فترة تأسيس الجبهة الوطنية في العام ١٩٧٥م والمعارضة لنظام الرئيس الأسبق نميري يقول (كنا من مؤسسي الجبهة الوطنية المعارضة لنظام الرئيس الأسبق نميري وكانت كل الأحزاب السودانية الشمالية مشاركة ومن أبرزها حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي جناح الشريف زين العابدين الهندي وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة الترابي وواصل يقول كانت هنا معسكرات للتدريب تم فتحها في تلك الحقبة الماضية بموافقة النظام الليبي السابق ويقول كنت أحد الممولين الرئيسيين لهذه الجبهة من دعم مادي ولوجستي وإيجار منازل للقيادات عبر نافذة شركتي التي سجلتها هنا منتصف السبعينات من القرن الماضي ، ويواصل ويقول : وتقابلت مع جل قيادات الجبهة الوطنية في تلك الحقبة وقد قمت بتأجير عدة منازل لسكن القيادات في الجبهة الوطنية وكان أخر لقاء لي بالراحل الشريف زين العابدين الهندي قبيل أنَّ يغادر إلى لندن فكانت أيام حافلة بقيادات الجبهة الوطنية والذين قادوا فيما عرف بقوات المرتزقة والتي لم تنجح القوات المنضوية تحت الجبهة الوطنية دخول الخرطوم وقضت قوات نميري على الكثيرين من عساكرها في عملية عسكرية فاشلة تم القبض على أغلب قيادات الجبهة الوطنية العسكرية تمت محاكمتهم فيما بعد بالإعدام أدت هذه العملية في النهاية إلى مصالحة وطنية بين الصادق والترابي ونظام الرئيس نميري ما بين عامي ١٩٧٧م و١٩٧٨م فيما عرفت بإتفاقية بورتسودان بين قادة الجبهة الوطنية السياسيين ونظام الرئيس

نميري[1] أمَّا ميثاق الجبهة الوطنية فقد جاء إقصائيًا في كل أهدافه بحيث كان مأمولًا فيه أنْ يستوعب قضية إقليم جنوب السودان مؤمنا على ما جاءت به إتفاقية أديس أبابا وعاملاً على تطويرها بهدف منع وإيقاف أي حراك جنوبي مضاد بحسبان أنَّ الإتفاقية أزاحت مخاطر حق تقرير المصير من خلال الحكم الذاتي والذي جاء داعمًا للوحدة الوطنية إلَّا أنَّ الميثاق جاء بأهداف أخرى ودعوة لحكم يؤسس على مبادئ الإسلام عقيدةً وشريعةً عازلاً لكل من هو خارج قوى الجبهة الوطنية ؛ ليكون بذلك عاملاً خلافيًا في التسوية بين شعب متنوع الديانات والثقافات ؛ وقد أعطت الرؤى الفكرية التي تبناها الميثاق الوطني والتي تحمل الكثير من الفكر السياسي لجبهة الميثاق الإسلامي صورة سالبة للجنوبيين تجاه السياسيين الشماليين الذين لم يستوعبوا بدورهم ولم يستفيدوا من دروس وتجارب الحقب السابقة فيستبينوا الطريق السياسي في كيفية معالجة قضية جنوب السودان من جهة أخرى فلقد أدى فشل محاولة الجبهة الوطنية لإسقاط نظام مايو ١٩٦٩م

(١) محمد عبد الله جار النبي عباس – رجل أعمال سوداني ومالك شركة كونورب العالمية ينحدر من غرب السودان ؛ أحد مؤسسي الجبهة الوطنية السودانية المعارضة ١٩٧٦م خريج جامعة الخرطوم – كلية الاقتصاد قسم الإحصاء نهاية ستينات القرن الماضي تمت مضايقته من قبل نظام الرئيس الأسبق نميري فهاجر عبر جنوب السودان إلى كمبالا وأسس شركته هناك في تسعينيات القرن الماضي عقب انقلاب الحركة الإسلامية ١٩٨٩م قام بشراء أسهم امتياز شركة شيفرون للإكتشافات البترولية – وباتفاق مع الحكومة قام بالتنازل من الامتياز لمصلحة الحكومة السودانية – ولكن القائمين على الأمر تماطلوا في دفع مستحقاته والتي بموجبها قام بشراء الامتياز من الشركة الأم (شيفرون) تعرض لمضايقات كثيرة من قبل نافذين في حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) له مواقف وأراء جريئة حول نظام الحكم في السودان ؛ نائبا برلمانيا بالبرلمان القومي عن دائرة لقاوة في انتخابات ١٩٩٨م ، أثناء وجوده بالبرلمان أثار موضوع ذكر اسم القبيلة في اورنيك التقديم لنيل وظيفة في بعض مؤسسات الدولة السودانية الحيوية كوزارة الطاقة والتعدين في أيامها الأولى ؛ مما أدى الأمر لتقديم مسائلة بالبرلمان لوزير الطاقة والتعدين وقتها الدكتور عوض الجاز فقد ترك هذا الأمر جدلا واسعا في أروقة البرلمان ودهاليز الدولة وبلور رأي عام للسودانيين وأصبح حديث المدينة في تلك الحقبة .

عبر الغزو المسلح إنطلاقًا من الأراضي الليبية والذي كان كوادره الحركة الإسلامية من الأخوان المسلمين والأنصار كان ذلك في الثاني من يوليو ١٩٧٦م ما عرفت بعملية المرتزقة أدى إلى إضعاف روح المقاومة لدي الجبهة الوطنية كما قاد نظام مايو مبادرة لمعالجة القضايا السياسية مع قوى الجبهة الوطنية عبر إتفاقية سلام تم توقيعها بمدينة بورتسودان هذه الإتفاقية كانت ضمن الموافقة على دستور ١٩٧٢م (العلماني) مع إجراء تعديل طفيف عليه والإبقاء على إتفاقية أديس أبابا وذلك ما وفر قدرًا من الحرية إستغلته الحركة الإسلامية في تطوير عملها السياسي متعاونة مع نظام الرئيس نميري فاستطاعت أنْ توسع قاعدتها إستيعابًا لقطاعات كبيرة من قوى المجتمع ؛ وبدأت تضع قدرًا معتبرًا من الاهتمام بجنوب السودان هادفة بذلك إلي تقوية عرى التواصل بينه وبين مجتمع السودان الشمالي ؛ وكان من ضمن إستراتيجية الحركة الإسلامية تخطيطها لإدخال الجنوب في مشروعها الإسلامي تحقيقًا لدعائم الوحدة الوطنية متمثلاً ذلك في إنشائها لمنظمة الدعوة الإسلامية لتقوم بواجب الدعوة إستقطابًا لغير المسلمين في السودان ؛ متخذة من الخدمة الاجتماعية وسيلة لإدخالهم في الإسلام ؛ مستفيدة من منهج وأسلوب المنظمات الطوعية الغربية والتبشير الكنسي في ذلك ؛ ولعل الإستراتيجية التي عملت على هديها جبهة الميثاق الإسلامي عبر منظمة الدعوة الإسلامية تجاه جنوب السودان تعتبر قاصرة في إستيعابها للإطار الكلي للمشكلة أو قضية إقليم جنوب السودان والتي هي لم تكن وليدة الصدفة بل هي ذات جذور عميقة وبأسبابها المتعددة ؛ والتي يأتي في مقدمتها رؤية الجنوبيين للدين الإسلامي في أنَّه يمثل أحد إضطهادهم على الرغم من سماحة الدين الإسلامي ؛ وكيف رأينا في مدينة الرسول الكريم ساوى فيها بين المسلم وغير المسلم في صدر الإسلام الأول ونظرتهم أيضاً في إنَّ مشكلة الجنوب لا تحل إلَّا في إطار دولة علمانية لذلك نجدهم متمسكين بإتفاقية أديس أبابا بحسبان أنَّ الدستور الذي تمت

صياغته بناءًا عليها قد جاء علمانيًا لتكون من خلاله المواطنة أساساً للحقوق والواجبات ما بين الشمال والجنوب مع الاحترام الكامل لكل الأديان والمعتقدات الأخرى ؛ لذلك كان وجود منظمة الدعوة الإسلامية بجنوب السودان كان محاطاً بكثير من الشكوك والظنون والريبة من الجنوبيين هذا إذا كان وجودها غير مرغوب فيه إطلاقا[1] وكان لذلك أثر كبير في تزمر الإخوة الجنوبيون لوجود هذه المنظمة بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك وإعتبر وجود هذه المنظمة لغرض إستخباري بحت لنقل أخبار إقليم جنوب السودان وأخر بدعوي أسلمت أهل جنوب السودان ومعلوم أنَّ جنوب السودان تسود فيه الديانة المسيحية والمعتقدات الإفريقية الأخرى والكجور وغيرها من المعتقدات المحلية وبالتالي هذه كلها عوامل أدت إلى نفور الإخوة الجنوبيون من البداية .

تمرد جون قرن الجديد ١٩٨٣م :

في ظل الأوضاع الداخلية للنظام الحاكم في السودان في عهد الرئيس نميري والذي قام بنقض إتفاقية أديس أبابا للسلام فقام بإلغائها في الخامس من يونيو ١٩٨٣م من خلال حله لكل المؤسسات التي قامت بموجب الإتفاقية (الحكم الذاتي ، الجمعية التشريعية الإقليمية ؛ المجلس التنفيذي العالي) فإستعاض بدلًا عنها بإنشاء الأقاليم الثلاثة (أعالي النيل ؛ بحر الغزال ؛ الاستوائية) وما تبع ذلك من إجراءات سياسية وإدارية بعيدًا عن منهج الديمقراطية والشورى ؛ أدى ذلك إلى ردة فعل جنوبية غاضبة بحيث شعرت القوي السياسية الجنوبية بأنَّ الرئيس نميري يريد أنْ يرضي لقوى المصالحة الوطنية الشمالية بما تم الاتفاق عليه وخاصة بعد ما تم إستيعاب عناصر من هذه القوى في الاتحاد الاشتراكي السوداني؛ وكان من ضمنهم الدكتور حسن عبد الله الترابي ؛ والذي تم بموجب ذلك تعينه مستشارًا للرئيس نميري .

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٩ .

أصبح المشهد السياسي السوداني أكثر تعقيدًا ؛ وبدأت تتهدد الوحدة الوطنية في حد ذاتها وكذلك الأمن الوطني السوداني وبصورة مختلفة عن سابقاتها بحيث ظهر جليًا الإختلاف البيِّن بين أهداف تمرد الانانيا الأول والتمرد الذي نشأت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بمصطلحاتها الجديدة على قاموس الفقه السياسي السوداني (السودان الجديد) ودون أنْ تكون هناك خطط بديلة وكيفية إحتواء ومعالجة هذا التهديد الجديد كان إعلان الرئيس نميري لقوانين الشريعة الإسلامية أو ما عرفت بقوانين سبتمبر ١٩٨٣م ؛ فقد قام بإلغاء كل القوانين السابقة والمعمول بها بأوامر مؤقتة ؛ وإنْ كان نميري قد قصد من إصدار هذه القوانين إضعاف جماهيرية جبهة الميثاق الإسلامي إلَّا أنَّ الجبهة والتي كانت متحالفة معه قد إستغلت ذلك سياسياً لصالح مشروعها الإسلامي واعتبرتها كما قال حافظ الشيخ الذاكي رئيس قسم الإفتاء بديوان النائب العام الأسبق وأحد أبرز كوادر جبهة الميثاق الإسلامي (كانت قوانيننا غريبة ومخالفة لقيمنا وغير متفقة مع أعرافنا هذه الثورة التشريعية ردت إلى السودان وجهه الأصيل بعد أنْ فشلت القوانين الأرضية[1] ولئن حسب نميري قد حقق كسبًا إستراتيجيًا وإنْ اعتقدت جبهة الميثاق الإسلامي ذلك إلاَّ أنَّ كل منهما قد أخطأ هدفه ومنحا العقيد جون قرنق مؤسس الحركة الشعبية بجناحها العسكري (الجيش الشعبي) فرصة ذهبية لتحقيق هدفه الإستراتيجي للتبشير والدعوة لبرنامجه السودان الجديد (العلماني) ليعلن بذلك أنَّ السلام لن يتحقق في السودان دون إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وإنْ لم تكن هذه القوانين أحد أسباب التمرد الجديد عند بداياته إلَّا أنَّه جعل منها شعارًا للترويج والدعاية لدعم حركته فإستطاع في فترة وجيزة أنْ يحقق كسبًا سياسيًا وسندًا شعبيًا داخليًا ليس من الجنوبيين فحسب الذين كادوا أنَّ يتوحدوا جميعهم تحت راية حركته ؛ بل من الشماليين العلمانيين وغيرهم من قادة الأحزاب الطائفية التي أزاحها إنقلاب جعفر محمد نميري ثم يأتي التأييد غير المحدود من

(١) منصور خالد ؛ النخبة السودانية وإدمان الفشل ؛ القاهرة دار الأمين للنشر والتوزيع ؛ مجلد ١ ؛ ١٩٩٣م ؛ ص ٦١٧ .

دول الجوار الإفريقي والتي أخافها موضوع قوانين الشريعة وإتسع الأمر ليشمل بُعدًا دوليًا أدى في خاتمة المطاف إلى إسقاط نظام نميري تكاملاً مع الأسباب السياسية والاقتصادية وإنعدام الديمقراطية بثورة شعبية في ابريل ١٩٨٥م ؛ فكان خط الحركة الشعبية من الدعم والتأييد الداخلي منها كبيرًا وهي تحقق تمددًا عسكريًا كاد أنْ يصل إلى وسط السودان محدثًا بذلك أكبر الاختراقات للأمن الوطني السوداني في كل أبعاده .

الحركة الإسلامية وانقلاب ١٩٨٩م :

لقد عرَّف نور لينجر الانقلاب العسكري بأنه (عمل متعمد القصد منه تحقيق أهداف محددة مع إعتبار المخاطر التي تحف بهذا العمل) .

أما ويكنج فقد عرفه بقوله (الانقلاب العسكري يعني ببساطة أنَّ القوات المسلحة للدولة معتمدة على إحتكارها لأدوات العنف تقوم بالاستيلاء على سلطة الحكم المدنية ويتم إنجاز هذا الاستيلاء بصورة مفاجئة وغير متوقعة) .

أمَّا عن الحكم العسكري فيرى نور لينجر أنَّ هناك ثلاثة عوامل يجب أنْ تتوافر فيه حتى يطلق عليه لفظ عسكرية حتى وإنْ مضي على إستيلائه على السلطة عشرة أو عشرون عاما وإنْ خلع العسكريون بذاتهم العسكرية وتتمثل هذه العوامل في التالي :

١- إذا إستولى العسكريون على السلطة بواسطة إنقلاب عسكري .

٢- إذا كان كبار الموظفين قد سبق أنْ خدموا وما زالوا مستمرين في الخدمة بالقوات المسلحة.

٣- إذا إعتمد الحكام على القوات المسلحة في الاحتفاظ بالسلطة بينما يلعب المدنيون أدوار ثانوية[1] .

(١) عبد الرازق الفضل عبد الرءوف ؛ الدور السياسي للعسكريين بالسودان ١٩٨٠م ؛ ١٩٩٥م ؛ بحث ماجستير ؛ جامعة الخرطوم ؛ معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ؛ جامعة الخرطوم ؛ ص ٢١٦ .

أمَّا مشروعية الانقلاب العسكري فقد أشار إليها الكاتب عثمـان عبـد عثمـان مبينًا موقف الشريعة الإسلامية من عدم مشروعية الأنظمة العسـكرية بحسـبان أنَّ الانقلاب العسكري ما هو إلَّا وسيلة إستيلاء بعض الضباط على الحكم السياسـي في الدولة وقد تشاركهم في ذلك جماعة سياسية محددة في التآمر الانقلابي الـذي لا مبرر له إطلاقًا وهذا ما يتنافى مع المثل العليا التـي دعـي إليهـا الـدين الإسـلامي الحنيف بحيث تفتقد الشورى ؛ كما أنَّ المبررات التي يتذرع بها الانقلابيـون عـن فساد وغيره لإغتصـاب السـلطة سـواء كـانوا مـن القـوات المسـلحة أو الجهـاز التنفيذي هذا موضوع يقرر فيه العلماء وأهـل الـرأي مـن ممـثلي الشـعب وليسـوا موظفو السلطة و (العسكرتارية) ومدعاة ذلك أنَّ العسكريين ما هم إلا عبارة عـن مجموعة تم تحديد أهدافها من خلال الدسـتور والقـانون وتـم إعـدادهم لـذلك تنظيمًا وتدريبًا من أجل حماية الوطن والذود عن حياضه ورد العدوان وذلـك مـن أجل الحفاظ على أمنه الوطني وسلامة سـكانه ومـوارده الإسـتراتيجية ؛ هـذا مـع اختلاف الفارق العددي بين الضباط الذين يستولون على السـلطة بـالقوة وممـثلي الشعب من البرلمانين الـذين يـتم إختيـارهم مـن الشـعب قناعـة للقيـام بواجـب الشورى والمراقبة والمحاسبة للسلطة الحاكمة بإسم الشعب والذي هو صـاحب السيادة والسـلطات ولـيس الانقلابـين الـذين يقـودون الانقلابـات العسـكرية في بلدانهم ويقوضون النظم المنتخبة بواسطة الشعب ؛ ولنا قـدوة حسـنة في الرسـول صل الله عليه وسلم فنجده قد أرسى لنا مبدءًا إسلاميًا في شأن الحكـم حسـم مـن خلاله عدم أحقية أيَّ فئة أو جماعة مسلمة من الاستيلاء عـلى الحكـم دون دسـتور وقد تمثل ذلك في إنَّ الدول المسلمة تنشأ بدسـتور يوافـق عليـه الشـعب بأغلبيـة وكان ذلك عمليا عند إعلان أول دستور مكتوب شهده التاريخ السياسي الإنساني ذلكم هو دستور صحيفة (المدينة) والذي وضع القواعد لإنشاء الكيان السياسي للمسلمين وغير المسلمين جاءت في ظله تسمية سكان الدولة الوطنيـة الإسـلامية (بأهل الصحيفة) وهو دستور وضعي صاغه الرسول صل الله عليه وسـلم دون أنَّ يأخذ من الآيات القرآنية شيئًا ليكون ذلك خاضعًا لحاجيات وظروف كل مجتمـع

إسلامي يسكن في بيئة معينة ؛ ثم جاءت مشروعيته من خلال منهج شوري ديمقراطي فريد حين قدمه الرسول الكريم على سكان المدينة من اليهود والمسلمين فكان إجماع الموافقة عليه لتتحد بذلك ركائز الحكم في الإسلام وتجلت مبادئ الشورى كما يقول الله عز وجل في كتابه الكريم ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[(١)] وهو ما يؤكد ديمقراطية الحكم في الإسلام المسنودة بالدستور النابع من الشعب صاحب الحق إستخلافًا لله في الأرض وتعميرًا لها كتعبير صادق عن هذا المبدأ الأصيل والذي يعضضه ولاء المحكومين للحاكم طاعة لله فيما لا يخالف الشرع والعرف والنظام العام بحيث يتأتى من هذه الطاعة الاستقرار كأهم عامل مطلوب لبناء الدولة أو الأمة وتحقيق أمنها تكاملاً مع تطبيق حقوق الإنسان من دون تمييز بدين أو عرق أو لون أو ثقافة أو أغلبية ؛ وذلك تأكيدًا لمبدأ العدل والمساواة ؛ عليه فالانقلاب العسكري يمثل الدكتاتورية في أبهي صورها ليكون فيها نظام الحكم نظامًا سياسيًا تتسلط فيه شخصية الفرد أو مجموعة الانقلاب على أمور الدولة من دون أنْ تضبطها رقابة شعبية حيث تطغى فيها روح الاستبداد إطلاقًا لسلطات الفرد الواسعة في ظل هذه المعطيات من حيث مفهوم الانقلاب العسكري وعدم مشروعيته الدينية وفي إطار السمات السالبة للحكم الدكتاتوري لأنه لم يشمل جميع فئات المجتمع بحيث تكون نتائجه الكارثية هي (القهر وكبت الحريات وتكميم الأفواه والاضطهاد) كصفات وأفعال لم تقرها الشرائع السماوية ولا أي قانون وضعي بل هي تحرمها وذلك تقديسًا لحرية الإنسان وكرامته والتي تتجاوز الأجهزة الأمنية ضوابط التعامل معها ولا يصبح للحقوق الدستورية والقانونية أي إعتبار في ميدان عملها الأمني لتحقيق الأمن السياسي للنظام إنتهاكًا لحقوق الإنسان وتهديدًا للأمن الوطني والأمن الاجتماعي وإسقاطًا لكل مزايا الديمقراطية في بلد لن يتحقق فيه الإجماع الوطني إلاَّ باتخاذها منهجًا للحكم نظام تمتحن فيه كرامة الإنسان الذي كرمه الله عز وجل من فوق سبع سماوات يقول

(١)سورة الشورى ؛ الآية ٣٨ .

الله تعالى في محكم تنزيله وآصفًا تكريمه للإنسان أيِّ كان نوعه أو لونه أو توجهه العقدي أو السياسي أو انتمائه الاثني أو الاجتماعي أو الجهوي :-

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[1].

لقد نفذت الجبهة الإسلامية القومية السودانية إنقلابها والتي سمته تمويها منها: (بثورة الإنقاذ).

فقد وئدت الديمقراطية الثالثة والتعددية الحزبية السودانية ١٩٨٦م في مهدها الأول في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م فما هي حقيقة الانقلاب ؟ وهل الجبهة الإسلامية تقف ورائه ؟؟؟ جاء الانقلاب جبهويًا إسلاميًا خالصًا تخطيطًا وتنفيذًا وأنَّ ألبسه القائمون على أمره جلبابًا ليس جلباب الجبهة القومية الإسلامية السودانية عند عهده الأول إخفاءًا وخداعًا من جماعة تحمل الإسلام فكرًا وقولًا من دون أنَّ تعمل به وبمقتضاه ؛ والدليل على ذلك ما قاله مفكر ومخطط الانقلاب والأمين العام للجبهة القومية الإسلامية السودانية وقتها الدكتور حسن عبد الله الترابي والذي قال بعضمة لسانه عندما سئل عن الانقلاب ودور الحركة الإسلامية السودانية فيه بقوله (سلمته بيان الثورة ليذهب هو إلى القصر رئيساً وأذهب أنا إلى سجن كوبر حبيسًا) ثم تأتي إعترافات كوادر الجبهة القومية الاسلامية السودانية تباعًا من العسكريين والمدنين وتجلى ذلك في أبهي صوره كما أشار إلى ذلك دكتور عبد الرحيم عمر محي الدين في مؤلفه الشهير والذائع الصيت (الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى) وهو من كوادر الجبهة الإسلامية القومية المعتدلين متحدثاً في سفره القيم عن فتنة الاسلامين في السلطة بدءًا بمذكرة العشرة الشهيرة التي بموجبها تم إبعاد الترابي من مراكز إتخاذ القرار إلى مذكرة التفاهم التي وقعتها مجموعة ينتمون للترابي فكرياً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الدكتور جون قرنق (الفريق أول مهندس عبد الرحيم

(١)سورة الإسراء ؛ الآية ٧٠ .

محمد حسين ليس دقيقًا في نفيه إشتراك مدنيين في ليلة تنفيذ الانقلاب ؛ فقد كان لكوادر الحركة الإسلامية ذات الاختصاص دورًا كبيرًا وفعالاً قبل قيام الثورة وبعدها وهذا ما أكده الأستاذ الراحل ياسين عمر الإمام والذي أفاد بأنَّ عددًا من الأخوان المدنيين قد إرتدوا الملابس العسكرية وشاركوا في تنفيذ الانقلاب) [(١)]

أما بخصوص ما ورد في البيان الأول لانقلاب الإنقاذ من قبل القوات المسلحة السودانية وهي تقوم به يدفعها إلى ذلك أسباب التدهور المريع الذي يعيشه السودان والديمقراطية المزيفة والمؤسسات الدستورية الفاشلة وإرادة المواطنين المغيبة ؛ وضياع الوحدة الوطنية وتزايد النعرات العنصرية والقبلية وإهمال إعداد القوات المسلحة لمواجهة التمرد ؛ مع التدهور الاقتصادي وإنهيار الخدمات وتعطيل الإنتاج وتوقف المشاريع الحيوية وإستشراء فساد المسئولين وإنهيار الخدمة المدنية بأسباب الولاء الحزبي والمحسوبية ليتقدم الفاشلون أضف إلى ذلك إهمال تنمية الأقاليم وضعف العلاقات الإقليمية والدولية وعزلت السودان عربيًا وإفريقيًا ؛ فلا شك يقع في تحميل القوات المسلحة السودانية مسئولية الانقلاب ومن بعد جريرته ؛ وهي ليست كذلك إذ أنَّ الانقلاب كما أتضح هو صنيعة الجبهة القومية الإسلامية السودانية والتي إستغلت فيه قوات الشعب المسلحة السودانية خدعة وتضليلاً من خلال بعض كوادرها العسكرية المنتمية للمؤسسة العسكرية فكانت مشاركة بعض المجموعات من وحداتها في الانقلاب الذي وقع في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م ثم أنَّ حديث قادة الجبهة الإسلامية القومية السودانية عن الانقلاب وكأنه وليد الموقف السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والذي صاحب مسيرة الفترة من الانتفاضة في ابريل ١٩٨٥ وحتى الانقلاب ليلة ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م لعله قول يفتقد إلى المصداقية والتي يدعو إليها الدين الإسلامي الحنيف ؛ إذ تثبت أقوال كوادر الجبهة الإسلامية القومية أنَّ فكر ومنهج الحركة الإسلامية المتدثر بقيم الإسلام قد كان فكرًا إنقلابيًا سلطانيًا

---

(١) عبد الرحيم عمر محي الدين ؛ الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى ؛ دمشق ؛ مطبعة دار عكرمة ؛ ٢٠٠٦م ؛ ص ١٦٧ .

سلطويًا إنكفائيًا ومنذ عهد باكر .

ويؤكد ذلك ما قاله وقتها اللواء عبد الرحيم محمد حسين وهو يعد من أبرز كوادر الجبهة الإسلامية القومية السودانية من العسكريين عند إجابته على سؤال الدكتور عبد الرحيم عمر محي الدين (من كان منكم من المدنيين الذين باشروا معك العمل ليلة التنفيذ ؟) فأجاب عبد الرحيم قائلا : (منذ العام ١٩٧٤م مرى على هذا العمل أكثر من عشرة أعوام والحقيقة تقال فقد تولى العمل المباشر الدكتور عوض الجاز تحت الإشراف المباشر للأستاذ على عثمان محمد طه ومعه شباب آخرون في شكل مجموعات مباشرة معه لكن الأساسين في هذا العمل فهم عوض الجاز والفشاشوية) لذلك فلتسقط دعاوى إستبعاد العنف كوسيلة للتمكين من نهج ومفهوم الحركة الإسلامية السودانية .

الدولة الدينية وغياب إستراتيجية مقاومة التمرد :

عقب إنقلاب الحركة الإسلامية السودانية على الشرعية الشعبية المنتخبة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م أصبح السودان يتأسس على منهج الدولة التي يطبق فيها السياسي أهدافه وهذا هو الهدف الذي بموجبه إستولت الحركة الإسلامية السودانية به السلطة بقوة السلاح لأجل تحقيقه مستقلة في ذلك ميكافيلية غير مسبوقة في السياسة السودانية ؛ بحيث إستغلت القوات المسلحة كمظلة وغطاء لترتكب أحد أكبر أخطائها الإستراتيجية حين قامت بانقلابها العسكري المشئوم عشية الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م وبه فقد وئدت الديمقراطية والتي هي وإنْ كانت في أضعف وأوهن حالتها ولكنها ستظل أفضل وأحسن بألف مرة فيما وصلت إليه الحال السياسية في السودان اليوم ؛ إلاَّ أنَّ قراءة الواقع السياسي السوداني والمتفرق بين مشاكل القوى السياسية المتصارعة والقضايا الداخلية التي يعيشها السودان ضعفًا وهوانًا إقتصاديًا وتنمويًا وإجتماعيًا مع قضية السودان الأولى (قضية جنوب السودان) تؤكد أنَّ السبيل الوحيد لاحتواء كل ذلك لن يتحقق إلاَّ من خلال إجماع وطني ديمقراطي يتم التوافق والتواثق فيه من جميع القوى

السياسية عبر إستراتيجية وطنية يتم عبرها صون الوحدة الوطنية والمحافظة على الأمن الوطني السوداني ؛ وهذا الأمر ما فشلت فيه حكومة (الانقلاب) الجبهة الإسلامية من تحقيقه وإنْ كان التأييد لها وآسعًا لحظة ميلادها مستبشرين بها المواطنين في إنقاذ حقيقي للسودان[1] ولكن سرعان ما تلاشى هذا التأييد وضعف حينما إكتشف المواطنين الخدعة التي غطت بها سوءة إنقلابها لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي ضدها ؛ وهي ما تزال في بواكير أيامها بحسبان أنها لا تمثل إلا نظامًا دكتاتوريًا متسلطًا يتدثر بالدين الإسلامي ولكنه لا يطبقه .

أمَّا الخطأ الإستراتيجي الأخر الذي لم تحسب ويحلل معطياته قادة الحركة الإسلامية السودانية بطريقة علمية آخذة بكل أبعاده الفكرية والأيدلوجية وعناصره الداخلية والإقليمية والدولية في كيفية معالجة قضية جنوب السودان من خلال الحوار والتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تحقيقاً للأمن والاستقرار والسلام المستدام ؛ وكان للجبهة الإسلامية فهمًا مسبقًا ودراية تامة بالمنهج الفكري العلماني للحركة الشعبية لتحرير السودان كما إنَّها تدرك الأهداف الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الشعبية ؛ والتي من ضمن مفاهيمها الفكرية بأنها لا تؤمن بعلاقة الدين بالدولة ليكون إلغاء الشريعة الإسلامية والتي أصبحت الصخرة التي تكسرت عليها كل مبادرات السلام السابقة بما في ذلك مبادرة الجبهة الإسلامية القومية والتي قامت بتسليمها عبر وفودها بكل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا وإنجلترا مع إتصالاتها الدائمة بممثلي الحركة الشعبية والتي قدمت طرحها والذي عرف ميثاق السودان الجديد[2] كما أنَّ الحركة الشعبية وهي تقود هذا الصراع المسلح فقد تجاوزت بذلك النظرة التقليدية للصراع الجنوبي الشمالي لتجعل منه صراعًا يشمل جلَّ أقاليم السودان بحسبان أنها تعاني من ذات

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٣٥ .
(٢) محمد محمود جماع ؛جنوب السودان الأزمة الحالية والمستقبلية ؛ الأكاديمية العسكرية العليا ؛ ٢٠٠٠م – ٢٠٠١م ؛ ص ٨٣ .

مشاكل التهميش والتي يقاتل من أجلها إقليم جنوب السودان بحيث يرى قائد الحركة الشعبية ومؤسسها الدكتور الراحل جون قرنق أنَّ الوحدة الوطنية السودانية الحقيقية يجب أنْ تقوم على أساس التنوع التاريخي والمعاصر برؤية لمفهوم (السودان الجديد) والذي تبنى الدعوة له والتخطيط لبنائه إستيعابًا لكل الماضي السوداني الجميل منذ نشأة دولة السودان القديم وبكل تاريخها ومعالمها دخولاً بذلك للحاضر والمستقبل بناء لدولة السودان العصرية من خلال الاستيعاب الفاعل لكل قومياته إثنيًا وثقافيًا ؛ وتجاوزًا لسودان ما بعد الاستقلال والذي نشأ على شوفينية أثنية ودينية كما يرى ذلك العقيد الراحل الدكتور جون قرن رئيس الحركة الشعبية[1] في ظل هذه المواقف المتأرجحة أبدت حكومة الإنقاذ الوطني اهتمامًا كبيرًا وهي في أيامها الأولى من إستيلائها على السلطة بمشكلة جنوب السودان فأرسلت وفودها للتفاوض مع رؤساء دول وحكومات وخاصة دول الجوار ذات العلاقة والتأثير بمشكلة جنوب السودان كإثيوبيا ونيجيريا ؛ وكان الحوار مع الحركة الشعبية بدأ منذ أغسطس ١٩٨٩م ثم تلي ذلك مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام كما أنَّ الترتيبات العسكرية تسير هي الأخرى جنبًا إلى جنب لإدارة الصراع المسلح مع الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان الأقوى محققًا إنتصارات باهرة ومتتالية على القوات المسلحة السودانية ويعتبر ذلك تهديدًا على الأمن الوطني السوداني حين قيام إنقلاب الإنقاذ يسير متزامناً مع ذلك التخطيط لإعداد القوات المسلحة السودانية تنظيماً وتدريبًا وتسليحًا وأعدادًا معنويًا ونفسيًا هذا مع القيام باستنفار الشعب السوداني ليتم تجميع كوادر الجبهة الإسلامية القومية من الشباب والطلاب والمهنيين تحت هذا الغطاء وتدريبهم وتعبئتهم بمراكز تدريب القوات المسلحة السودانية وبعض المعسكرات الأخرى التي وضعت تحت رعاية القوات المسلحة والقيام بإسنادها في وآجباتها القتالية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان عند الحملة العسكرية

(١) الواثق كمير ؛ جون قرنق؛ رؤية السودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية ؛ رؤية للنشر والتوزيع ط ١ / ؛ ٢٠٠٥م ص ٧٠ .

والتي عرفت حينها :

(بصيف العبور) في العام ١٩٩٢م ومع ذلك في أثناء هذه التجهيزات العسكرية دعت الجهات النافذة في الإنقاذ إلى إحياء سنة فريضة الجهاد لتكون العقيدة القتالية التي ستقاتل بها عدوها الحركة الشعبية لتحرير السودان ومن يوالونها .

فالعقيدة العسكرية في تعريفها : هي مجموعة من المبادئ والأفكار والاتجاهات التي يعتنقها أفراد الجيش فيما يتعلق بالقضية التي يحاربون من أجلها أيِّ أنَّ عقيدة القتال تتعلق بالجانب المذهبي أو المعنوي[١] ولذلك تسمى بالعقيدة المعنوية أو الروحية وقد حملت خطب التعبئة والتحريض على الجهاد التي قام بها رئيس وأعضاء مجلس قيادة ثورة (الإنقاذ الوطني) حقيقة ذلك بحيث نجد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة اللواء الراحل الزبير محمد صالح في أحد خطبه محرضًا مجاهدي الدفاع الشعبي يوم تخرجهم قائلا (نحن الآن في عهد الإنقاذ وفي عهد نكران الذات والتضحية والتوجه لله سبحانه وتعالى) ثم قائلا في إحدى مناسبات الحشد العسكري مخاطبًا قوات الدفاع الشعبي بمحافظة الضعين وقتها والتي كانت في إستعداد لتتوجه إلى جنوب السودان بقوله (الجهاد في السودان ليس قاصرًا في القتال في مواقع العمليات العسكرية بل إنما أعلناه جهادًا في المصانع والمكاتب والمزارع)[٢] .

في الثاني عشر من فبراير ١٩٩٢م بدأت عمليات صيف العبور بوداع الفريق الركن عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ والقائد العام لقوات الشعب المسلحة السودانية لهذه القوات وكتائب المجاهدين بملكال تعلوها صيحات الجهاد تكبيرًا وتهليلاً مكلفًا إياها بمهمة قوات (الخوارج وكسر

---

(١) بشير محمد بشير ؛ الزبير محمد صالح ؛ الشهيد الأمة ؛ الخرطوم ؛ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ؛ ٢٠٠٠م ؛ ص ١٢٥ .

(٢) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٣٨

شوكتها) وبحسب الأعداد الهائلة إستطاعت هذه القوات أنْ تحقق مهمتها بنجاح وتنتهي حملة صيف العبور والتي أخذت وتحولت إلى مفهوم جديد مفهوم (الحرب الدينية) إجتماعي وذلك إنطلاقاً من حجم التعبئة الجهادية والروح الاستشهادية التي صاحبتها والزخم الاجتماعي الذي ساندها ؛ وكان يمكن أنْ تعمل حكومة الإنقاذ من خلال التفاوض والحوار وتأتي بالسلام من دون أنْ تدمر الخوارج أو تكسر شوكتهم تحقيقًا للأمن وسلامة المجتمع ؛ وذلك بسبب خطأ إستراتيجي فادح صاحب التخطيط والأعداد لصيف العبور والتي كان لتدخل السياسيين من كوادر الحركة الإسلامية دورًا بارزًا فيه وذلك لعدم إدراكهم لماهية إستراتيجية المقاومة لمثل هذا النوع من الحروب وكان تأثيرهم وآضحًا في التخطيط والقرار القيادي العسكري الإستراتيجي ؛ وهذا أدى إلى عدم تطبيق مفهوم إستراتيجية مقاومة التمرد ؛ والتي إستخلصها الفكر والعلم العسكري وتم إستخراجها من التجارب والخبرات المستوحاة من الدروس المستفادة من إدارة الصراع المسلح الذي تم في مثل هذا النوع من الحروب وإدارتها والتي جاءت بأكثر من إسم (حرب العصابات ، الحرب الثورية) والتي يصعب حسمها عسكريًا أو يتحقق فيها الانتصار الكامل بالوسائط العسكرية المعروفة والمتعددة وحدها لذلك فإنَّ الانتصار فيها أو إحتوائها ظل مشروطًا بتبني إستراتيجية وطنية لمقاومتها تتطلب الشروط الآتية :-

١- أنَّ تدرك القيادة العسكرية العليا وهي تخطط لإدارة الصراع المسلح في مثل هذا النوع من أنواع الحروب ذات الخلفية والطبيعة السياسية لأسباب قيامها والموقف السياسي للدولة لأنَّ مقاومة مثل هذه الحروب عادة ما ترتبط الأهداف العسكرية فيها بالمتطلبات السياسية للدولة ومن ثم فإنَّ النجاح فيها يتطلب إعداد خطط وبرامج سياسية وإقتصادية وإجتماعية ونفسية وإعلامية ؛ تبدأ وبتزامن توقيت تنفيذها مع بداية العمليات العسكرية وتتصل بعد إنتهائها .

٢- يتداخل مع ما سبق التخطيط المتقن والهادف لإستيعاب المواطنين في

مناطق العمليات العسكرية وكسب تأييدهم بهدف حرمان حركة التمرد من الحصول على السند الشعبي والتي عادت ما تستغل السخط الجماهيري من السلطة القائمة والإحساس بالظلم الاجتماعي وضعف التنمية لتحويل تأييد الجماهير لمصلحتها .

٣- أنْ يتم التخطيط وإدارة عمليات مقاومة عمليات مقاومة التمرد بصورة مشتركة عبر لجان عمليات مدنية / عسكرية وبسيطرة مركزية مع إعطاء الأهداف السياسية الأسبقية الأولى من أجل تحقيق الهدف الوطني المنشود[١] .

فقد أدى خطأ التخطيط هذا مع عدم إستغلال ما تحقق من نجاح عسكري سياسيا لسحب التأييد الإقليمي والدولي للحركة الشعبية لتحرير السودان ومع الروح الدينية الجهادية التي سبقت وتلت عمليات (صيف العبور) والتي دعمها حقيقة ظهور الانقلاب وإنتمائه للحركة الإسلامية السودانية وإعلانهم تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ؛ كل ذلك أدى إلى قراءة جديدة للمشهد السياسي السوداني المأزوم مع توجهات سلطة الإنقلاب في إطار المصالح الإستراتيجية الإقليمية والدولية والتي بدأت تتخوف منها دول الجوار ومن مناصريها من دول العالم والنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية تأثير النظام الإسلامي الجديد وما تشير إليه شعاراته من إمكانية التمدد خارج حدود السودان لكل من أفغانستان وطالبانها وملاليها وإيران (آيات الله) مصحوبًا بذلك حديث الترابي عراب النظام لإحدى الصحف الإيرانية بقوله (إنَّ السودان أصبح جمهورية إسلامية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ؛ كان ذلك فيما يتعلق بتطبيق الأوامر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ففي الوقت الحالي يسود الإسلام الحكم كما تسود القيم الإسلامية المجتمع)[٢] كل ذلك

(١)منصور خالد ؛ السودان أهوال الحرب وطموحات السلام ؛ قصة بلدين ؛ لندن ؛ دار تراث ؛ ٢٠٠٣م ؛ ص ٤٤٣ .

(٢) عبد الرحيم عمر محي الدين ؛ مرجع سابق ؛ ص ٢٠٨- ٢١٣ .

أدى إلى بناء الجيش الشعبي تنظيمًا وتدريبًا وتسليحًا متطورًا ووجدت الحركة الشعبية دعمًا ماديًا وعينيًا من كل الدول المجاورة للسودان ذات العداء للإسلام السياسي ودعمًا كبيرًا من الدول العظمى وخاصة الدول التي لديها عداء مع الإسلام السياسي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي وضعت إستراتيجية لإسقاط نظام الإنقاذ ذو التوجه الحضاري من خلال دعم دول الجوار ماديًا وعسكريًا بحيث كانت عملية الأمطار الغزيرة الشهيرة والتي بدأت يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥م بقيادة الحركة الشعبية مدعومة بقوة من قبل الدول من الجهة الجنوبية عبر أوغندا ؛ لتبدأ بذلك أخطر مرحلة من مراحل تهديد الوحدة الوطنية السودانية والأمن الوطني السوداني فكانت الانتصارات تلو الانتصارات التي حققها الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن ثم السيطرة على كثير من المواقع العسكرية الحدودية السودانية جنوبًا وشرقًا مع إثيوبيا وإريتريا تقدمًا نحو العمق تدعمها المنطلقات الفكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان تعثرت بذلك مبادرات السلام من قبل ومن بعد ذلك مع إزدياد ضعف النظام السوداني بعد ما إشتدت عليه الضغوط الدولية ؛ حتى جاء إنشقاق الحركة الإسلامية متجزئة ما بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي مفاصلة أدت إلى (علمنة) ما عرف بالمشروع الحضاري وإنتهاءًا بذوبان حالة التشدد الديني إنفراجًا في مسارات التفاوض فيما يتعلق بمشكلة جنوب السودان .

المؤتمر الوطني وحل الحركة الإسلامية :

كانت الحركة الإسلامية السودانية تدرك يقينًا بأنَّ إنقلابها المستتر سوف يجد له في بداياته تأييدًا من الشعب السوداني والذي كان مترقبًا لأي تغيير سياسي يمكنه إحتواء ومعالجة حالة التدهور الأمني والاقتصادي والضعف في الأداء السياسي والمناكفة الحزبية التي صاحبة الحزبين الشريكين (حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي) وحالات من الخلافات التي كانت تضرب بإطنابها في الساحة السياسية السودانية في تلك الحقبة ؛ ولكن العبء الأكبر يقع على عاتق حزب الأمة

باعتباره أكبر حزب نال أصوات برلمانية في الانتخابات الحرة والنزيهة في العام ١٩٨٦م ؛ وعلى الرغم من توقع التأييد هذا إلَّا أنَّ الجبهة الإسلامية القومية السودانية لم تكن دقيقة في تقيمها وتقديرها ولم تأخذ بعلم التنبوء حساب لمالأت هذا التأييد وإستمراريته وديمومته فكانت أول حالات الرفض للإنقلاب وتلك التي أعلنتها الأحزاب السياسية السودانية في تلك الفترة ثم عدم تأييده من الحركة الشعبية لتحرير السودان ؛ خاصة وأنَّ الحركة الإسلامية كانت تمثل الحجم الثالث من حيث القوة السياسية الانتخابية لنواب البرلمان عند تاريخ إنقلابها على السلطة الشرعية .

لقد سعت الحركة الإسلامية السودانية بكل قوة وهي تواجه مع بداية إستيلائها على السلطة بالعنف سبيلاً لبناء دولة الدين والدولة إلى البحث عن السبل التي تكسبها التأييد السياسي الشعبي من قبل جماهير الشعب السوداني الغفيرة تؤدي إلى الإقناع بمنهجها الشوري والديمقراطي فتبنت الحركة الإسلامية فكرة المؤتمرات بدءًا بمؤتمر (الحوار) حول قضايا السلام والمؤتمر الاقتصادي والمؤتمر السياسي حاشدة لهذه المؤتمرات أفضل الخبرات الأكاديمية والسياسية من كل ألوان الطيف السياسي ومن الذين إنقلبت عليهم وإنْ كان الاختيار لهم تم خارج عضويتهم الحزبية ؛ إذ أنَّ كل الأحزاب السياسية قد تم حلها وجمد نشاطها السياسي عند إعلان الانقلاب وتفعيل قانون الطوارئ في كل أرجاء السودان وكان الغرض من هذه المؤتمرات توجيه رسالة مفادها بأنَّ النهج الذي تنتهجه الحركة الإسلامية في الحكم هو منهج الشورى والديمقراطية ؛ بعدما سحقت الحركة الإسلامية مئات المعارضين والمخالفين الرأي لها وذلك بغرض معالجة قضايا السودان إستقطابًا لأعضاء المؤتمرات هذه وكانت بذلك قد خرجت من ضيق وسع الجبهة القومية السودانية والتي لن تستطيع أنْ تحقق الإجماع حولها وبما يمهد لها الاستقرار لحكم السودان إلي سعة فكرة المؤتمرات الشعبية والتي أخذت نظريتها من فكرة اللجان الثورية الليبية والتي جاء بها النظام الليبي

كأسلوب بديل للعمل السياسي السابق والذي كانت تتصارع من خلاله الأحزاب السياسية هناك ؛ بحيث تعتبر الديمقراطية منظومات ديمقراطية شعبية سياسية يؤسس عليها الحكم والتي قبل أنْ تأخذ حظها من التطبيق العملي تجربة وتقييماً فقد تم إستبدالها بالمؤتمر الوطني والذي جاءت فكرته على ذات مفهوم الاتحاد الاشتراكي لعهد سلطة حكم جعفر محمد نميري في غالبيتها باعتباره تنظيماً يستوعب في داخله كل ألوان الطيف السياسي السوداني التي كانت لها محاذير ورأيا سالباً تجاه فكر وتوجهات الجبهة الإسلامية القومية السودانية .

في خضم ذلك وبخطوة سياسية جريئة غير مسبوقة قامت الحركة الإسلامية بتكوين المؤتمر الوطني وذلك لإقناع المواطنين بأنَّ هناك إنفتاحًا وإنفراجًا سياسيًا جديدًا يهدف إلى إستيعاب المواطنين من غير كوادر الحركة الإسلامية للحزب الجديد ويعتبر ذلك إنهاءًا تدريجيًا لدور الحركة الإسلامية (السياسي) كما صرح بذلك رئيس مجلس شوراها آنذاك إبراهيم أحمد عمر وحصرًا له عبر ما عرف : (بالكيان الخاص) والذي حدد مهمته في القيام بتربية وأعداد كوادر الحركة الإسلامية بعد أنْ تم حلَّ الحركة الإسلامية السودانية بقرار من مجلس شوراها[1] ولعل ما تم يمثل خدعة سياسية وتضليل يؤكده قسم بيعة المؤتمر الوطني والذي جاء نصه كما يلي :

(الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الخاتم الأمين أعاهدكم على شرعة الإيمان والإسلام ؛ إتباعًا لكتاب الله وسنة الرسول أواليكم في صف المؤتمر الوطني لبناء المجتمع إعتصامًا بحبل الله وقيامًا بنشر الدعوة والسعي والجهاد لتمكين الدين في الحياة كافة والشعائر والأخلاق والمعاملات والثقافة والمعايش والسياسة ؛ وأبايعكم في سبيل الله ؛ ألَّا أفارق أمر الجماعة سمعًا وطاعة في المنشط والمكره ما لم أؤمر بمعصية الله وأحالفكم على الولاء وفاء

(١) وثيقة بيعة الكيان الخاص ؛ الحركة الإسلامية عقب المفاصلة الشهيرة للترابي ومجموعته وعمر البشير ومجموعته .

وأخوة ونصيحة وشورى ؛ متجردًا من العصبيات الأهلية ومن الحزبيات السياسية ومن الشبهات الطائفية ؛ إلاَّ طريق الله المستقيم يسرًا أو عسرًا وألاَّ أخـون تكاليفـه مهما لزم الصبر على البلاء ؛ أشهدكم على ذلك والله على ما أقول شهيد).

إذن هو ذات قسم الحركة الإسلامية والذي أدى إلى رؤى إختلافية وخلافية حادة ما بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الوطني الشعبي عندما حدث الانشقاق الشهير بحيث يرى هؤلاء الاخيرون بأنَّ الرئيس البشير قد خان العهد وناصره آخرون وهكذا كان حلَّ الحركة الإسلامية السودانية وكان خصماً عليها وعلى مشروعها الحضاري للحكم وإيجابًا بحيث أدى ذلك إلى الانفتاح السياسي ورؤى جديدة لإدارة أزمة جنوب السودان من خلال التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ؛ وذلك ما أكدته الأحداث المتلاحقة والمتسارعة من خلال تداعيات الانقسام ما بين المؤتمرين الوطني والشعبي .

التناقضات الفكرية لنظام الإنقاذ ودستور١٩٩٨م :

يمثل الدستور الوثيقة الجامعة لمنهج الدولة والفيصل الذي يتحاكم عليه أمة تلك الدولة أو الإقليم أو المنظمة وبه تدير شؤونها الداخلية ؛ بل يمثل الدستور الدولة ذاتها ؛ لكن نجد حكومة الحركة الإسلامية السودانية قد قامت بعض مضي أحدى عشرة عاما من حكمها الذي كانت آلياته الحديد والنار وبيوت الأشباح إلى إستصدار دستور في العام ١٩٩٨م .

لكن كان الهدف الإستراتيجي من الدستور هو تثبيت حكمها وكذلك لكي تقنع الشعب السوداني بأنها قد تنازلت طواعيةً أو غيَّرت سياساتها القائمة على العنف وإنتهاك لحقوق الإنسان ودولة دينية إلى دولة تحتكم إلى المواطنة والعدالة والمساواة بحيث تم تجاوز تأسيس الدولة على المفهوم الديني من خلال دستور ١٩٩٨م ولعل مرد ذلك الأمر إلى ما أصابها وأصاب سلطانها من سلبيات كثيرة لا تحصى ولا تعد في إستراتيجياتها الخاصة ببناء الدولة ومفهوم الدولة مصحوبة مع

الفشل الذريع الذي لازم سياساتها (السياسية والعسكرية) في إيجاد حلول ومعالجة ناجعة لمشكلة جنوب السودان ثم سعيها الدؤوب لإثبات أنها تسير نحو تطبيق الديمقراطية تحولًا من سلطة الثورة إلى سلطة الشعب أو (الجماهير) والتي جاءت فكرتها الجهنمية على منهج (التوالي) المؤسس على الشورى كما تم تحديد ذلك في الدستور بحسبان أنَّ أيِّ دستور في الدولة يمثل (البوتقة) التي تستوعب كل القضايا الوطنية والرؤى الفكرية والسياسية والاجتماعية ونهج الحكم والقضايا المتعلقة بالأقليات وحقوقها ؛ ومن ثم يقوم هذا الدستور بصهر كافة هذه العناصر ويحبكها لتصبح كالروح في الجسد الوطني موحدة كيانه وشعبه ومواطنيه .

فقد حدد دستور ١٩٩٨م طبيعة الدولة السودانية وعرفها بأنها (وطن وآحد جامع تكوَّنه الأعراق والثقافات وتتسامح فيه الأديان والإسلام دين غالب السكان وللمسيحية والمعتقدات العرفية الأخرى أتباع مقدرون ؛ وتحكم على مبدأ النظام الاتحادي ؛ من خلال سلطة مركزية وأخرى ولائية ترتكز على قاعدة الحكم المحلي إقتسامًا للسلطة والثروة بعدالة .

من هذا السياق يظهر أنَّ سلطة الإنقاذ الانقلابية ١٩٨٩م وحزبها المؤتمر الوطني تريد أنْ تستوعب قضية الجنوب من خلال أبعاد المفهوم الديني من الدستور إذ لم يرد ذكره بصورة مباشرة تفادياً عن مفهوم الدولة الدينية الذي ظلت الحركة الإسلامية تدعو له وتؤكده منذ عهد الانقلاب مستبدلة بذلك الدولة المدنية ثم زادت في ذلك بإدراج إتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧م الموقعة مع فصيل الدكتور ريك مشار المنشق وقتها من الحركة الشعبية لتحرير السودان كجزء من الدستور تحت مظلة المرسوم الدستوري السابع عشر والتي جاء الدستور مسايرًا لمعظم نصوصها وبنودها وكانت الحركة الإسلامية وآضعة في حساباتها بأنَّ الذي تم سوف يؤدي إلى إستيعاب الحركة الشعبية لتحرير السودان والفصائل الجنوبية الأخرى إستيعاباً يؤدي لحل مشكلة جنوب السودان[1] على

(١) جمهورية السودان ؛ وزارة العدل ؛ دستور جمهورية السودان ١٩٩٨م ص٢ -١٢ .

الرغم من ذلك فقد جاءت فكرة الدستور قاصرة فيما يهدف إليه ولم تكن قدر الطموح المطلوب إستيفائه بحيث كانت معظم مواده ذات صبغة دينية وهو الأمر الذي ظلت ترفضه الحركة الشعبية مرارًا وتكرارًا وفي وضح النهار والمعروفة بتوجهاتها العلمانية (دستورًا ووطنًا) بناءًا للسودان الجديد وهذا ما مثَّل جوهر ومركزية الصراع الفكري بين الطرفين (الحركة الإسلامية والحركة الشعبية) ومن ثم جاءت به الدستور من إنَّ الحاكمية لله خالق البشر وأنَّ الشعب يمارسها عبادة لله جهادًا يدافع به عن الوطن مع إستصحاب العالمين من المسلمين للدين في الدولة و الحياة كتابا وسنة وروحًا في الخطط والقوانين والسياسات والأعمال الرسمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عليه فقد جاء هذا الدستور مميزا لفئة فكرية حاكمة تجاوزًا لحقوق المواطنة التي حددها الدستور عدلاً ومساواة بين المواطنين بلا إستثناء ثم جعل الدستور من بعد ذلك الشريعة الإسلامية والإجماع والعرف مصادر أساسية للتشريع يتم إعتماد نتائجها عبر إستفتاء شعبي ليبرز دور الأغلبية المسلمة التي يمكنها حسم ذلك من دون إعتبار لحقوق الأقليات ليكون الفشل في تحقيق السلام بالجنوب حوارًا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي لا بد لقضية التناقض الفكري للحركة الإسلامية هذه قد عاشتها مع إدراك الآخرين لها من خلال ما ورد في الدستور ثم من ضمنه (ميثاق أهل السودان) ثم ما حمله من قسم عضوية المؤتمر الوطني الذي أعقبه الدستور وأراد أنْ يأتي مخالفًا لمحتوياته علمًا بأنَّ الحزب وسلطة الحكم يمثلان وجهان لعملة وآحدة ليزيد من ذلك إشتداد الحرب وحدَّتها والذي زادها أورًا إنضمام مجموعة الدكتور ريك مشار إليها ؛ حينما أدركت أنَّ تنفيذ إتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧م تمثل حلمًا لن يسعى نظام الجبهة الإسلامية الإيفاء به كل ذلك عجَّل إلى رحيل دكتور ريك مشار ومعه صديقه دكتور لام أكول وإنضمامهما من جديد إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب نقض العهود .

***

تصدع وانشقاقات الحركة الإسلامية السودانية :

عقب مرور عشرة سنوات من حكم الحركة الإسلامية الانقلابي القمعي والتي بدورها جمدت كل الأنشطة السياسية والتنظيمية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وكممت أفواه المعارضين لها ؛ ظهرت مجموعة من صقور الحركة الإسلامية ورفعت مذكرة عرفت بمذكرة العشرة وكان مضمون وفحوى المذكرة تتحدث عن أربعة تحديات متمثلة في ضرورة إعتبار المنهج الشورى والذي بات ضعيفاً يجب أهمية توسيعه وجعله فاعلاً في الشأن العام وإنْ يتم توسيع القيادة وتوحيدها في إطار مؤسسات التنظيم والسلطة مع إعطاء العمل المؤسسي للمؤتمر الوطني في تسلسله الهرمي بعدًا وتقديرًا وتأمين المرتكز السليم لتحقيق وحدة داخلية قوية تحيط الحركة بسياج من القوة ؛ بحسبان أنَّ كل ذلك من مطلوبات عصر العولمة والتي يجب على الحركة الإسلامية السودانية أنْ تعتمد عليها حتى تكون لديها ذات أسلحة العصر التي يحاربها بها أعداءها كما أشارت المذكرة إلى ذلك ؛ لقد أدت مذكرة العشرة إلى إنشقاق الحركة الإسلامية والذي بموجبه أصبح الحزب الحاكم المؤتمر الوطني برئاسة المشير عمر حسن البشير وحزب المؤتمر الشعبي الذي قاد المعارضة تحت إمرة أمينه العام الدكتور الراحل حسن عبد الله الترابي ؛ فالحقيقة المهمة والتي كشف عنها هذا الانشقاق تتمثل في تلاشي أهداف الحركة الإسلامية السودانية ومشروعها الحضاري القائم على إسلامية الدولة ليترك الجانب الفكري وتنسى الثوابت إذ أدى الخلاف الذي تفرقت فيه الحركة الإسلامية السودانية ما بين (وطني وشعبي) إلى ذوبان فكرة علاقة الدين بالدولة وأصبح الخلاف سياسيًا في إطار الحزبين صراعًا حول السلطة والثروة لتكسب دعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان (السودان الجديد) عضوين جديدين كل يدعو إليه ويؤمن بالعلمانية والتي حارباها سويًا طيلة الفترة الماضية قبل الانشقاق والتي إمتدت لعشرات السنين التي سبقت المذكرة حرباً ضروساً فقد فيها السودان أعدادًا كبيرة من الأرواح كما دمرت فيها البنيات التحتية

الأساسية الهشة وتوقفت التنمية تمامًا بسبب تحـول الاقتصـاد السـوداني كلـه إلى إقتصاد داعم للحرب ؛ بل كان الخطر الأكبر فيها ما أحاط بالسودان من مهـددات أمنية كادت أنْ تعصف بوحدته وتفكيكه وكان عراب الحركة الإسلامية ومنظرها وزعيمها الدكتور الراحل الترابي يرى أنَّ العلمانية تمثل ظاهرة غريبة على الإسلام عند مناقشة الدستور الإسلامي في العام ١٩٦٨م فها هو الآن لا يجـد في العلمانيـة ما يضير الإسلام وإنَّ الأحوال التي نبتت فيها بذرة العلمانية لا يوجد ما يماثلها في السودان من حيث وجود الخلافات المذهبية وليؤكد هذا القول من خلال ما جـاء في مذكرة (التفاهم) التي تم توقيعهـا بـين حـزب المـؤتمر الشـعبي مـع الحركـة الشعبية لتحرير السودان في ١٩ يناير ٢٠٠١م والتي جاء فيها (أنَّ السودان متعدد سياسيًا ومتنوع دينيًا وثقافيًا ولا بد من التراضي على عقد إجتماعي جديد لا يسمح بالتميز بين المواطنين على أساس الدين أو اللون أو النوع أو العرق أو الإقليم كما يؤكدان أنَّ حق تقرير المصير حق أنساني مشـروع وإنَّ وحـدة السـودان يجـب أنْ تقوم على إرادة أهله الطوعية كما يطالبان بإلغاء القوانين المقيدة للحريـات وعـدم سن قوانين أخرى ورفع حالة الطوارئ وإتاحة الحريات للنشاط السياسي لتكسب بذلك قضية جنوب السودان بُعدًا إيجابيًا تحقق من خلال الانشقاق الـذي حـدث في الحركة الإسلامية) لقد أدى توقيع مذكرة التفاهم بين المؤتمر الوطني الشـعبي والحركة الشعبية لتحريـر السـودان صـدمة عنيفـة لـدي الإسـلاميين المتشـددين والذين كان شيخهم الترابي قد سخر مـن محمـد عثمـان الميرغنـي زعـيم طائفـة الختمية ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي كان في السابق قد تحـالف مع جون قرنق لإسقاط نظام الخرطوم حينما قال دكتور الترابي(ما كنـت أحسـب إنني سأعيش حتى أرى زعيماً إسلامياً يضع يده على يد جون قرنق) لتأتي المـذكرة والتي تم توقيعها بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني الشعبي مـن ذات الاتجـاه مكايدةً وعملاً على إسقاط النظام وبرعاية زعيم الحركة الاسلامية وعرابها الراحل دكتور حسن عبد الله الترابي وكأنه يرمي بكل الشعارات والمبادئ التي من أجلهـا

إستشهد وتحت راياتها الآلاف من شيوخ وشباب الحركـة الإسـلامية وراء ظهـره أما الحكومة وحزبها الحاكم المؤتمر الوطني فقد حولوا الصدمة التي أوشكت أنْ تفتك بهم وكيـانهم إلى عمـل مضـاد عنيـف تمثـل في إيـداعهم للشـيخ الترابـي في المعتقل باعتبار أنَّ التوقيع على مذكرة التفاهم مـع الحركـة الشـعبية يمثـل تهديـدًا للأمن الوطني السوداني على حد زعمهم[1] في ظل هذه التداعيات وحالة التـداعي الرهيبة والتي عاشتها الحركة الإسلامية السودانية بجناحيها إنشقاقاً والتـي أرادت السـلطة الحاكمـة والمـؤتمر الـوطني أنَّ يبعثهـا فيهـا برسـالة إلى كـوادر الحركـة الإسلامية والتي ألجمها هذا الموقف ويؤكدان فيها أنهما ما زالا على بقاء المبادئ ومضاء بالثوابت وهما يقدمان المبـادرات ويـديران الحـوار مـع الحركـة الشـعبية لتحرير السودان بغيـة الوصـول إلى السـلام المسـتدام والـذي يحـافظ عـلى تلـك المبادئ ويصون مجاهدات الشهداء ؛ إذا بالتوقيع على برتوكول مشـاكوس الـذي تم بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بدولة كينيـا في العشرين من يوليو ٢٠٠٢م والـذي جـاءت مبادئـه حاملـة ذات مضـامين مـذكرة التفاهم والتي تم توقيعها بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الشعبي مـن خـلال التأكيد على إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخـذ في الحسـبان حـق تقريـر المصـير لشعب جنوب السودان إذا رغب هو في ذلـك وبنـاء الوحـدة الوطنيـة مـن خـلال التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة[2] والمساواة بـين الجنسـين لـدي شعب السودان من ضـمن أمـور أخـرى كثيـرة تتضـمنها مبـادئ الاتفـاق ليلحـق المؤتمر الوطني بهذه الإتفاقية المؤتمر الشعبي ويتقدم عليه تنـازلاً عـلى المبـادئ والثوابت توجهًا نحو العلمانية ورؤى السودان الجديد ؛ وبذلك تكون قضية إقليم جنوب السودان قد خرجت من نفق الصراع الفكري والأيدلوجي والتشدد الديني وعلاقة الدين بالدولة من خلال حزب المؤتمر الوطني ؛ إلى فضاءات أرحب وفي مقدمتها الانفتاح نحو التفاوض من أجل تحقيق السلام وتوفير الأمـن والطمأنينـة

---

(١) جمهورية السودان ؛ رئاسة الجمهورية ؛ اتفاقية السلام الشامل ؛ الخرطوم ٢٠٠٥م ؛ ص ١ – ٩ .

(٢) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٤٥ .

للشعب السوداني في الشمال والجنوب بسبب هذه الإتفاقية والتي تمت بين حزب المؤتمر الوطني مع الحركة الشعبية وكانت هـذه الإتفاقيـة كـادت أنْ يتحقـق بهـا البناء الوطني والسلام الاجتماعي خاصة في القضـايا الكبـرى مـن خـلال تكامـل الأدوار بين جميع قوى الدولة ؛ ويلعب فيهـا جميـع المكـون الاجتمـاعي فيهـا دور قطب الرحى خاصة في مشكلة إقليم جنوب السودان تثبيتاً لدعائم السلام باعتباره هو الخيار الإستراتيجي ؛ ومن ثم فإنَّ المواطن السوداني فردًا أو جماعات كان يأمل في تحقيق الوحدة الوطنية في ظل سودان وآحد وموحد ؛ ومن ثم يحـافظ الجميـع على حماية أمنه الوطني وكان الشعب السوداني على إستعداد تام لتناسي كل مرارات الحرب والسنين المرة التي عاشها وكانت الشـعوب تطمـع في السياسـيين الـذين وقعوا هذه الإتفاقية أنْ يحافظون عليها وينفذوا بنودها حتى تنداح أمنًا وسلامًا بين الجنوب والشمال ؛ وكانت الشعوب السودانية تطمح في أنْ يقـدم السياسـيين مـن الجانبين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمـؤتمر الـوطني تنـازلات مـن أجـل وحدة الوطن لأنَّ بناء الأوطان يتطلب التضحيات ونكران الذات والإيثـار إبعـادًا من النظرات ذات الأفق الضيق إذ أنَّ القوة تكمن في الوحدة بين شطري السـودان الشمال والجنوب وخاصة في المجتمعات الكبيرة والقبلية المتفرقة هنا وهناك كل ذلك يرتبط به البعد النفسي الذي أدت إليه تداعيات مشكلة إقليم جنوب السودان منـذ الاسـتعمار وحتـى فتـرات الحكـم الـوطني المتعاقبـة وتـأثير ذلـك في روح المواطنين الجنوبيين إعترافًا بالمشكلة وأسبابها ومن ثم وضـع المـنهج العلاجـي المطلوب في إطار البعد الإنساني ؛ حسنًا في التعامل وعفوًا عـن صـغائر الأحـداث التي تحدث هنا وهناك التي قد تحدث من أبناء إقليم جنوب السـودان والـذين لا شك أنهم محتاجون للمساعدة حتى يـتم إدراكهـم لأسـلوب وشـكل العلاقـات المطلوبة لبناء الثقة وبما يؤدي إلى تجاوز روح العصبية والقبلية والجهويـة ويبنـى الجسم الوطني المعافى من الأدواء والإمراض التي تهد قواه ؛ وأدًا للأسباب التـي عمقت مشكلة الجنوب وأدت للحقد والكراهية .

المنهج الفكري للحركة الشعبية وأثره في تغيير مفهوم الصراع :

درجت الأحزاب السياسية الشمالية وهي تتولى زمام وإدارة السودان عقب إستقلاله السياسي ١٩٥٦م إلى تجاهلها المتعمد عن قضية إقليم جنوب السودان والأقاليم النائية الأخرى ولم تضع في حسبانها أنَّ تؤدي مشكلة إقليم جنوب السودان إلى التعقيدات التي وصلتها طيلة سنين الاستقلال السياسي لكنها بوتائر متفاوتة ؛ فقد ظلت الأحزاب السياسية الشمالية مهمومة ومشغولة بصراعاتها الداخلية ومناوراتها السياسية وتكتيكاتها التي لم تصب في مصلحة السودان ولا في مصلحة مواطنه الذي هو الأخر يعاني من سياسة هذه الأحزاب ؛ والتي لا تمتلك برنامجًا وطنيًا يحمل في طياته مشاريع مقنعة بالنسبة للمواطن ؛ هذه الأحزاب السياسية لم تفكر يومًا من الأيام أنَّ تضع في برامجها وأجندتها السياسية حلاً شاملاً أو تصورًا لحل قضية إقليم جنوب السودان بصورة صادقة وجادة وهذا الأمر ما أدركه الساسة الجنوبيون منذ زمن مبكر والذين أغضبهم إختيار ثلاثة منهم للجنة الدستور الدائم والتي رفضت الاقتراح وكانت نظرة الجنوبيين بأنْ يكون الحكم فدراليًا بل تم إستبعاد أنْ يمثل هذا النظام شكلاً من أنواع الحكم في السودان لتصبح قضية إقليم جنوب السودان وكأنها من القضايا الوطنية المنسية الأمر الذي أدى بالجنوبيين الانسحاب من اللجنة المكونة لأعمال الدستور[1] هذه الأخطاء دفعت الجنوبيين ذوي التوجهات الانفصالية والإرساليات التبشيرية بتكثيف العمل العدائي والسياسي والمسلح إلى أنْ حلَّ بالبلاد الحكم العسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود بإجراءاته التعسفية وتصرفاته القمعية ؛ فقام الفريق إبراهيم عبود بطرد كافة الإرساليات التبشيرية والتي رأت فيها حكومة عبود بأنها تتمادي في نشاطاتها التبشيرية مما أثر ذلك على الأوضاع الداخلية ؛ لتستغل بعدها هذه الإرساليات ذلك وتقوم بإذكاء الشعور الديني الجنوبي حقدًا وكراهيةً نحو الشمال المسلم والذي جاء حكمه الجديد بسياسة فرض التعليم باللغة العربية

(١) محمد عمر بشير ؛ مشكلة السودان ؛ ترجمة هنري رياض وآخرون القاهرة ؛ مطبعة نهضة مصر ١٩٧٠م ص ١٦٨ - ١٨٩ .

ونشر الدين الإسلامي بالجنوب مما جعل الجنوبيين ولأول مرة يطالبون بوضوح وإلحاح شديد ١٩٦٢م بحق تقرير المصير كبديل للأفارقة كي يمارسون حقهم كأقلية عرقية ودينية مضطهدة لتكون دولتها المستقلة بجنوب السودان هذا الكلام سُمع من سياسيين جنوبيين واتبعه حزب سانو بخطاب إلى الأمم المتحدة في العام ١٩٦٣م مكررًا ذات المطالبة باستقلال جنوب السودان بسبب عدم سعي الشماليين لتطبيق النظام الفدرالي فقد دخل نظام الفريق إبراهيم عبود في متاهات رهيبة حول مشكلة جنوب السودان والتي فشل فشلاً ذريعًا في إيجاد معالجة جذرية لها بسبب سياساته المعوجة وكان جل إعتماده على العمل المسلح لاحتوائها وكان من المفترض عليه أنْ يدرك بطبيعته العسكرية بأن مثل هذه المشاكل والصراعات والتي يعتمد فيها الطرف المتمرد على تحقيق أهدافه ومبتغاه عن طريق الحرب لا يمكن أنْ تعالج بالقوة أو بالحرب نفسها وأنَّ كانت كذلك فسوف تكون عاملاً مساعدًا للسياسة للوصول للحل الأمثل من خلال إستراتيجية المقاومة المعلومة في مثل هذه الحالات والمبنية والمصحوبة بالمعالجات السياسية والإدارية والمدعومة بمبدأ الحوار وتبادل الرأي والفكر في جو تحكمه الحرية والديمقراطية مع إجماع وطني من أجل تحقيق السلام[1] .

كل ذلك صاحبته الطامة الكبرى (التدهور الاقتصادي) فكانت نتيجته ثورة أكتوبر المجيدة في العام ١٩٦٤م الشعبية والجماهيرية والتي هزت ودكت عرش كرسي الرئيس عبود ؛ فثورة أكتوبر من مساويها جاءت بمؤتمر المائدة المستديرة والذي بدوره فشل في إيجاد معالجة حقيقية وجذرية للمشكلة لتؤطر العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب في جميع المجالات بحيث يرى رؤساء الأحزاب الشمالية بأنْ تتم هذه العلاقات من خلال الوحدة السودانية ؛ مع التخطيط السليم والدقيق لبرنامج إصلاحي قومي تنموي يهدف لتطوير الجنوب بالشمال ليأتي مقترح حزب سانو وجبهة الجنوب بأن يتم تقسيم الجنوب وبحسب مفهومهما

(١) عبد الرحمن عبد الله ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٦٧ .

لحق تقرير المصير إلى إقليمين مستقلين عن الشمال في الإدارة المالية والتخطيط التنموي والعلاقات الخارجية وقوات الشعب المسلحة والأمن الداخلي ؛ مع تكوين هيئة مشتركة بين الإقليمين تقوم بمسؤولية تنظيم الجمارك والنقد والمصارف وبقية القضايا الخدمية ليكون ذلك إيغالاً في التطرف الانفصالي وهذا الطلب الذي تقدما به الحزبان يؤكد عمق وهوة الاختلاف بين أبناء الجنوب فيما بينهم إذ سبق هذا الاقتراح إعلان حزب الوحدة برئاسة سانتينو دينق يؤيد فيه الحكم اللامركزي كمعالجة لقضية ومشكلة إقليم جنوب السودان ؛ عليه لم يكن من اليسر إيجاد حل سهل وسلس لمشكلة وقضية وطنية كقضية إقليم جنوب السودان إلاَّ من خلال رؤى وأفكار وطنية بناءة شاملة تستوعب معها كل أسبابها وتداعياتها وهذا ما فشلت فيه كل القوى الوطنية السودانية التي سقطت في إمتحانه كلها فقد أدمنت الفشل وتكرر مرات ومرات ؛ وزاد الطين بلة إصرار الحركة الإسلامية السودانية على تبنيها للدستور الإسلامي لتحدث بعده الخلافات الكبرى والعميقة مع القوى الجنوبية والتي ترسخ في أذهانها أنَّ قضية الدين تعتبره أساس مشكلة إقليم جنوب السودان ولا علاج لهذه القضية إلا بتطبيق الدستور العلماني مع وجود نظام ديمقراطي وطني يستوعب التنوع الاثني والثقافي من خلال حكم فدرالي بما يؤدي إلى إيقاف إراقة الدماء السودانية ويعصم الوطن من التمزق والانجراف حول المجهول كما أنَّه يحقق الاستقرار الأمني المطلوب للبناء والتنمية المستدامة فعدم وصول لنتائج حقيقية حول مشكلة جنوب السودان مؤكدًا إعترافه الكامل بها ووآضعًا الأسس العامة لحلها وعلاجها والتي جاءت تطبيقًا من خلال إتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م والتي منح بموجبها إقليم جنوب السودان الحكم الإقليمي[(١)].

***

نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان وتمرد ١٩٨٣م :

(١) محمد بشير سليمان ؛ مصدر سابق ؛ ص ٦٥ .

لقد كانت الأسباب التـي أدت إلى التمـرد الأول معلومـة إلاَّ أنَّ أسـباب تمـرد الكتيبة ١٠٥ المستقرة بمدينة بور بإعتبـار أنَّهـا رفضـت مراجعـة قـوائم مرتبـات منتسبيها كما أنها رفضت إستفسارات رئاسة القيـادة الجنوبيـة بمدينـة جوبـا عـن أسباب الزيادة في المرتبات الشهرية لمنسوبيها بل عدم إعترافها بتلك الزيادة أصلاً مما أدى إلى تازيم الأوضاع الأمنية في المنطقة تلك الحالة و إصرار القيـادة بجوبـا على ضرورة المراجعة المالية والمحاسبية كما أنها رفضت إرسـال مرتبـات شـهر أبريل ١٩٨٣م متزامنًا ذلك مع تولي الرائد كاربينو كوانين قيـادة الكتيبـة وسـيطرته على مدينة بور رافضًا لرسو باخرة كانت تحمل إحدى السرايا المدرعة معتبرًا أنهـا مكلفة بمهمة تجريد الكتيبة ١٠٥ من أسلحتها وإعـادة الأمـور إلى حالهـا السـابق وذلك مما أدى بالقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة إتخاذ قرارًا بحسم الموقف عسكريًا ببور ؛ فقد تم تكليف قيادة الفرقة الأولى بجوبا وضع القـرار موضـع التنفيـذ العاجل ووضع إستراتيجية لتطبيقها في العملية العسكرية لاستعادة حامية بور من دون أدنى إعتبار لتداعياته اللاحقة ؛ ولكن من الأجدى في مثل هذه الأحوال والظروف أنْ تتخذ الإدارة العلياء الحكمة والحوار والتفاوض مع المجموعة التي احتلت الحاميـة بدلاً من إستخدام العنف والقوة وذلك إهتداءًا بما تم في الشأن بأحداث الكتيبة ١١٦ وتمرد منطقة حامية (أكوبو) في العام ١٩٧٥م وقوات رمبيك في العام ١٩٧٦م بقيادة النقيب الفرد أقويت فكانت النتيجة معالجة سـلمية وناجعـة لتلـك الحـالات والتـي إرتبطت معظمها برفض الانتقال من موقع لأخر حتى داخل الإقليم الجنـوبي ؛ كمـا هي في حالتي عصيان أكوبو ورمبيك حين جاء القرار بتبـديل جـزء مـن القـوتين كـل للأخرى ؛ وذلك مما أدى إلى المحافظة على إتفاقية السـلام مـن الإنهيـار وبإعتبارهـا هدفًا إستراتيجيًا ما كان يجب التفريط في إكماله[١].

لم تتراجع القيادة العامة السودانية عن تحرير الكتيبة ١٠٥ والتي إستولت عـلى

(١) كلية القادة والأركان ؛ فرع البحوث العسكرية ؛ ملف جنـوب السـودان مجلـد رقـم ١ ؛ ص ١٨-١٩ ؛ ٢٠٠٠م

حامية (بور) فقد قام المقدم دومنيك كاسيانو في السادس عشر من شهر مايو ١٩٨٣م لتنسحب الكتيبة ١٠٥ بعد مقاومتها للهجوم إلى الأراضي الإثيوبية ؛ وقد تزامنت تلك الأحداث مع وجود العقيد جون قرنق في إجازته السنوية بمدينة جوبا والتي قرر مغادرتها في السابع عشر من مايو ١٩٨٣م إلى زيارة أهله وأسرته والتي تبعد حوالي ستين ميلا شمال مدينة بور ودون أنْ يأبه لما يمكن أنْ يلحق به من مخاطر ؛ بحيث قاده طريق سيره للحاق بقوات الكتيبة ١٠٥ المتمردة بدولة أثيوبيا معلنًا تمرده وانضمامه إليها وهذا التمرد جاء مغايرًا لأهداف ونوع ومستوى التمرد السابق إختلافًا في المفهوم والفكر والايدولوجيا[١] .

على الرغم من حصر الأسباب الرئيسية للتمرد الجديد في المخالفات المالية ومن بعدها الانضباطية للكتيبة ١٠٥ والأخطاء التي صاحبة المعالجات إلَّا أنَّ الواقع والحقائق كانا يشيران إلى أسباب أخرى أكثر جوهرية وكان دوافع التمرد فيها أقوى مما تمت الإشارة إليه ويؤكد ذلك الانضمام المتعجل للعقيد أركان حرب الدكتور جون قرنق دمبيور لهذه الكتيبة المتمردة والذي كان لا شك يهدف للسيطرة على الأوضاع وإبراز دوره في ساحة الأحداث وهي ساخنة ليهيئ بذلك للخطوات والأهداف القادمة بحيث كان ضعف تطبيق الإتفاقية وما صاحب ذلك من قلة الموارد المالية والتي تتحقق بها التنمية والعامل المؤثر في تحقيق طموحات الجنوبيين تعبيرًا لحالهم السابق ولحاقًا بالشمال ثم عدم معالجة بعض بنود الإتفاقية تطويرًا لها وخاصة فيما جاء بخصوص أخطاء الترتيبات الأمنية وأخطاء الاستيعاب والإخفاق في تحقيق الاندماج بين القوات المستوعبة والقوات الجديدة مع ضعف الاهتمام بها إداريًا وإغفال دور التطعيم المعنوي في مجال التدريب تربية وطنية ونفسية ؛ ثم عدم معالجة الخلاف الجنوبي جنوبي من خلال إحساس البعض بهيمنة قبيلة الدينكا وهي أكبر قبائل جنوب السودان تعدادًا وتعلمًا ؛ كما أنَّ دكتاتورية الفرد والحزب لإلغاء الإتفاقية ومن ثم فإنَّ هذه وغيرها

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٦٦- ٦٧ .

أدت لهزيمة روح الإتفاقية من دون أنَّ تحقق أهدافها المرجوة وليكـون حصـادها تمردًا جديدًا لا شك سوف تكون مالأته خطـرًا كبيـرًا عـلى السـودان مـن سـابقه فكانت آلته والياته الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان بجيشـها الشـعبي لتحريـر السودان.

المرتكزات الفكرية للحركة الشعبية :

عقب إلغاء الرئيس نميري لإتفاقية أديس أبابا وعصـيان الكتيبـة ١٠٥ بمدينـة بور وظهور بوادر تمرد جديد تقوده الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان وجيشـها الشعبي تمردًا جديدًا غير تقليدي كما كان تمرد الجنوب الأول حتى توقيع إتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م والذي حصرته تلك الحركة في (حـق تقريـر المصـير) لإقليم جنوب السودان من دون سائر بقية أقاليم السودان الأخرى فكانـت نتيجتـه الوحدة بين الشمال والجنوب أطرها قانونيًا قانون الحكم الـذاتي لإقلـيم جنـوب السودان كما لم يكن المفهـوم والرؤيـة الفكريـة والتـي حـددت أهـداف الحركـة الشعبية محصورة في المشكلة الدينية صـراعًا بـين العـرب المسـلمين في الشـمال والأفارقة الجنوبيين بجنوب السودان علاجًا لقضية التمييز الديني والذي يتحقـق للأغلبية المسلمة هضمًا لحقوق الأقلية العرقية بحيث تفتقد روح التعايش في إطار المواطنة التي تستوعب كل قضايا التنوع الوطني ؛ كما لم يكن مفهوم ونوع الحكم طلبًا لحقوق في السلطة والثروة من أجـل تحقيـق نهضـة تنمويـة تلحـق الجنـوب بالشمال عدلاً ومساواة هدفًا في ذاته وأبرز دلائل تلك الرمزية التي تضمنها إختيار الحركة الشعبية لتحرير السودان فمن حيث المعنـى والشـمول يتبـين الفـرق بينـه وبين إسم التمرد القديم حركة تحرير جنوب السـودان حيـث محدوديـة الهـدف إستراتيجيًا وسياسيًا ثم من بعد ذلك علاقة إسـم الحركـة الجديـد بالايدولوجيـة السياسية التي ميزت دعوة قائدها العقيد أركان حرب الـدكتور جـون قـرن والتـي جاءت بطرح فكري فلسفي أكدت به للعالم أنها ذات توجـه شـيوعي يسـاري كمـا تشير لذلك أيضاً مدلولات الاسم والمنهج السياسـي خاصـة وأنَّ منشـأ الحركـة

ومكان تأسيسها كان بدولة إثيوبيا والتي كان النظام الحاكم فيها وقتذاك يساري شيوعي تحت قيادة الرئيس الإثيوبي منقستوهايلي مريم وكان العقيد أركان حرب الدكتور جون قرن دمبيور وهو يعلن عن حركته ويدشنها كان يحتاج فيها لبيئة أيدلوجية تدعم مشروعه وبناء حركته ؛ وكان ذلك ما توفره له إثيوبيا الماركسية دون سواها وقتها تأمينًا بالموقع ودعمًا عسكريًا وماديًا وإعلاميًا وحتى معنويًا بحيث لم يكن الاتحاد السوفيتي بعيدًا عن ذلك خاصة وهو يختزن في ذاكرته ما لحق بالحزب الشيوعي السوداني ثم الضرر الذي أصاب علاقته مع نظام الرئيس جعفر محمد نميري ؛ وذلك ما استطاع العقيد أركان حرب جون قرن دمبيور أنْ يحققه هدفًا سياسيًا مرحليًا ومرونة يتطلبها الموقف البنائي للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان .

من خلال هذا السرد التاريخي تبدو مؤشرات وملامح إختلاف مسار الصراع الجديد عن الصراع القديم ظاهرة المعالم للأشهاد ؛ فمن المعلوم إنَّ إتفاقية أديس أبابا وعلى الرغم مما أصابها من إخفاقات في التطبيق والتنفيذ إلا أنَّها حسمت موضوع علمانية الدولة تجاوزًا للصراع الفكري المرتبط إرتباط عضوي بالدين من خلال دستور ١٩٧٣م وبما يحققه من التعايش السلمي ومساواة بين السودانيين وحدة من خلال التنوع داخل بوتقة المواطنة من خلال ما تقدم يمكن أنَّ يبرز سؤالاً جوهريًا ومنطقي عن مفهوم (السودان الجديد) في مفهوم وفكر وأدبيات الحركة الشعبية لتحرير السودان ؟ والإجابة يجدها القارئ الكريم في دستور الحركة الشعبية لتحرير السودان والملحق رقم (٥) (الحركة الشعبية تهدف إلى التدمير الشامل للأقلية الحاكمة للسودان القديم بكل أشكالها ليحل محلها السودان الجديد).

إنَّ الهدف السياسي والعسكري للحركة يستهدف كل القوى السياسية التقليدية في السودان من أحزاب طائفية ودينية وبيوتات وإقصائها تمامًا من الحياة السياسية السودانية والمسرح السياسي عن طريق الترغيب والترهيب ليتم بناء

وإنشاء السودان الجديد على أنقاض السودان القديم وهذا ما يدل على أنَّ الهدف الإستراتيجي للحركة الشعبية لتحرير السودان في شكل حكم السودان ليس هدفًا إنفصاليًا ؛ على الرغم من إتخاذها للعنف والعنف كوسيلة لتحقيق هذا الهدف إلاَّ أنَّ الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي ذات الهدف حددت أنَّ السودان الجديد سوف يتم بنائه على مبادئ العدالة والحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل مكونات الشعب السوداني ليكون ذلك تناقضًا في طرح الرؤى ما بين الصراع المسلح والمنهج الديمقراطي واتخاذ الفكر العلماني للحكم في السودان الجديد ومن منظور أخر يمثل هذا الشكل الجديد للصراع الفكري بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوي السياسية التقليدية القديمة بفكرها الديني بحيث لا تعترف العلمانية بأية علاقة للدين بالدولة في الحياة السياسية والشؤون العامة كما هو الحال في الدول الغربية وتمثلها دولة فرنسا وتعتبر نموذجًا لها في هذا المبدأ[1] وبحسب المفهوم الفكري للحركة الشعبية لتحرير السودان فقد جاء دستورها حول تقرير المصير أنها (تهدف إلى إنجاح ممارسة حق تقرير المصير بواسطة ومن أجل السودان الجديد قبل أو بعد زوال حكومة الجبهة الإسلامية القومية أو عن طريق محادثات السلام مع الحكومة الحالية في الخرطوم لتحقيق طموحات شعب السودان الجديد وهذا أيضاً ما ينبغي الترويج المبالغ فيه على فكرة الانفصال من فكر الحركة الشعبية بل يؤكد أنها تهدف إلى تحقيق ذاتية الحكم والذي بدوره يحقق هذه الذاتية العلمانية داخل السودان الجديد ويؤكد في ذات الوقت أنَّ تحقيق ذلك لن يتم إلا بزوال نظام الجبهة الإسلامية القومية السودانية بقوة السلاح أو تفاوضًا .

المفهوم الفكري ومرتكزات بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان

كل شئ يمكن أنْ ينجح أو يفشل في هذه الحياة ؛ ولكن التخطيط الإستراتيجي السليم يمكن أنْ يحالفه النجاح ولو مرة وآحدة ولكن يشترط في ذلك أنَّ يكون

(١) منصور خالد ؛ مرجع سابق ؛ ص ٤٨٣ .

مقرونًا بالعلم بكل أنواعه وتخصصاته ؛ فالعلم يمثل المفتاح السحري لإنجاح أي عمل أو مشروع أو برنامج يراد له النجاح والبقاء والاستمرارية وبدراسة عميقة وهادئة لتاريخ نشوء الحركات الثورية أو حرب العصابات أو التمرد تبين أنها تقوم على أسس علمية عسكرية وإعلامية مدروسة مع تامين الدعم الخارجي لتقوية هدف التمرد ثم الاستفادة من عامل الوقت لهزم العدو وخبرات أثبت التطبيق بأنها حققت النجاحات المطلوبة من خلال الأهداف المحددة لها ؛ ولعل الدراسة والتحليل العلميين لنشأة ومسار الحركة الشعبية لتحرير السودان يؤكدان أنَّ العقيد الدكتور جون قرنق قد إتخذ وبعناية متناهية المسلك العلمي الذي كتبه رجال ومفكرو الحروب الثورية كالمفكر الصيني (صن تزو) في بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال الأتي :-

أولاً : إنشاء جهاز سياسي عسكري (قيادة) ليقوم بواجب تحديد وتخطيط الإستراتيجية والسياسة المركزية للحركة الشعبية لتحرير السودان مع تكوين أقسام مستقلة لهذا الجهاز لتحقيق عامل الأمن والسرية ضد وكالات الاستخبارات العسكرية التابعة للحكومة ؛ وقد كان العقيد أركان حرب دكتور جون قرنق قائدًا لهذا الجهاز مع قيام تنظيم شعبي يعمل على ربط المواطنين بالحركة وبما يمكنها من نشر أهدافها وإستقطاب التأييد الشعبي مع السيطرة على الجماهير حتى وإنْ لم يتفق معها الجماهير وهذا ما قامت به ومثلته الحركة الشعبية في جناحها السياسي ثم قامت بإنشاء جهاز عسكري مسلح لإدارة الصراع المسلح يدير عملياته في السر والعلن تعتمد عليه الحركة في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية وقد تمثل هذا الجهاز في الجيش لتحرير السودان مع إعتبارية الاسم ومدلولاته الحسية والمعنوية كما جاءت تسمية الجهاز السياسي للحركة[١] .

ثانياً : الاعتماد على جهاز أعلامي فاعل ومؤثر يعمل وفق خطة إستراتيجية محكمة لتبث الأهداف والأفكار التي تسعى وتخطط الحركة لنشرها لاستقطاب

(١) محمد بشير سليمان ؛ مرجع سابق ؛ ص ٦٩ .

المناصرين والمؤيدين لها ويرفع المعنويات ويعلن الانتصارات ويدير الحرب النفسية بشقيها الايجابي والسلبي ؛ وهذا ما قامت به الآلة الإعلامية للحركة الشعبية خير القيام إذاعة صوت (الإنجيل) والتي تبث من دولة إثيوبيا وساندتها في ذلك أجهزة الأعلام الخارجية الأخرى المساندة والمؤيدة للحركة الشعبية وتناصرها وتعادي دولة السودان .

ثالثاً : تأمين الدعم الخارجي إقليميًا ودوليًا بحيث تؤَّمن البيئة الإقليمية لدول الجوار الأرض لإنشاء القواعد العسكرية للتدريب والحشد والدعم عبر مرحلة التأسيس مع الإمداد اللوجستي ؛ والبحث عن مؤيدين ومساندين من السفارات والجاليات الأجنبية بهذه الدول والمنظمات ذات الأهداف والمصالح ؛ وقد كانت إثيوبيا هي الأرض البكر لكل ذلك فحققت للعقيد الدكتور جون قرنق دمبيور كل مطلوبات التأسيس لحركته .

رابعاً : وجود العقيدة أو الهدف الجوهري والإستراتيجي والذي يلتف حوله الأنصار والمؤيدون ؛ وهذا ما نجحت فيه القيادة السياسية والعسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان معلنة بأنها تسعى لبناء سودان جديد تسوده قيم ومبادئ العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تتم فيه التنمية الشاملة لكل السودان ؛ مع الاعتبار لحرية الثقافة والعقيدة مع الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان وتوزيعاً عادلاً للسلطة وهذا أصبح برنامجاً ثابتاً تبثه إذاعة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان .

هناك ملاحظة هامة : وملفتة للانتباه وحتى تتمثل في الاختيار الدقيق لهدف الحركة الشعبية والذي كان ذا طابع قومي جاء ملبيًا ومنسجمًا مع طموحات الجنوبيون وأشواقهم ؛ وهذا ما جعل منه محور إستقطاب ببعده الإستراتيجي لآخرين من مناطق السودان المختلفة من دون الجنوبيين .

خامسًا : إعتبار عامل الزمن فكلما كانت الحرب طويلة كانت النتائج لصالح

الحركة (حرب الاستنزاف) إستغلالاً لمسيرة بناء الحركة من خلال مراحل التأسيس أو مرحلة ما قبل التحرك ومرحلة التطبيق أو مرحلة التمرد ؛ ثم أخيرًا مرحلة الحسم أو مرحلة الحرب المحدودة وهو ما يعني تداخل المراحل والوقت وبما يمكِّن الحركة الشعبية من أنْ تنمو نموًا طبيعيًا مع إنعكاس ذلك سلبًا على الخصم إستنزافًا لموارده البشرية والمادية والمعنوية ؛ وهذا ما نجحت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في تحقيقه من خلال إدارة الصراع المسلح حتى تحقيق السلام الشامل(١) .

دور البيئة الداخلية والحاضنة السياسية في نجاح قيادة الحركة :

في إطار تطور الأدوار السياسية لمنظومة الحركات المسلحة والجماعات الثورية المناضلة ؛ والذي تلعب فيه القيادة ذات الفكر الثاقب دورًا مهمًا في عملية البناء والتطور إذ تمثل محور الاستقطاب للفكرة والتأييد المعنوي والنفسي وكسب المقاتلين والمناصرين من بقية الشعب ؛ ولا شك إنَّ العقيد الدكتور جون قرنق قد أخذ بأكثر تعريفها مضمونًا والذي يعني : (فن التأثير على الرجال وتوجيههم بالطريقة التي تمكِّن القائد من نيل طاعتهم العفوية وثقتهم وإحترامهم وتعاونهم المخلص لتحقيق الواجب أو الهدف المطلوب) وكأن بذلك القائد الذي يجعل الآخرين يثقون به ويؤثر عليهم ويوجههم ويملك صلاحية إصدار الأوامر والقرارات للمرؤوسين ليقوموا بتنفيذها عن رغبة وطيب خاطر(٢) .

عليه فقد إستطاع الدكتور العقيد جون قرنق دمبيور بأنْ يحشد بذلك إرداة النساء والرجال من الجنوبيين حوله مستقلاً ذكائه في الظروف الآتية :-

١- بداية ضعف القوة السياسية لحكومة مايو ١٩٦٩م بسبب تداعيات أخطاء تطبيق إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م وإضمحلال قوة البناء السياسي للسلطة صاحبة ذلك حملة إعلامية ونفسية مكثفة وشعواء من قبل المعارضة السودانية ؛ في الوقت

(١) محمد الصفا ؛ الحرب ؛ بيروت دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ؛م ٢ - ١٩٩٧م ؛ ص ٥٦٤ .
(٢) احمد عبد ربه بعبوص ؛ فن القيادة في الإسلام ؛ الزرقاء ؛ مكتبة المنار ؛ ١٩٨٧م ؛ ص ٣٠ .

الذي ضعف فيه التأييد الخارجي للإتفاقية كل ذلك صاحب عدم وجود شخصية قيادية سياسية تتصف بصفات الزعامة والكاريزما ؛ الأمر الذي أتاح للعقيد الدكتور جون قرنق دميبيور الفرصة في تولي قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان .

متلازمة الفشل المتتالي والذي رافق القيادة السياسية السودانية منذ بزوغ فجر الاستقلال مرورًا بكل العهود وعهد الرئيس جعفر نميري ١٩٦٩م والحكومات التي أعقبتها في إدارة دفة شؤون الدولة السودانية ؛ ومعالجة مشكلتي الحرب والسلام بحيث كان فقدان الجنوبيين الأمل في الحكم الوطني لمعالجة قضية إقليم جنوب السودان فضلاً عن الطرح المتقدم للأهداف التي قامت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان .

غياب الإجماع الوطني والإستراتيجية (الوطنية) الشاملة وعدم تطبيق الديمقراطية بصورة سليمة مع الأخطاء السياسية الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية على سلطة مايو كل ذلك مصحوبًا مع الأمل الذي أحياه الدكتور العقيد جون قرنق دميبيور أدى إلى إقناع الجنوبيين بمناصرته وتأييده إذ رأوا فيه بأنَّه المعالج والمنقذ لهم من معاناتهم المعنوية والنفسية وليكونوا الحاكمين لأنفسهم في ظل دولة جنوب السودان .

الإستراتيجية التي وضعتها الحركة الشعبية :

تعتبر القيادة والكاريزما من أهم الصفات والمميزات التي تجعل الشخص محبوباً عند الكثيرين من أتباعه ومريدوه فاستطاع العقيد أركان حرب جون قرنق دميبور كقائد سياسي وعسكري محنك وعبر تخطيطه السليم والمبكر من أنْ يستغل كل الفرص التي أُتيحت له للتبشير بتكوين حركته وبنائها وتدشين نشاطها السياسي والعسكري من خلال عدة خطط وبرامج إستراتيجية بأفق ثاقب وعقل راجح وبُعد نظر وكان ذلك كله تحت مظلة اللجنة التنفيذية للحركة الشعبية والتي

كانت من أولى إهتماماتها بالبعد الخارجي ؛ فلو نظرنا إلى السياسة وهي تعتبر مجال عمل حركة القيادة السياسية لأي مجموعة ونظرنا لبقية نشاطات هذه المجموعة بحيث تحدد الإستراتيجيات والأهداف ؛ فقد كانت القيادة السياسية والعسكرية أو الجهاز السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان هادفة لتقديم الأفكار النيرة والرؤى الوطنية في المجالات المتعددة وبما يحدث ذلك من أثر طيب في نفوس الناس ويحقق الاستقطاب والحشد والاصطفاف من المناصرين والمؤيدين من أبناء جنوب السودان ؛ وقد تحقق نجاح تلك الإستراتيجيات لتولي أدارتها والتحريض لها عبر مجموعات جنوبية ذات دراية ومعرفة وأراء سياسية متفرقة عائشة مشكلة جنوب السودان بكل تعقيداتها الداخلية وتفاصيلها الدقيقة إبتدءًا بالحقبة الاستعمارية مرورًا بمراحل حكومات الحقبة الوطنية المختلفة تلك الحقب المختلفة والتي عاشوا فشلها المذري أخفاقًا في تحقيق المعالجة الحقيقية لمشكلة إقليم جنوب السودان .

▪ المبحث الثالث :

مستقبل العلاقة بين الدولتين بعد الانفصال :

تمتاز العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان الوليدة بالعديد من النقاط القوية التي يلتقيان فيها ؛ وخاصة في مجال العلاقات الاجتماعية والثقافية بحيث نجد التصاهر والتداخل القبلي والاثني هنا وهناك والاجتماعي (التشابك الاجتماعي) لا سميا في مناطق التماس ؛ كما أنَّ هناك نقاط ضعف تتمثل في التمايز العرقي والثقافي في بعض الجوانب بين الشمال والجنوب ومررات الماضي وإنعكاساتها السالبة على مستقبل ونمو تمدد العلاقة بين البلدين الجاريين باعتبار أنَّ دولة السودان الشمالي مارست تجارة الرقيق عبر الحملات الاستعمارية السابقة والاضطهاد والتعالي على أبناء الجنوب في حقب ماضية .

أمَّا في الجوانب الاقتصادية فيعتبر الجوار نقطة مهمة لقوة التكامل الاقتصادي بين الدولتين بعد إنفصال جنوب السودان ؛ كما أنَّ هناك جوانب ضعف في الناحية الاقتصادية بعد ظهور دولة إسرائيل وبعض الدول الأخرى بقوة في جنوب السودان وتسعى إسرائيل دومًا لإيجاد موطئ قدم لها ونقطة إنطلاق للسيطرة على إقتصاد دولة جنوب السودان والهيمنة عليه وعلى مفاصل الاقتصاد عبر شركاتها العابرة للدول ؛ وخاصة لدولة وليدة وتحتاج للدعم الاقتصادي كجنوب السودان.

أمَّا الأبعاد السياسية فهي تشكل أكبر نقاط الضعف في العلاقة بين الدولتين ومن المحتمل أنْ تصل لدرجة الانفجار تحت أي لحظة من لحظات عدم التوازن السياسي والدبلوماسي ، فموضوع علاقة دولة شمال السودان بدولة جنوب السودان الوليدة يقع ضمن الإطار العام في قضايا العلاقات الدولية ؛ الأمر الذي

يحتم على مسئولي الدولتين التعامل مع هذا الملف السياسي والدبلوماسي وعلاقة شعبيهما بحساسية إيجابية كي لا يؤثر ذلك على مجمل الأوضاع الأخرى .

فالملفات السياسية والأمنية والدبلوماسية هي أكثر الملفات حساسية وخاصة في حالة الدولتين وما آلت إليه الأوضاع بعيد الانفصال الذي خلق هوةً وشرخًا كبيرًا في البنية الاجتماعية والأمنية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية بين الدولتين وخاصة في دولة شمال السودان والتأثير المباشر الذي تركه هذا الانفصال على الأمن الإستراتيجي لدولة شمال السودان ، فالنقلة النفسية التي يحتاجها مسئولي الدولتين هي بأنهما لم يكونا كما السابق دولة وآحدة ؛ فكل دولة أصبحت قائمة بذاتها وذات سيادة ولها حقوق وعليها وآجبات تجاه شعبها وحيزها ومحيطها الجغرافي وإستغلال مواردها والدفاع المشروع عنها بكافة الوسائل والسبل المتاحة إبتدءًا من الوساطة إلى التحكيم والدفاع بكل ما أوتيت من قوة وشن الحرب إذا إستدعى الأمر ذلك[1] فالعلاقات الدولية هي تلك العلاقة أو الرابط الذي يربط بين دولتين أو أكثر و أيِّ مجموعة من الدول تواثقت فيما بينها في كافة مجالات التعاون والتنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي تشمل التبادلات والتفاعلات والاتصالات والتمثيل الدبلوماسي وكل الأمور الأخرى المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الدولية والتي تتم بين وحدات مختلفة ومنسقة تنسيقًا دقيقًا في المجتمع الدولي فعلى الرغم من أنَّ العلاقات بين دولتي السودان مرت بكثير من التحديات والعقبات ووصل الأمر إلى حد المواجهات المسلحة بين الدولتين ؛ ودعم كل طرف للجماعات المسلحة والمناوئة للطرف الأخر إلَّا أنَّ هناك تطور وتعاون ملحوظ بين الدولتين في كافة المجالات سيما الدبلوماسية والاقتصادية منها باعتبار أنَّ دولة جنوب السودان تعتمد كليةً على كثير من إحتياجاتها من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية من دولة السودان الام ؛ ومعلوم بأنَّ المناخ في دولة جنوب السودان لا

(١) محمد على احمد محمد تور شين ؛ ورقة علمية ؛ آثار الانفصال على مستقبل العلاقات بين دولتي السودان ؛ ص ٩ ، .

يتيح فرصة أكبر للزراعة ؛ لذلك تعتبر دولة جنوب السودان من أكبر الأسواق إستهلاكًا للمنتجات الصناعية والغذائية الواردة من دولة شمال السودان .

مستقبل العلاقات الاجتماعية والثقافية :

نجد أنَّ العلاقة بين دولتي السودان تقع ضمن قضايا العلاقات الدولية الأمر الذي يحتم على جميع السودانيين التعامل مع هذه العلاقات وفقاً ما آلت عليه الأوضاع عقب الإنفصال ؛ فالنقلة النفسية والسلوك الذي يحتاجه الجانبان هو بأنهما أصبحا دولتان وكل دولة لها سيادتها وحقوقها فيما يتعلق بالتحكم في إقليمها الجغرافي ومحيطها الحيوي وإستقلال مواردها والدفاع عنها بشتى الوسائل المشروعة .

تمتاز علاقة الدولتان بنقاط قوة عديدة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والثقافية والتداخل الاجتماعي لا سيما في مناطق (التماس) وتعتبر هذه فرصة سانحة لترتيب العلاقة الجديدة من جديد بين الدولتين ؛ بحيث كان في السابق عاش السودانيون قرونًا عديدة في دولة وآحدة وخاصة في حزام السافنا الذي تحده حدود ١٩٥٦م وعلى جانبي هذه الحدود تزاوجت وتصاهرت العديد من القبائل إجتماعيًا وثقافيًا فشكلوا لوحة إجتماعية وكوكتيل (هجيناً) جميلاً لا هم من سكان شمال السودان ولا هم من سكان الجنوب .

فإنَّ هذا التصاهر بين قبائل الجنوب والشمال تقدر بحوالي ٣٪ بحيث إندمجوا في المجتمع المحيط وعبروا عن عادات المواطنين المحليين وإنصهروا في تقاليدهم وتطابقت دورة حياتهم مع حياة المجتمع في الزواج والحج ومراسم دفن الموتى ومارسوا العادات الضارة كختان الإناث وغيرها من العادات والتقاليد الجميلة وبعض الموروثات الاجتماعية والثقافية ؛ ومنها إنتشار اللهجات العربية المحلية ومنها عربي جوبا الذي إشتهرت به قبائل جنوب السودان للتواصل فيما

بينها[١].

فهذه العلاقة والانصهار المجتمعي تعتبر وآحدة من قوة نقاط الالتقاء ؛ ففي الحقب السابقة قبل الإنفصال إستطاعت الحكومة السودانية إيصال رسائل إيجابية حول فوائد التعاون والتكامل من خلال وسائل ووسائط الإعلام المسموعة والمرئية البث الأثيري الإذاعة والتلفزيون بلغة مبسطة ومفهومة لأهل جنوب السودان مما كان له الأثر الطيب والربط الاجتماعي بين شمال الوطن بجنوبه .

أمَّا حكومة الجنوب الحالية فهي في الوقت الراهن لا تملك لغة وآحدة مشتركة يمكن أنْ تطلق عليها اللغة الأولي بالرغم من إنَّ دولة جنوب السودان اختارت الآن اللغة الإنجليزية بإعتبارها اللغة الرسمية للدولة كما تستخدم الصفوة من أبناء إقليم جنوب السودان للإنجليزية كلغة مخاطبة في مجتمعاتهم الثقافية المحدودة .

أمَّا مع عامة أهليهم فيستخدمون لهجاتهم المحلية أو عربي جوبا المعروف والمتداول في أواسط المجتمعات الجنوبية .

تشير بعض الإحصائيات بأنَّ هناك ٦٤٪ من سكان دولة جنوب السودان يتحدثون عربي جوبا البسيط والسهل في التعامل و المفهوم والمهضوم لأغلبية الشعب الجنوبي وهناك لغة قبيلة الدينكا وهي مفهومة لدي ٤٠٪ من سكان جنوب السودان ؛ وهناك قبائل أخرى لا تعترف بلغة الدينكا كلغة أولى في الجنوب مثل قبائل النوير والشلك وبقية القبائل الجنوبية الأخرى ولن يسلَّموا بها كلغة رسمية للدولة[٢] ومن أهم الركائز ونقاط القوة بين الشمال والجنوب الإسلام والتعايش الاجتماعي وهي داعمة لتوطيد العلاقات وتمتينها بين الدولتين فهناك

(١) عبد الرحمن أحمد عثمان ؛ الأسس الإستراتيجية لدولة جنوب السودان الوليدة ؛ ورقة علمية ؛ مؤتمر الجمعية السودانية للعلوم السياسية ؛ الخرطوم ؛ ٢٠-٢-٢٠١٠م ؛ ص ١٤ .

(٢) المرجع السابق ؛ ص٢٧ .

مجموعات كبيرة من سكان جنوب السودان إعتنقت الإسلام ويعتبر هذا من أقوى عناصر القوة والرابط بين الشعبين ؛ كما نجد المسيحية والوثنية جنباً إلى جنب في المنطقة الواحدة ولا يوجد أيّ نوع من أنواع التمييز بين هذه الديانات والأعراف والخرافات والكجور.

هناك أمر مهم لعب دورًا كبيرًا ويعد من أقوى نقاط القوة بين شعبي شمال وجنوب السودان وهو التعليم ودوره في تشكيل الوجدان السوداني المبدع بين الشمال والجنوب ؛ ومن المحتمل في القريب المنظور أنَّ تقدم حكومة شمال السودان منح دراسية لطلاب دولة الجنوب وكذلك تبادل خبرات المعلمين لأنَّ التعليم رآسخ ومتين بدولة شمال السودان على الرغم ما حدث مؤخرًا في عهد حكومة المؤتمر الوطني من تغيير للسلم التعليمي طال كثير من المؤسسات والصروح التعليمية السامقة والتي لها دورًا مشهودًا على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط ؛ ويمكن أنْ تقدم حكومة الشمال لحكومة جنوب السودان دراسات متكاملة للمناهج التعليمية العامة والعليا لو تم الاتفاق على كثير من القضايا العالقة وهذا من شانه أنْ يشكل تحول كبير في العلاقات وتبادل الخبرات وهو أيضاً يصب في خانة من أقوى نقاط القوة بين الدولتين كما هو معلوم ألفة طلاب وتلاميذ دولة جنوب السودان بالمناهج السودانية وهم على ألفة كذلك بالبيئة المدرسية والجامعية فكل ذلك من شأنه أنْ يكون محفزًا لبناء علاقات متينة بين دولتي السودان[1].

هناك نقاط قوة في العلاقات الثقافية بين البلدين لكننا نلاحظ بين ثناياها نقاط ضعف أيضاً متمثلاً في التمايز العرقي الثقافي بين الشمال والجنوب ؛ فلقد ظل التمايز العرقي الثقافي بين الشعبين محتدماً بحيث يصنف شمال السودان عربياً ومسلمًا ويصنف جنوب السودان أفريقيًا مسيحيًا ؛ هذه التصنيفات إعتبرت من أهم نقاط الضعف في بنية الدولة السودانية الموحدة سابقًا ومن ضمن المحفزات

(١) مصعب عبد القادر وداعة ؛ التفاوض حول مستقبل جنوب وشمال السودان ؛ مجلة الوطن للدراسات ؛ العدد ٥ ؛ ص٢٥ ؛ يونيو ٢٠١١م.

لعدم الاندماج وأدَّت بدورها إلى تعجيل الانفصال .

سيظل هذا التمايز موجودًا حتى عقب إنفصال جنوب السودان وأصبح دولة قائمة بذاتها ؛ وما زالت الفوارق والتمايزات وآضحة للعيان فلو رجعنا قليلاً إلى الوراء ونظرنا إلى الترسبات العالقة بالنفوس والمرارات هنا وهناك بسبب الحروب الأهلية اللعينة التي دارت زهاء نصف قرنًا كاملاً خلَّفت أكثر من مليوني قتيل وأربعة ملايين نازح من جنوب السودان إلى شماله والدول المجاورة ومن ضمن الترسبات تلك التي تتعلق بعملية تجارة الرقيق في عهد الاستعمار والتعالي والاضطهاد والاستعلاء العرقي كلها كانت مادة خصبة تم إستخدامها من جهات كثيرة لتعميق الجراحات النازفة بين أبناء الوطن الواحد ؛ أضف إلى ذلك المجازر الدموية التي ارتكبت هنا وهناك منذ بداية الشرارة الأولى التي إنطلقت بحامية توريت في العام ١٩٥٥م من القرن الماضي وظهور أول حركة مسلحة مناوئة للحكومة بالشمال أطلق عليها إسم أنانيا والتي وصلت لاتفاق مع نظام الرئيس السوداني الأسبق النميري في العام ١٩٧٢م بأديس أبابا، وأخيرًا وضعت الحرب أوزارها وتوصل الطرفان المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لاتفاق لوقف إطلاق النار والتي بدورها تبلورت وأصبحت إتفاقية إطارية إلى أنَّ مهدت لإتفاق نهائي في العام ٢٠٠٥م والتي عرفت بإتفاقية السلام الشامل .

دولة جنوب السودان الوليدة من المتوقع أنْ تكون الديانة المسيحية هي الديانة الرسمية لدولة جنوب السودان كما تبنت اللغة الإنجليزية لغة رسمية للدولة فمن المتوقع أنْ تنشط المؤسسات التبشيرية المسيحية المحلية والعالمية وتبذل في ذلك قصارى جهدها لتدعيم المسيحيين في الجنوب وتتبنى الثقافة الوثنية وتستقطبها وتجعل منها حاجزًا يضيق الخناق على مسلمي جنوب السودان؛ فيجب على الدبلوماسية السودانية بالا تعلو جهدًا لتصحيح الأفكار الشائعة وتجعل من الأمن والسلام من أهم أولوياتها الإستراتيجية[١] .

---

(١) محمد على احمد تور شين ؛ آثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين جنوب وشمال السودان ؛ رسالة ماجستير منشورة ؛ في العلوم السياسية ؛ ص ١٤٤ – ٢٠١٤م .

يرى الباحث بأنَّ هنالك تحديات كبيرة تقف حجر عثرة أمام تطور العلاقات الإستراتيجية وتحسينها إلى الأفضل بين دولتي السودان ؛ وخاصة في مجال الأمن والسلام الاجتماعي ؛ ومما لا شك فيه كل ذلك يؤثر في العلاقات الاجتماعية والثقافية بين البلدين كما أنَّ هنالك مجموعات داخلية و خارجية تعمل دائماً على تعكير صفو العلاقات بين الدولتين ؛ وخاصةً المنظمات الإقليمية والدولية واللوبيهات التي لها مصلحة في تعقيد المشهد بين الدولتين وتأثير ذلك على مجمل الأوضاع والقضايا الأخرى كما أنَّ لهذه الجهات الخارجية أهداف بعيدة المدى يمكنها أنْ تحققها حسب ما تشتهيه من تعقيدات الأوضاع بين البلدين .

أيضًا بأنَّ العامل الثقافي يمكنه أنَّ يكون مدخل ممتاز لتوطيد وتدعيم العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بين الدولتين ؛ وذلك من خلال الاستفادة من نقاط القوة وأهما اللغة المشتركة والغناء السوداني والذي يحبه غالبية أهل الجنوب كما لاحظنا ذلك لعدة فنانين سودانيين وحضورهم المميز في وجدان شعب جنوب السودان منهم على سبيل المثال لا الحصر : (وردي؛ سيد خليفة؛ عثمان حسين؛ محمود عبد العزيز؛ النور الجيلاني) هذه نماذج فقط ؛ كما أنَّ اللهجة العربية البسيطة هي تعتبر رسل للتواصل بين سكان الدولتين وكذلك بعض القضايا الايجابية التي تدعو للتعاون فمثلاً تقديم المنح الجامعية وإنشاء المراكز الثقافية وتبادل الخبرات بين القوى العاملة في الدولتين وتبادل خبرات المؤسسات العسكرية يمكنها أنْ تساعد وتخدم قضايا الشعبين في البلدين وتفعيل إتفاقيات الحريات والتنقل وغيرها وبث تلفزيوني وإذاعي مشترك يمكن أنَّ يساعد في بناء الثقة وتعاون إستراتيجي بين البلدين في المستقبل .

مستقبل العلاقات الاقتصادية :

لقد ظل إقليم جنوب السودان يشكل عبئًا ثقيلاً على الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال ١٩٥٦م حتى عشية ساعات الإستفتاء في يوليو ٢٠١١م ؛ وذلك من خلال إعتماده كليًا على الخزانة العامة للدولة السودانية إضافة لعامل أساسي

مهم أرهق الخزانة العامة وهي قضية الحرب الأهلية التي كانت ترهق الاقتصاد السوداني .

يقول مختصون وخبراء إقتصاديون بأنَّ حرب الجنوب من العام ١٩٨٣م حتى ٢٠٠٣م كانت تكلف خزانة الدولة السودانية يوميًا أكثر من مليون ونصف المليون دولار .

الحكومة السودانية إكتشفت النفط في المناطق المتاخمة لحدود دولة جنوب السودان وخاصة المناطق المتنازع عليها ولم يتم حسم أمرها بعد كمنطقة آبيي الغنية بالنفط وفي ولايتي الوحدة وأعالي النيل التابعتين لدولة جنوب السودان وكان لاستكشاف النفط وإستخراجه أثرًا ايجابيًا على مجمل الأوضاع في السودان وانعكس كذلك في الحياة العامة .

فكانت الدولة السودانية اعتمدت على النفط كأهم مورد من موارد الإيرادات للدولة قبل إنفصال جنوب السودان ؛ وكان يرفد الاقتصاد السوداني ووزارة المالية السودانية بعملة صعبة جعلت الاقتصاد السوداني يعيد عافيته من جديد بعدما أرهقته الحروب الأهلية المزمنة .

فالآن إنقلبت المعادلة تمامًا بعد إنفصال جنوب السودان فكان الاقتصاد السوداني يعتمد كليةً على النفط كمورد أساسي ورافد قوي للخزانة العامة الآن تحولت الأمور إلى ما كانت عليه قبل إستخراج النفط وواجه الاقتصاد عقبات كادت أنْ تعصف به على الرغم ما حدث من تداعيات الانفصال إلَّا أنَّ هناك علاقات وطيدة وسبل تواصل بين البلدين ؛ ومن أهم سبل هذا التواصل وتعد هي وآحدة من نقاط القوة البواخر النهرية التي تربط عاصمة دولة جنوب السودان جوبا بمدينة كوستي النهرية والتي يمر بها النيل الأبيض إضافة لذلك بجانب بعض الطرق البرية الموسمية المؤدية من الشمال إلى دولة جنوب السودان أضف إلى ذلك خطوط السكك الحديدية و التي تربط شمال السودان بجنوبه عبر أطول خط سكك حديدي في البلاد ليصل إلى مدينة واو إضافة إلى الناقل الوطني

السوداني الخطوط الجوية السودانية وبعض شركات الطيران المحلية التي تجوب مطارات البلدين أنَّ التعاون الاقتصادي يحتاج لإدارة سياسية قوية بين البلدين وسهولة الاتصال ومعلوم بإنَّ ترحيل البضائع من شمال السودان إلى جنوبه أمر إعتيادي ولكنه يحتاج إلى تفعيل ومتابعة لصيقة حتى تكتمل الدورة الاقتصادية بين البلدين بالنظر لعلاقات الماضي في المعاملات التجارية قبل الانفصال إضافة لذلك المزاج المشترك بين سكان الدولتين والتعايش بينهم وإشتراكهم في الثقافة الغذائية الموحدة الأمر الذي يمنحها ميزة من أيِّ علاقة دولة أخرى مع جنوب السودان .

إذن فمن ضمن نقاط القوة الأساسية والقوية هي وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة بين السودان وجنوب السودان ؛ وخاصة تصدير النفط عبر ميناء بشائر بحيث توجد خطوط الأنابيب الناقلة الوحيدة لخام دولة جنوب السودان و هناك حركة دائبة للرعي بين شعب الدولتين على طول حدودهما الممتدة غرباً إلى دولة إفريقيا الوسطي وشرقًا إلى دولة إثيوبيا ؛ وتتنقل القبائل الجنوبية والشمالية على هذا الشريط الحدودي وتبادل المنافع بينهما ، بالنظر إلى أوجه التعاون الاقتصادي بين الدولتين مرده في الأصل إلى النمو والازدهار وذلك نسبة للقرب الجغرافي والتكامل في العديد من الصناعات وتشابه في الكثير من العادات والتقاليد وطريقة الأغذية الشعبية وهذه كلها من شأنها أنْ تشكل نقاط قوة في العلاقة بين الدولتين كما أننا نجد أنَّ هناك عوامل أخرى مساعدة ومحفزة على نقاط الضعف بين الدولتين ويمكنها أنَّ تعمل على خفض وتيرة التبادل التجاري والتعاون الصناعي والاقتصادي ؛ ولذلك يمكن القول بأنَّ تداخل الملفات والقضايا العالقة ومحاولة إستخدام التجارة كعنصر ضغط للحصول على مواقف سياسية تمثل هي أكبر نقاط الضعف ؛ عليه بأنْ يدرك السياسيون السودانيون بدولة شمال السودان ووزارة خارجيتهم والتي منوط بها حفظ التوازن السياسي والدبلوماسي مع أي دولة بأن التجارة الخارجية هي هدف مبدئي

وأساسي للعلاقة بين الدولتين وشعوبهما[1] فالعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب تواجه تحديات جمة وهي:

١- التهافت الإسرائيلي على المنطقة فإسرائيل ترى أنَّ النظام السوداني عدوًا مزمنًا لها فإنها لم تجد سانحة إلا وانتهزتها لتصفية حساباتها مع النظام السوداني وهذه الحسابات يدفع ثمنها الإنسان البسيط دافع الزكاة والضرائب وغيرها من الإتاوات التي يدفعها المواطن السوداني كل ذلك من شأنه أنْ يؤثر سلباً ويقلل من فرص قوة الجانب الاقتصادي بين الدولتين بدخول دولة اسرائيل في جنوب السودان إنَّ الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على الاحتواء ؛ فعلى الرغم من أنَّ اقتصاد دولة جنوب السودان متخلف ومتأخر عن المواكبة العالمية إلَّا أنَّ دولة جنوب السودان تحتوي على ثروات وكنوز طبيعية ومعادن ومواد أولية مهمة وغيرها من الثروات الاقتصادية التي تدخل ضمن المواد للصناعات التقنية ؛ فهذه الأسباب من ضمن أسباب أخرى دفعت بالقادة الاسرائيلين للتفكير في إختراق أسواق دول حوض النيل وغزوها وإقامة علاقات إقتصادية ودبلوماسية معها[2] وقد أكد ذلك الزعيم الإسرائيلي بن غيورين بقوله (إنَّ مستقبلنا منوط بعلاقاتنا الاقتصادية مع دول إفريقيا وآسيا) ومن أهم النفوذ التي دفعت إسرائيل لمد نفوذها الاقتصادي إلى حوض النيل كالأتي: ١- إختراق العزلة والمقاطعة العربية الاقتصادية التي حرمت إسرائيل من فرص التغلغل في الأسواق العربية لذا كان لها التوجه إلى الأسواق الإفريقية لا سيما تلك المجاورة للأقطار العربية لتصدَّر إليها منتجاتها وتقدم لها خبراتها الفنية والعسكرية ومن ثم إختراق المقاطعة العربية بشكل مباشر .

٢- زيادة صادراتها إلى الخارج وفتح الأسواق الإفريقية للمنتجات الإسرائيلية

(١) محمد إبراهيم الحسن ؛ مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان ؛ مجلة الأكاديمية العسكرية العدد؛ ٧ ؛ نوفمبر ٢٠١٢م .

(٢) صالح زهر الدين ؛ مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه ؛ المركز القومي للأبحاث والتوثيق ؛ بيروت ؛ ١٣ ؛ ١٩٩٦م .

لا سيما في مجال تصدير التكنولوجيا ومنتجات صناعة الأسلحة الإسرائيلية بحيث تتوفر إمكانيات أفضل لتطوير صناعتها التقنية وخفض تكلفة إنتاجها وذلك نتيجة لحصولها على المواد الخام ولا سيما المعادن الإستراتيجية والنفيسة بأثمان زهيدة إذ أنَّ السياسة الإسرائيلية الثابتة تقوم على إستيراد المواد الخام وتشجيع التصدير من أجل الحصول على النقد الأجنبي والعملات الصعبة والذي يسهم في تسديد نفقات الاستيراد ويقلل العجز في الميزان التجاري لدولة إسرائيل[١].

٣- تسعى إسرائيل إلى توفير فرص العمل لخبرائها وللأيدي العاملة الفنية الإسرائيلية الفائضة عن حاجتها لا سيما وأنَّ اغلب دول حوض النيل تعاني نقص في الملكات الفنية والإدارية[٢].

٤- تسعى إسرائيل إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية وروح الاعتماد لدي دول حوض النيل عليها ؛ إذ تعتبر الوسائط الاقتصادية من أكثر الأساليب إعتمادًا لدي إسرائيل من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية تجاه دول حوض النيل وخاصة في مجال إعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهم ووقوف دول حوض النيل إلى جانبها في قضية الصراع العربي الصهيوني .

٥- تسعى إسرائيل من وراء نفوذها الاقتصادي في دول حوض النيل إلى ضمان حصولها المباشر على الثروات الهائلة من دول حوض النيل مثل نفط الخليج والغاز والنفط من نيجيريا وغينيا ؛ هذا من جهة وشبه الحروب الاقتصادية ضد المنتجات العربية في أسواقها الخارجية في دول حوض النيل والقارة الإفريقية عامة من خلال تقديم البدائل للصادرات العربية وإقامة مشاريع مائية في دول منابع النيل بهدف تقليل حصة مصر والسودان من المياه الواردة لنهر النيل من هذه الدول وتهديدها الدائم

(١) عبد اللطيف على المباح ؛ المجال الحيوي في سياسة إسرائيل الخارجية ؛ ص ٤١ - ٢٠٠٢م .

(٢) عصام محسن الجبوري ؛ النشاط الصهيوني في إفريقيا وأثره على العلاقات العربية الإفريقية ؛ مجلة الأمن القومي ؛ العدد ١ ؛ بغداد ١٩٨٩م ؛ ص ؛ ١٦٣ .

بتدمير المنشآت الاقتصادية العربية بهذه الدول في حوض النيل العظيم .

من جهة أخرى تتبين الإستراتيجية الإسرائيلية من خلال تصريحات بعض القادة الاسرائلين المتنفذين في السياسة الإسرائيلية من خلال لقاءاتهما الإعلامية والصحفية وتصريحاتهم ؛ فنجد في تصريح أفيغدور ليبرمان ورحبعام زئيفي بتهديدهم مؤخرًا بتدمير السد العالي في مصر[١] .

بالنظر على ما تقدم نجد طموحات إسرائيل في القارة الإفريقية بحيث تحتوي دولها على المواد الخام فمثلاً لو نظرنا إلى دولة نيجيريا نجدها تحتوي على عدد ٢٢١٧ مليون طن من البترول و٢٤٧١ مليون طن من الغاز الطبيعي من الاحتياطيات المؤكدة وفقا للعام ١٩٩٧م .

أما خليج غينيا فقد تم العثور مؤخرًا على حقول عديدة من النفط في عرض البحر.

أما أنغولا والكنغو فقد قدرت إحتياطاتهما النفطية في العام ١٩٩٤م ب ٢٨ مليار برميل من النفط .

٦- تسعى إسرائيل أيضاً إلى أنَّ تتحرك إستجابة لطبيعة تركيبها ووجودها وهو المركز الاقتصادي الصناعي المتحرك لحساب نفسه ولحساب المصالح الاقتصادية الأوربية والأمريكية والتي تساندها وتفسح الطرق أمامها في الدول الإفريقية والآسيوية[٢] .

يرى الباحث من الأهمية بمكان تفعيل الجانب التجاري والاقتصادي بين الدولتين جنوب وشمال السودان لما فيه لمصلحة البلدين وشعبيهما ؛ ومن

(١) جمال مظلوم ؛ الحروب الاقتصادية ؛ نظرة مستقبلية مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٥؛ ص ٢٣٣؛ مصر؛ ٢٠١١م .

(٢) محمود سليمان ؛ عودة النشاط الإسرائيلي في إفريقيا المخاطر والآثار ؛ نشر دراسات الدار العربية للنشر والترجمة ؛ العدد ٢٨ ؛ مصر ؛ ١٩٨٩م ؛ ص ٢٦ .

الملاحظ بأنَّ هناك رغبة جنوبية أكيدة في التعاون في هذا المجال الاقتصادي الحيوي وحاجة دولة جنوب السودان الوليدة إلى البضائع والمواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية الأخرى لأحداث إنتعاش في إقتصاد الدولة والتي تعاني من الصراعات والحروب الداخلية فالصراع الجنوبي جنوبي والحروب الأهلية أوشكت أنَّ تؤدي إلي الانهيار الكامل والشامل لجميع مناحي الحياة وخاصة الاقتصادية لعدم توفر المواد الغذائية في ظل النزاعات والقتال الضاري بين المجموعات المتناحرة ؛ كما يعانى الاقتصاد في شمال السودان هو الأخر من الانهيار عقب إنفصال الجنوب وغياب صادرته غير البترولية وهي لا تفي حاجة البلاد من العملة الصعبة ، فأرى هنا أنَّ تقدم حكومة الشمال المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية لأنَّ في ذلك مكسب ومخرج للازمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة السودانية شمال ؛ كما أنْ المواطن السوداني هو الأخر يدفع الثمن باهظًا جراء هذه الأوضاع المتذبذبة وغير المستقرة كل ذلك ينعكس سلبًا على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من شأنه أنْ يؤدي إلى إضطرابات داخلية يمكن أنَّ تؤثر على علاقات الدولة السودانية في محيطها الإقليمي والدولي ؛ ويمكن أنَّ يكون له تداعيات على الأمن الإستراتيجي لدولة شمال السودان ، عليه يجب على الدولة السودانية السعي الدؤوب في معالجة كثير من القضايا العالقة بينها وبين دولة جنوب السودان الشقيقة في ظل التدافع الإقليمي والدولي حول الموارد ؛ وكما سبق ومعلوم بأنَّ دولة جنوب السودان لديها مخزونات كبيرة من المواد الأولية وهي تعتبر الحديقة الخلفية لدولة شمال السودان من خلال موقعها الجغرافي وقربها من السودان الشمالي وتشابه الكثير من العادات والتقاليد والموروثات بين شعبي البلدين .

مستقبل العلاقات السياسية والأمنية بين الدولتين :

بعض النخب السياسية في الدولتين كانت تمارس التضليل والنفاق السياسي ومازالت على عهدها في ذلك وإختزال القضية في الشخوص دون النظر

بعمق على القضايا بكلياتها ؛ وما زالت الهوة سحيقة بين السياسيين الممسكين بدولاب البلدين في كثير من المفاهيم السياسية والأفكار وإختلاف الرؤى وعلى الرغم من هذا كله إلَّا أنَّ هناك عوامل من شانها أنْ تساعد على ردم هذه الهوة وتكون المسائل والقضايا العالقة تم حلها ؛ وتكون الاتفاقات والبرتوكولات ملزمة للطرفين لقد تولَّد اللقاءات والحوارات روابط نفسية حميمة بين الطرفين وتجعلهم أقرب إلى بعضهم البعض ناهيك عن العلاقة والترابط بين شعبي الدولتين ؛ فالسودان وجنوب السودان كليهما عضو في مجموعة دول الإيغاد ومعروف أنَّ مجموعة الإيغاد يعملون من أجل إيجاد للحلول للخلافات الداخلية لأعضاء الدول المنضوين تحتها وهم ينظرون بعمق إلى مصلحة المنطقة ؛ ومن المؤكد أنَّ هذه المجموعة تعمل من أجل تقليل فرص الصراعات والنزاعات بين أعضائها من أجل إستدامة الأمن والسلام والاستقرار لدول مجموعة الإيغاد[1] .

يؤثر الصراع الجنوبي جنوبي على العلاقات السياسية بين البلدين وخاصة عقب المحاولة الفاشلة التي قام بها الدكتور ريك مشار النائب الأول لرئيس حكومة جنوب السودان بمحاولاته الانقلابية الفاشلة على الرئيس الفريق أول سلفا كير ميار ديت الأمر الذي جعل الرئيس سلفا يراجع حساباته الداخلية والخارجية وتركيز جهوده كلها في تامين لحكومته داخليًا والعمل على القضاء على التمرد وسحقه ؛ وهناك بعض الاتهامات تشير إلى تورط حكومة الخرطوم بدعم التمرد في دولة جنوب السودان ؛ في المقابل هناك أيضاً إتهامات من قبل حكومة الخرطوم لحكومة جوبا باحتضانها للحركات المسلحة والمنضوية تحت الجبهة الثورية وتوفير الملاذ والدعم لها ؛ كل ذلك يؤثر سلبًا على تطوير العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين ويقلل من فرص التعاون الأمني ويصعب معها تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين.

***

(١) محمد إبراهيم الحسن ؛ مرجع سابق ؛ ص٤٧.

خلفيات الأزمة الجنوبية :

في يوليو٢٠١٣م أعفى الرئيس سلفا كير نائبه الأول ريك مشار وجميع أعضاء حكومته في أكبر تغيير وزاري يشهده جنوب السودان منذ إستقلاله قبل نحو ثلاثة أعوام .

وأحال إلى التحقيق في قرار منفصل الأمين للحركة الشعبية باقان أموم بعد تصريحاته النارية وإنتقاداته اللاذعة على أداء حكومة سلفا كير ووزرائه .

جاءت تلك القرارات نتيجة لصراعات خفية وغير معلنة ظلت تتصاعد بين قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ تموز يوليو ٢٠٠٥م بعيد موت الزعيم التاريخي ومؤسس الحركة الشعبية الدكتور الراحل جون قرنق في حادث تحطم غامض للمروحية التي كانت تقله من يوغندا إلى جنوب السودان .

تفجَّرت النزاعات بين القيادات الجنوبية بصورة علنية ؛ بعد أنْ أعلن ريك مشار عقب إعفائه من منصبه أنَّه ينوي الترشح لمنصب الرئيس في الانتخابات في العام ٢٠١٥م ووقف إلى جانب مشار في تصريحاته عدد من المسئولين السابقين والذين أطاح بهم الرئيس سلفا كير في إطار جهده للتخلص من القيادات التاريخية والتي قادت معه حرب التحرير ؛ ومن أبرز هؤلاء باقان اموم الأمين العام للحركة الشعبية ودينك ألور وزير برئاسة مجلس الوزراء في الحكومة الموحدة قبيل الانفصال وربيكا قرنك أرملة مؤسس الحركة الشعبية الراحل جون قرنق ؛ ولقد تطابقت رغبة هذه المجموعة فيما يبدو مع رغبة ريك مشار في ألَّا يحصل الرئيس سلفا كير لدورة رئاسية ثانية .

في العاشر من نوفمبر ٢٠١٣م أوردت صحيفة سودان تربيون والتي تصدر باللغة الإنجليزية في عاصمة جنوب السودان جوبا بأنَّ هناك إجتماعًا للقادة الجنوبيين يناقشون فيه وثائق طال إنتظارها وإجازتها من بينها الدستور والتشريع ولقد ظل معارضو الرئيس سلفا كير يتهمونه بإستمرار بتفصيل الدستور عليه

ليركز كل السلطات في يده وأنَّه يتحول وبسرعة إلى دكتاتور مطلق السلطات ولكن كل المحاولات فشلت التي حاول القادة الجنوبيون المتخاصمون مع الرئيس سلفا كير من كبح جماح سطوته وإنفراده بالحكم وكان من المفترض أنْ يعاد انتخاب رئيس الحزب بناءًا على اللوائح التي تنص على إنتخابه كل خمسة أعوام وكان من المفترض أنْ يتخذ هذا الإجراء منذ أبريل عام ٢٠١٠م غير أنَّ ذلك لم يحدث ؛ فما كان من المجموعة والتي بدأ صوتها يعلو منتقدة الرئيس سلفا كير وأداء حكومته وهذا الحراك المكثف كان الغرض منه تغيير قيادة الحزب والحكومة عن طريق عمل سياسي تعبوي صاحبته حملات إعلامية وسلسلة من التصريحات والانتقادات التي ركزت على إنَّ سلفا كير يدير الدولة بعقلية أمنية وأنَّه يضيِّق الخناق على الصحافة وحرية الرأي[1] .

الصراع القبلي الجنوبي وتأثيراته على العلاقات بين الدولتين :

توجد في جنوب السودان عشرات من القبائل غير أنها تعود أصولها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة ؛ أكبرها المجموعة النيلية والتي تمثل ٦٥٪ من مجموع السكان والتي تضم القبائل ذات النفوذ السياسي الأكبر ؛ فقبائل الدينكا تمثل ما نسبته ٤٠٪ من المجموعة النيلية وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس سلفا كير وتأتي قبيلة النوير في المرتبة الثانية بما نسبته نحو ٢٠٪ وهي القبيلة التي ينتمي إليها ريك مشار نائب الرئيس المقال ؛ ثم تأتي قبيلة الشلك بنسبة ٥٪ وهي القبيلة التي ينتمي إليها كل من باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية ولام أكول أجاوين أحد قياداتها التاريخية وكان هذا الأخير إختلف مع سلفا كير وأصبح حليفًا للخرطوم وظل هناك حتى بعد ما إنفصل الجنوب ؛ ولم يعود إلى جوبا إلا مؤخراً بعد أنْ وجد تضمينات من قيادات جنوبية .

إنضم ريك مشار إلى الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ١٩٨٤م مع بدايات الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في حقبتها الثانية

(١) صحيفة سودان تريبون ؛ ١٠ - ١١ - ٢٠١٣م .

التي قادها جون قرنق وذلك عقب إنهيار إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري ؛ غير أنَّ مشار قاد إنقساماً داخل الحركة الشعبية نفسها في العام ١٩٩١م بعد أنْ إختلف ومعه آخرون كثيرون من بينهم لام أكول مع جون قرنق الذي كان ينادي بوحدة السودان بشرط إقامة الدولة المدنية ؛ في حين كان مشار ومن ناصروه يرون بأنْ يتجه الجنوبيون إلى الانفصال التام فدارت حرب دموية بالغة الفظاعة نتيجة لذلك الخلاف بين الفصائل الجنوبية المتناحرة إستمرت لعدة سنوات من الخلاف فاق عدد القتلى عددهم طوال سنوات الحرب بين الشمال والجنوب ؛ وبعد ستة سنوات من الخلاف مع قرنق عقد مشار إتفاقاً مع حكومة الخرطوم ١٩٩٧م ؛ فاستفادت منه حكومة الإنقاذ في حربها ضد الحركة الشعبية كما استعانت الحكومة السودانية بقوات مشار لتأمين حقول النفط في الجنوب ؛ غير أنَّ مشار عاد مرة أخرى إلى حركة قرنق في بدايات الألفية الثالثة وأصبح أحد نواب جون قرنق ؛ وبعد موت قرنق أختير نائباً للرئيس الحالي سلفا كير في قيادة الدولة .

تداعيات الصراع :

ما زالت المواجهات المسلحة هي عنوان الحياة اليومية في دولة جنوب السودان الوليدة ؛ على الرغم من قبول الأطراف للجلوس للتفاوض في أديس أبابا بتأثير وضغوط دولية فقد أصبحت حروب الفر والكر وإحتلال المدن من جماعات مشار وإستردادها من قبل حكومة سلفا كير أشبه بلعبة الكراسي ؛ لذلك الأوضاع بدولة جنوب السودان غير مستقرة وتدعو إلى القلق وخاصة لو تتبعنا سير المواجهات المسلحة على إمتداد مدن جنوب السودان و يبدو وآضحاً أنَّ حقول النفط وتأكيدًا للوجود العسكري على الأرض هما أبرز أهداف المتمردين ففي حالة إنشطار الجنوب إلى أكثر من دولة تصبح حقول النفط مرتكزًا أساسيًا لاقتصاد الجهة التي تسيطر عليها بخاصة أنَّ النفط هو مصدر الدخل الوحيد في جمهورية جنوب السودان الوليدة ، أمَّا في حالة التفاوض تصبح السيطرة على حقول

النفط ورقة مهمة للحصول على تنازلات سياسية في أي إتفاق مبرم ؛ وتسيطر قوات مشار الآن على مناطق بالغة الحيوية ما يقوي موقفها في المفاوضات ؛ ومن الواضح أنَّ الصراع الحالي قد أظهر وجود مركزي وقوة رئيسين في دولة سيتقاسمان السيطرة على البلاد بغض النظر عما تفضي إليه المفاوضات لذلك ستظل بنية الدولة في جنوب السودان منقسمة وفقًا لخطوط قبلية بين قوة عسكرية تملكها حكومة الرئيس سلفا كير وأخرى يملكها خصومه بقيادة نائبه المقال ريك مشار ؛ ويؤكد هذا الاستنتاج مسارعة الرئيس سلفا كير الذي كشفت المواجهات المسلحة ضعف قوته العسكرية إلى طلب الدعم من دول الجوار التي هددت وعلى رأسها يوغندا بالتدخل لمنع إزاحة الرئيس سلفا كير بالقوة ؛ وعليه سيكون خيار التفاوض هو الراجح وذلك من أجل الحفاظ على حكومة الرئيس سلفا كير من جهة ؛ وإعطاء المتمردين جزءًا من مطالبهم من الجهة الأخرى .

الصراع الجنوبي جنوبي يؤثر على مجمل الأوضاع بين الدولتين بصورة عكسية ويعقد الأمور ؛ ويعتبر هذا الصراع من أهم نقاط الضعف والتي تهدد مستقبل العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين ؛ فهناك العديد من نقاط الضعف في إمكانية وجود علاقات سياسية سوية بين الدولتين[1] وأولى نقاط الضعف هذه الحصار السياسي والاقتصادي على السودان ؛ فالمناخ الدولي المعادي لدولة شمال السودان يضع دولة جنوب السودان لركب موجة التيار الدولي الغاضب على نظام الخرطوم من أهم نقاط الضعف أيضاً القضايا العالقة بين الدولتين وخاصة النزاع حول منطقة (آبيي) الغنية بالنفط والمتنازع عليها ؛ فعلى الرغم من وضوح الرؤية التاريخية والجغرافية والقانونية المتنازع عليها بين الطرفين إلَّا أننا نجد إصطدام ذلك بمصالح القوى الدولية والتي جعلت من منطقة آبيي مكاناً للخلافات بين الجانبين .

(١) حسين سليمان أبو صالح ؛ المنظور الاستراتيجي لعلاقة السودان بجنوب السودان ؛ مجلة الأكاديمية العسكرية ؛ العدد ٧٥ ؛ ص٢٥ ؛ نوفمبر ٢٠١٢م .

المهم في الأمر تعتبر منطقة آبيي ما هي إلَّا نموذجاً للعديد من نقاط الضعف بين الدولتين ؛ وعلى طول مناطق السافنا مثل حفرة النحاس ودبة الفخار والمقينص وكاكا التجارية وسماحة وكفي كنجي وكافين دبي وأم دافوق غرباً من ناحية أخرى هناك العديد من التحديات الآنية والتي تواجه الطرفين كالديون الخارجية وترسيم الحدود السياسية بين الدولتين ؛ ومن ناحية أخرى توجد العديد من المشاكل والعقبات التي تحفز على تأزم العلاقات السياسية بين البلدين؛ بحيث تعتبر إنعدام الثقة بين الجانبين من أكبر التحديات التي تواجه الطرفين في إيجاد أرضية مشتركة وتوافقية تساعد في الالتقاء لحلحلة قضاياهم.

فالجنوبيون يعدون قوائم طويلة لا حصر لها من عدم إيفاء الشماليين بوعودهم .

أما الشماليين فقد أخذوا موقف من إخوتهم الجنوبيون عندما قرر شعب الجنوب الانفصال عن الدولة الأم ؛ وهو خيار مشروع وفق ما نصت علية إتفاقية نيفاشا ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الدولتين هو عدم إتزان الخطاب السياسي بين مسئولي الدولتين ؛ فدائماً العلاقات السياسية الراسخة بين الدول لا تحتمل تضارب التصريحات بين القادة السياسيين في الدولة الواحدة ؛ هناك العديد من القادة والسياسيين في البلدين يسعون وبكل قوة أنْ يتخذ من الدولتين منطلقًا لهم لتغيير الأنظمة الحاكمة في جنوب وشمال السودان بقوة السلاح .

يرى الباحث بأنَّ النموذج الأمثل بين الدولتين للتعاون الأمني هو التوقيع على برتوكول أمني تتعاون به لكبح جماح أيِّ تحرك لجماعات مسلحة معادية للدولتين خلاف ذلك ستظل الدولتين في حالة شد وجذب دائمين وكل دولة تدعم الطرف المعارض للدولة الأخرى وتقدم لهم الدعم اللوجستي وغيره من أنواع الدعم لذلك يجب أنْ يكون تغيير أيّ نظام في أيّ دولة من الدولتين يكون عبر صناديق الاقتراع وهذا أيضاً يحتاج إلى إطلاق الحريات العامة لشعوب البلدين ليختاروا من يمثلهم في كل مستويات الحكم ؛ وهذا الأمر لا يتم إلا بعد التسوية الشاملة في

البلدين ؛ بعد إحلال السلام وساد الأمن والإستقرار في ربوع الدولتين والوصول لاتفاق مع حركات الاحتجاج السياسي العسكرية المناوئة لحكومة الدولتين .

بعد إتفاق نيفاشا ٢٠٠٥م وتم بموجبها تشكيل حكومة وحدة وطنية بين الجانبين كانت هناك نقاط قوة تشكلت بقيام جسم أمني تنسقي بين طرفي الإتفاقية كان ترياقًا للحكومة وكانت تتم إجتماعات دورية للغرفة الأمنية بين الجانبين ويراقبان الحدود من أجل تحجيم أي إختراق أمني محتمل عبر الحدود ؛ وهذه كانت تشكل من أهم نقاط القوة بين الجانبين في الملف الأمني الشائك الأمر الذي جعل الأوضاع مستقرة تماماً ولم تسجل أيَّ خروقات أمنية خطيرة على طول الشريط الحدودي الفاصل بين شمال وجنوب السودان ؛ وخاصة في مناطق التماس التي يقطنها خليط من القبائل السودانية والمنتشرة على طول هذه الحدود بمواشيها وتتبادل التجارة وغيرها من المنافع .

أما نقاط الضعف في مسار الملف الأمني بين الجانبين :

سببه طول الحدود المشتركة بين البلدين وهي تبدأ من أم دافوق غرباً إلى حدود الدولة الإثيوبية شرقًا ؛ علماً بأنَّ هذه الحدود الطويلة والمتعرجة مفتوحة ومتداخلة وغير مستقيمة الأمر الذي يجعل الصرف الأمني عليها مرهقاً للموارد المالية ومهدر للطاقة البشرية ويصعب مراقبتها ناهيك عن حمايتها .

يرى الكاتب : بأنَّ مستقبل العلاقات بين الدولتين سيمر بمنعطف من التوترات في أغلب الأوقات في المستقبل ؛ أضف إلى ذلك هناك مناطق متنازع عليها ولم يتم حسم أمرها فمن المؤكد بأنها تضعف من نقاط القوة الأمنية بين الطرفين بالإضافة إلى الديون الخارجية وإيواء الحركات المسلحة بين الجانبين أضف إلى ذلك هناك عامل أخر يقلل من فرص تنمية العلاقات الأمنية ويؤثر على كثير من القضايا هو التجربة الدولية على المستوى الإقليمي والدولي المتعلقة بالإنفصال من الدولة الأم بالإشارة هنا إلى (اريتريا – إثيوبيا و باكستان والهند) .

هناك عامل أخر يضعف من قوة نقاط القوة الأمنية يتمثل في المرارات القديمة

والنظـرة الاسـتعلائية والإسـتخفاف بـين الطـرفين هنـا وهنـاك ؛ والاخـتلاف الأيديولوجي الفكري بين المؤتمر الوطني والذي يحكم السودان شمال والحركة الشعبية والتي تحكم جنـوب السـودان جـاءت بفكـرة السـودان الجديـد والـذي يتعارض مع برنـامج المـؤتمر الـوطني (المشـروع الحضـاري) فـأدى ذلـك إلى تقاطعات في الأفكار والرؤى مما له الأثر البالغ في تعجيل إنفصال جنوب السودان وهذه تشكل من أكبر مهددات الأمن الوطني للسودان ، فكل ما تقدم من مشاكل وصراعات وتنازع حول الرؤى والأفكار وعقبات وقضايا عالقة كلها لم تسـاعد في إستقرار الدولتين وفقدت معها المحفزات التي تجعل من إمكانيـة تحقيـق حسـن الجوار وحدود آمنة ومستقرة بـين الـدولتين وبعيـدة مـن التـوترات أمـر في غايـة الصـعوبة إلَّا إذا تجـاوز الطرفـان كـل التحـديات الماثلـة الآن ؛ وقامـا بتـرجيح المصالح الاقتصادية والسياسية والإجتماعية لشعبيهما مقابل مصالح الانتلجنيسيا والعلاقات الإستراتيجية على المدى البعيد وهناك سؤال كبيـر يـؤرق الجميـع ولم يجد الإجابة الآن وهو هل يستطيع قادة البلدين في المستقبل المنظور العـودة مـرة أخرى إلى الوحدة بين البلدين بطرق وآليات جديـدة بعـد هـذا الانفصـال والـذي كشف كل المسـتور ؟؟؟ فلـو صـدقت النوايـا وتنـازل القـادة في الـدولتين فمـن الممكن أنْ تعود الدولة السودانية موحدة ؛ وذلك عقب التسـوية الشـاملة للازمـة السودانية العصية على الحل ؛ وتم الإعتراف بأخطاء الماضي وبحقـوق الأقليـات السودانية والكل شعر بالعدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

كما يمكن أنْ يعود أبناء دولة جنوب السودان إلى حضـن الدولـة الأم في ظـل فدرالية حقيقية كما توحدت الألمانيتين عقب إنفصالهما أثناء الحـروب الطاحنـة في القرن الماضي (الحرب العالمية الثانية) .

إذن ستظل قضية إنفصال إقليم جنوب السودان عن شماله حدث كبيـر ومـؤلم عالقًا بأذهان الكثيرين من الجيل الحالي ؛ على الرغم من إنَّ العلاقة بـين الـدولتين شهدت في السـابق تـوتراً أمنيـاً وعسـكرياً خطيـراً أدى إلى مواجهـات عنيفـة بـين

الجانبين كما أنَّ الصراع الدائر الآن بدولة جنوب السودان أثر كثيراً في العلاقات بين الدولتين وكان له مردود سيئ في مجمل الأوضاع وصلت لدرجة من القطيعة بين قيادة الدولتين والاتهامات المتبادلة بينهما ؛ ولكن كل ما حدث يعتبر سانحة طيبة لتقريب وجهات النظر والعمل على إيجاد صيغة لتجاوز هذه التوترات الجانبية وإعادة العلاقات الأزلية بين شعبي البلدين ؛ ويعلم الجميع بأن السودانيين عاشوا لفترات وحقب تاريخية ماضية على طول حزام السافنا في أمن وأمان والذي تحده حدود ١٩٥٦م والمصطنعة من قبل الاستعمار ؛ وعلى جانبي هذه الحدود الممتدة تزاوجت العديد من القبائل وامتزجت دمائها وأعراقها وأنجبت هجينًا سودانيًا جميلاً خالصًا يعتز بسودانيته ؛ في هذا الصدد تشير بعض الدراسات التي أشارت إلى إنَّ نسبة الزواج في هذا الشريط بلغت ٣٠٪ من جملة السكان ؛ وعلى الرغم من حدوث إنفصال جنوب السودان بأغلبية كبيرة من تصويت الجنوبيين إلَّا أنَّ هناك العديد من الروابط والأواصر الاجتماعية والأرحام المتشابكة والتي يمكن أنْ تشكل مدخلاً حقيقيًا لتحسين وتطوير العلاقات في مجمل القضايا بين الدولتين ؛ ويمكن أنْ تساعد في إمكانية معالجة أسباب الانفصال وإعادة النظر في وحدة جديدة بشروط جديدة أو إتحاد كنفدرالي بين الدولتين لما فيه مصلحة البلدين وشعبيهما .

رؤية الكاتب الإستراتيجية :

الصراع بين شمال وجنوب السودان هو صراع قديم ومتجدد يرجع تاريخه إلى عهد الاستعمار السابق ؛ والذي بدوره زرع بذور سياسة (فرق تسد) بين الشمال والجنوب بحيث جعل إقليم جنوب السودان منطقة مقفولة وحرم سكانها من التعليم ولكن بعد ما خرج المستعمر من السودان ظلت الأوضاع كما كانت بل إزدادت سوءًا في عهد الحكومات الوطنية المتعاقبة على السلطة ؛ وسرعان ما تطور الأمر إلى صراع ونزاع وفقدان الثقة بين المكونات السودانية فتفاقم الوضع وأدى إلى حروب طاحنة بين الأطراف المتصارعة إشتعل أوراها لفترات طويلة من

السنين حصدت فيه الآلة الحربية والعسكرية ملايين الضحايا من المدنيين والعسكريين وشردت ملايين أخرى داخل وخارج حدود الدولة السودانية بدول الجوار الإفريقي وأوربا وأمريكا وأستراليا وكندا .

إنَّ الصراع السوداني له أسبابه وتداعياته ؛ ولكنه تطور سريعًا بمتوالية هندسية فاقت كل التصورات بعد ما خرج المستعمر عقب الاستقلال السياسي في الأول من يناير ١٩٥٦م وأصبحت قضية إقليم جنوب السودان يرتفع مؤشرها وينخفض حسب تعامل الحكومات الوطنية مع ملف الجنوب وإحساسها به .

كانت هناك محاولات عديدة في السابق لإحتواء قضية إقليم جنوب السودان وعقدت عدة مؤتمرات صلح داخلية وخارجية وإتفاقيات ولكنها جميعها لم تخاطب الجذور الحقيقية للقضية وأشهرها إتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م والتي صمدت في وجه التحديات آنذاك عقدًا كاملاً من السنين ولكنها إنهارت أيضاً بسبب خرق أحد الأطراف الموقعين عليها فانهارت الإتفاقية وتجددت الحرب الأهلية من جديد مرة أخرى وكانت أشدَّ فتكاً وأكثر دمويةً .

ظلت قضية إقليم جنوب السودان عصية على الحل وتدخلت فيها عوامل داخلية وخارجية حتى تطورت وأصبحت مهددًا للأمن والسلم المحلي والإقليمي والدولي وأصبحت عقبة كؤودة على الحل حتى يناير ٢٠٠٥م فقد تم الحل النهائي لهذه القضية وتسويتها بمساعدة أطراف إقليمية ودولية للأطراف السودانية المتناحرة فقد وقعت هذه الأطراف السودانية المتصارعة على إتفاقية السلام الشامل بدولة كينيا ضاحية (نيفاشا) في التاسع من يناير ٢٠٠٥م وبموجب هذه الإتفاقية فقد أسدل الستار وإنطوت صفحة مؤلمة وموجعة لأطول الحروب الأهلية بالقارة الإفريقية المدمرة للبيئة والإنسان .

ما زالت هناك قضايا عالقة أخرى وبسببها تجدد القتال مرة أخرى بين السودان وجنوب السودان في حيز جغرافي ضيق تدخلت بموجبه الآلية الإفريقية رفيعة

المستوى كطرف وسيط لحل المسائل العالقة التي بسببها إندلع القتال وهذه المسائل العالقة هي ترسيم الحدود والديون الخارجية وتصدير نفط دولة جنوب السودان عبر ميناء دولة السودان والمناطق المتنازع عليها كمنطقة آبيي الغنية بالنفط وسماحة ببحر العرب وبعض المناطق بولاية جنوب دارفور كحفرة النحاس وغيرها من المناطق ومعلوم أنَّ الجنوبيين قد إختاروا خيار الإنفصال على الوحدة في التاسع من شهر يوليو ٢٠١١م .

ستظل الأوضاع السياسية والأمنية بين السودان وجنوب السودان مرهونة بإرادة قادة البلدين وكيفية مقدرتهم لحل القضايا والمسائل العالقة بين الدولتين وتفاعلهم للعمل على تسوية ملفات خلافاتهم المتعددة وتذويب جليد الشك بينهم (باليقين) خلاف ذلك ستكون الأوضاع بين الدولتين أكثر حدةً وتوترًا وخاصةً في المناطق الحدودية ومناطق التماس ؛ وستساعد مثل هذه الأجواء المشحونة في القيام للجماعات المتمردة بعمليات عسكرية المناوئة لكل طرف في الدولتين وتعمل على زعزعة الأمن والاستقرار .

هناك أسباب جوهرية كثيرة ساعدت في تطور قضية إقليم جنوب السودان حتى وصلت مرحلة أنْ يقرر فيها الجنوبيون حق تقرير مصيرهم ويفضلون الانفصال على خيار الوحدة من الدولة الام ؛ ليصبح الجنوب دولة ذات سيادة إنضمت أخيرًا إلى منظومة دول الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي ؛ وتعتبر دولة جنوب السودان الوليدة هي أول دولة تنال إستقلالها في بداية الألفية الثالثة وتنضم إلى الاتحاد الإفريقي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى .

إنَّ الصراعات والنزاعات داخل الدولة السودانية شمال أرهقت كاهلها المثقل بالقضايا الداخلية والملفات الخارجية ذات الوزن الثقيل ؛ وبالتالي يتوجب على الساسة السودانيون مراعاة ذلك وإبتداع الحلول الناجعة لكل القضايا قبل أنْ تستفحل الأمور وتصل هذه الصراعات والنزاعات إلى مرحلة يصعب معها معالجتها بصورة سلمية تفضي إلى نتائج إيجابية وألاَّ يتكرر سيناريو إقليم جنوب

السودان (المزلزل) مرة أخرى .

ريثما تصفو سماء السودان السياسية وتجد القضايا والمشاكل الداخلية للدولة السودانية الحلول وتستقر الحياة (سياسيًا وإقتصاديًا وأمنيًا وإجتماعيًا) ستكون هذه القضايا الشائكة هي محل إهتمام وتحليل للباحثين السياسيين والمفكرين الإستراتيجيين والمهتمين بالشأن السوداني الداخلي ؛ كما أنَّه يتوجب على الحكومات والأنظمة السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة والنقابات إيجاد السبل الكفيلة لحل كافة القضايا والمسائل السودانية محل(الخلاف) والمشابهة التي أدت إلى إنفصال إقليم جنوب السودان ؛ قبل أنْ تتأزم المسائل وتصبح القضايا محل الخلاف صعبة وعصية على الحلول السياسية ؛ عليه يجب على الجميع وضع قضايا الدولة السودانية والشعب السوداني في المرتبة الأولى بسد الثغرات وردم الهوة وقفل باب الذرائع والتي تأتي منها أعاصير الصراعات والنزاعات .

إنَّ القضايا السودانية الداخلية يجب أنْ تحل في إطارها الداخلي وذلك درءاً لقفل أبواب الصراعات المؤدية إلى نزاعات من شانها أنْ تشعل حروباً جديدةً يطيل أمدها خاصة في الأقاليم الطرفية والتي تطالب بالتقسيم العادل للثروة والسلطة وهي في الأساس قد تكون قضاياها تشابه قضية إقليم جنوب السودان .

يتوجب على جميع الأطراف السودانية السياسية (تصفير) المشاكل والقضايا وعدم طرق أبواب مسبباتها والمساهمة في طي صفحات القضايا والمشاكل الخلافية حتى ينعم أهل السودان بالأمن والاستقرار والرفاهية ورغد العيش .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :

أ/ المصادر

١/ القرآن الكريم

ب/ القواميس والمعاجم.

٢/ قاموس مجلة الأنثربولوجيا واللغويات الدولية ١٩٥٣م.

٣/ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٣م.

٤/ منهجيات طرق البحث في علم السياسة ١٩٩٥م.

٥/ قاموس الصيرفي

ج/ الوثائق والتقارير :

١/ إتفاقية السلام الشامل «نيفاشا» ٢٠٠٥م.

٢/ وثيقة مشاكوس ٢٠٠٢م.

٣/ إتفاقية فشودة للسلام ١٩٩٧م.

٤/ مركز الدراسات السودانية التقرير السوداني الثالث ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

٥/ معهد واشنطن للدراسات الاستشرافية تقرير ٢٠٠٢م.

٦/ البنك المركزي السوداني التقرير السنوي ٢٠١٠م.

٧/ البنك الدولي التقرير السنوي عن السودان ٢٠١٢م.

٨/ وزارة الطاقة والتعدين التقرير السنوي ٢٠٠٢م.

٩/ اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنوب السودان ، تقرير ٢٠١٥م.

١٠/ بعثة يونميس بجنوب السودان تقرير ٢٠١٥م.

١١/ تقرير شركة برتسيتبتروليم ٢٠٠٤م.

١٢/ وثيقة بيعة الكيان الخاص ، الحركة الإسلامية السودانية ، عقب المفاصلة٢٠٠٠م.

١٣/ جمهورية السودان ، وزارة العدل ، دستور جمهورية السودان ، ١٩٩٨م.

١٤/ المشورة الشعبية لمنطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق.

١٥/ قرار مجلس الأمن والسلم الأفريقي حول المنطقتين ٢٠٤٦.

ثانيًا : الكتب العربية :

١/ إمام عبد الفتاح ، تطور الجدل بعد هيجل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، المجلد الثالث ١٩٩٧م.

٢/ أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٦م.

٣/ الحصري ساطع ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، بغداد ، مكتبة المثنى، ١٩٦١م.

٤/ إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩م.

٥/ أحمد محمد إسماعيل ، التباين الإثني والثقافي في السودان ، إشكالية الوحدة ، المنتدى الإسلامي العالمي ، لندن ٢٠٠٤م.

٦/ الهادي عبد الصمد عبد الله ، السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي ، مؤسسة العين للطباعة ، ١٩٩٠م.

٧/ أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، القاهرة ، الدراسات الجامعية ، ٢٠٠٣م.

٨/ ألن ، أفارماتيني ، وجيمس باين ، ما وراء الخرطوم ، البحث عن اكتشاف النفط ١٩٧٥م ـ ١٩٨٥م.

٩/ الواثق كمير ، جون قرنق ، رؤية السودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية ، رؤية للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٥م.

١٠/ أحمد عبد ربه بعبوص ، فن القيادة في الإسلام ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ١٩٨٧م.

١١/ أكوي دوال أكوي ، الوحدة الوطنية والسلام في السودان ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٧م.

١٢/ أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٨م.

١٣/ العماد مصطفى طلاس وآخرين ، الإستراتيجية السياسية العسكرية ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩١م.

١٤/ أحمد سويلم العمري ، العلاقات السياسية والدولية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٦م.

١٥/ بشير محمد سعيد ، الزبير محمد صالح ، شهيد الأمة ، ٢٠٠٠م.

١٦/ جون قاضي نوت بره ، حرب السودان آفاق وتحديات ، عمان ، الأردن، الأهلية للتوزيع ، ٢٠٠٠م،

١٧/ هريون سايمون ، نماذج الإنسان العقلانية في الاجتماعية ، مقدمة في السلوك العقلاني.

١٨/ حسن عبد الله الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والكسب والمنهج ، لاهور ، الشركة العربية العالمية ، ط١ ، ١٩٩٥م.

١٩/ حسن مكي محمد أحمد ، حركة الأخوان المسلمين في السودان ، دار القلم ، ط ٢ ، ١٩٨٦م.

٢٠/ لي ديفيز ، عشرون إغتيالاً غيرت وجه العالم ، مؤسسة الإيمان ١٩٩٦م.

٢١/ محمد الباقر الصدر ، الأسس المنطقية للاستقراء ، دار المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.

٢٢/ محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

٢٣/ محمد الفاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة تطبيقية ، ط٢، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة ١٩٩٤م.

٢٤/ محمد علي جادين ، التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، ٢٠٠٤م.

٢٥/ محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق وآفاق المستقبل ، بيروت، لبنان ، دار ابن حزم ، المجلد الأول ، ١٩٩٦م.

٢٦/ منصور خالد ، النخب السودانية وإدمان الفشل ، ج١ ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣م.

٢٧ / منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام ، قصة بلدين، لندن ، دار تراث ، ٢٠٠٣م.

٢٨/ منى حسن علي ، دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية «أيكواس»الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ٢٠٠٣م.

٢٩/ محمد الأمين خليفة وآخرين ، كسب وأداء ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩م ،الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ١٩٩٩م.

٣٠/ محمد الأمين خليفة ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ أديس أبابا ١٩٧٢م ، نيفاشا ٢٠٠٥م.

٣١/ محمد الأمين خليفة ، خطى السلام خلال عشرة أعوام ، حقائق ووثائق، ط٢، مطابع العملة السودانية ، ٢٠٠٥م.

محمد بشير محمد سليمان محمد نور ، مشكلة جنوب السودان وأثرها على الأمن القومي السوداني في ضوء الصراع الفكري بين الإنقاذ والحركة الشعبية ، الخرطوم ، مركز الإيمان للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٩م.

٣٢/ محمد محمود جماع ، جنوب السودان الأزمة الحالية والمستقبلية ، الأكاديمية العسكرية العليا ، ٢٠٠٠م.

٣٣/ محمد الصفا ، الحرب ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، م٢ ، ١٩٩٧م.

٣٤/ محمد محمد أحمد كرار ، أحداث وأسرار الحياة السياسية السودانية ، ١٩٣٠-١٩٩٠م ، الخرطوم ، شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزء الأول.

٣٥/ محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل الخيار الثقة بينه وبين الشمال ، دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٤م.

٣٦/ سلام الحاج ، مدخل إلى الإستراتيجية ، ٢٠٠٤م.

٣٧/ سراج الدين عبد الغفار عمر ، جنوب السودان ، خيارات الوحدة والانفصال ،١٩٩٦ ، ٢٠٠٢م.

٣٨/ عيد إسماعيل علي ، نظرية القوة ، مبحث في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨م.

٣٩/ علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٨٨م.

٤٠/ عمر فروخ ، تاريخ الفكر العربي أيام ابن خلدون ، دار العلم للملايين ، لبنان ، بيروت ، طبعة ١ ، ١٩٧٢م ، طبعة ثانية ١٩٨١م.

٤١/ عبد القادر إسماعيل ، مفاوضات الشعبية السلمية في جنوب السودان ، القاهرة ، النورس للطباعة ، ٢٠٠٤م.

٤٢/ عمر أحمد قدور ، شكل الدولة وأثره في إستراتيجية وفلسفة الأمن ،

الخرطوم ، المؤسسة العامة للطباعة ، ١٩٩٧م.

٤٣/ علي عيسى عبد الرحمن ، الحركة الإسلامية من التنظيم إلى الدولة ، ١٩٤٩ ـ ٢٠٠٠م ، الخرطوم ، مطبعة البشير ، ٢٠٠٦م.

٤٤/ عبد الوهاب محمد بكري ، دورة الحرب والسلام في جنوب السودان ، شركة ود البلد للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م.

٤٥/ عبد الرحيم عمر محي الدين ، الترابي والإنقاذ ، صراع الهوية والهوى ، دمشق ، مطبعة دار عكرمة ، ٢٠٠٦م.

٤٦/ عبد اللطيف علي المباح ، المجال الحيوي في سياسة إسرائيل الخارجية، ٢٠٠٣م.

٤٧/ عبد القادر إسماعيل ، مشكلة جنوب السودان ودور الأحزاب السياسية الجنوبية ، ٢٠٠١م.

٤٨/ فيليب رفله ، الجغرافيا السياسية لأفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الوعي العربي، ١٩٩٩م.

٤٩/ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، المدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ٢٠٠٤م.

٥٠/ صالح زهر الدين ، مشروع إسرائيل الكبرى ، بين الديمقراطية والنفط والماء، المركز القومي للأبحاث والتوثيق.

٥١/ ربيع حامد عبد الله ، مقدمة العلوم السلوكية ، ج٢ ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢م.

ثالثًا: الكتب المترجمة :

١/ أرون ريمون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاتب ، بيروت ، عويدات،١٩٦٥م.

٢/ أبيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض العهود والمواثيق ، ترجمة بشير محمد سعيد ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م.

٣/ جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، ترجمة وليد عبد الحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، مجد بيروت ، ١٩٨٥م.

٤/ جرج كاشمان ، لماذا نشأت الحروب ، مدخل لنظريات الصراع الدولي ، ترجمة أحمد حمدي محمود ، ١٩٩٦م.

٥/ جمهورية أفلاطون ، نقلها إلى العربية حنا خباز ، دار القلم ، بيروت.

٦/ دانيال كورال ، ترجمة خضر خضر ، العلاقات الدولية ، سلسلة السياسة والمجتمع ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٥م .

٧/ ديفيد شون ، بازل ، صحوة أفريقيا ، ترجمة عبد القادر حمزة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر.

٨/ دينار فوزي روسانو ، السودان إلى أين ، تقديم ألان جرش ، ترجمة مراد خلاف ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

٩/ مايكل كلير ، الحروب على الموارد ، الجغرافيا الجديدة للنزاعات ، ترجمة عدنان حسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢م .

١٠/ محمد عمر بشير ، جنوب السودان من الحرب الداخلية إلى السلام ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، بيروت ، دار الجيل،

١١/ عبد الله عبد الرحمن ، السودان الوحدة أم التمزق ، ترجمة الفاتح التجاني ، بيروت ، ١٩٩٧م.

١٢/ فرنسيس دينك ، صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان ، ترجمة عوض حسن ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٥م.

١٣/ كيمل جورج ، هـ ، ن ، أفريقيا المدارية ، ج٢ ، ترجمة علي الرفاعي ،

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤/ ريتشارد نيد ليبو ، لماذا تتحارب الأمم ، ترجمة دكتور إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة ، ٢٠١٣م.

١٥/ تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين.

١٦/ خان توشار ، تاريخ الفكر السياسي الأوربي ، ترجمة علي مقلد ، الإيمان للنشر ، بيروت ـ لبنان.

رابعًا : المجلات :

١ مجلة الأكاديمية العسكرية ، ٢٠١٢م.

٢/ مجلة المستقبل العربي ١٩٨٥م.

٣ / مجلة سلسلة عالم المعرفة ١٩٨٩م.

٤/ المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية العدد الثاني ، ٢٠٠٢م.

٥ / مجلة النفط والغاز ، العدد الثاني ٢٠٠٣م.

٦/ مجلة المستقبل العربي ٢٠٠٥م.

٧/ مجلة الوطن للدراسات العدد (٥) ٢٠١١م.

٨/ مجلة الأكاديمية العسكرية العدد (٧) ٢٠١١م.

٩/ مجلة الأمن القومي ، العدد (١) ١٩٨٩م.

١٠/ مجلة السياسة الدولية العدد (١٤٥) ٢٠١١م.

١١/ مجلة دراسات الدار العربية للنشر والترجمة العدد (٢٨) ، ١٩٨٩م.

١٢/ مجلة الأكاديمية العسكرية ، العدد (٧٥) ٢٠١٢م.

١٣/ مجلة السياسة الدولية ، دار السلاسل الكويت ١٩٨٧م.

١٤/ مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ١٩٨١م.
خامسًا : مراكز البحوث :
١/ مركز الحوار المتمدن «٢٤٩٠» ٢٠٠٨م.
٢/ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤م.
٣/ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢م.
٤/ مركز دراسات المستقبل ٢٠٠٥م.
٥/ مركز أفروقروب للبحوث والدراسات ٢٠١٢م.
٦/ مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ٢٠٠٨م.
٧/ مركز الدراسات السودانية ١٩٩٥م.
سادسًا : وكالات الأنباء والإذاعات والفضائيات :
١/ وكالة السودان للأنباء ـ سونا ٢٠١٣م.
٢/ وكالة رويتر ، تقرير عن جنوب السودان ٢٠١٤م.
٣/ الإذاعة القومية السودانية ٢٠٠٥م.
٤/ إذاعة البي بي سي القسم العربي ٢٠١٢م.
٥/ التلفزيون القومي السوداني.
٦/ قناة الجزيرة الإخبارية.
سابعًا : الصحف :
١/ صحيفة القوات المسلحة ٢٠١٢م
٢/ صحيفة الصحافة ، العدد «٣٩٤٩» ٢٠٠٤م.
٣/ صحيفة الصحافة ، العدد «٤٣٤٠» ٢٠٠٥م.
٤/ صحيفة الوطن العدد «٤٣٤٠» ٢٠٠٠م.

٥/ صحيفة الرأي العام العدد «٣١٤٠» ٢٠٠٥م.

٦/ صحيفة الشرق الأوسط «٩٣٢٢» ٢٠٠٤م.

٧/ صحيفة أجراس الحرية ٢٠١١م.

٨ / صحيفة آخر لحظة العدد «٢٠٥٨» ٢٠١٢م.

٩/ صحيفة الصحافة ، العدد «٦٧٠٦» ٢٠١٢م.

١٠/ صحيفة الوطن القطرية ٢٠٠٩م.

١١/ صحيفة الرأي العام العدد «٤٤١٥» ٢٠٠٧م.

ثامنًا : البحوث والدراسات :

١/ داؤود بابكر هارون ، إتفاقية السلام الشامل من منظور الجغرافيا السياسية، بحث لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الزعيم الأزهري ، ٢٠٠٩م.

٢/ جمال عبد الرحمن يسن رستم ، مستقبل السودان على ضوء إتفاقية نيفاشا «٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م» ، بحث لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الزعيم الأزهري ، ٢٠١٠م.

٣/ كمال علي مختار ، قضية الجنوب السوداني بين خيارات الحل العسكري والسياسي ، دبلوم عالي ، جامعة البكر ، ١٩٩٣م.

٤/ حيدر بابكر المشرف ، بحث عن الحرب الثالثة بين السودان وجنوب السودان ، مركز دراسات الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٠م.

٥/ عبد الرازق الفضل عبد الرءوف ، الدور السياسي للعسكريين بالسودان ، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥م ، بحث ماجستير ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية.

٦/ فؤاد عبد الرحمن محمد ألبنا ، الأخوان المسلمون والسلطة في مصر ، بحث لنيل درجة الدكتوراه ، مركز البحوث ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم.

تاسعًا : المراجع الإنجليزية :

1/ ParkashChander ،and premArora ،Studies in international Relations cosms Book hive PVT.LTD.New Delhi 1990.

2/ Edward O ،Wilson ،Sociobiology ،1980.

3/ A.F.K ،organic ،world politics.

4/ Fried man ،introduction to world ،politics.

5/ Hedley bull ،International theory ،the case for classical approach ،world political ،1966.

6/ E.H ،Carr ،twenty years crisis.

7/ Hedley Bill ،Op ،cit e (operocitato : in work cited).

8/ Morton Kaplan ،the new great debate ،traditionalism V ، science in international Relations.

9/ Vernon van Dyke.

10/ Hans J ،Morgan thau ،Revised by Kenneth w ،the mpson.

Politics among natbns and strggle for power Kalyani publishers ،New delhi ،1985.

عاشرًا : المواقع الالكترونية :

1/ www.Aljazeera.net ،

2/www.ar ،mwikpedia.org ،

3/ www.sudan.gov.sd ،

4/ www.ahewar.org ،

الملاحـق

ملحق رقم (١) خريطة السودان قبل الانفصال

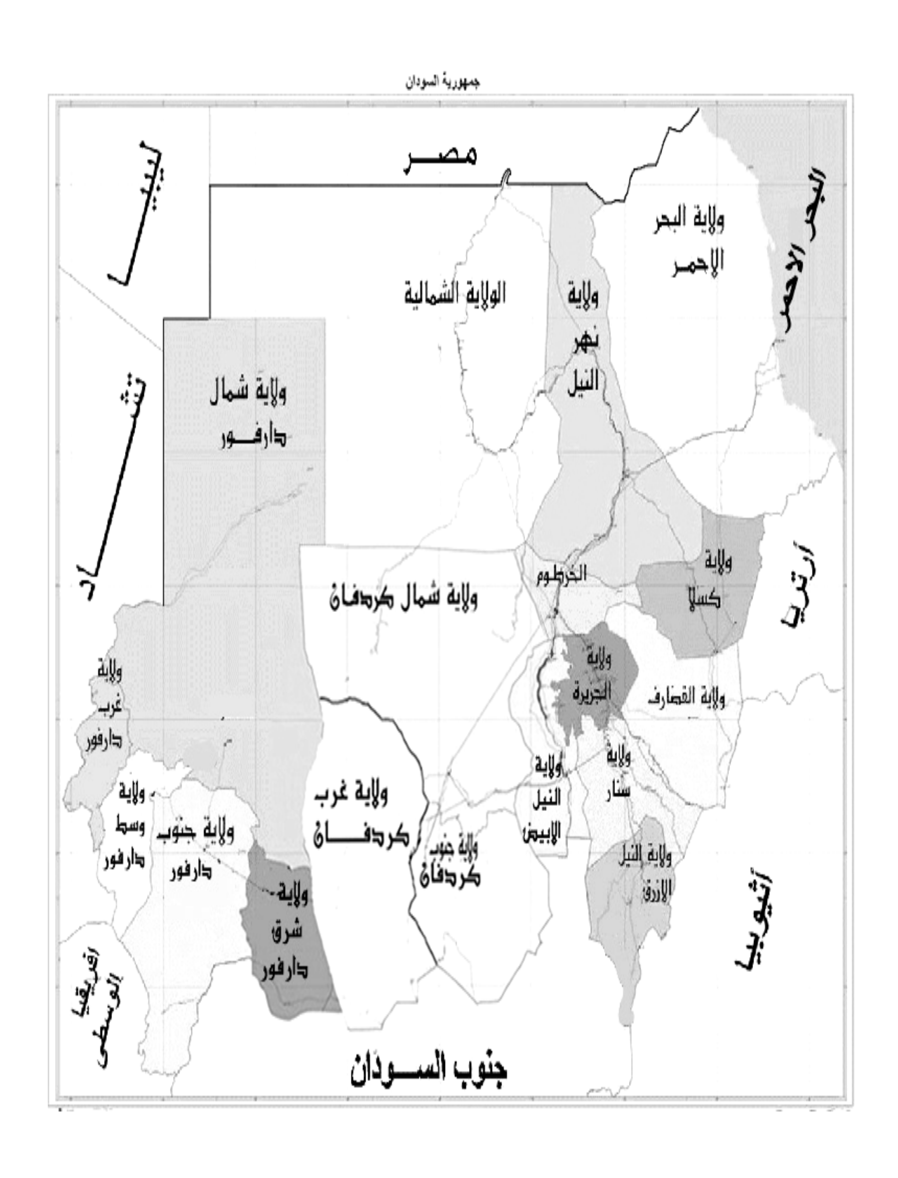
جمهوريــة الســـودان



إعداد ورسم: فاروق عبد الرحيم.

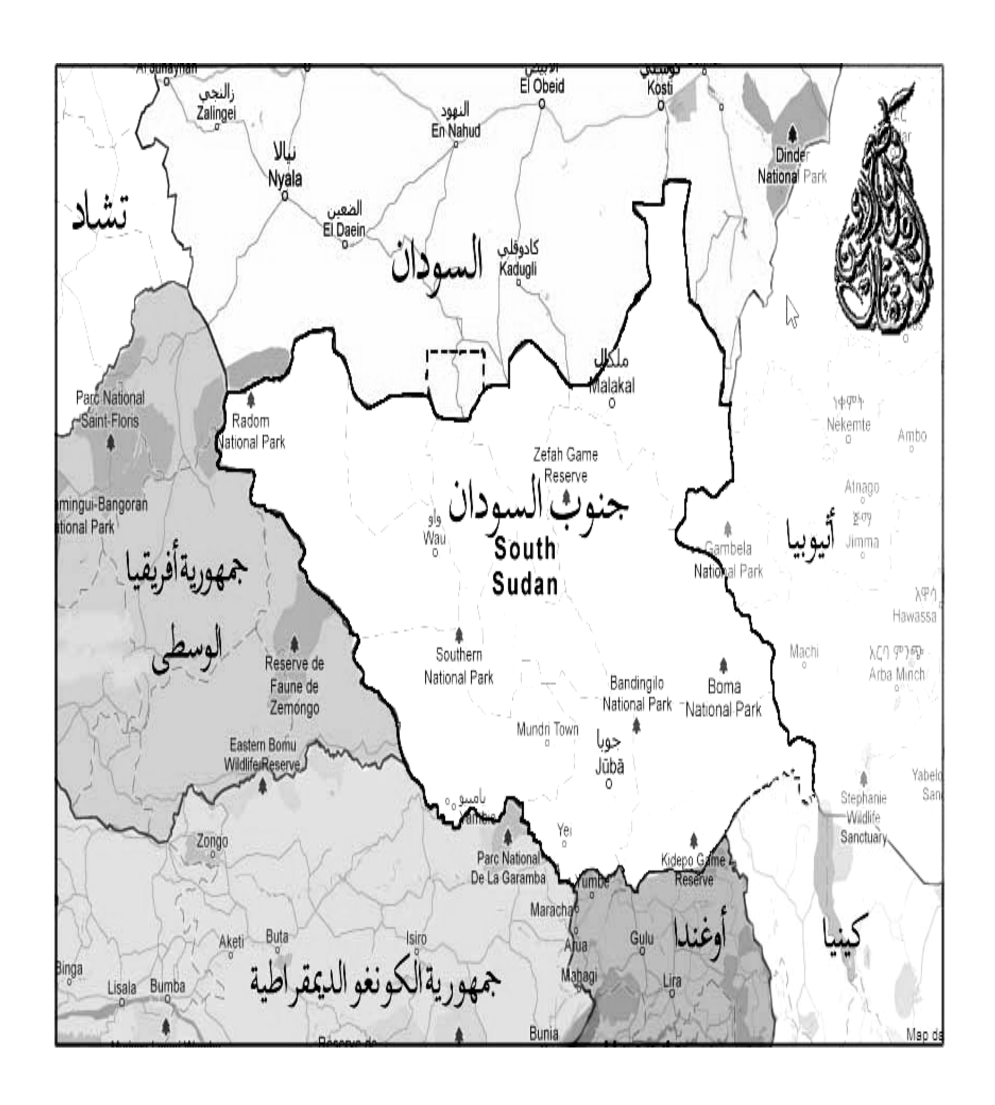
ملحق رقم (٢)

خريطة السودان بعد الانفصال



ملحق رقم (٣)

خريطة دولة جنوب السودان



السيرة الذاتيــة

الاســـم : عبد المجيد عبد الرحمن داؤد أبو ماجدة

تاريخ ومكـان المـيلاد : ١/ ١/ ١٩٧٤م – ولايـة جنـوب دارفـور – نيـالا – محلية نتيقة



الحالة الإجتماعية : متزوج

الجنسية : سوداني

Email : wjahat2@gmail.com

المؤهـلات العلميـة :

١. دكتوراه الفلسـفة في الدراسـات الإسـتراتـ الخرطوم ، السودان ٢٠١٦م

٢. ماجسـتير الفلسـفة في الدراسـات الإسـتراتيجية ، جامعـة الـزعيم الأزهـري ٢٠٠٨م

٣. دبلـوم عـالي دراسـات إسـتراتيجية ، جامعـة الـزعيم الأزهـري ، الخرطـوم السودان، ٢٠٠٦م .

٤. بكالوريوس الآداب في اللغة العربية ، جامعة أم درمان الإسلامية ١٩٩٦م ،

الأنشطة والكتب والمقالات :-

كاتب وباحث وناشط

١. كتاب صراع الموارد وأثره على الأمن الوطني السـوداني ، الناشـر ، مركـز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، يناير ٢٠٠٩م .

٢. صراع الهويات بدارفور وأثره على الأمن الإجتماعي ، مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، يوليو ٢٠٠٩م .

٣. أزمة دارفور وتداعياتها « مقالات عدة » الناشر موقع سودانيز لاين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م .

٤. أزمة شريكي نيفاشا « مقالات » الناشر موقع سودانيز أون لاين ٢٠٠٧م .

٥. إتفاقية الدوحة ومآلاتها ، الناشر سودانيز أون لاين .

٦. التحولات الدولية في ظل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، الناشر سودانيز أون لاين ٢٠١٢م .

٧. كاتب مقالات إستراتيجية بجريدة الشروق الليبية ٢٠١٣ – ٢٠١٥م .